الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة عباس لغرور ـخنشلةـ
Abbes LaghrourUniversity -Khenchela-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
قسم علوم التسيير
Department of Management Sciences

مساهمة البحث العلمي في تشجيع الابتكار في قطاع التعليم العالي في الجزائر

ـدراسة حالة عينة من الجامعات ـ

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير
تخصص: إدارة إستراتيجية

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:
- بعرة نجم الدين - أ.د جباري عبد الجليل

لجنة المناقشة

الإسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	مؤسسة الإنتساب	الصفة
أد. شرف الدين زديرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
أد. جباري عبد الجليل	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا
أد. عبد اللطيف تيقان	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور خنشلة	مناقشا
د. اكرم لعور	استاذ محاضر"أ"	جامعة عباس لغرور خنشلة	مناقشا
أد. حمد الامين عسول	أستاذ التعليم العالي	جامعة ام البواقي	مناقشا
أد. ابراهيم تومي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2025-2026

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ۖ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

سورة الإسراء، الآية 85

إهداء

الحمد لله رب العالمين،

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، سيدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

قال رسول الله ﷺ<*من لا يشكر الناس لا يشكر الله*>

إلى من كانا لي بعد الله عز وجلّ سببًا في الوصول إلى ما أنا عليه اليوم،

إلى أبي العزيز، الذي غرس فيّ قيم العطاء والصدق والاجتهاد، وكان دائم التشجيع والسند في كل مرحلة من مراحل حياتي.

أسأل الله أن يبارك في عمره ويحفظه لي ذخرًا وفخرًا.

وإلى أمي الغالية، القلب الذي لا يشيخ، والدعاء الذي لا ينقطع.
كانت دعواتها النور الذي أنار طريقي في أوقات التعب والضيق.
اللهم اشفها شفاءً تامًا، وبارك في عمرها، وأدمها تاجًا على رأسي وعنوانًا لرضاك عني.

إلى إخوتي الأعزاء: حسام، ابتسام، سمرة، حنان، إسمهان، نور الإسلام، وتقي الدين،
أنتم أجمل ما وهبني الله من رفقةٍ في هذه الحياة،
كبرنا معًا، وتشاركنا الفرح والتعب، فكنتم لي دعمًا لا يزول، وسندًا لا يخيب.

وإلى تامر، رفيق الصبا وأقرب القلوب إلى نفسي،
أشاركك الذكريات والضحكات، وأفخر بأننا كبرنا جنبًا إلى جنب.

وإلى أحبّ الصغار الذين يلونون أيامي بالبهجة والابتسامة: ريماس، ريتال، جود، وعبد المؤمن،
أنتم زينة الحياة وفرحة القلوب.

إلى أستاذي الفاضل الدكتور أكرم لعور، خالص التقدير والعرفان لجهوده وتوجيهاته السديدة ومتابعته الدائمة.
كما أتوجّه بجزيل الشكر للأساتذة الكرام:جباري لطيفة، حرنان نجوى، هالة عبد اللي، وبالولي حسام الدين.
على دعمهم العلمي وملاحظاتهم التي أثرت هذا العمل.

إلى زملائي وزميلاتي من دفعة 2023/2022، ذيب بدر الدين، غزال نبيلة، لعصيص سارة، ولحماري منال، كانت رفقة العلم بكم أجمل صفحات هذه المسيرة، فلكم مني كل المودة والتقدير.

وأخيرًا، إلى كل من وضع بصمة في طريقي أو كلمة دعمٍ صادقةٍ في مسمعي،
أهدي هذا العمل عربون وفاء وامتنان،
راجياً من الله أن يجزيكم عني خير الجزاء، وأن يجعله عملاً خالصًا لوجهه الكريم،
وخطوةً مباركةً في درب العلم والعطاء.

شكر وعرفان

يعود الشكر أولًا إلى الله عز وجل، الذي أنعم علينا بنعمة العقل، ونوّر لنا الدرب، ويسّر لنا سبل العلم والمعرفة، ووفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.
الحمد لله على عطائه وتوفيقه، فبه تتم النعم وتتحقق الغايات

تقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف جباري عبد الجليل، الذي كان لي السند العلمي والموجّه الأمين في أكثر من محطة من مسيرتي الجامعية، منذ بداياتها إلى هذه المرحلة العلمية العليا. أقدّر له عميقًا ما بذله من جهد وتوجيهات سديدة، وما أبداه من تفهّم وتشجيع ودعم متواصل، فقد كان لخبرته ومتابعته الأثر البالغ في إنجاز هذا العمل وإخراجه في صورته النهائية.
له مني خالص الامتنان وأسمى آيات التقدير والاحترام.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة، وما سيبدونه من ملاحظات بنّاءة تثري هذا العمل وتغنيه

وكل الشكر والعرفان إلى أساتذتنا الأجلّاء، والطاقم الإداري، والأمين العام بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد عباس لغرور – خنشلة، على ما بذلوه من جهودٍ وما قدموه من تسهيلاتٍ ودعمٍ متواصلٍ أسهم في توفير المناخ الملائم لإنجاز هذا العمل العلمي.

كما أتوجه بشكر خاص إلى عمداء كليات العلوم الاقتصادية بجامعات باتنة وأم البواقي، وإلى الأستاذ خلف الله حسام من كلية العلوم الاقتصادية بجامعة تيبازة، على تعاونهم الكريم واهتمامهم المشكور.

ولا يفوتني أن أعبّر عن امتناني العميق لكل من مدّ لي يد العون أو قدم نصيحة أو دعمًا من قريب أو بعيد. كما أتقدّم بجزيل الشكر والعرفان للسيدتين رزيقة وإلهام، على تفانيهما وتعاونهما الدائم في تيسير مختلف الإجراءات الإدارية الخاصة بالطلبة الباحثين في الطور الثالث.

وختامًا، أسأل المولى عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلبة العلم والباحثين.

وما هذا إلا توفيقٌ من الله عز وجل، فله الحمد أولًا وآخرًا

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز العلاقة بين البحث العلمي وأبعاد الابتكار (الاقتصادي، التكنولوجي، الاستراتيجي، التنظيمي، الثقافي) في الجامعات الجزائرية، تحليل الأدبيات النظرية والتجريبية (العربية والأجنبية) حول العلاقة بين البحث العلمي والابتكار في التعليم العالي.تقييم آراء أساتذة كليات العلوم الاقتصادية حول مساهمة البحث العلمي في تشجيع الابتكار، بالاعتماد على الدراسة الميدانية.

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمدنا على المنهج الكمي من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من الأساتذة الباحثين بكليات العلوم الاقتصادية في أربع جامعات جزائرية (خنشلة، أم البواقي، باتنة، تيبازة). تم تحديد حجم العينة باستخدام معادلةYamaneبما يضمن التمثيل الملائم لمجتمع الدراسة وفق الرتب الأكاديمية، حيث وزع (260) استبيانًا، تمت الاستعانة ببرنامج SPSSوتطبيق مجموعة من الأساليب الإحصائية، حيث استُخدمت الأدوات الوصفية مثل التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وألفا كرونباخ لقياس الثبات، في حين تم الاعتماد على الأدوات الاستدلالية مثل معامل الارتباط (بيرسون وسبيرمان)والانحدار الخطي البسيط.

ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسةمن خلال التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين نشاط البحث العلمي والقدرة على تطوير الابتكار الاقتصادي في المؤسسات الجامعية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.72). هذا يشير إلى أن المؤسسات التي تولي اهتمامًا أكبر بالبحث العلمي تتمكن من تحسين إدارة الموارد، وتطوير مشاريع مبتكرة تحقق قيمة اقتصادية مضافة، مثل تحسين المنتجات والخدمات أو إنشاء شراكات مع مؤسسات صناعية وتجارية، من خلال استبيانات وملاحظات الميدان، تبين أن برامج البحث العلمي الممولة والداعمة تساهم في تحسين قدرات الأساتذة والطلاب على الابتكار، وزيادة مستوى التعاون بين الأقسام المختلفة والمؤسسات البحثية الوطنية والدولية.

كما أوصت الدراسة بتعزيز التمويل والدعم المادي والمعنوي لأنشطة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العالي، دمج البحث العلمي في السياسات الإستراتيجية للمؤسسات الجامعية وربطه بأهداف التنمية المحلية والوطنية.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، الابتكار، التعليم العالي. الجامعات الجزائرية

تصنيف JEL: I23، O31، O32.

Abstract:

The studyaimed to highlight the relationshipbetweenscientificresearch and the dimensions of innovation (economic, technological, strategic, organizational, and cultural) in Algerian universities. It analyzedtheoretical and empiricalliterature (bothArabic and foreign) concerning the linkbetweenscientificresearch and innovation in highereducation, and evaluated the opinions of professorsfromfaculties of economicsregarding the contribution of scientificresearch to promoting innovation, based on a fieldstudy.

To achieve the study's objectives, a quantitative approachwasadoptedthrough a field investigation conducted on a sample of academicresearchersfromfaculties of economics in four Algerian universities (Khenchela, Oum El Bouaghi, Batna, and Tipaza). The sample size wasdeterminedusingYamane's formula to ensureadequaterepresentation of the study population according to academicranks. A total of 260 questionnaires weredistributed. The data wereanalyzedusing the **SPSS** software, applying a set of statisticalmethods. Descriptive toolssuch as frequencies, percentages, mean, standard deviation, and Cronbach's Alpha wereused to measurereliability, whileinferentialtoolssuch as Pearson and Spearman correlation coefficients and simple linearregressionwereemployed.

Among the main findings, the statisticalanalysisrevealed a strong positive correlationbetweenscientificresearchactivities and the ability to developeconomic innovation withinuniversities, with a correlation coefficient of **0.72**. This indicatesthat institutions givinggreater attention to scientificresearch are more capable of improvingresource management and developing innovative projectsthatcreateaddedeconomic value, such as improvingproducts and services or establishing partnerships withindustrial and commercial entities. Field observations and surveyresultsshowedthatfunded and supportedresearch programs contribute to enhancing the innovation capacities of professors and students, and to increasing collaboration amongdepartments and between national and international research institutions.

The studyrecommendsstrengtheningfinancial, material, and moral support for scientificresearchactivitieswithinhighereducation institutions, integratingscientificresearchintouniversities' strategicpolicies, and linkingitwith local and national development objectives.

Keywords:Scientific Research, Innovation, Higher Education, Algerian Universities.
JEL Classification:I23, O31, O32.

Résumé:

L'étude visait à mettre en évidence la relation entre la recherche scientifique et les dimensions de l'innovation (économique, technologique, stratégique, organisationnelle et culturelle) dans les universités algériennes. Elle a analysé la littérature théorique et empirique (arabe et étrangère) sur le lien entre la recherche scientifique et l'innovation dans l'enseignement supérieur, et a évalué les opinions des professeurs des facultés

des sciences économiques concernant la contribution de la recherche scientifique à la promotion de l'innovation, sur la base d'une étude de terrain.

Pour atteindre les objectifs de l'étude, une approche quantitative a été adoptée à travers une enquête de terrain menée sur un échantillon de chercheurs académiques des facultés des sciences économiques dans quatre universités algériennes (Khenchela, Oum El Bouaghi, Batna et Tipaza). La taille de l'échantillon a été déterminée selon la formule de Yamane afin d'assurer une représentation adéquate de la population étudiée selon les grades académiques. Un total de 260 questionnaires a été distribué. Les données ont été analysées à l'aide du logiciel **SPSS**, en appliquant un ensemble de méthodes statistiques. Des outils descriptifs tels que les fréquences, pourcentages, moyenne, écart-type et l'Alpha de Cronbach ont été utilisés pour mesurer la fiabilité, tandis que des outils inférentiels tels que les coefficients de corrélation de Pearson et Spearman ainsi que la régression linéaire simple ont été employés.

Les résultats ont révélé une forte corrélation positive entre les activités de recherche scientifique et la capacité à développer l'innovation économique dans les universités, avec un coefficient de corrélation de **0,72**. Cela indique que les institutions accordant une plus grande attention à la recherche scientifique sont mieux à même d'améliorer la gestion des ressources et de développer des projets innovants générant une valeur économique ajoutée, tels que l'amélioration des produits et services ou l'établissement de partenariats avec des entreprises industrielles et commerciales. Les enquêtes et observations sur le terrain ont également montré que les programmes de recherche scientifique financés et soutenus contribuent à améliorer les capacités d'innovation des professeurs et des étudiants, ainsi qu'à renforcer la collaboration entre les départements et entre les institutions de recherche nationales et internationales.

L'étude recommande de renforcer le financement et le soutien matériel et moral des activités de recherche scientifique dans les établissements d'enseignement supérieur, d'intégrer la recherche scientifique dans les politiques stratégiques des universités et de la relier aux objectifs de développement local et national.

Mots-clés :Recherche scientifique, Innovation, Enseignement supérieur, Universités algériennes.
Classification JEL :I23, O31, O32.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتويات	الصفحة

فهرس المحتويات

البسملة	-
آية قرآنية	-
الإهداء	-
الشكر والعرفان	-
ملخص الدراسة باللغة العربية	II
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	III
ملخص الدراسة باللغة الفرنسية	IV
فهرس المحتويات	VI
فهرس الجداول	IX
فهرس الأشكال	XI
فهرس الملاحق	XII
قائمة المختصرات	XIII
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للبحث العلمي والابتكار في التعليم العالي	
تمهيد	9
المبحث الأول: ماهية البحث العلمي	10
المطلب الأول: مفهوم وأهمية البحث العلمي وخصائصه	10
المطلب الثاني: خصائص وأنماط البحث العلمي ومتطلباته	14
المطلب الثالث: مؤسسات البحث العلمي ومؤشرات قياسه ومعوقاته	19
المبحث الثاني: الإطار النظري للابتكار والتعليم العالي	27
المطلب الأول: تعريف وأهمية الابتكار وخصائصه	27
المطلب الثاني: مراحل العملية الابتكارية ومستويات ومؤشرات الابتكار وأبعاده	35
المطلب الثالث: التعليم العالي	47
المبحث الثالث: دور البحث العلمي في دعم الابتكار في قطاع التعليم العالي	51
المطلب الأول: الإجراءات القانونية الداعمة للابتكار في إطار البحث العلمي	51
المطلب الثاني: آليات دعم الابتكار في قطاع التعليم العالي	60
المطلب الثالث: المرافق المساهمة في تشجيع الابتكار في قطاع التعليم العالي	70
خلاصة الفصل الأول	78
الفصل الثاني: الأدبيات التجريبية للبحث العلمي ودوره في دعم الابتكار في قطاع التعليم العالي	
تمهيد	80
المبحث الأول: الدراسات المتعلقة بالبحث العلمي	81
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	81
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	86
المبحث الثاني: الدراسات المتعلقة بالابتكار في قطاع التعليم العالي	91
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	91
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	96
المبحث الثالث: الدارسات السابقة المتعلقة بدور البحث العلمي في دعم الابتكار في قطاع التعليم العالي	103
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	103
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	113
مناقشة وتحليل الدراسات السابقة	125
ما يميز الدراسة الحالية	129

خلاصة الفصل الثاني	**131**
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية وتحليل دور البحث العلمي في تشجيع الابتكار بقطاع التعليم العالي	
تمهيد	**133**
المبحث الأول: تقديم عام لكليات الدراسة	**134**
المطلب الأول: النشأة والتطوّر المؤسّسي	**134**
المطلب الثاني: الهيكل الأكاديمي والبيداغوجي	**136**
المطلب الثالث: الأنشطة العلمية والبحثية	**145**
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	**150**
المطلب الأول: تحديد عينة الدراسة	**150**
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	**153**
المطلب الثالث: اختبار أدوات القياس المستخدمة في الدراسة الميدانية	**155**
المبحث الثالث: تحليل واختبار فرضيات الدراسة	**161**
المطلب الأول: تحليل محور البيانات الشخصية	**161**
المطلب الثاني: قياس النزعة المركزية والتشتت لاستجابة عينة الدراسة	**165**
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	**173**
خلاصة الفصل الثالث	**199**
الخاتمة العامة	**201**
قائمة المراجع	**206**
الملاحق	**214**

فهـــــرس الجـــداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عدد العينة من كل كلية	152
02	صدق الاتساق الداخلي لمحور تفعيل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية في الكليات محل الدراسة	155
03	صدق الاتساق الداخلي لمحور الابتكار وقطاع التعليم العالي في الكليات محل الدراسة	158
04	قياس الثبات لاستبيان الدراسة	160
05	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	161
06	توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	162
07	توزيع عينة الدراسة حسب الرتبة العلمية	163
08	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العلمية	163
09	توزيع عينة الدراسة حسب الشعبة العلمية	164
10	توزيع عينة الدراسة حسب جامعة الانتماء	165
11	النزعة المركزية والتشتت لاستجابة عينة الدراسة لمحور تفعيل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية في الكليات محل الدراسة	166
12	النزعة المركزية والتشتت لاستجابة عينة الدراسة لمحور الابتكار وقطاع التعليم العالي في الكليات محل الدراسة	169
13	ملخص نموذج اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الاقتصادي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة	173
14	تحليل تباين اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الاقتصادي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة	174
15	معاملات اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الاقتصادي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة	174
16	ملخص نموذج اثر تفعيل البحث العلمي على البعد التكنولوجي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة	178
17	تحليل تباين اثر تفعيل البحث العلمي على البعد التكنولوجي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة	179
18	معاملات اثر تفعيل البحث العلمي على البعد التكنولوجي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة	179
19	ملخص نموذج اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الاستراتيجي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة	183
20	تحليل تباين اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الاستراتيجي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة	184
21	معاملات اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الاستراتيجي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة	184
22	ملخص نموذج اثر تفعيل البحث العلمي على البعد التنظيمي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة	188
23	تحليل تباين اثر تفعيل البحث العلمي على البعد التنظيمي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة	189
24	معاملات اثر تفعيل البحث العلمي على البعد التنظيمي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة	189

25	ملخص نموذج اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الثقافي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة	193
26	تحليل تباين اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الثقافي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة	194
27	معاملات اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الثقافي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة	194

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	138
02	الأساتذة الدائمين لكلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنة	142
03	مخطط الهيكل الأكاديمي لكلية العلوم الاقتصادية – أم البواقي	144
04	الرسم البياني لتوزيع المتغيرات (البعد الاقتصادي)	175
05	البواقي المعيارية لنموذج الانحدار(البعد الاقتصادي)	175
06	انتشار البواقي مع القيم المتوقعة (البعد الاقتصادي)	176
07	الرسم البياني لتوزيع المتغيرات (البعد التكنولوجي)	180
08	البواقي المعيارية لنموذج الانحدار (البعد التكنولوجي)	180
09	انتشار البواقي مع القيم المتوقعة (البعد التكنولوجي)	181
10	الرسم البياني لتوزيع المتغيرات (البعد الاستراتيجي)	185
11	البواقي المعيارية لنموذج الانحدار(البعد الاستراتيجي)	185
12	انتشار البواقي مع القيم المتوقعة (البعد الاستراتيجي)	186
13	الرسم البياني لتوزيع المتغيرات (البعد التنظيمي)	190
14	البواقي المعيارية لنموذج الانحدار (البعد التنظيمي)	190
15	انتشار البواقي مع القيم المتوقعة (البعد التنظيمي)	191
16	الرسم البياني لتوزيع المتغيرات (البعد الثقافي)	195
17	البواقي المعيارية لنموذج الانحدار (البعد الثقافي)	195
18	انتشار البواقي مع القيم المتوقعة (البعد الثقافي)	196

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تسهيل مهمة خاص بالباحث	214
02	الاستبيان	216
03	مجموعة تقارير تحكيم استبيان البحث من طرف الأساتذة المحكمين	226
04	مخطط معهد العلوم الاقتصادية المركز الجامعي تيبازة	232
05	الهيكل الأكاديمي الأساتذة الدائمين لكلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنة	233
06	مخطط الهيكل الأكاديمي لكلية العلوم الاقتصادية – أم البواقي	234
07	مخرجات برنامج SPSS	234

قائمة المختصرات:

الاختصار	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
R&D	Research and Development	البحث والتطوير
OECD	Organisation for EconomicCo-operation and Development	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
OECD STI	OECD Directorate for Science, Technology and Innovation	مديرية العلوم والتكنولوجيا والابتكار التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
IP	IntellectualProperty	الملكية الفكرية
R&I	Research and Innovation	البحث والابتكار
GII	Global Innovation Index	مؤشر الابتكار العالمي
DGRSDT	Direction Générale de la Recherche Scientifique et du Développement Technologique	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

مـقـدمـة

مقدمة:

يشكّل البحث العلمي الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الحديثة، إذ يُعدّ الآلية الفعالة لإنتاج المعرفة وتوظيفها في ابتكار حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية. ومع التسارع الكبير الذي يشهده العالم في ظل الثورة الرقمية والعولمة، لم يعد البحث العلمي مجرد نشاط أكاديمي معزول، بل غدا محرّكًا استراتيجيًا للنمو وأداةً رئيسية لتعزيز القدرة التنافسية للدول.

وفي هذا السياق، يبرز الابتكار كأحد المخرجات الجوهرية للبحث العلمي، حيث يمثّل الرابط الحيوي بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، بما يتيح تطوير منتجات وخدمات جديدة تسهم في تحسين نوعية الحياة وتعزيز مكانة الدول في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة. ومن ثَمَّ فإن العلاقة التكاملية بين البحث العلمي والابتكار أصبحت محطّ اهتمام صانعي السياسات والباحثين على حدّ سواء.

ويُعَدّ قطاع التعليم العالي البيئة الحاضنة لهذا التوجه، إذ يتجاوز دوره التقليدي في التدريس إلى كونه فضاءً لإنتاج الكفاءات ومختبرًا لتوليد الأفكار المبدعة. فالجامعات اليوم مطالَبة بالانخراط في ديناميكية الاقتصاد المعرفي، عبر تشجيع البحث العلمي وتحفيز الابتكار وتطوير التقنيات، وهو ما يجعلها فاعلاً رئيسيًا في خدمة التنمية الشاملة.

أما في الجزائر، فقد شهد قطاع التعليم العالي توسعًا كميًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة، سواء من حيث عدد الجامعات أو أعداد الطلبة والباحثين. غير أنّ هذا التوسع لم يواكبه بالضرورة تطوير نوعي في مجال البحث والابتكار، حيث ما تزال الجامعة الجزائرية تواجه تحديات عدّة، منها محدودية التمويل الموجّه للبحث العلمي، وضعف الروابط بين الجامعة والقطاع الاقتصادي، إضافة إلى صعوبات مرتبطة بآليات نقل المعرفة وتثمين نتائج البحوث.

كما أنّ المؤشرات الدولية تظهر فجوة واضحة بين ما يُبذل من جهود على مستوى السياسات وبين المخرجات الفعلية للبحث العلمي في الجزائر، سواء من حيث النشر العلمي أو براءات الاختراع أو المساهمة المباشرة في الابتكار الصناعي والتكنولوجي. وهو ما يطرح إشكالية جوهرية حول مدى قدرة البحث العلمي الجامعي على لعب دوره الفعلي في تشجيع الابتكار ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني.

وبالنظر إلى هذه التحديات، برزت الحاجة الملحّة إلى دراسات أكاديمية معمقة تستقصي العلاقة بين البحث العلمي والابتكار في السياق الجزائري، بهدف الكشف عن مكامن القوة والضعف، وتوضيح آليات الارتقاء بالبحث الجامعي ليكون أداة فعّالة في دفع الابتكار داخل مؤسسات التعليم العالي. وهنا تكمن القيمة المضافة لهذه الأطروحة، كونها تسعى إلى الجمع بين البعدين النظري والتطبيقي في دراسة هذه العلاقة.

ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الأطروحة الموسومة بـ "مساهمة البحث العلمي في تشجيع الابتكار في قطاع التعليم العالي في الجزائر"، لتبحث في مدى إسهام البحث العلمي الجامعي في دعم الابتكار، مستعينة بالتحليل النظري والدراسة الميدانية في كليات العلوم الاقتصادية، سعيًا للإجابة عن الإشكالية المركزية للأطروحة، والخروج بنتائج وتوصيات يمكن أن تسهم في إثراء النقاش الأكاديمي وصياغة استراتيجيات أكثر فاعلية لدعم الابتكار في الجامعة الجزائرية.

أولا- طرح الإشكالية: يشكل البحث العلمي أحد الأعمدة الجوهرية للنهوض بقطاع التعليم العالي، باعتباره المصدر الأساسي لإنتاج المعرفة وتوليد الحلول المبتكرة لمختلف التحديات. فالابتكار في الجامعات لا يقتصر على تطوير المناهج أو تحسين الأداء الأكاديمي فحسب، بل يمتد ليشمل دعم القدرات البحثية، وتحفيز الإبداع، وربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي. ومن هنا تبرز أهمية طرح التساؤل

حول حدود وإمكانيات مساهمة البحث العلمي في تشجيع الابتكار داخل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر.

بناءا على ما سبق، يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يساهم البحث العلمي في تشجيع أبعاد الابتكار في قطاع التعليم العالي بالجزائر؟

ثانيا- الأسئلة الفرعية:

سنحاولفيثنايادراستناهذهالإجابةعنالتساؤلالرئيسيمرورابطرحمجموعةمنالأسئلةالفرعيةكالأتي:

1. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين أبعاد البحث العلمي والبعد الاقتصادي للابتكار في قطاع التعليم العالي؟

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين أبعاد البحث العلمي والبعد التكنولوجي للابتكار في قطاع التعليم العالي؟

3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين أبعاد البحث العلمي والبعد الاستراتيجي للابتكار في قطاع التعليم العالي؟

4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين أبعاد البحث العلمي والبعد التنظيمي للابتكار في قطاع التعليم العالي؟

5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين أبعاد البحث العلمي والبعد الثقافي للابتكار في قطاع التعليم العالي؟

ثالثا- فرضيات الدراسة: من اجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه يمكننا صياغة الفرضيات الرئيسية التالية:

1. الفرضية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين أبعاد البحث العلمي والبعد الاقتصادي للابتكار في قطاع التعليم العالي.

2.الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين أبعاد البحث العلمي والبعد التكنولوجي للابتكار في قطاع التعليم العالي.

3. الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين أبعاد البحث العلمي والبعد الاستراتيجي للابتكار في قطاع التعليم العالي.

4. الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين أبعاد البحث العلمي والبعد التنظيمي للابتكار في قطاع التعليم العالي.

5. الفرضية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين أبعاد البحث العلمي والبعد الثقافي للابتكار في قطاع التعليم العالي.

رابعا- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى إلى إبراز العلاقة بين البحث العلمي وتشجيع الابتكار في قطاع التعليم العالي، من خلال توضيح المفاهيم الأساسية، والوقوف على الأبعاد النظرية المرتبطة بهما. كما تسهم في سد فجوة معرفية في الأدبيات العلمية، خصوصًا في السياق الجزائري، حيث ما تزال الدراسات التي تربط بين البحث العلمي والابتكار محدودة مقارنة بما هو متوفر في التجارب الدولية.

كما تتجلى في الجانب الميداني الذي اعتمد على استبيان آراء أساتذة كليات العلوم الاقتصادية، بما يسمح بالتعرف على واقع مساهمة البحث العلمي في الابتكار، وتشخيص أبرز المعوقات التي تحد من فعاليته. ومن شأن نتائج هذه الدراسة أن تقدم توصيات عملية يمكن أن تساعد مؤسسات التعليم العالي وصناع القرار في تحسين بيئة البحث العلمي، وتعزيز دوره في دعم الابتكار وتطوير أداء الجامعات الجزائرية.

خامسا- أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل الإطار النظري للبحث العلمي والابتكار.

2. إبراز مكانة التعليم العالي كبيئة حاضنة للابتكار عبر البحث العلمي.

3. تحليل الأدبيات النظرية والتجريبية (العربية والأجنبية) حول العلاقة بين البحث العلمي والابتكار في التعليم العالي.

4. تقييم آراء أساتذة كليات العلوم الاقتصادية حول مساهمة البحث العلمي في تشجيع الابتكار، بالاعتماد على الدراسة الميدانية.

5. إبراز العلاقة بين البحث العلمي وأبعاد الابتكار (الاقتصادي، التكنولوجي، الاستراتيجي، التنظيمي، الثقافي) في الجامعات الجزائرية.

سادسا- منهج الدراسة: من اجل دراسة إشكالية موضوع الدراسة، تحليل أبعادها، جوانبها ونتائجها، مع الإجابة على تساؤلات الإشكالية واثبات صحة الفرضيات، اعتمدنا على المناهج التالية:

1. الجانب النظري

اعتمدت الدراسة في شقها النظري على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة الأدبيات العلمية ذات الصلة بالبحث العلمي والابتكار في قطاع التعليم العالي، وذلك قصد تحديد المفاهيم الأساسية، وتحليل أبعادها النظرية. وقد تمت معالجة الدراسات السابقة ضمن ثلاثة محاور رئيسية: الدراسات المتعلقة بالبحث العلمي، والدراسات الخاصة بالابتكار في قطاع التعليم العالي، والدراسات التي تناولت دور البحث العلمي في دعم الابتكار في التعليم العالي.

وقد تمت مناقشة وتحليل الدراسات السابقة من خلال المقارنة بين أهدافها ومناهجها ونتائجها، مما أتاح إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، وتحديد مواطن القوة والقصور. ومن خلال هذا التحليل تم توضيح ما يميز الدراسة الحالية والمتمثل في تركيزها على قياس دور البحث العلمي في تشجيع الابتكار في قطاع التعليم العالي بالجزائر عبر مقاربة ميدانية كمية تعتمد على عينة من الأساتذة الباحثين، وهو ما لم تتطرق إليه غالبية الدراسات السابقة بنفس العمق والتخصيص.

2. الجانب التطبيقي

أما في شقها التطبيقي، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من الأساتذة الباحثين بكليات العلوم الاقتصادية في أربع جامعات جزائرية (خنشلة، أم البواقي، باتنة، تيبازة). تم تحديد حجم العينة باستخدام معادلةYamaneبما يضمن التمثيل الملائم لمجتمع الدراسة وفق الرتب الأكاديمية، حيث وزع (260) استبيانًا، استرجع منها (250)، وصحّ للتحليل (243) استبيانًا بنسبة استجابة بلغت 92.%

ولجمع البيانات تم استخدام ثلاث أدوات أساسية :الملاحظة لتكوين تصور أولي عن بيئة البحث والابتكار، والمقابلة شبه الموجهة مع بعض الأساتذة والمسؤولين لتدعيم النتائج، والاستبيان كأداة رئيسية شملت (46) سؤالًا موزعة على ثلاثة محاور رئيسية (البيانات الشخصية، البحث العلمي، الابتكار). وبغرض اختبار الفرضيات، تمت الاستعانة ببرنامج SPSSوتطبيق مجموعة من الأساليب الإحصائية، حيث استُخدمت الأدوات الوصفية مثل التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وألفا كرونباخ لقياس الثبات، في حين تم الاعتماد على الأدوات الاستدلالية مثل معامل الارتباط (بيرسون وسبيرمان)والانحدار الخطي البسيط لتحليل قوة العلاقة بين البحث العلمي وأبعاد الابتكار (الاقتصادي، التكنولوجي، الاستراتيجي، التنظيمي، والثقافي).

سابعا- حدود الدراسة:

نظرالتشعبالموضوعوكثرةالعناصرذاتالصلةبه،منقريبأومنبعيد،ارتأيناضبطهوتحديدبعضمعالمهومعالجتهابأكثرتحليلودقة،سواءمنحيثالمكانأوالزمانأوحتى المضمون،فلهذاالسببتحددتالدارسةبالمحدداتالآتية:

1. الحدود الزمانية:

تغطي الدراسة الفترة الممتدة بين سنتي (2024 – 2025)، وهي الفترة التي تم خلالها جمع البيانات الميدانية من مجتمع الدراسة، ومعالجتها إحصائيًا لاختبار الفرضيات المطروحة.

2. الحدود المكانية:

اقتصر المجال المكاني للدراسة على أربع مؤسسات جامعية جزائرية تمثل كليات العلوم الاقتصادية، وهي: جامعة عباس لغرور – خنشلة، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، جامعة الحاج لخضر – باتنة، والمركز الجامعي مرسلي عبد الله – تيبازة.

3. الحدود البشرية:

تتمثل الحدود البشرية في الأساتذة الباحثين بمختلف رتبهم العلمية (أستاذ التعليم العالي، أستاذ محاضر "أ"، أستاذ محاضر "ب"، أستاذ مساعد "أ"، أستاذ مساعد "ب") العاملين بكليات العلوم الاقتصادية محل الدراسة، حيث تم الاعتماد على عينة ممثلة وفق معادلةYamane.

4. الحدود الموضوعية:

ينحصر موضوع الدراسة في بحث مساهمة البحث العلمي في تشجيع الابتكار في قطاع التعليم العالي بالجزائر، وذلك من خلال استقصاء آراء الأساتذة الباحثين حول العلاقة بين البحث العلمي وأبعاد الابتكار (الاقتصادي، التكنولوجي، الاستراتيجي، التنظيمي، والثقافي).

ثامنا- هيكل الدراسة: بهدفالتطرقلمختلفجوانبالموضوعوالإجابةعلىإشكاليةالدراسة، تم عرض المقدمة بجميع عناصرها، وبعدها تم تقسيمالدراسةإلىثلاثةفصول، وأخيرا عرض الخاتمة متضمنة نتائج اختبار الفرضيات والنتائج المتوصل إليها مع تقديم بعض الاقتراحات والآفاق، والتي نعتقد أنها تساهم في إثراء حقل الدراسة، أما الفصول جاءتكمايلي:

الفصل الأول: الجانب النظري

تناول الإطار المفاهيمي والأسس النظرية للبحث العلمي والابتكار والتعليم العالي، حيث عُرضت ماهية البحث العلمي وأهدافه ومتطلباته، ثم استُعرض الإطار النظري للابتكار وأبعاده وعلاقته بالتعليم العالي، وصولًا إلى بيان دور البحث العلمي في دعم الابتكار داخل هذا القطاع.

الفصل الثاني: الأدبيات التجريبية

خُصص لعرض الدراسات السابقة المتعلقة بالبحث العلمي والابتكار في التعليم العالي، سواء العربية أو الأجنبية، مع مناقشتها وتحليلها لإبراز أوجه التشابه والاختلاف، وتوضيح ما يميز الدراسة الحالية عن غيرها.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

ركز على الدراسة الميدانية من خلال تقديم عام لكليات الدراسة محل البحث، وشرح الإطار المنهجي المتبع بما في ذلك عينة الدراسة وأدواتها، ثم تحليل البيانات واختبار الفرضيات لاستخلاص النتائج النهائية.

أما الخاتمة، فقد جاءت جامعة لأبرز ما توصلت إليه الأطروحة من نتائج واستنتاجات عملية، مع تقديم توصيات يمكن أن تسهم في تعزيز دور البحث العلمي في تشجيع الابتكار بقطاع التعليم العالي في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للبحث العلمي والابتكار في التعليم العالي

تمهيد:

في عالم يشهد تحولات متسارعة وتنافسية متزايدة، يمثل الابتكار محركًا أساسيًا للنمو والتطور في مختلف القطاعات. وفي هذا السياق، يكتسب قطاع التعليم العالي في الجزائر دورًا محوريًا ليس فقط في تكوين الكفاءات، بل أيضًا في إنتاج المعرفة التي تغذي الابتكار. إلا أن تحقيق هذا الدور يتطلب تفعيل مساهمة البحث العلمي بشكل فعال ومنهجي.

تنطلق هذه الأطروحة من هذا الإدراك لأهمية العلاقة بين البحث العلمي والابتكار في قطاع التعليم العالي الجزائري، وتسعى إلى دراسة معمقة لمساهمة البحث العلمي في تشجيع الابتكار في هذا القطاع الحيوي. فمن خلال فهم هذه المساهمة وتحديد آلياتها، يمكن وضع أسس أكثر فعالية لتعزيز الابتكار ودفع عجلة التنمية في البلاد.

يهدف هذا الفصل الأول إلى بناء الإطار النظري الذي يستند إليه تحليل هذه العلاقة. ولتحقيق هذا الهدف، سيتم تناول ثلاثة جوانب رئيسية من خلال المباحث التالية:

سنبدأ في المبحث الأول بتحديد ماهية البحث العلمي وأبعاده المختلفة. سيتم استعراض المفاهيم الأساسية للبحث العلمي، وأهميته في توليد المعرفة وحل المشكلات، بالإضافة إلى استعراض موجز لتطوره التاريخي ودوره المحوري في تقدم المجتمعات.

بعد ذلك، سنتناول **في** المبحث الثانيالإطار النظري للابتكار والتعليم العالي .سيتم تقديم تحليل مفاهيمي للابتكار في سياق مؤسسات التعليم العالي، واستعراض النظريات والمداخل التي تفسر العلاقة بينهما. كما سيتم التأكيد على الدور الفريد الذي يلعبه التعليم العالي كبيئة حاضنة للقدرات الابتكارية.

أماالمبحث الثالث، فسيركز على دور البحث العلمي في دعم الابتكار في قطاع التعليم العاليبشكل خاص. سيتم استكشاف الآليات الملموسة التي من خلالها يساهم البحث العلمي، بمختلف أنواعه ومخرجاته، في تحفيز وتنمية الابتكار داخل مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

من خلال استعراض هذه المباحث، سيوفر هذا الفصل قاعدة نظرية صلبة ومتكاملة لفهم وتحليل الكيفية التي يمكن من خلالها للبحث العلمي أن يلعب دورًا فعالًا في تشجيع الابتكار في قطاع التعليم العالي في الجزائر، وهو ما سيمهد الطريق لدراسة الجوانب التطبيقية والتجريبية في الفصول اللاحقة.

المبحث الأول: ماهية البحث العلمي

يمثل البحث العلمي الركيزة الأساسية للمعرفة الموثوقة والمنظمة، وهو الأداة التي بواسطتها يسعى الإنسان إلى فهم العالم من حوله، وكشف القوانين التي تحكم الظواهر المختلفة، وإيجاد حلول للتحديات التي تواجهه. يعتبر البحث العلمي عملية استقصاء منظمة ومنهجية، تهدف إلى اكتساب معارف جديدة، أو تطوير وتأكيد معارف قائمة، باستخدام أدوات ومناهج علمية دقيقة.

يهدف هذا المبحث إلى تقديم إطار مفاهيمي شامل لماهية البحث العلمي. سنسعى من خلاله إلى تحديد مفهوم البحث العلمي بوضوح، واستعراض أهميته ودوره الحيوي في تطور العلوم وتقدم المجتمعات. كما سنتناول أنواع البحث العلمي المختلفة، التي تتنوع بتنوع أهدافها ومناهجها، بالإضافة إلى استعراض الخصائص الأساسية التي تميز البحث العلمي الجيد وتضمن مصداقيته وقيمته المعرفية. أخيرًا، سنسلط الضوء بشكل موجز على التطور التاريخي لمفهوم البحث العلمي وأثره في بناء الحضارات ونهضة الأمم، مما يبرز مكانته وأهميته عبر العصور.

من خلال هذا الاستعراض الشامل لماهية البحث العلمي، سيوفر هذا المبحث الأساس النظري اللازم لفهم دوره المحوري في دعم الابتكار في قطاع التعليم العالي، وهو الموضوع الذي تتناوله هذه الأطروحة بشكل أساسي.

المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي وأهدافه وخصائصه

يشكل فهم دقيق لمفهوم البحث العلمي نقطة انطلاق أساسية لاستيعاب دوره وأهميته في مختلف المجالات، بما في ذلك قطاع التعليم العالي ومساهمته في الابتكار. يسعى هذا المطلب إلى تحديد الإطار المفاهيمي للبحث العلمي، والكشف عن الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها، بالإضافة إلى استعراض

الخصائص الجوهرية التي تميزه عن أشكال أخرى من الاستقصاء والمعرفة. من خلال هذا التحديد الواضح، سيتم وضع لبنة أولى لفهم معمق لدور البحث العلمي في السياقات المختلفة التي تتناولها هذه الأطروحة.

1. مفهوم البحث العلمي

سنتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم العلم وبعدها إلى مفهوم البحث العلمي.

1.1. مفهوم العلم:

العلم نشاط بشري لعب دورًا أساسيًا ومتعدد الجوانب عبر التاريخ. تقليديًا، يُفهم العلم على أنه مجموعة من المعارف تشمل المبادئ والفرضيات والحقائق والقوانين والنظريات التي اكتشفها ونظمها العلم لتفسير ظواهر الكون. اعتبر "كونانت" هذه النظرة للعلم ثابتة، وميزها عن نظرة أخرى ترى العلم نشاطًا بشريًا ديناميكيًا ومتطورًا باستمرار، يتميز بالتقدم والتطور المستمرين. تشجع هذه النظرة الأخيرة على الاكتشاف وحل المشكلات، وتستحضر صورة العلماء وهم يعملون في مختبراتهم.[1]

يُعرَّف العلم بأنه "النشاط الهادف إلى تعزيز سيطرة الإنسان على الطبيعة". منذ العصور القديمة، سعى البشر، الذين يعيشون في عالم مليء بالأسرار والأسئلة التي لم تُجب، إلى تفسير الظواهر المحيطة بهم. وفي سعيهم وراء المعرفة، تراكموا كمًا هائلًا من المعلومات واكتشفوا حقائق عديدة، مما حسّن قدرتهم على إدارة الطبيعة. ومع تقدم المعرفة البشرية، تقدم فهمنا للظواهر الطبيعية، وبالتالي قدرتنا على إدارتها والتحكم فيها.[2]

العلم هو نشاط إنساني ديناميكي ومستمر يهدف إلى توسيع المعرفة والفهم الإنساني للكون وظواهره، مما يمكننا من تفسير هذه الظواهر، والسيطرة على الطبيعة، وحل المشكلات.

وبشكل عام يهدف العلم إلى ما يلي: [3]

- وصف الظواهر وشرحها.
- التنبؤ بالأحداث المستقبلية باستخدام نماذج مُطوّرة من خلال أبحاث سابقة.
- مراقبة الظواهر وتقييمها، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة عليها ونتائجها.
- تطوير المهارات الفكرية باستخدام أساليب التفكير المنظم.
- اكتشاف التطبيقات العملية للمعرفة النظرية التي تُسهم في ابتكار أساليب وتقنيات ومنتجات جديدة تُسهم في دفع عجلة التقدم البشري.

2.1. مفهوم البحث العلمي:

[1] ربحي مصطفى عليان، **البحث العلمي أسسه. مناهجه وأساليبه. إجراءاته** ، بنك الأفكار الدولية ، الأردن، ص 14.
[2] محمد عبيدات وزملاؤه ، **منهجية البحث العلمي** ، دار وائل ، عمان ، 1997 ، ص 22.
[3] عبد الحميد جابر، **مناهج البحث في التربية وعلم النفس** ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1978 ص 24.

هو نشاط علمي يقوم به الباحث لحل مشكلة واقعية، سواءً كانت مفاهيمية أو عملية، أو لدراسة موضوع محدد والتحقيق فيه بهدف الإسهام في المعرفة العلمية، والنقد البنّاء، ومقارنة المعارف الموجودة بهدف اكتشاف الحقيقة ونشرها. البحث العلمي عملية منطقية تنتقل من المعلوم إلى المجهول بهدف الحصول على بيانات جديدة، أو تحسين فهمنا للمجهول، أو تطبيق المعارف والأساليب المتاحة لاستكشاف آفاق جديدة. البحث العلمي أيضًا نشاط تربوي يتضمن تحديد المشكلات وإعادة صياغتها، وصياغة الفرضيات، واقتراح الحلول، وجمع البيانات وتنظيمها وتحليلها، وصياغة الاستنتاجات، واختبارها بدقة.[1]

يُمكن تعريف البحث العلمي بأنه منهج أو أسلوب مُنظّم يُستخدم لحل المشكلات الإنسانية في مختلف المجالات. وهو ينطوي على جهود إنسانية مُنظّمة، قائمة على تطبيق المنهج العلمي ومبادئه، لتحقيق سيطرة أكبر على البيئة، واكتشاف الظواهر الطبيعية، وربطها ببعضها.[2]

ويعني "عمل اكتشاف المعرفة واستكشافها وتطويرها وتحليلها والتحقق منها من خلال التحقيق الدقيق والتحليل النقدي، ثم تقديمها بشكل شامل وذكي بهدف تقديم مساهمة كبيرة".[3]

البحث العلمي هو عملية منهجية ومنظمة يقوم بها الباحث لحل مشكلة محددة أو لتحليل موضوع محدد بشكل شامل بهدف توليد معرفة جديدة وتقييم المعرفة الموجودة وتحسينها بشكل نقدي واكتشاف بيانات جديدة ونشرها.

2. أهمية البحث العلمي

لا يقتصر دور البحث العلمي على تطوير المعرفة الأساسية فحسب، بل يُهيئ المجتمع أيضًا لمواجهة التحديات المستقبلية. وتكمن أهمية البحث العلمي فيما يلي:

- يُشكل البحث العلمي الركيزة الأساسية لتطوير وتطبيق تقنيات جديدة تُفيد البشرية.
- يُوظّف البحث العلمي الموارد المتاحة بفعالية، ويُساهم في التنمية المُستقبلية، ويُحقق مزايا في مجالات أخرى.
- يُعدّ البحث العلمي عنصرًا حيويًا في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويتطلب تحقيقه ثلاثة عناصر أساسية: الباحثون، والمختبرات، ومراكز المعلومات.
- تكمن أهمية البحث العلمي في شموليته، الذي يُغطي جميع الجوانب، بغض النظر عن حجمها أو أهميتها، ويُمكّن من الحصول على أفضل النتائج المُمكنة من خلال تحليل المُشكلات ودراستها.
- يُساهم البحث العلمي في التنمية الفكرية والثقافية والاجتماعية للبشرية.

---

[1] ضياء الدين بن فردية ، **دور الرقمنة في تطوير البحث العلمي والرفع من مستوى التحصيل الأكاديمي للطلبة** ، مجلة مقاربات في التعليمية، (مجلد 03 العدد 04 ، 2022)، ص 57.

[2] محمد عبيدات وآخرون ، **منهجية البحث العلمي** ، دار وائل ، عمان ، 1997 ، ص 22.

[3] عبد الله المجيدل، سالم شماس، **معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية: دراسة ميدانية كلية التربية بصلالة نموذجا** ، مجلة جامعة دمشق ، (المجلد 26 العدد 2 ، دمشق 2010)، ص 28.

- يُقدّم البحث العلمي فوائد عديدة تُفيد البشرية جمعاء. فالعلم والتكنولوجيا، ثمرة البحث العلمي، يُشكّلان إرثًا مُشتركًا لجميع الأمم والأفراد، وعلى الباحثين مسؤولية ضمان أن تُثمر جهودهم في توسيع المعرفة فوائد عالمية.
- الاستعداد لحل المُشكلات العلمية.[1]

3. أهداف البحث العلمي:

وهناك أربعة أهداف أساسية تسعى البحوث العلمية لتحقيقها:

1.3. مراجعة المعرفة الموجودة وتحليلها وإعادة تنظيمها؛ تُعدّ هذه الطريقة بمثابة تدريب لطلاب الدراسات العليا، وهي عادةً دراسة نظرية تُجرى حصريًا باستخدام المصادر الوثائقية.

2.3. وصف موقف أو مشكلة محددة (بحث نظري).

3.3. تطوير أو إنشاء نموذج جديد؛ وهو أكثر أنواع البحث تعقيدًا وتكلفة.

4.3. تقديم تفسيرات وتحليلات لتوضيح ظاهرة أو مشكلة محددة؛ وهو النوع الأمثل للباحثين المحترفين.[2]

المطلب الثاني: خصائص وأنماط البحث العلمي ومتطلباته

بعد تحديد المفهوم الأساسي للبحث العلمي وأهدافه، يتناول هذا المطلب التعمق في الخصائص المميزة التي تضفي عليه طابعه العلمي والموثوق، بالإضافة إلى استعراض الأنماط المتنوعة التي يتخذها تبعًا لطبيعة الأسئلة المطروحة والأهداف المنشودة. كما سيسلط الضوء على المتطلبات الأساسية التي يجب توافرها لضمان جودة البحث العلمي وفعاليته في تحقيق أهدافه المعرفية والتطبيقية.

1. خصائص البحث العلمي

يتصف البحث العلمي بمجموعة مترابطة من الخصائص الأساسية التي لا بد من توافرها لتحقيق أهدافه وتلخص على النحو التالي:

- الموضوعية Opjectivity.
- الاختبار والدقة Testability and accuracy.
- إمكانية تكرار النتائج Replicability.
- التبسيط والاختبار Parsimony.
- أن يكون للبحث العلمي غاية أو هدف.
- استخدام نتائج البحث لاحقا في التنبؤ بحالات ومواقف مشابهة. [1]

[1] عبد الحميد جفال ، **معوقات البحث العلمي في الجزائر الواقع والآفاق** ، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، (العدد 28 ، جوان 2011)، ص 3 و4 .
[2] ربحي مصطفى عليان، **البحث العلمي أسسه. مناهجه وأساليبه. اجراءاته** ، بنك الأفكار الدولية ، الأردن، ص 21.

ومن جهة أخرى، ويمكن تحديد خصائص البحث العلمي كما يلي:

1.1. يتبع البحث منهجًا منظمًا، يمكن وصفه بإيجاز على النحو التالي:

أ) يبدأ البحث بسؤال يخطر ببال الباحث.

ب) يتطلب البحث تحديد المشكلة، وصياغتها بدقة، واستخدام مصطلحات واضحة.

ج) يتطلب البحث وضع خطة تُرشد الباحث نحو الحل؛ لذا، يُعد البحث نشاطًا ذا غرض محدد.

2.1. يتناول البحث المشكلة الرئيسية من خلال تحليل المشكلات الفرعية.

3.1. يُحدد اتجاه البحث من خلال فرضيات مبنية على افتراضات أو مسلمات واضحة، على غرار المبادئ الأساسية للعلم.

4.1. يتناول البحث الحقائق ومعانيها وتفسيرها، ويُحلل الباحث العلاقات بين المتغيرات. ويعتمد البحث على المنطق في منهجيته وفي تقييم النتائج.

5.1. يتميز البحث بدورية البحث، أي أن حل مشكلة بحثية واحدة قد يؤدي إلى ظهور مشكلات جديدة، وهكذا.[2]

2. أنماط البحث العلمي

تطور البحث العلمي بالتوازي مع نمو المعرفة ورغبة البشرية الفطرية في الاستكشاف والبحث وإيجاد طرق جديدة لتفسير الظواهر، وتحسين الظروف الاجتماعية، وحل المشكلات. وقد اقترح منهجيو البحث تصنيفات وفئات بحثية مختلفة؛ ومع ذلك، يمكن تقسيمها عمومًا إلى نوعين رئيسيين:

1.2. البحوث الأساسية (النظرية):

هذه دراسات تُجرى أساسًا بغرض الحصول على المعرفة في حد ذاتها، استنادًا إلى الفهم النظري والاستدلال المنطقي، وتنبع عادةً من أسئلة فكرية. لذا، فهي ذات طبيعة نظرية، وهذا لا يمنع تطبيقها لاحقًا في حل مشكلات واقعية.

2.2. البحوث التطبيقية:

أهدافها أكثر تحديدًا من أهداف البحث النظري البحت، وتهدف عادةً إلى حل مشكلة علمية محددة أو اكتساب معرفة جديدة قابلة للتطبيق والاستفادة منها في مواقف واقعية، سواءً في منطقة أو منظمة أو من قِبل الأفراد. يمكن تقسيم مناهج البحث إلى بحث وثائقي، وبحث ميداني، وبحث تجريبي.

أما أنواع البحوث من حيث جهات تنفيذها تقسم إلى:

- البحوث الأكاديمية – البحوث الغير الأكاديمية. [1]

---

[1] مصطفى محمود أبو بكر، **مناهج البحث العلمي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر ، 2009، ص 32.
[2] عطوي جودت عزت، **أساليب البحث العلمي : مفاهيمه أدواته وطرقه الإحصائية** ، دار الثقافة ، عمان ، الأردن ، 2007، ص 52.

3. متطلبات البحث العلمي

إن نجاح البحث العلمي يتطلب مجموعة من المتطلبات الأساسية والتي يمكن توضيحها في النقاط الآتية:

1.3. استقطاب وتنمية الكوادر البحثية

يُعدّ الكوادر المؤهلة والكفؤة أساسًا لأنشطة البحث ومؤسساته. لذا، يُعدّ استقطاب وتطوير فريق من الباحثين والمخترعين والمتخصصين ذوي التعليم العالي أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق النجاح والتطوير. ويشمل ذلك أيضًا توافر الكوادر الداعمة لمساعدة الباحثين. وتُعدّ الجامعات والمعاهد التقنية مصادر رئيسية لهؤلاء الكوادر، إذ يعتمد تدريب الباحثين وتطويرهم في المقام الأول على جودة التعليم العالي. ومع ذلك، فإنّ المؤهلات وحدها لا تضمن نتائج بحثية عالية الجودة؛ إذ يعتمد مستوى الإنجاز العلمي أيضًا على بيئة مناسبة وداعمة للباحثين. ويشمل ذلك تلبية احتياجاتهم الإنسانية والاجتماعية، وهي ضرورية لتحفيز الإبداع والإنتاجية. إن ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للباحثين يتيح لهم تكريس وقتهم للبحث والابتكار والإبداع دون القلق بشأن المتطلبات المالية واللوجستية.[2]

2.3. توفير المناخ العلمي المناسب

يحفز الباحثون على إجراء بحوثهم العلمية عندما يعملون في بيئة تحترم الحرية الأكاديمية وتضمن الأمن. هذا يتيح لهم التركيز على اكتشاف معارف جديدة ونشر نتائجهم بحرية، طالما لا يتعارض ذلك مع المصلحة العامة. علاوة على ذلك، فإن تعزيز التفاعل والتعاون بين الباحثين المتخصصين يخلق بيئة مواتية لتبادل الأفكار وتكامل وجهات النظر وإثراء المعرفة العلمية. وهذا بدوره يعزز الإمكانات المهنية للباحثين ويحفزهم على مواصلة أبحاثهم. إن دعم المؤسسات البحثية من خلال تغطية تكاليف مشاركة الباحثين في المؤتمرات العلمية، وتسهيل التعاون بين المجموعات البحثية، وإعطاء الأولوية للمساءلة والجودة والتميز في البحث، كلها عوامل تساهم في تحقيق نتائج ملموسة، والأهم من ذلك، في تعزيز الكفاءة العامة للباحثين.

3.3. تمويل البحث العلمي

يُعدّ البحث العلمي وسيلةً لتحقيق أهدافٍ عديدة، وتتطلب معظم المشاريع البحثية، إن لم يكن جميعها، تمويلًا كبيرًا لنجاحها. لذلك، تُولي الدول والجامعات ومراكز البحوث اهتمامًا خاصًا بالبحث العلمي والخدمة العامة، باعتبارها ركيزتين أساسيتين لا ينفصلان عن بعضهما البعض في التقدم البشري، وتُدرك أهمية تخصيص تمويل كافٍ لدعم البحث العلمي والنهوض به.[3]

4.3. توافر المعلومات والمصادر العلمية الحديثة

---

[1] فيرم الطيب، النعاس بورابح، الطيب قيرع، **النشر الالكتروني وأثره في تطوير البحث العلمي**، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، (2019)، ص 358.

[2] هشام حريز، **دور البحث العلمي في تحسين القدرة التنافسية لقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص 58.

[3] محمد عودة عليوي وقطحان محمد يوسف، **مشكلات البحث العلمي في الوطن العربي**، مجلة آداب البصرة، العراق، (العدد 42، 2007)، ص 294.

من الضروري أن يتمكن الباحثون في مراكز البحوث من الوصول إلى المعلومات والبيانات العلمية. ولتحقيق ذلك، لا بد من إنشاء مراكز وطنية قادرة على تزويدهم بالمعلومات والبيانات اللازمة بفعالية. ومن الضروري أيضًا ضمان وصولهم إلى المنشورات والمجلات العلمية الحديثة، وتسهيل وصولهم إلى البيانات الميدانية الحديثة من المؤسسات العامة والخاصة. علاوة على ذلك، من الضروري أن يواكب الباحثون التطورات العلمية العالمية من خلال تشجيع مشاركتهم في شبكات البحث الدولية، وتسهيل التعاون والتبادل الأكاديمي بين الجامعات.[1]

5.3. تشجيع النشر العلمي

يستخدم معظم الباحثين منشوراتهم كوسيلة للتقدم المهني. بعد إتمام أبحاثهم، يسعون جاهدين لنشرها ليتمكن القراء من قراءتها ومناقشة أفكارهم. تخضع معظم المجلات العلمية لعملية مراجعة الأقران، وتشترط أن تكون الأبحاث المقدمة أصلية وتمثل النتائج العلمية بدقة، مما يضمن إسهامها الفعّال في المعرفة العلمية.[2]

6.3. التفاعل ما بين مراكز البحوث والتطوير وقطاعات المجتمع

لا يمكن أن ينجح البحث العلمي دون تفاعل فاعل مع المجتمع لمعالجة مشكلاته وإيجاد الحلول المناسبة. ويتجلى ذلك في الدول المتقدمة، على عكس الدول النامية، حيث ينعدم التواصل بين مراكز الأبحاث ومختلف قطاعات المجتمع. إذ غالبًا ما تعتمد هذه الأخيرة على مراكز أبحاث أجنبية، وتستفيد من تجارب وممارسات الدول الأخرى. ويؤثر هذا النقص في التواصل سلبًا على فعالية البحث العلمي في الدول المتقدمة، نظرًا لغياب الحوافز اللازمة لتشجيعه، ولعدم تحفيز معظم الباحثين على توسيع نطاق الأثر الاجتماعي لأعمالهم. وفي نهاية المطاف، يُعدّ تعزيز البحث العلمي أمرًا أساسيًا لمراكز الأبحاث لتحقيق أهدافها.

7.3. كفاءة الإدارة لمراكز البحث العلمي

تتطلب مراكز البحث إدارةً فعّالة، إذ تعتمد جودة نتائجها بشكل مباشر على جودة إدارتها. لذلك، يجب أن تتمتع هذه المراكز بسمعة طيبة وشفافية، وأن تحافظ على علاقات جيدة مع مؤسسات التعليم العالي والقطاع الاقتصادي، وأن تتمتع بالاستقلالية في إدارة الأموال المخصصة، واتخاذ قرارات مستقلة بشأن النفقات، وشراء المعدات، والرواتب، والحوافز، مع تجنب الإجراءات الإدارية والمالية البيروقراطية والمعقدة للغاية.

8.3. وجود إستراتيجية علمية واضحة

يجب اعتماد إستراتيجية بحثية واضحة، تتضمن تحديد أهداف البحث وأولوياته، وتحديد مراكز البحث اللازمة، وتخصيص الموارد اللازمة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع خطط وبرامج بحثية تُحدد التوجهات المستقبلية العامة، وتحدد الإجراءات التشريعية والتنفيذية اللازمة.[3]

9.3. ثمين نتائج البحث العلمي

[1] هشام حريز، **نفس المرجع السابق**، ص 58.
[2] محمد عودة عليوي وقطحان محمد يوسف، **نفس المرجع السابق**، ص 299.
[3] هشام حريز، **نفس المرجع السابق**، ص 58 و59.

تكمن القيمة الحقيقية للبحث العلمي في تطبيق نتائجه (اكتشافات واختراعات وتطبيقات عملية) على أرض الواقع. وغياب سياسة شاملة تدعم تطبيق نتائج البحث يجعله نشاطًا عديم الجدوى، يفتقر إلى الأثر الاقتصادي والاجتماعي.[1]

المطلب الثالث: مؤسسات البحث العلمي ومؤشرات قياسه ومعوقاته

نظرا للاهتمام المتزايد بالبحث العلمي وما يتعلق به لتنمية المجتمعات على اختلافها وتحقيق التنمية الشاملة فإن أغلب الدول أولت قدرا كبيرا له، وفي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى مؤسسات البحث العلمي، مؤشرات قياسه ومعوقاته.

1. مؤسسات البحث العلمي

حيث تتمثل مؤسسات البحث العلمي في أربع مؤسسات وهي:

1.1. المؤسسات العلمية الجامعية

تُعتبر الجامعات البيئة الأمثل والأنسب لإجراء البحث العلمي، فهي امتداد طبيعي للمراحل التعليمية السابقة، تُخرّج باحثين أذكياء وموهوبين. تُمكّنهم مؤهلاتهم الأكاديمية وقدراتهم الفكرية من تلقي تعليم متخصص في الجامعة، ومن ثمّ إجراء البحث العلمي. علاوة على ذلك، فإن خريجي الجامعات، بصفتهم أعضاءً في المجتمع الفكري، مسؤولون عن الارتقاء بالمستوى الفكري للمجتمع، وتنمية ثقافة مشتركة، والنهوض بالفكر العلمي، والارتقاء بمستوى المعرفة. كما أنهم مسؤولون عن الإسهام في العلم ونشر المعرفة الجديدة بما يعود بالنفع على المجتمع ككل.[2]

2.1. المؤسسات العلمية الحكومية

بعد الحرب العالمية الثانية، ازدادت أهمية البحث العلمي، وبدأت الحكومات تُولي اهتمامًا أكبر لتمويل العلماء والباحثين في مختلف المجالات. أدى ذلك إلى نمو مؤسسات البحث العامة، مما وسّع بدوره نطاق التدخل الحكومي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وعزز أولوية التنمية الاقتصادية والعسكرية.

وعلاوة على ذلك، فإن المناخ السياسي الحالي والمنافسة المتزايدة بين الشرق والغرب أجبر الحكومات على إعطاء المزيد من الاهتمام للمؤسسات العلمية وزيادة دعمها بشكل كبير.[3]

3.1. المؤسسات العلمية الاقتصادية

ساهمت أهمية البحث العلمي في مختلف مجالات العلوم والصناعة في تطور الرأسمالية في القرن التاسع عشر، الذي اتسم أيضًا بالتوسع الاستعماري المكثف. وقد دفع التنافس الشرس بين هذه الكيانات الاقتصادية إلى تخصيص جزء كبير من ميزانياتها وتقديم مكافآت مالية مجزية للباحثين الأكثر إنتاجية وتخصصًا.

---

[1] مشحوق ابتسام، **العلاقة بين انشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص 45.

[2] غازي عناية، **البحث العلمي (منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية " بكالورياس، ماجيستر، دكتوراه")**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 48.

[3] مشحوق ابتسام، **نفس المرجع السابق**، ص 47.

اقتضت ضرورات التنمية الرأسمالية توسع المؤسسات الاقتصادية والعلمية، التي اعتمدت على المنافسة مع مؤسسات بحثية أخرى، عامة وخاصة، لإجراء البحوث في مجالات العلوم والإنتاج والصناعة. وقد جعلت المنافسة الشديدة في الابتكار والبحث العلمي، إلى جانب التفوق التكنولوجي الذي أصبح عاملاً أساسياً في النجاح التجاري، البحث العلمي شرطاً أساسياً لتحسين أساليب الإنتاج والعمليات التكنولوجية.

4.1. المؤسسات العلمية الخيرية

يتم إنشاء هذه المؤسسات من قبل المنظمات والحكومات والأفراد لدعم البحث العلمي، والغرض الرئيسي منها عادة هو ضمان استقلال العلماء والباحثين عن سيطرة الحكومة. [1]

2. مؤشرات قياس البحث العلمي

ويستخدم المجتمع الدولي مجموعة من المؤشرات المحددة لتقييم البحث العلمي لأن هذه المؤشرات تعتبر موثوقة لتقييم الحالة العامة للبحث العلمي.

1.2. الإنفاق على البحث العلمي

في حين أن الإنتاج العلمي هو المؤشر الرئيسي لجودة البحث العلمي في أي بلد، فإن كمية ونوعية الموارد المستثمرة، والتي تنعكس في مستوى الإنفاق على التعليم بشكل عام وعلى التعليم العالي والبحث العلمي بشكل خاص، تشكل عنصرا أساسيا في أي إستراتيجية لتطوير البحث العلمي، وخاصة في مجال العلوم الدقيقة، والتي تتطلب البنية التحتية والمعدات باهظة الثمن.[2]

يُعدّ الإنفاق على البحث والتطوير مؤشرًا رئيسيًا على فعالية البحث العلمي. المؤشر الأكثر شيوعًا هو نسبة الناتج المحلي الإجمالي المخصصة لهذه الأغراض. إذا كانت هذه النسبة أقل من 1%، فسيكون تأثير البحث محدودًا. ويُعتبر مستوى يتراوح بين 1% و1.5% حدًا أدنى، بينما يُعتبر مستوى يتراوح بين 1.5% و2% مقبولًا. ومع ذلك، إذا خصصت دولة ما أكثر من 2% من ناتجها المحلي الإجمالي للبحث والتطوير، فإن جهودها في هذا المجال تُعتبر كافية لتحفيز تطوير تقنيات جديدة في مختلف قطاعات الاقتصاد.[3]

2.2. الإنتاج العلمي

[1] غازي عناية، **نفس المرجع السابق**، ص 85 و86.
[2] سعيد الصديقي، **الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي الطريق نحو التميز والرؤى الإستراتيجية**، مركز الامارت للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (العدد 6، المجلد الثاني، 2014)، ص 22.
[3] لامية حروش ومحمد طوالبية، **البحث العلمي والتطوير في الجزائر "الواقع ومستلزمات التطوير"**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (العدد 19، 2018)، ص 35.

يعد الإنتاج العلمي مؤشرا هاما لقياس حالة البحث العلمي وقد اعتمدته منظمة اليونسكو كأحد مؤشرات تقييم البحث العلمي.

الهدف الأساسي للبحث العلمي هو ابتكار معارف جديدة وتطبيقها في التنمية الفكرية. وقد أصبح هذا سمةً مميزةً للمجتمعات الحديثة، كما يتضح من النمو الهائل للمعرفة، والتدفق السريع للمعلومات، والتقنيات المتقدمة.

ينعكس إنتاج المعرفة واستخدامها في حجم الأبحاث والمنشورات العلمية وبراءات الاختراع، مما يُسهم في تحقيق أهداف البحث العلمي. كما يُسهم حجم الإنتاج العلمي في التقدم العلمي والتطور التكنولوجي للدول، وتُقاس مكانة الجامعات أيضًا بحجم أبحاثها وتطويرها وبراءات اختراعها. [1]

3.2. النشر العلمي

يوفر مؤشر النشر العلمي (SPI) مؤشرًا واضحًا لمستوى ونوعية المعرفة العلمية والتقدم ويمكن استخدامه لقياس الإنتاجية العلمية والمكانة الأكاديمية للأفراد والمؤسسات العلمية.

لعلّ أفضل طريقة لضمان موثوقية البيانات المتعلقة بالنشاط العلمي لأي دولة أو مؤسسة هي إتباع منهجية متعارف عليها، تستند إلى قواعد بيانات متخصصة مشهود لها بالاستقلالية والموثوقية. وفيما يتعلق بمنهجية تقييم الأبحاث، فقد أُخذت في الاعتبار عوامل مثل عدد الاستشهادات لكل منشور، والتعاون الدولي، ومتوسط معامل تأثير المجلات، ومتوسط المساهمة العلمية للمؤسسة مقارنةً بالمتوسط العالمي. كما تم تقييم إنتاجية الباحثين ومساهمتهم العلمية، بالإضافة إلى عدد الاستشهادات في أعمال باحثين آخرين.

ومن المشاكل في حساب مؤشرات النشر العلمي في العالم العربي هو الدمج غير الصحيح وغير المبرر للأبحاث المبتكرة المنشورة في مجلات عالمية مرموقة ومحكمة من قبل لجان علمية مستقلة مع المنشورات في المجلات المحلية، وكذلك المنشورات في وقائع المؤتمرات أو المقدمة كعروض شفوية أو ملصقات في المؤتمرات غير الخاضعة للتحكيم.[2]

4.2. براءات الاختراع

تُعرَّف براءة الاختراع بأنها شهادة تُصدرها الدولة من خلال جهة حكومية مختصة للمخترع، تمنحه الحق الحصري في استغلال اختراعه تجاريًا لفترة زمنية محدودة وفي ظل ظروف معينة. ويمثل هذا الحق مكافأة تقدمها الدولة والمجتمع ككل للمخترع تقديرًا لجهوده، مما يمنحه حقًا قانونيًا ومطلقًا في الاختراع. وتحمي الدولة الاختراع بفرض عقوبات على من ينتهكون حقوق براءة الاختراع، مثل الاستخدام غير المصرح به أو نسخ الاختراع. ومع ذلك، فإن هذا لا يمنع الدولة، إذا اقتضت المصلحة الوطنية ذلك، من الحصول على الاختراع لاستخدامها الخاص. ويجوز للدولة أيضًا رفض منح براءة اختراع، لاسيما إذا كان الاختراع يتعلق بصناعة حساسة أو إستراتيجية، شريطة أن يتلقى المخترع تعويضًا عن جهوده في البحث والتطوير.

---

[1] مشحوق ابتسام، **نفس المرجع السابق**، ص55.

[2] التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، **البحوث العلمية والابتكار في العالم العربي**، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2010. ص 34.

حددت المنظمة العالمية للملكية الفكرية معايير يجب أن يستوفيها الاختراع للحصول على حماية براءة اختراع. تشمل هذه المعايير الفائدة العملية، والجِدّة (أي وجود ميزات جديدة وغير معروفة سابقًا غير موجودة في التقنية الحالية)، ونهجًا مبتكرًا يصعب على من يمتلك معرفة تقنية عادية في هذا المجال تطبيقه. وأخيرًا، يجب أن يكون الاختراع مؤهلًا للحصول على براءة اختراع بموجب القانون المعمول به.[1]

5.2. أعداد الباحثين

يُعدّ الكوادر المؤهلة والكفاءة والخبرة موردًا حيويًا وعنصرًا أساسيًا في البحث والتطوير والابتكار. علاوة على ذلك، ثمة علاقة جوهرية بين نظام التعليم عمومًا والتعليم العالي خصوصًا ودورهما في نشر المعرفة، وكذلك بين نظام البحث العلمي ودوره في إنتاج معارف جديدة. ويتلقى الباحثون المستقبليون تدريبًا وإعدادًا عمليًا لعملهم في مختلف مراحل دراستهم، وخاصةً في التعليم العالي.[2]

3. معوقات البحث العلمي في الجزائر

تبذل الجزائر جهودًا كبيرة لهيكلة البحث العلمي وتطويره، إلا أن الواقع يكشف عن قصور كبير في هذا المجال. ويعود ذلك إلى عدة عوائق تعيق تحقيق الأهداف المنشودة، ومنها:

1.3. المعوقات الخارجية:وتتمثل فيما يلي:

أ- معوقات مالية ومادية: وهي:

- نقص التمويل، إذ يستمر انخفاض حصة الإنفاق على البحث والتعليم العالي رغم الزيادة الكبيرة في الموازنة العامة للدولة، مما يُفاقم وضع التعليم العالي والبحث.
- ضعف الإدارة المالية والاستخدام غير الرشيد للأموال المخصصة للبحث.
- نقص الدعم المالي من القطاع الاقتصادي ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام.

ب- معوقات إدارية: ونذكر منها:

- نقص الكوادر الإدارية المؤهلة لدعم الباحثين، بالإضافة إلى الإجراءات البيروقراطية والقيود الإدارية، تُعيق تحفيز الباحثين وتطوير البحث العلمي.
- الهيكل التنظيمي المعقد للجامعة وازدواجية الوظائف الإدارية يُعيق بشكل كبير التواصل وتبادل المعلومات بين مختلف الإدارات والمعاهد والكليات، وكذلك بين الجامعة والوزارة المعنية.

---

[1] إبراهيم بختي، محمد الطيب دويس، **براءة الاختراع مؤشر لتنافسية الاقتصاديات: الجزائر والدول العربية**، مجلة الباحث ، (العدد 4، ورقلة، 2006)، ص 149.

[2] حمداوي عمر وأحمد بخوش، **انعكاس الأداء التنظيمي في جودة البحث العلمي** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (العدد 8، ورقلة، 2012)، ص 147.

ت- معوقات سياسية: يكمن جوهر هذه المشكلة في سيطرة النخبة السياسية على توجيه البحث، مما يؤدي إلى تقييد الحرية الأكاديمية للباحثين. ويتجلى ذلك في الجوانب التالية:

- عزل البحث عن سياسات التنمية الوطنية؛ وعدم مراعاة نتائجه في صنع القرار.
- محدودية الاعتراف بالبحث وتقييمه في الأوساط السياسية الجزائرية.
- غياب الاستقلال المالي والإداري للمؤسسات العلمية والأكاديمية نتيجةً لاعتمادها على القطاع العام. وقد أدى ذلك إلى تقييد حرية الباحثين في البحث والتعبير من خلال أشكال مختلفة من الرقابة والسيطرة على مختلف المستويات.

ث- معوقات متعلقة بمسألة المناخ العلمي

وبالتالي، فإننا نشير إلى الوضع العام أو البيئة التي نشأت في الجامعات الجزائرية، أي العلاقة الجوهرية بين الباحثين والمجتمع الأكاديمي. تفتقر الجامعات الجزائرية إلى بيئة مواتية للبحث العلمي، ويتجلى ذلك في عدة جوانب:

- **المستوى الأول:**

تكمن المشكلة في المناهج الدراسية وخططها وأساليب تدريسها. لا تزال المناهج الحالية تتضمن مقررات دراسية قديمة وتقليدية لا تتوافق مع احتياجات التنمية. في جوهرها، هذه البرامج منعزلة عن الواقع المحلي ولا تستجيب لاحتياجات المجتمع وخصائصه. ونتيجة لذلك، تتسم المناهج الدراسية في الجامعات الجزائرية بالجمود وعدم المرونة.

- **المستوى الثاني:**

وتكمن المشكلة في غياب التعاون والتنسيق بين الجامعات المختلفة في الدولة، وكذلك بينها وبين الجامعات العالمية، وغياب التعاون مع القطاعات الأخرى.

- **المستوى الثالث:**

مشاكل المكتبات الجامعية ونقص المهارات الحديثة.

- **المستوى الرابع:**

إن المعلومات والخدمات الإحصائية التي يحتاجها الباحثون صعبة المنال، ومحدودة الموارد، وذات جودة منخفضة، وتفتقر إلى الدقة والموثوقية. علاوة على ذلك، ندرت المؤتمرات والندوات العلمية التي تُسهّل تبادل المعلومات، وبالتالي تطوير البحث العلمي.

2.3. المعوقات الذاتية: يمكن تلخيص هذه التحديات على النحو التالي:

- معوقات تتعلق بشكل رئيسي بتدريب الباحثين، والذي يشمل المهارات الفكرية والتقنية اللازمة لاكتساب الخبرة اللازمة، مثل المعرفة الواسعة بموضوع البحث، وإتقان المهارات العلمية الأساسية والمتقدمة، والكفاءة في تكنولوجيا المعلومات، والقدرة على الحفاظ على الموضوعية والحيادية في تطوير وعرض نتائج البحث؛ وهي مهارات قد يفتقر إليها بعض الباحثين.
- الضغوط النفسية التي يعاني منها بعض الباحثين نتيجةً للقيود المالية وزيادة الأعباء الإدارية والتدريسية، مما يزيد من تعقيد التزامهم بالبحث.[1]

المبحث الثاني: الإطار النظري للابتكار والتعليم العالي

يمثل الابتكار محركًا أساسيًا للتنافسية والنمو الاقتصادي والاجتماعي في العصر الحديث. وفي هذا السياق، يكتسب قطاع التعليم العالي أهمية بالغة ليس فقط كمصدر للمعرفة، بل أيضًا كبيئة حاضنة للقدرات الابتكارية. يسعى هذا المبحث إلى بناء إطار نظري متكامل يوضح العلاقة المعقدة والمتداخلة بين مفهوم الابتكار وقطاع التعليم العالي.

سنتناول في هذا المبحث مفهوم الابتكار في سياق التعليم العالي، مع استعراض مختلف التعاريف والنماذج النظرية التي تفسر طبيعته وأهميته في هذا القطاع. كما سيتم التطرق إلى دور مؤسسات التعليم العالي كبيئات محفزة للابتكار، من خلال بنيتها التنظيمية، وثقافتها الأكاديمية، وآليات دعمها للأنشطة الإبداعية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم استعراض أبرز النظريات والمقاربات التي تناولت العلاقة بين التعليم العالي والابتكار، مما يوفر أساسًا نظريًا لفهم كيف يمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تساهم بفعالية في تعزيز الابتكار في المجتمع ككل.

من خلال هذا الإطار النظري، سنسعى إلى وضع الأسس اللازمة لفهم دور البحث العلمي، الذي تم تناوله في المبحث الأول، في دعم وتعزيز الابتكار داخل قطاع التعليم العالي، وهو ما سيتم تفصيله في المبحث الثالث.

[1] نسمة مسعودان، **معوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات**، (العدد 4، 2018)، ص 21 23.

المطلب الأول: تعريف وأهمية الابتكار وخصائصه

يمثل الابتكار مفهومًا محوريًا في دراسة التطور والنمو في مختلف القطاعات، وعلى وجه الخصوص في قطاع التعليم العالي. يسعى هذا المطلب إلى تقديم تعريف واضح وشامل لمفهوم الابتكار، وإبراز الأهمية القصوى التي يكتسبها في سياق المؤسسات الأكاديمية والمجتمع ككل. كما سيتم استعراض الخصائص الأساسية التي تميز الابتكار وتجعله قوة دافعة للتغيير والتنمية.

1. تعريف الابتكار وأهميته

وسيتم التطرق في هذا العنصر إلى تعريف الابتكار وأهميته.

1.1. تعريف الابتكار

يشير الابتكار عمومًا إلى ابتكار منتجات أو خدمات أو عمليات أو أساليب جديدة. وفي هذا السياق، حاول الخبراء والباحثون تقديم تعريفات مختلفة لهذا المصطلح، كلٌّ من منظوره الخاص. وتشمل هذه التعريفات:

شومبيتر: يعتمد نهجه على مفهوم التدمير الخلاق، الذي يقضي بانبثاق الجديد من بقايا القديم. ومع ذلك، يمكن أن يشمل الابتكار أيضًا تحسين وتطوير ما هو موجود بالفعل دون تغيير أسسه. يرى شومبيتر أن القوة الدافعة وراء الابتكار هي في المقام الأول روح ريادة الأعمال، التي تتمثل في تحقيق اكتشافات عملية تُحدث نقلة نوعية في ممارسات الإنتاج القائمة. في نهاية المطاف، يتمثل دور الابتكار في إضفاء قيمة اجتماعية على الاختراعات؛ ويرى شومبيتر أن رائد الأعمال هو من يُدخل الابتكار إلى الشركة والقطاع الصناعي والاقتصاد ككل.[1]

زعم "بيتر دراكر" أن الابتكار يتألف من التخلص بشكل منهجي من القديم، مما يعزز فكرة شومبيتر بأن الابتكار هو "تدمير إبداعي".[2]

وفي الواقع، يشتمل الابتكار على جانبين: فهو من ناحية يسعى إلى تحفيز التنمية، ومن ناحية أخرى يضمن استمرارية ما هو موجود بالفعل.

ذكرت راوية حسن أن الابتكار يتضمن تطوير وتنفيذ أفكار جديدة داخل المؤسسة. وفي هذا السياق، يشمل مصطلح "التطوير" العملية برمتها: من الفكرة الأولية إلى تصوّرها، ثم عرضها على المؤسسة، وأخيرًا تنفيذها.[3]

وهذا يتفق مع ما قلناه بالفعل: الابتكار لا ينتهي بظهور فكرة جديدة، بل يستمر من خلال تطبيقها العملي في السوق أو داخل المنظمة.

---

[1]Mahil, A. **Le processus de l'innovation technique: l'articulation du role des acteurs et de la culture**, These de Doctorat. Québec, Montérial, Canada: Université du Québec a Montérial. 2012

[2]عبود نجم، **إدارة الابتكار – المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة**، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003. ص 29.

[3]حسن راوية، سلوك المؤسسات، الدار الجامعية، مصر، 2001. ص 67.

يعرّف "جيمس م. هيغينز" الابتكار بأنه عملية خلق شيء جديد له قيمة كبيرة بالنسبة للفرد أو المجموعة أو المنظمة أو الصناعة أو المجتمع ككل.[1]

يركز هذا التعريف على القيمة التي تضيفها الابتكارات لمستخدميها.

"نجم عبود نجم": الابتكار هو قدرة المنظمة على تطوير أفكار جديدة وخلق قيمة أكبر بشكل أسرع من منافسيها في السوق.[2]

يشير هذا التعريف إلى أن الشركة المبتكرة يجب أن تكون الأولى، مقارنة بمنافسيها، في تطوير فكرة أو مفهوم جديد، وإنشاء منتج جديد وطرحه في السوق.

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: الابتكار بأنه مجموعة الأنشطة التقنية والتجارية والمالية اللازمة للتطوير والتسويق الناجح للمنتجات الجديدة أو المحسنة، بما في ذلك استخدام العمليات المبتكرة أو المحسنة في تقديم الخدمات؛ والبحث والتطوير هو مجرد مرحلة واحدة من هذه العملية.[3]

وبالتالي، يمكن القول إن الابتكار مفهومٌ يشمل جميع مجالات الحياة، ويهدف إلى ابتكار شيء جديد وفريد وقيّم يُفاجئ الناس والمجتمع ويحظى بترحيبهم، مما يُميز مُبتكره. على مستوى المؤسسات أو المشاريع، يشمل الابتكار تطوير منتجات أو خدمات جديدة أو تحسين المنتجات أو الخدمات الحالية باستخدام أساليب ومنهجيات مبتكرة. كما يشمل أساليب الإدارة والتشغيل، ويستند إلى المعرفة العلمية. ومع ذلك، يرتبط الابتكار بطبيعته بالمخاطر وعدم اليقين، حيث تفشل نسبة كبيرة من الابتكارات عند مواجهتها لمتطلبات السوق وظروفه.

2.1. أهمية الابتكار

يمكن تلخيص أهمية الابتكار فيما يلي:[4]

- ✓ يطور ويقيّم مهارات التفكير النقدي الفردي والعمل الجماعي من خلال العصف الذهني والتعاون.
- ✓ يُحسّن جودة حلول حل المشكلات على مستوى المؤسسة ومستوى الصناعة، بما يشمل مختلف الجوانب التقنية والمالية والتسويقية والإنتاجية.
- ✓ يُحسّن جودة المنتج من خلال الابتكار التدريجي، مما يُحسّن الكفاءة والجودة لتلبية احتياجات العملاء.
- ✓ يُقلّل وقت طرح المنتجات الجديدة في السوق، مما يُسهم في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة من حيث سرعة طرحها في السوق.

---

[1] لمين درار، دور الابتكار في تحسين مردودية المشاريع الفلاحية بمنطقة الشرق الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2024، ص 6.

[2] عبود نجم، نفس المرجع السابق، ص 20.

[3] Mark Rogers. **The definition and measurement of information**. Working Paper N10. Melbourne, Australia: Melbourne university-.p06.

[4] مصطفى أحمد سيد، **إدارة البشر: الأصول والمهارات**، دار الكتب ، مصر ، 2002، ص 23.

- ✓ يُساعد في بناء وتعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة من خلال ابتكارات رائدة تُمكّنها من التميز عن المنافسين.
- ✓ يُساعد في تحديد سبل زيادة المبيعات.
- ✓ يُساعد في بناء وتعزيز صورة إيجابية للمؤسسة لدى العملاء.

علاوة على ذلك، فإن طرح منتج أو خدمة مبتكرة بحق، لم تكن متاحة سابقًا، يُمكّن الشركة من تحقيق احتكار مؤقت وجزئي للسوق، وذلك حسب درجة الابتكار. بمعنى آخر، تُصبح الشركة الأولى في قطاعها التي تستكشف آفاقًا جديدة. من ناحية أخرى، تُسهم الابتكارات التنظيمية في:[1]

- فعالية المنظمة: تتحقق من خلال تحسين قدرة المنظمة على التكيف مع التغيير، واغتنام الفرص، وتجنب التهديدات، والحفاظ على ميزتها التنافسية.
- تعظيم النتائج وتحسين الموارد: يهدف الابتكار النافع إلى تعظيم نتائج المنظمة وموظفيها والمجتمع ككل، مع تحسين الموارد، بما في ذلك المواد والوقت والإدارة.
- تحسين جودة الحياة: يعود مستوى الرفاهية الذي نتمتع به اليوم بشكل كبير إلى الابتكارات في جميع مجالات الحياة، من إعداد الطعام إلى النقل والتعليم والرعاية الصحية.

2. خصائص الابتكار وأهدافه.

سنتعرف في هذا العنصر إلى خصائص الابتكار وأهدافه.

1.2. خصائص الابتكار.

وبما أن الابتكار نشاط إنساني يهدف إلى إحداث التغيير، فإنه يتمتع بعدد من الخصائص التي تنبع من طبيعته ذاتها، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:[2]

- ❖ الابتكار هو التمايز: تقديم منتج مختلف عن المنافسين، وخلق شريحة سوقية جديدة من خلال تلبية حاجة غير مُلباة.
- ❖ الابتكار هو التجديد: تقديم منتجات أو خدمات جديدة كليًا أو تحسين المنتجات أو الخدمات الحالية بشكل كبير، مما يُساعد على الحفاظ على حصتها السوقية وزيادتها.
- ❖ الابتكار هو تحديد الفرص: إنه عقلية قائمة على رؤية مبتكرة لاحتياجات السوق وتوقعاته، بالإضافة إلى نهج إبداعي يُطلق العنان لإمكانات منتج جديد، وبالتالي توليد الطلب ودخول سوق جديدة.
- ❖ الابتكار هو الريادة في السوق: فالمبتكر هو أول من يُطور فكرة أو منتجًا أو سوقًا، وفي حالة التحسينات، هو أول من يُطبقها. هذه هي السمة المميزة للشركات المبتكرة: فهي تُطور أفكارًا وتُقدم منتجات وخدمات جديدة أسرع من منافسيها.

[1] علاء الدين عبد الغني محمود ، إدارة المنظمات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 76.
[2] بلال خلف السكارنة، **الريادة وإدارة منظمات الاعمال**، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 108.

2.1. أهداف الابتكار

تعتمد أهداف الابتكار على النتائج المرجوة من تطبيقها في المشاريع والمؤسسات. ومن هذه الأهداف:[1]

أ) الابتكار، الذي يشمل تطوير منتجات أو عمليات جديدة، يؤدي حتمًا إلى زيادة الإنتاجية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الأرباح.

ب) زيادة الإنتاجية تعني انخفاض تكاليف الوحدة، وخاصة التكاليف الثابتة، مما يحسن ضبط التكاليف.

ج) انخفاض تكاليف الوحدة يولد أرباحًا أعلى، وبالتالي نمو الأعمال، مما يحفز بدوره الابتكار.

د) زيادة الإنتاجية تعني زيادة في حجم الإنتاج الإجمالي بنفس حجم الموارد، مما يعزز الحفاظ عليها واستخدامها بكفاءة.

هـ) يُظهر نمو الابتكارات - التكنولوجية والإدارية وغيرها - وانتشارها السريع وتطبيقها في المجتمع توافق الأهداف التنظيمية والمجتمعية.

و) يُسهم التبني الواسع للابتكارات في جميع قطاعات الاقتصاد مساهمة كبيرة في القضاء على اختلال التوازن بين نمو الإنتاج العالمي واحتياجات السكان، وخاصة في مجالات مثل الغذاء والرعاية الصحية.

ز) التركيز على احتياجات المستهلكين والقضايا الاجتماعية من خلال الابتكار المستدام يجعل المنظمة عاملاً أساسيًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبهذا المعنى، تتفق أغلب النظريات على أن الأهداف الرئيسية التي تحققها المنظمات من خلال الابتكار هي زيادة الإيرادات أو خفض التكاليف، وبالتالي تعزيز مكانتها التنافسية وضمان استدامتها على المدى الطويل.

3. أنواع الابتكار وحدوده

من خلال هذا العنصر سنتعرف على أنواع الابتكار وحدوده.

1.3. أنواع الابتكار: الابتكار يأخذ أربع أوجه:

1.1.3. الابتكار الإنتاجي: ويتعلق الابتكار الإنتاجي (Productive innovation) بالمنتج أو الخدمة وشمل ثلاثة أنواع:

[1] سعيد ياسين عامر، **الإدارة وتحديات التغيير**، مركز وايد سرفيس للاستشارات والتطوير، القاهرة ، مصر، 2001. ص43.

أ- التطوير المستمرContinuousdevelopment: في هذا النهج، تُطوّر الشركة سلسلة من المنتجات التي تتفوق باستمرار على منافسيها، بالإضافة إلى الإصدارات السابقة من منتجاتها، حتى تصل إلى أعلى مستوى من الجودة. ومن الأمثلة على ذلك زيادة سعة المحرك في الطرز اللاحقة من السيارة نفسها.

ب- القفز Leaping: ويُطلق عليه أيضًا ابتكار القطيعة(Innovation de rupture) ، حيث تقوم الشركة بطرح منتج يُحدث قفزة نوعية في مجال الإنتاج أو الاستعمال. وكما يوحي اسمه، فإن هذا النوع من الابتكار يتمثل في تقديم منتج أو أسلوب جديد يكسر القواعد التقليدية السائدة في النشاط.

ت- الابتكار الجذري Radical Innovation: يعتمد على اختراعات جديدة كليًا تُمثل نقلة نوعية في حياة الإنسان، مثل السيارة أو الطائرة أو المركبة الفضائية. هذا النوع من الابتكار أقل شيوعًا من النوعين السابقين.

2.1.3. ابتكار العمليات (Process innovation)**:**يشير مصطلح ابتكار العمليات إلى كيفية تنفيذ العمليات عبر مختلف الإدارات داخل المنظمة، بما في ذلك:

أ- عملية الإنتاج: تشمل تطبيق إدارة الجودة الشاملة، وتصميم المنتج بما يلبي احتياجات العملاء، وغيرها من الإجراءات المتعلقة بتنظيم الإنتاج.

ب- العملية التنظيمية: تتضمن الابتكارات في هذا المجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير شبكة اتصال داخلية داخل المنظمة باستخدام الإنترنت وأنظمة المعلومات.

ت- عملية التخطيط: تشمل إعادة هندسة أنظمة العمل والعمليات والكفاءات الرئيسية وفقًا لإستراتيجية المنظمة.

3.1.3. الابتكار التسويقي (Marketing innovation)

ويعتمد على التطوير المستمر لعناصر مزيج التسويق (المنتج، الترويج، السعر)، فضلاً عن إستراتيجية السوق المستهدفة؛ وتساهم ابتكارات التسويق في خلق تصور المنتج المطلوب من قبل المستهلكين.

4.1.3. الابتكار الإداري

يسعى المديرون بشكل متزايد إلى تمكين الموظفين ومنحهم استقلالية أكبر في اتخاذ القرارات، وهو أمر كان نادرًا في السابق. وتتبنى المؤسسات أساليب إدارية أكثر انفتاحًا لتعزيز الشعور بالمسؤولية والالتزام لدى الموظفين. وبينما يعتقد البعض أن هذا النهج يُستخدم في الشركات الكبيرة لتخفيف الضغط على المديرين، إلا أن هذه المنهجية المبتكرة في الواقع تزيد من المساءلة، حيث إنها تستفيد من المهارات والكفاءات الموجودة، بالإضافة إلى تحفيز الموظفين وتمكينهم لتحقيق كامل إمكاناتهم.[1]

2.3. حدود الابتكار.

[1]James M. Higgins**.Innovate or evaporate: Test & improve your organization's IQ, its innovation quotient**. New Management Publishing Company.USA. 1995.p50.

نظراً للمخاطر الكامنة في عملية الابتكار، كالتكاليف المرتفعة، واحتمالية الفشل، والعقبات الناجمة عن مقاومة التغيير، فقد تم تحديد عدد من المخاطر المحتملة. وتشمل هذه المخاطر مخاطر تتعلق بالهيكل الداخلي للمؤسسة، ومخاطر تتعلق بالسوق المستهدفة. ومن أهمها:[1]

أ) مخاطر الطلب: تشير إلى تقييم حجم السوق المحتمل لمنتج أو خدمة جديدة، بالإضافة إلى احتمال ظهور منافسين جدد.

ب) مخاطر الأعمال: تتضمن تقييم مدى توفر التمويل الكافي لتغطية تكاليف الابتكار وتأثيره المحتمل على البيئة التنظيمية والعلاقات التجارية.

ت) المخاطر التكنولوجية: تتضمن تقييم نوع التكنولوجيا المستخدمة وموثوقيتها، وفعالية التقنيات البديلة، وإمكانية ظهور تقنيات أكثر تقدمًا.

ث) المخاطر التنظيمية: تشير إلى ملائمة الهيكل الإداري والتنظيمي، بالإضافة إلى توافر المهارات والمعدات اللازمة.

جـ) مخاطر الشبكة: تتضمن ضمان وجود التحالفات وسلاسل التوريد اللازمة، بالإضافة إلى تحديد أوجه القصور أو نقاط الضعف المحتملة.

ح) المخاطر السياقية: تشير إلى إمكانية حدوث تغييرات سريعة في السياسات والتشريعات الحكومية التي تؤثر على الأسواق المالية والضرائب وبيئة الأعمال.

بشكل عام، يمكن قياس المخاطر والتحكم فيها من خلال صياغة فرضيات واستخدام أدوات الرصد والتقييم طوال عملية الابتكار، بناءً على افتراض إمكانية استخدام الماضي للتنبؤ بالمستقبل. ومع ذلك، يبقى عدم اليقين والشك من السمات الأساسية للابتكار.

المطلب الثاني: مراحل العملية الابتكارية ومستويات ومؤشرات الابتكار وأبعاده

بعد استعراض مفهوم الابتكار وأهميته وخصائصه، ينتقل بنا هذا المطلب إلى التعمق في ديناميكية العملية الابتكارية نفسها. سنسعى إلى تتبع المراحل الأساسية التي يمر بها توليد الأفكار الجديدة وتحويلها إلى واقع ملموس. بالإضافة إلى ذلك، سيتم استعراض المستويات المختلفة التي يمكن أن يتجلى فيها الابتكار داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، وأخيرًا، سيتم تقديم لمحة عن المؤشرات الرئيسية التي يمكن من خلالها قياس وتقييم مستوى الابتكار.

1. مراحل العملية الابتكارية Creative thinking

تتطلب عملية الابتكار تفكيرًا إبداعيًا وأصيلًا لتوليد أفكار جديدة، سواءً كان ذلك طرح مفهوم جديد في مجال معين أو إيجاد حل لمشكلة قائمة من خلال نهج مبتكر. ومن هذا المنظور، يمكن تصنيف مراحل عملية الابتكار حسب نوع الابتكار، والذي ينقسم إلى فئتين رئيسيتين:[2]

[1] Peter f drucker. **The discipline of innovation**. issue of Harvard BusinessReview. (2002). P96.
[2] لمين درار، **نفس المرجع السابق**، ص 23و24.

1.1. العملية الابتكارية المتعلقة ببعث منتج جديد، وتمر هذه العملية بالمراحل التالية:

أ- **تطوير الأفكار Developingideas :**في هذه المرحلة، تتم مراجعة الأفكار لإجراء التغييرات اللازمة، والتخلص من الأفكار غير الواقعية أو المكلفة للغاية، والاحتفاظ فقط بعدد صغير من الأفكار القابلة للتطبيق والممكنة.

ب- **تطبيق الأفكار Applyingideas :**في هذه المرحلة يتم استخدام الأفكار المطورة في عملية تصميم وإنتاج منتجات أو خدمات جديدة.

ت- **إطلاق التطبيق Application launch:** وهذا هو المكان الذي يتم فيه طرح المنتج أو الخدمة في السوق، وهنا يتم اختبار الابتكار الحقيقي: إما أن يتم اعتماده أو، كما حدث مع العديد من الابتكارات، يتم تجاهله.

ث- **نمو التطبيق Application growth :**في هذه المرحلة، ينمو الطلب على الابتكار، بعد قبوله في السوق، بوتيرة سريعة على نحو متزايد، مما يعني أن الابتكار دخل مرحلة من النمو في الأداء الاقتصادي والربحية المالية.

ج- **نضوج الابتكار Innovation maturity:** في هذه المرحلة، قامت الشركات المنافسة بالفعل بتطوير ابتكاراتها وتطبيقاتها الخاصة التي تنافس المنتج الأصلي، وتعمل على إجراء التعديلات والتحسينات لتتفوق عليه في الميزات والتصميم والحجم والوظائف.

ح- **تدهور الابتكار Innovation decline:** تحدث هذه المرحلة في نهاية دورة حياة المنتج، بعد تنفيذ كل التحسينات الممكنة، ثم يتم استبدالها لاحقًا بمزيد من الابتكارات.

2.1. العملية الابتكارية المرتبطة بحل مشكلة قائمة: تبدأ العملية بتحديد المشكلة، وتمر بالمراحل التالية:

أ) الوعي بالمشكلة: يُحدد المُبتكر خللًا أو شذوذًا في عملية أو ظاهرة تتطلب حلًا.

ب) بحث المشكلة وتحليلها: تُجمع المعلومات والبيانات ذات الصلة، وتُستكشف الحلول المُمكنة دون تقييم أو تحديد أولويات مُباشرة.

ج) الحضانة: بعد فهم المشكلة وجمع جميع المعلومات اللازمة، يبدأ التفكير والتأمل، بهدف إيجاد روابط بين العناصر المُختلفة لإيجاد حل مُبتكر.

د) الفكرة المُبتكرة: إلهام مُفاجئ، حل غير مُتوقع، يخطر على بال المُبتكر. يُمكن أن يحدث هذا في أي وقت، حتى خارج المختبر أو مكان العمل، أثناء المشي، قبل النوم، أو عند الاستيقاظ.

2.مستويات ومؤشرات الابتكار

سنحاول التعرف على مستويات الابتكار ومؤشراته.

1.2. مستويات الابتكار

إن البيئة الداعمة تحفز الابتكار وتطويره داخل المنظمة وخارجها، على المستوى الفردي أو الجماعي، ويمكن أن تتجلى في مستويات مختلفة من الإدارة.

1.1.2. الابتكار حسب مستوى التنظيم

إن البيئة المحفزة التي تشجع التغيير تحفز الابتكار والنمو، وبناءً على المستويات التنظيمية السائدة، يمكننا التمييز بين ثلاثة مستويات:[1]

المستوى الأول: الابتكار على مستوى الفرد: يرتبط هذا الأمر بالابتكار، الذي يُحركه أشخاصٌ يتمتعون بقدراتٍ ومهاراتٍ إبداعية. وقد تناول العديد من المؤلفين والباحثين هذا الموضوع، سعيًا لتحديد السمات التي تُميز المبدعين عن غيرهم. وخلصت هذه الدراسات إلى أن المبدعين يتميزون بذكائهم وقدراتهم، وأن ابتكاراتهم قد تنشأ داخل المؤسسة وخارجها.

المستوى الثاني: الابتكار على مستوى الجماعة: يشير هذا إلى الابتكارات التي تُنجزها أو تُطوّرها مجموعة أوقسم أو شعبة أو لجنة. وقد لوحظ أن ابتكار المجموعة يتجاوز بشكل ملحوظ مجموع الابتكارات الفردية بفضل التفاعل وتبادل الأفكار والخبرات والدعم المتبادل بين أعضائها. وتتطلب التحديات الكبيرة التي تواجه المنظمات الحديثة تطوير مجموعات عمل مبتكرة. وتعتمد فعالية وجودة العمل الجماعي على العوامل التالية:

أ) الرؤية: تزداد احتمالية الابتكار في المجموعة عندما يتشارك أعضاؤها قيمًا وأفكارًا مشتركة تتعلق بأهداف المجموعة.

ب) المشاركة الآمنة: بيئة داعمة تُشجع على التعبير الحر عن الأفكار دون ضغط أو إكراه تُعزز الإبداع والابتكار الناجح.

ت) الالتزام بالتميز: يُحفز الالتزام بالتميز أعضاء المجموعة على التقييم المستمر للعمليات الحالية والسعي لتحسينها المستمر.

ث) الدعم والتشجيع: لتطبيق الابتكار، يجب أن تحظى عملية التغيير، التي غالبًا ما تُثير مقاومة، بدعم الزملاء داخل الجامعة أو المنظمة.

جـ) تنوع المجموعة: التنوع في ميول أعضاء المجموعة ووجهات نظرهم يعزز الإبداع والابتكار.

ح) التركيبة الجنسانية: رغبة كل جنس في إظهار قدراته في العمل تؤدي إلى اتخاذ قرارات أفضل في المجموعات المختلطة مقارنة بالمجموعات المتجانسة.

خ) عمر المجموعة: تميل المجموعات حديثة التكوين إلى أن تكون أكثر إبداعًا وابتكارًا من تلك الموجودة منذ فترة طويلة.

د) تماسك المجموعة: يُعد التماسك عاملًا رئيسيًا في تعزيز الإبداع والابتكار، لأنه يعزز روح التعاون والتفاهم المتبادل.

[1] حسن حريم، **إدارة المنظمات- منظور كلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003، ص 310.

المستوى الثالث: الابتكار على مستوى المؤسسة: أصبح الابتكار عاملاً حاسماً لبقاء المؤسسات الحديثة في بيئة متغيرة باستمرار، وهي بحاجة إلى دمجه في عملياتها وممارساتها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال استيفاء الشروط التالية:[1]

أ) من المهم إدراك أن الابتكار والقيادة يتطلبان من الموظفين امتلاك مهارات تحليلية قوية، وفهم عميق للمفاهيم، وتقديرًا عاليًا للدقة العلمية للنظريات الجديدة، ودافعًا قويًا للبحث والاكتشاف. ولتطوير هذه الصفات وصقلها، ينبغي على المؤسسات تشجيع التدريب المستمر والمشاركة في الندوات والمؤتمرات، مما يُوسّع آفاق موظفيها.

ب) يُعدّ تعلّم حل المشكلات بشكل إبداعي أمرًا بالغ الأهمية. ويشمل ذلك تدريب الموظفين وتحفيزهم على التفكير بمرونة وإبداع أكبر، مما يسمح لهم بتجاوز الأساليب التقليدية واستكشاف أساليب وبدائل مبتكرة.

ج) من الضروري تطوير مهارات إبداعية في تحديد المشكلات، مما يعزز التفكير المعقد والشامل، مما يسمح للأفراد باستكشاف جميع جوانب المشكلة، حتى تلك غير المباشرة أو غير العادية.

د) من الضروري تطوير مهارات إبداعية في صياغة المشكلات من الصفر وحلها من خلال النمذجة. فالمشاكل الإدارية لا تنشأ تلقائيًا؛ بل يُحددها ويحلها موظفو المؤسسة.

2.1.2. الابتكار حسب مستويات التسيير

يمكن تصنيف مستويات الابتكار من الأكثر إستراتيجية إلى الأكثر تكتيكية، باستخدام أربعة مستويات:[2]

المستوى الأول: الابتكار في نموذج الأعمال للشركة:يتضمن ابتكار نموذج الأعمال تغييرات على واحد أو أكثر من مكونات نموذج أعمال الشركة، في حين يتضمن ابتكار نموذج الأعمال تغييرات عميقة في كيفية خلق الشركة للقيمة ويتطلب إعادة هيكلة كبيرة للشركة، مثل إنشاء وحدة تشغيلية جديدة أو قسم.

المستوى الثاني: الابتكار في العمليات التجارية: تهدف الابتكارات على مستوى العمليات إلى إدخال تحسينات على إحدى عمليات الشركة التشغيلية، مثل الشراء، والإنتاج، والمبيعات، وخدمة الغرف، والفوترة والتحصيل، وغيرها. بمعنى آخر، يتكون أي نشاط تجاري أساسًا من سلسلة من العمليات التي يمكن تكرارها عدة مرات لتحقيق نتيجة محددة.

المستوى الثالث: الابتكار فيما يتعلق بالأسواق التي تستهدفها الشركة:الهدف من الابتكار في السوق هو الدخول إلى سوق جديد، أو تلبية احتياجات جديدة، أو الوصول إلى مستويات جديدة من الشراء والاستهلاك.

المستوى الرابع: الابتكار في عرض قيمة الشركة:يشير هذا إلى ابتكار المنتجات والخدمات ويتضمن التغييرات (الإزالة، التحسين، الإبداع، التعزيز) في واحد أو أكثر من مكونات اقتراح القيمة الخاص بالشركة (أي المنتجات والخدمات والعناصر الأخرى التي تخلق القيمة) بهدف تلبية الاحتياجات الجديدة وسيناريوهات الشراء والاستهلاك الجديدة.

---

[1] حسين حريم، **نفس المرجع السابق**، ص 311.
[2] لمين درار، **نفس المرجع السابق**، ص 26.

يتوافق كل مستوى من المستويات الأربعة مع مستوى مسؤولية محدد. على سبيل المثال، عند إطلاق منتج جديد، يكون الرئيس التنفيذي مسؤولاً عن بدء العملية، ويشرف مدير التسويق على تطوير السوق للمنتج، وإذا كان للابتكار عواقب سلبية على الشركة، فإن هؤلاء المدراء التنفيذيين مسؤولون عن إدارة الوضع. وبالمثل، يقع إطلاق منتج جديد أو توسيع خط إنتاج على عاتق مدير المنتج أو مدير العلامة التجارية.

2.2. المؤشرات الفرعية لمدخلات ومخرجات الابتكار

فيما يلي سيتم تقديم مفاهيم مختصرة حول مختلف المؤشرات الفرعية للابتكار:

1.2.2. مدخلات الابتكار:

بما أن الابتكار عملية إنسانية تتطلب مهارات ومعارف محددة، وتتم في بيئات متنوعة ووفقًا لمعايير محددة، فإنه يتطلب عوامل إدخال محددة تضمن تحقيق النتائج المرجوة. ووفقًا لمؤشر الابتكار العالمي، تُعرّف هذه العوامل على النحو التالي:[1]

1.1.2.2. المؤسسات (Institutions):

يُحلل هذا المؤشر احتمالية وشدة المخاطر السياسية والقانونية والتشغيلية والأمنية التي تؤثر على الشركات. كما يعكس جودة الإدارة العامة، واستقلاليتها عن الضغوط السياسية، ومصداقية التزام الحكومة بالسياسات.

2.1.2.2. رأس المال الفكري والبحث:

يُحلل هذا المؤشر كلاً من التعليم الابتدائي والعالي، مع التركيز على الإنفاق وجودة التعليم، وخاصةً في العلوم التطبيقية كالرياضيات والفيزياء، وعدد الخريجين في العلوم الطبيعية والهندسة. كما يأخذ في الاعتبار نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس، وفيما يتعلق بالبحث العلمي، يُحلل عدد الباحثين، والتمويل العام الذي يتلقونه، وحجم وعدد مؤسسات البحث في الدولة. وتُقسّم هذه الجوانب إلى عدة مؤشرات فرعية:

- **الباحثون reasarchs:** يشير هذا إلى عدد الباحثين المتفرغين لكل مليون نسمة. يُعتبر الباحثون في مجال البحث والتطوير متخصصين يعملون على تطوير وإنشاء معارف أو منتجات أو عمليات أو أساليب أو أنظمة جديدة؛ ويشمل ذلك أيضًا طلاب الدكتوراه وطلاب الدراسات العليا العاملين في مجال البحث والتطوير.
- **إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير grossexpenditure on R and D**: يعكس هذا المؤشر إجمالي الإنفاق الوطني على البحث والتطوير خلال فترة زمنية محددة، مُعبَّرًا عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ويشمل هذا الإنفاق جميع نفقات البحث والتطوير التي تكبدتها وحدة إحصائية أو قطاع اقتصادي معين خلال تلك الفترة، بغض النظر عن مصدر تمويلها.

[1]Soumitra Dutta. Bruno Lanvin. Lorena Rivera León. Sacha Wunsch-Vincent. **Unlocking the Promise of Social Entrepreneurship** Shroff Publishers. India. 2019. P 325. .

- **شركات البحث والتطوير العالمية global R and d companies:** يقيس هذا المؤشر متوسط إنفاق البحث والتطوير لأكبر ثلاث شركات متعددة الجنسيات في كل دولة. إذا كان لدى الدولة أقل من ثلاث شركات متعددة الجنسيات، يُحسب متوسط إنفاق أكبر شركتين، أو إجمالي إنفاق أكبر شركة. أما الدول التي لا يوجد بها شركات متعددة الجنسيات، فتُمنح درجة صفر.

3.1.2.2. البيئة التحتية (Infrastructue):

هذا مؤشر شامل يتضمن عدة مؤشرات فرعية، مثل مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي يركز على سرعة الوصول إلى المعلومات واستخدامها من قِبل المواطنين والحكومة. ويغطي مؤشر فرعي آخر البنية التحتية العامة، بما في ذلك إنتاج واستهلاك الكهرباء. ويتناول مؤشر فرعي ثالث الاستدامة البيئية، بما في ذلك الأداء البيئي والشهادات التي حصلت عليها الدولة، مثل شهادة ISO 14001.

4.1.2.2. تطور السوق (Market sophistication):

وفقًا لمؤشر الابتكار العالمي، يُعدّ تطوير السوق عاملًا رئيسيًا في تحفيز الابتكار وتسهيله. يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية. الأول هو سهولة الحصول على الائتمان، الذي يقيس سهولة حصول المبتكرين على التمويل ونسبة ائتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما يشمل إجمالي حجم القروض الصغيرة المخصصة لمشاريع ابتكار محددة. المؤشر الفرعي الثاني هو الاستثمار، الذي يقيس القيمة السوقية للشركات المدرجة وحجم صفقات رأس المال الاستثماري. أما المؤشر الفرعي الثالث، فيحلل الوضع التجاري، ومستوى المنافسة المحلية، وحجم السوق الوطنية ومدى تقبلها للابتكارات الجديدة.

5.1.2.2. تطور الأعمال (Business sophistication):

يُعتبر قطاع الأعمال المؤشر الأكثر تمثيلاً للابتكار. فالشركة بدون ابتكار كشجرة بلا ثمار. يُقاس هذا المؤشر باستخدام ثلاثة مؤشرات فرعية. أهمها مؤشر العاملين في مجال المعرفة، الذي يُحسب بناءً على عدد المتخصصين المؤهلين تأهيلاً عالياً، وعدد المؤسسات التي تُقدم تدريباً متخصصاً، وإجمالي الإنفاق على البحث العلمي. أما المؤشر الثاني فهو مؤشر روابط الابتكار، الذي يُحلل مختلف العلاقات بين المبتكرين والصناعة، مثل التعاون البحثي بين الجامعات والصناعة، وحصة التمويل البحثي الخارجي. ويُقيّم المؤشر الأخير مستوى استيعاب الشركات للمعرفة، ويقيس عوامل مثل حصة مدفوعات حقوق الملكية الفكرية، وصافي واردات التكنولوجيا نسبةً إلى إجمالي التجارة، وحصة الباحثين المشاركين في المشاريع التجارية.

2.2.2. مخرجات الابتكار: بعد تحليل العوامل المختلفة المحفزة للابتكار والتي تُشكل الأساس لعملية الابتكار، ينتقل التركيز الآن إلى النتائج، أي الإنجازات الملموسة التي تحققت خلال هذه العملية. لذلك، يُعرّف مؤشر الابتكار العالمي نتائج الابتكار المختلفة على النحو التالي:[1]

[1] سواعدية فاطمة الزهراء ، حاجي فطيمة، **البحث العلمي: المسلك الجديد نحو الابتكار دراسة حالة الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة 2013-**2019 ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (المجلد 13، العدد 03، 2020)، ص 497.

1.2.2.2. مخرجات المعرفة والتكنولوجيا

أيُّ شيءٍ قائمٍ على المعرفة يُولِّدُ حتماً معرفةً جديدة، ولذلك يُعدُّ، وفقاً لمؤشر الابتكار العالمي (GII)، أحدَ أهمِّ نتائج الابتكار. يُحسَبُ هذا المؤشر بناءً على إحصاءات براءات الاختراع والمنشورات العلمية والتقنية في الجزائر. تُدمَج هذه البيانات في مؤشرٍ فرعيٍّ يُعنى بـ"إنتاج المعرفة". يليه مؤشر "تأثير المعرفة"، الذي يُقيِّم الطبيعة الابتكارية للشركات الناشئة الجزائرية، وعدد شهادات الجودة المُحصَّلة، والإنفاق على برمجيات الحاسوب، وتأثير مخرجات المعرفة على نمو الناتج المحلي الإجمالي. وأخيراً، يأتي مؤشر "نشر المعرفة"، الذي يقيس قدرة الجزائر على نشر المعرفة المُكتسبة وإنجازاتها. يشمل هذا المؤشر مؤشراتٍ مثل عائدات الملكية الفكرية، وحصة المنتجات عالية التقنية من إجمالي الصادرات، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وصادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2.2.2.2. مخرجات الابتكار: يشير هذا إلى النتائج الملموسة وغير الملموسة التي تم الحصول عليها نتيجة لعمليات الابتكار الناجحة ويتضمن ثلاثة مؤشرات فرعية:

- **الأصول الغير ملموسة:** ويتم التقييم من خلال تحليل العلامات التجارية المحلية، فضلاً عن النماذج والهياكل التنظيمية المبتكرة.
- **السلع والخدمات الإبداعية:** ويشمل ذلك تصدير الخدمات السمعية والبصرية، والأفلام المحلية، وصناعة الطباعة والنشر (بما في ذلك الصحف المطبوعة)، وتصدير المنتجات الإبداعية.
- **الإبداع الالكتروني أو على الانترنت (online creativite):** إنه يقيس جميع أشكال الإبداع عبر الإنترنت، مثل عدد مقاطع الفيديو التي تم تحميلها، وتحرير ويكيبيديا شهريًا، وغيرها من المقاييس الثانوية.

3. أبعاد الابتكار

الابتكار بطبيعته معقد ومتعدد الأبعاد، مما يجعل فهمه بالكامل من منظور واحد أمرًا مستحيلًا. يهدف هذا القسم إلى دراسة جوانب مختلفة من الابتكار، بما في ذلك طبيعته وتطبيقاته وتأثيره على المؤسسات والمجتمع. يتيح فهم هذه الجوانب فهمًا أشمل وأعمق للابتكار ودوره في التعليم العالي.

1.3. البعد الاقتصادي

ويتضمن العناصر التالية: [1]

- **خفض النفقات:** إن الابتكار له تأثير حقيقي وهام على خفض التكاليف، سواء من خلال استخدام مواد أقل في المنتج (عمليات التصنيع)، أو خفض تكاليف العمالة، أو تقليل النفايات.

[1] فاطمة الزهراء بورنان، هواري معراج، **دور الابتكار فيدعم الميزة التنافسية للمنظمة الاقتصادية**، دراسات –العدد الاقتصادي- ، (المجلد 8، العدد 3، جامعة الاغواط، 2017)، ص 268 ص 269.

- **زيادة الإنتاجية:** يتم تعريف الإنتاجية على أنها النسبة بين المخرجات والمدخلات، والابتكار له تأثير كبير على نموها لأنه يسمح بتقديم عمليات أو تقنيات جديدة، مثل إنتاج المزيد من وحدات الإنتاج في وقت معين، أو زيادة الكفاءة عن طريق تقليل النفايات أو استخدام طاقة أقل لكل وحدة من الإنتاج.

- **إيجاد فرص عمل جديدة:** تتطلب الابتكارات الجديدة في الهياكل التنظيمية وخطوط الإنتاج وأنظمة الخدمة من الموظفين أن يكونوا قادرين على تشغيل هذه الأنظمة وإدارتها وصيانتها، مما يخلق بدوره فرصًا جديدة للتقدم الوظيفي.

2.3. البعد التكنولوجي

ويتكون من مجموعة من العوامل أبرزها: [1]

- **التكنولوجيا:** إنها تُمثل المعرفة والإبداع والإمكانات الفكرية التي ساهمت في ابتكار الآلات والمعدات والأدوات والأساليب التي تُشكل تطور المجتمع. تُعدّ التكنولوجيا أساسيةً لبقاء أي منظمة ونجاحها ونموها؛ فالتكيف المستمر مع التقدم التكنولوجي ضروري لتلبية احتياجات العملاء الذين يسعون باستمرار إلى خدمات مبتكرة وعملية.

- **البحث والتطوير:**البحث والتطوير (R&D) هو عملية اكتشاف المعرفة وتوسيعها، وتوليد وتطوير أفكار ومفاهيم جديدة، وبناء المعرفة العملية بشكل منهجي، وابتكار منتجات أو عمليات مبتكرة. تُولي المؤسسات أهمية كبيرة للبحث والتطوير لتلبية احتياجات عملائها وتوقعاتهم المتزايدة التعقيد والتغير، لاسيما في تطوير منتجات وخدمات وعمليات جديدة. يُمكّنها هذا من المنافسة في الأسواق العالمية والتفاعل بفعالية مع البيئة، وتعظيم استخدام الموارد المتاحة، والتكيف مع التغيرات المستمرة. هناك العديد من تصنيفات البحث، والتي تختلف اختلافًا كبيرًا، ولكن التصنيف الأكثر قبولًا بين الباحثين والمؤلفين هو التالي:

❖ **بحوث أساسية:**ويهدف إلى توليد أفكار أصلية للتكنولوجيا والمعرفة المتقدمة التي يمكن تطبيقها في المستقبل.

❖ **بحوث تطبيقية:** ويهدف إلى إيجاد حلول للمشاكل العملية التي تنشأ عند ترجمة الأفكار إلى منتجات جديدة.

❖ **التطوير:** هو نشاط يقوم بتحويل مجموعة من التقنيات إلى تصاميم وعمليات مثالية بهدف تحسين جودة المنتج وتصميمه وتحسين عملية التصنيع وضمان تسويقه وسهولة تصنيعه.

- **إستراتيجية الابتكار التكنولوجي الناجح:** تهدف إستراتيجية الابتكار إلى تطوير منتج أو خدمة تتميز عن المنافسين، أو تُقدم شيئًا جديدًا وفريدًا. تحتاج المؤسسات إلى اختيار إستراتيجية ابتكار واضحة المعالم لمواءمة تقنيات الإنتاج أو الخدمات مع التطورات التكنولوجية ومتطلبات السوق. وقد أدركت المؤسسات أن سر نجاح الابتكار يكمن في السعي الدائم وراء مناهج مبتكرة وأصيلة. وهناك ستة أنواع رئيسية من استراتيجيات الابتكار التكنولوجي: إستراتيجية الابتكار الهجومية،

[1] د. محمد قريشي، أ. صفاء بياضي، **الابتكار التكنولوجي في المؤسسات أنواعه، مصادره، والعوامل المؤثرة فيه**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي (34) الجزء (01)، (2017)، ص 284.

وإستراتيجية الابتكار الدفاعية، وإستراتيجية الابتكار المُقلّدة، وإستراتيجية الابتكار التكيفية، وإستراتيجية الابتكار التقليدية، وإستراتيجية الابتكار الانتهازية.

3.3. البعد الاستراتيجي:[1]

ويتضمن العناصر التالية:

- **رؤية مشتركة بين أعضاء المنظمة:** يعني ذلك أن جميع الأعضاء يتشاركون وجهة نظر مشتركة أو رؤية مشتركة لمستقبل المنظمة وأهدافها. وهذا يُعزز العلاقات بين أعضاء المنظمة، ويُشجع على التعاون والعمل الجماعي لوضع خطة عمل مشتركة لتحقيق الأهداف المرجوة وتحقيق الرؤية. علاوة على ذلك، تُحفز الرؤية المشتركة الأفراد على التعلم والعمل بما يتماشى مع أهداف المنظمة وتوجهها الاستراتيجي.
- **رصد التغيرات البيئية:** يتضمن ذلك توقع التغيرات البيئية والاستعداد لها من خلال وضع خطط التكيف. ويشمل ذلك وضع سيناريوهات بديلة للتخفيف من آثار العوامل البيئية المختلفة، والاستفادة منها، كلما أمكن، لصالح المنظمة، مما يعزز قدرتها على التعلم.
- **إستراتيجية التعلم:** تشير إلى أن المنظمة لديها خطة محددة بوضوح بأهداف محددة تدعم التعلم والتدريس والابتكار وتعتبر أحد الأنشطة الأساسية للمنظمة.

4.3. البعد التنظيمي

ويتضمن العناصر التالية: [2]

- **العمل الجماعي:** يعزز العمل الجماعي الحوار بين أعضائه، ويسهل تبادل الأفكار والمعرفة والمهارات، ويستغل الإمكانات الجماعية لتطوير حلول مبتكرة للمشاكل والتكيف مع التغيير، مما يسهل في نهاية المطاف التعلم الجماعي وتراكم الخبرة من خلال التعاون.
- **هيكل تنظيمي مرن:** الهيكل التنظيمي الأمثل للابتكار هو هيكل مرن، مثل هيكل المصفوفة أو هيكل الفريق، الذي يسمح للموظفين بالتجربة والابتكار. وهذا يعني أيضًا الانتقال إلى هيكل تنظيمي مسطح ذي مستويات هرمية أقل، ولامركزية في صنع القرار، والتخلص من البيروقراطية والإجراءات الجامدة والرقابة المفرطة في مكان العمل. يجب أن تكون مجموعات العمل قريبة من مراكز صنع القرار، وأن تحافظ على التواصل الفوري معها.
- **إنشاء المعرفة ونقلها ونشرها:** يتضمن هذا العنصر اكتساب المعرفة والخبرة من الأخطاء الماضية، وتبادل أفضل الممارسات بين أعضاء المنظمة التي تم تنفيذها بنجاح في الماضي وتلك التي ينبغي تنفيذها في المستقبل، فضلاً عن الاستفادة من تجارب المنظمات الناجحة والمنافسة

[1] معزوزي منيرة، لطرش جمال، **اثر التعلم التنظيمي في ابتكار المنتجات الجديدة في مؤسسة موبيليس – دراسة حالة وكالات ولاية جيجل-**،مجلة اقتصاد المال والأعمال، (المجلد 5، العدد 4، 2021)، ص 221 و 222.

[2] ناديا حبيب أيوب، **دور ممارسة التعلم التنظيمي في مساندة التغيير الاستراتيجي في المنشآت السعودية الكبرى**، دورية الإدارة العامة، السعودية، العدد (44) الجزء(1)، (2004)، ص 73.

الأخرى، وتحديد أفضل ممارساتها الإدارية ونشر هذه المعرفة بين جميع الموظفين للتطبيق العملي.

5.3. البعد الثقافي

ويتكون من مجموعة عناصر هي:[1]

- **التعلم من أخطاء الماضي:** يتجنب هذا النهج التركيز على الإخفاقات من خلال تهيئة بيئة عمل مُشجعة على التعلم. تُعتبر أخطاء المُبتكرين أثناء التنفيذ فرصًا للتحسين والتعلم، لا كعيوب.

- **بيئة داعمة للابتكار:** تتضمن بيئة الابتكار المستدامة القدرة على اكتساب المعلومات والمعارف الجديدة ومعالجتها وتخزينها، ثم استخدامها لتحديد الفرص والمشاكل التي تواجه المؤسسة ومعالجتها. ويشمل ذلك أيضًا تحليل الوضع الراهن للمؤسسة وممارساتها، وتحفيز الإبداع وتوليد أفكار جديدة بين المديرين والموظفين، وتطبيق تحسينات على ممارسات العمل والمنتجات والخدمات، وتقدير المبتكرين ومكافأتهم.

- **الجودة الشاملة للابتكار:** إن التركيز على الجودة الشاملة للتعلم والابتكار هو الخطوة الأولى نحو التعلم المبتكر.

المطلب الثالث: التعليم العالي

يمثل التعليم العالي أحد الركائز الأساسية لبناء المجتمعات المتقدمة، حيث يضطلع بدور حيوي في تكوين الكفاءات وتنمية القدرات البشرية القادرة على قيادة التنمية الشاملة. يسعى هذا المطلب إلى تقديم إطار عام لمفهوم التعليم العالي، واستعراض أهميته ووظائفه المتعددة في المجتمع، مع التركيز بشكل خاص على دوره في إنتاج المعرفة وتطوير الابتكار، وهو ما يربطه بشكل مباشر بموضوع الأطروحة.

1. مفهوم التعليم العالي

يشير التعليم العالي إلى جميع أنواع الدراسات أو برامج التدريب أو الدورات المهنية التي يتم إجراؤها بعد الانتهاء من التعليم الثانوي في جامعة أو مؤسسة تعليمية أخرى معترف بها على هذا النحو من قبل السلطات الرسمية في البلد.[2]

ويشير المصطلح أيضًا إلى جميع المؤسسات التي تقدم التعليم العالي بعد المستوى الأساسي من التعليم (الابتدائي والمتوسط والثانوي)، وأهمها الجامعات. [3]

يهدف التعليم العالي إلى إعداد الفرد وتنميته وتزويده بالمعارف والمهارات والخبرات المتخصصة وتمكينه من التكيف ومواكبة إنجازات العالم الحديث.[1]

---

[1] معزوزي منيرة، لطرش جمال، **نفس المرجع السابق**، ص 223.

[2] باركة محمد الزين، عبد الكريم مسعودي، **تحديات التعليم العالي بالجزائر وآفاق التغيير**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، (2015)، ص 8.

[3] شريفة كلاع، **الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر كسبيل لضمان الجودة الشاملة والنهوض الاكاديمي**، مجلة دراسات اقتصادية، (2019)، ص 252.

وفقًا للتعريفات السابقة، يُمكن اعتبار التعليم العالي نظامًا يشمل طيفًا واسعًا من المهارات والمعارف التي يكتسبها الأفراد في مؤسسات وهيئات مُعترف بها. ويُقدَّم هذا التعليم باستخدام مناهج وأساليب مُتنوعة، تختلف باختلاف المؤسسات والمناطق الجغرافية، مُتكيّفًا بذلك مع احتياجات ومتطلبات مُتلقي خدمات التعليم العالي.

2. أهمية وأهداف مؤسسات التعليم العالي

تُعدّ دراسة التعليم، وخاصةً التعليم العالي، أمرًا أساسيًا لأنها تعكس مستوى تطور المجتمع ووعيه وتقدمه الشامل. ويُعدّ التعليم العالي والبحث العلمي مجالين أساسيين في سياسات جميع الدول، والحكومات، إذ تُدرك أهميتهما، تعمل باستمرار على تطويرهما وتحسينهما، سعيًا لتحقيق المزيد من التقدم والتطور. وتسعى المجتمعات ذات المستويات التعليمية العالية باستمرار إلى إيجاد بدائل لتحسين وضعها الراهن، مُعززةً المعرفة العلمية والابتكار والتقدم التكنولوجي بما يعود بالنفع على مجتمعاتها.[2]

منذ القدم، اعتُبر التعليم العالي عاملاً أساسياً في تقدم المجتمعات وتطورها، إذ يُعدّ أداةً أساسيةً لنقل التكنولوجيا وتطويرها. ومع ظهور تكنولوجيا الاتصالات، وثورة المعلومات، والبحث عن مصادر طاقة جديدة وبديلة، أصبحت الجامعة ومراكزها البحثية دافعاً حقيقياً لتحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية إيجابية. ويتحقق ذلك من خلال ربط التعليم العالي بمراكز البحوث، وكذلك بالقطاعين الصناعي والتصنيعي. لذلك، يمكننا اقتراح الأهداف التالية:[3]

- ✓ توفير فرص تعليمية للطلاب، وتهيئة بيئة تعليمية مواتية لنموهم الشامل.
- ✓ تعميق وتطوير معارف ومهارات الفرد والمجتمع ككل، وضمان تكافؤ فرص الالتحاق بالتعليم العالي لجميع الطلاب الذين أكملوا المرحلة الثانوية.
- ✓ تشجيع وتنمية الإبداع الفني والفكري.
- ✓ تعزيز التنمية والتجديد الاجتماعي من خلال تنمية التفكير النقدي لدى الطلاب من خلال نشر المعرفة والثقافة، وبالتالي إعداد أجيال جديدة لتحليل المعلومات وتقييمها نقديًا.
- ✓ الارتقاء بمستوى البحث العلمي، وتنمية التفكير العلمي من خلال توفير الموارد والفرص اللازمة للباحثين، والحفاظ على التوازن بين البحث النظري والتطبيقي.

3. وظائف التعليم العالي

---

[1] داود غديري، فاتح سردوك، منيرة معزوزي، **إدارة المعرفة كمدخل لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في مؤسسات التعليم العالي – مقاربة نظرية واستعراض لبعض التجارب العالمية**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، (2021)، ص 12.

[2] حرنان نجوى، **مساهمة إدارة المعرفة في تحسين جودة التعليم العالي –دراسة عينة من الجامعات الجزائرية-** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، 2014/2013، ص 66.

[3] أحمد الخطيب، **الإدارة الجامعية: دراسات حديثة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1 ، الأردن، 2006، ص 310.

رغم أن للتعليم العالي وظائف وأغراضاً كثيرة مهمة للفرد والمجتمع والدولة ككل، إلا أن جوهر هذه الأغراض يرتكز على ثلاث وظائف رئيسية للتعليم العالي، وهي:[1]

1.3. تنمية الموارد البشرية: يُعدّ تطوير وتدريب الكوادر من أهم وظائف نظام التعليم العالي، إذ يضمن تعليمًا عالي الجودة، يُمكّن الخريجين من شغل مناصب قيادية في المجالات العلمية والتقنية والمهنية، بل وحتى الإدارية. ويلعب التعليم العالي دورًا أساسيًا في تطوير المهارات التقنية في مختلف التخصصات، وإعداد الخريجين لشغل مجموعة واسعة من المهن في سوق العمل، مما يُسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.3. البحث العلمي: يُعدّ البحث العلمي السمةَ المميزةَ للتعليم العالي مقارنةً بالقطاعات الأخرى. فهو يُمكّن من البحث والتطوير في مختلف مجالات العلوم، ويُحفّز البحث العلمي المتعمق، ويُسهم في تطوير المعرفة والتقدم الاجتماعي، ويُفيد المجتمع من خلال إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية، بما يُحسّن جودة حياة الناس.

3.3. الإثراء الثقافي والفكري: يُعدّ الإثراء الثقافي والفكري من أهمّ مهام التعليم العالي، وركيزةً أساسيةً للتنمية المستدامة. فهو المركز الأساسي لنشر المعرفة وتنمية المهارات الفكرية والعلمية والمهنية، كما يُسهم في الحفاظ على الهوية الثقافية والتاريخية للمجتمع.

[1] أمينة بن جمعة، وفاء سعيدي، **التعليم العالي ودوره في تثمين مخرجات الابتكار- دراسة مؤشر الابتكار العالمي للجزائر لسنة 2022-** ، مجلة الاقتصاد الصناعي، (المجلد 13، العدد 01 ، 2023)، ص 416 و 417.

المبحث الثالث: دور البحث العلمي في دعم الابتكار في قطاع التعليم العالي

يعد البحث العلمي محركًا أساسيًا للابتكار والتقدم في مختلف القطاعات، ولا يقتصر دوره على توليد المعرفة فحسب، بل يمتد ليشمل تحويل هذه المعرفة إلى حلول عملية ومبتكرة تخدم المجتمع. وفي قلب هذا التحول يقع قطاع التعليم العالي، الذي يمثل البيئة الخصبة لنمو الأفكار وتطويرها. إدراكًا لهذه الأهمية، يسعى هذا المبحث الثالث إلى استجلاء دور البحث العلمي في دعم الابتكار في قطاع التعليم العالي، وذلك من خلال استعراض مجموعة من الجوانب الأساسية التي تساهم في تهيئة بيئة ابتكارية فاعلة.

ولتحقيق هذه الغاية، سنتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب محورية. **ففي** المطلب الأول، سنتفحص الإجراءات القانونية الداعمة للابتكار في إطار البحث العلمي، والتي تشكل الأساس التشريعي الذي ينظم ويحمي الأنشطة الابتكارية. أما **في** المطلب الثاني، فسنسلط الضوء **على** آليات دعم الابتكار في قطاع التعليم العالي، والتي تتضمن البرامج والمبادرات والموارد التي تهدف إلى تحفيز القدرات الابتكارية وتنميتها. وأخيرًا، سنتناول فيالمطلب الثالثالمرافق المساهمة في تشجيع الابتكار في قطاع التعليم العالي، والتي تشمل الحاضنات والمختبرات والمراكز المتخصصة التي توفر البنية التحتية اللازمة لتحويل الأفكار البحثية إلى مشاريع مبتكرة.

المطلب الأول: الإجراءات القانونية الداعمة للابتكار في إطار البحث العلمي

يُعد مفهوم الدستور القانوني ركيزةً أساسيةً لخلق بيئة جاذبة للابتكار، لا سيما في مجال البحث العلمي. فمن خلال إقرار وتنفيذ تشريعات واضحة وداعمة، تُمنح حقوق الملكية الفكرية، ويُسهّل نقل المعرفة وتطبيقها. ويهدف هذا إلى دراسة وتحليل الآليات القانونية التي تُعزز الابتكار في سياق البحث العلمي، بالإضافة إلى دراسة الورقة البحثية كحافز للباحثين، وتحفيز المؤسسات التعليمية على تبني ممارسات مبتكرة تُسهم في بناء مستقبل مستدام.

1. المرسوم التنفيذي رقم 12- 293

المرسوم التنفيذي رقم 12-293 المؤرخ 21 يوليو 2012، الذي يعدل مهام وتنظيم خدمات البحث المشتركة، بما في ذلك حاضنة الابتكار، والمراسيم الوزارية المشتركة لوزارة التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا ووزارة المالية لإنشاء خدمات بحث مشتركة، والمعروفة باسم "حاضنات الابتكار"، لكل جامعة.

1.1. تعريف الحاضنة وفق المرسوم التنفيذي رقم: 12- 293

وفقًا للمادة 11 من هذا المرسوم، تُعرّف الحاضنة بأنها جهة تدعم وتُسهّل المشاريع المبتكرة المرتبطة مباشرةً بالبحث، وتساعد مديري المشاريع على تطوير أفكارهم وإثبات جدواها على المدى الطويل. كما تُقدّم الدعم في مجالات كالتدريب والاستشارات والتمويل، وتُرافق مديري المشاريع طوال العملية، وصولًا إلى دمج الشركات.

2.1.إنشاء الحاضنات: لإنشاء حاضنة، يجب على الجامعة المعنية تقديم طلب إلى المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. يجب أن يُحدد هذا الطلب أن الحاضنة مركز بحثي مشترك. ويُنشأ هذا المركز البحثي المشترك بعد أخذ رأي اللجنة القطاعية أو القطاعية الدائمة المختصة، بقرار مشترك من

الوزير المسؤول عن البحث العلمي ووزير المالية، وفقًا لأحكام المرسوم رقم 12-293. كما يُحدد هذا القرار المشترك الجامعة التي ستتبعها الحاضنة وهيكلها التنظيمي.[1]

3.1. إدارة وتنظيم الحاضنات:تعمل الحاضنة وفقًا للمرسوم الرئاسي رقم 12-293 الصادر في 21 جويلية 2012، مع مراعاة الأحكام الأخرى للإطار التنظيمي المذكور. ولضمان حسن سير عمل الحاضنة وتحقيق أهدافها، تُوزّع المسؤوليات على النحو التالي:

- **رئيس المؤسسة المضيفة:** رئيس أو عميد الجامعة التي تقع فيها الحاضنة. تشمل مسؤولياته إدارة ميزانية الحاضنة، والإشراف على تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وتوقيع العقود والاتفاقيات المتعلقة بأنشطة الحاضنة.

علاوة على ذلك، ووفقًا للتوجيه رقم 399/ أع/ 2021 الصادر عن الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 8 مارس 2021، وبالتنسيق مع المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير،

- يجب أن تخضع حاضنات الأعمال لشهادة اعتماد.

- يجب أن تخضع المشاريع المبتكرة لشهادة اعتماد مشاريع الابتكار.

- يجب أن تخضع الشركات الجديدة لشهادة اعتماد الشركات الجديدة.

كما أنها تعمل على تشجيع إنشاء اتفاقيات أو تحالفات بين الحاضنات وأصحاب المصلحة في المجال الاجتماعي والاقتصادي وتسلط الضوء على أهمية الحاضنات في المجال الاقتصادي.

- **مجلس تنسيق الحاضنة:** تُنشئ كل حاضنة مجلس تنسيق يتألف من ممثلين عن الجامعات المضيفة، ومدير الحاضنة، وممثل عن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ومتخصص ذي خبرة في مجال الحاضنة. يُشرف هذا المجلس على أنشطة الحاضنة ويقترح التدابير اللازمة لضمان حسن سير عملها وفقًا للمادة 19 من المرسوم رقم 12-293 المذكور. يتولى المجلس المهام التالية:

- وضع البرنامج السنوي لأنشطة الحاضنة.
- إعداد ميزانية موارد ونفقات الحاضنة وتقديمها إلى مجلس إدارة المؤسسة المضيفة.
- تحديد مساهمة كل مؤسسة مشاركة في أنشطة الحاضنة.
- تقديم مقترحات لاقتناء المعدات اللازمة لتشغيل الحاضنة.
- وضع إستراتيجية اتصال وإعلام لأنشطة الحاضنة.
- تحديد القطاع الاقتصادي والاجتماعي المستهدف.
- وضع إطار للتفاعل والتعاون مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

[1]المرسوم التنفيذي رقم 12-293 مؤرخ في 21 جويلية من سنة 2012، الذي يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها.

- **رئيس مصلحة الحاضنة:** تحت إشراف المؤسسة المضيفة، يتولى مدير الحاضنة مسؤولية تنفيذ الأنشطة المخطط لها وفقًا للمادة 17 من المرسوم الحكومي رقم 12-293. وتحديدًا، مدير الحاضنة:

يتولى مدير خدمات البحث المشترك، تحت إشراف المؤسسة المضيفة، مسؤولية تنفيذ الأنشطة المخطط لها. وفي هذا الدور، يتولى مدير الحاضنة المسؤوليات التالية:

- إعداد الميزانية السنوية لموارد الحاضنة ونفقاتها.
- الإشراف على إدارة وصيانة معدات ومرافق الحاضنة.
- إدارة العلاقات مع المؤسسات الشريكة.
- تسهيل إقامة شراكات جديدة.
- الإدارة الإدارية لمستخدمي الحاضنة.
- اقتراح العقود أو الاتفاقيات اللازمة لعمليات الحاضنة.
- إعداد التقرير السنوي لأنشطة الحاضنة.

- **فروع الحاضنة:** تُحدد مجالات تخصص الحاضنة في القرار المشترك لتأسيسها على النحو التالي:

- إدارة الأعمال
- أمن وصيانة المعدات العلمية. [1]

2. القانون التوجيهي الخاص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي رقم: 15-21

تختلف تعريفات البحث العلمي تبعًا لتنوع مناهجه ومناهجه ومجالات دراسته وأهدافه. لا يتفق الباحثون على تعريف واحد متفق عليه عالميًا. ومع ذلك، ووفقًا لبعض التعريفات الشائعة، يُمكن تلخيص البحث العلمي على النحو التالي: "مجموعة من الإجراءات المنهجية التي يقوم بها الأفراد باستخدام المنهج العلمي ومبادئه، بهدف تحقيق سيطرة أكبر على البيئة، واكتشاف الظواهر، وإقامة علاقات بينها".[2]

1.2. البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:وفقًا للمادة 6 من القانون رقم 15-21، فإن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يشكلان عنصرين أساسيين في عملية إنتاج المعرفة والتطوير العلمي، بما في ذلك جميع مجالات المعرفة، وكذلك تطبيقها واستخدامها لأغراض جديدة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتنموية.

[1] تعليمة الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم: 399/أع/2021 المؤرخة في 08 مارس 2021، كتعليمة توضيحية للمرسوم 12-293 ، لتفعيل عملية إنشاء الحاضنة.

[2] مشحوق ابتسام، **سياسات البحث العلمي في الجزائر للولوج إلى مجتمع المعرفة – الطموح والواقع-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص: علم النفس التربوي، كلية علم النفس وعلوم التربية، قسم علوم التربية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2018/2017، ص 104.

2.2. أهداف القانون 15-21: وبشكل عام فإن الأساس القانوني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي المنصوص عليه في القانون رقم 15-21، وبشكل أكثر تحديدا في المادة 7 منه، يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد.

3.2. التدابير التحفيزية المنصوص عليها في القانون رقم 15-21: وفقًا للأهداف المنصوص عليها في القانون الإطاري للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (القانون رقم 15-21)، تُركز التدابير التحفيزية المنصوص عليها في هذا القانون على الجوانب التي تُعزز الكفاءة الاقتصادية للبحث العلمي، وتهدف إلى تحسين إدارة وتطوير منظومة البحث العلمي. ويمكن تلخيص هذه التدابير التحفيزية وتصنيفها على النحو التالي:

❖ **المحور الأول:تعزيز البعد الاقتصادي للبحث العلمي**

- تسهيل مشاركة الجهات الاقتصادية في البحث العلمي من خلال الدعم المالي واللوجستي، وتبسيط إجراءات براءات الاختراع والعلامات التجارية، وتوفير فرص عمل للباحثين.
- إنشاء مراكز للابتكار ونقل التكنولوجيا لتعزيز التعاون بين الجهات الاقتصادية والباحثين، وتطوير منتجات وخدمات جديدة ذات قيمة اقتصادية.
- استقطاب المتخصصين التقنيين من مختلف القطاعات للمشاركة في الأنشطة البحثية من خلال توفير برامج التدريب والتطوير المهني لهم.
- إتاحة الفرصة لطلاب الدكتوراه لإجراء البحوث في البيئة المهنية لمؤسسات التعليم العالي، مما يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتهم.

❖ **المحور الثاني: تحسين إدارة البحث العلمي**

- وضع آليات واضحة لتحديد أولويات برامج البحث الوطنية، بما يضمن توافقها مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- اعتماد معايير موحدة لتقييم البحوث في جميع التخصصات، لضمان شفافية وموضوعية عملية التقييم.
- إعادة هيكلة المجلس الوطني للتقييم، بما في ذلك خبراء علميين مستقلين، لضمان استقلالية وموضوعية عملية التقييم.

❖ **المحور الثالث: تطوير منظومة البحث العلمي**

- تقديم الدعم المالي واللوجستي لمؤسسات البحث لتعزيز قدراتها وتحسين أدائها.
- تعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث، وبينها وبين القطاعين الاجتماعي والاقتصادي، لتوحيد الجهود وتبادل المعرفة.

- تطوير المهارات والكفاءات في مجال البحث العلمي من خلال برامج التدريب والتطوير المهني للمتخصصين في هذا المجال.[1]

تُظهر هذه الأهداف الرئيسية أن التدابير التحفيزية التي يوفرها القانون رقم 15-21 تهدف إلى مواءمة البحث العلمي مع الاحتياجات الاقتصادية للمجتمع، وخلق فرص عمل للباحثين، وتطوير منتجات وخدمات جديدة ذات قيمة اقتصادية. كما تهدف إلى ضمان الشفافية والموضوعية في عملية تقييم مشاريع البحث، وتحسين فعالية منظومة البحث الوطنية، وتوسيع نطاق القدرات البحثية في البلاد، وتعزيز التعاون بين جميع الجهات المعنية بالبحث العلمي.

3. القرار الوزاري 1275

في إطار جهود الحكومة الرامية إلى ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال بين طلاب الجامعات وتوسيع فرص العمل المتاحة للخريجين، يمكن للطلاب أصحاب الأفكار الريادية التركيز ليس فقط على الحصول على شهادة جامعية للتوظيف الفوري، بل أيضاً على بدء مشاريعهم الخاصة، مما يخلق فرص عمل لأنفسهم ولغيرهم من العاطلين عن العمل. وقد أُضفي الطابع الرسمي على هذا النهج لتعزيز ريادة الأعمال على المستوى الجامعي في عام ٢٠١٣ من خلال إنشاء مراكز ريادة الأعمال في الجامعات بالتعاون مع وزارة التشغيل والحماية الاجتماعية للسكان، ممثلةً محلياً بالوكالة الوطنية للتشغيل ودعم الشباب. وتماشياً مع الاستراتيجية الحكومية الجديدة لدعم الشركات الناشئة لتلبية احتياجات اقتصاد المعرفة ورقمنة الخدمات العامة، وفي إطار الجهود المبذولة لتعزيز منظومة دعم الشركات الناشئة، أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأمر رقم 1275 بتاريخ 27 سبتمبر 2022(شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة/ شهادة – براءة اختراع).

1.3. أهداف القرار 1275

الهدف الرئيسي من هذه المبادرة هو تنشئة جيل من الطلاب المبادرين والمبتكرين، يُسهمون في التنمية الوطنية والنمو الاقتصادي، مما يجعل الجامعة لاعباً رئيسياً في اقتصاد البلاد. ولتحقيق هذه الغاية، سيتم تنفيذ الإجراءات التالية:

- تعزيز الابتكار الطلابي وتنمية ريادة الأعمال.
- دعم الطلاب في إنشاء الشركات الناشئة وتسجيل براءات الاختراع وفقاً للتشريعات السارية.
- إصدار شهادات: "شهادة شركة ناشئة" و"شهادة براءة اختراع" للمشاركين في مبادرة 1275.
- حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية لاختراعات وابتكارات الطلاب والباحثين.
- تشجيع إنشاء شركات طلابية مبتكرة تُدرّ الثروة وتُوفّر فرص عمل.

[1] خديجة عامري، محددات اندماج الباحثين في نسق البحث العلمي –دراسة ميدانية لعينة منتمية لنسق البحث العلمي بالأغواط-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع التنظيم، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله، 2018/2017، ص 177.

2.3. خطوات تنفيذ القرار 1275: منذ اعتماد القرار في 27 سبتمبر 2022، شهدت مؤسسات التعليم العالي (الجامعات والكليات والجامعات) نشاطًا غير مسبوق في تطبيق القرار 1275 خلال العام الدراسي 2023/2022. وقد نُفذت هذه الأنشطة، التي شملت مبادرات متنوعة مثل حملات التوعية، ونشر المعلومات، والتدريب، بالإضافة إلى عدد من التوجيهات والتعاميم والمذكرات الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ولاسيما اللجنة الوطنية التنسيقية للابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، بوتيرة غير مسبوقة، مما يدل على التزام قوي وعزم على نجاح تطبيق القرار 1275. وقد تحقق ذلك من خلال المراحل التالية:

- تنظيم اجتماعات وورش عمل إقليمية لمؤسسات التعليم العالي بمشاركة ممثلي الجامعات.
- زيارات أعضاء اللجنة التنسيقية الوطنية للجامعات لرصد مبادرات الابتكار ودعم تنفيذها، ورفع مستوى الوعي بالقرار 1275 بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
- فتح باب التقديم وقبول مقترحات الطلاب.
- تشكيل فرق عمل واختيار أفكار مشاريع للترويج لها بموجب القرار 1275.
- عقد ندوات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات حول ريادة الأعمال، ومنهجية تدريب المدربين (TOT)، والتفكير التصميمي، ونموذج الأعمال (BMC).
- تقديم دورات تدريبية متقدمة للطلاب في حاضنة الأعمال بالجامعة، تغطي مختلف مجالات تنمية مهارات ريادة الأعمال: التواصل والعرض، وتطوير نماذج الأعمال، والذكاء الاصطناعي، والتسويق الرقمي، وإنشاء المشاريع.
- دعم الطلاب في التسجيل على منصة startup.dz للحصول على شهادة "Label" للمشاريع المبتكرة.
- مساعدة الطلاب في تسجيل براءات الاختراع لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI) من خلال إدارة دعم التكنولوجيا والابتكار.
- مساعدة الطلاب في تطوير نماذج أولية لمشاريعهم (المنتج الأدنى قابلية للتطبيق - MVP) من خلال منسق مختبر الجامعة في الحاضنة، مع توفير إمكانية الوصول إلى موارد الجامعة، وعند الحاجة، إلى منصة الابتكار والوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث.
- تقييم مذكرات التخرج، وإصدار الشهادات. [1]

3.3. الأطر التنظيمية والهيكلية التي تسهم في تنفيذ القرار 1275

منذ صدور القرار 1275 في 27 سبتمبر/أيلول 2022، وبدء تنفيذه في العام الدراسي 2023/2022، شكّلت هذه المهمة تحديًا يتطلب تكثيفًا وإنشاء إطار تنظيمي وهيكلي لمواجهته. ونتيجةً لذلك، وُضعت الآليات التالية:

[1] القرار 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 (شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة/ شهادة- براءة اختراع).

- تعمل اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار الجامعي وحاضنات الأعمال كجهة إشرافية واستشارية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال ريادة الأعمال الجامعية، وذلك وفقًا للمرسوم رقم 1244 الصادر في سبتمبر 2022.

- أُنشئت اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار الجامعي وريادة الأعمال لتحل محل اللجنة السابقة بموجب المرسوم رقم 036 الصادر في 1 مارس 2023، والذي وُسّع نطاق صلاحياته.

- شُكِّلت مجموعات عمل محلية في كل مؤسسة تعليم عالٍ لمتابعة تنفيذ المرسوم رقم 1275. يرأس هذه المجموعات رئيس الجامعة أو نائبه للشؤون الأكاديمية، وتتكون من الأمين العام، وعمداء الكليات، ومديري المعاهد، ورئيس حاضنة الأعمال أو مركز ريادة الأعمال، وممثلين اثنين عن طلاب الدراسات العليا. تجتمع هذه المجموعات كل أسبوعين لمتابعة تنفيذ المرسوم رقم 1275.

- شُكِّلت لجان فرعية للمتابعة والتنفيذ في كل كلية ومعهد بالجامعة. تضم هذه اللجان الفرعية عميد المعهد أو مديره، ونائب العميد أو نائب المدير للشؤون الأكاديمية، ورؤساء الأقسام والبرامج، وممثلين اثنين عن طلاب السنة النهائية.

- مرافق الجامعة جاهزة للعمل، بما في ذلك حاضنة الأعمال، ومركز ريادة الأعمال، ومكتب دعم التكنولوجيا والابتكار، ومكتب علاقات الجامعة مع قطاع الأعمال، وفقًا لما نص عليه القرار 1275.

- يتناول التعميم رقم 1438 الصادر عن الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 1 أكتوبر 2022، والتعميم رقم 1737 الصادر لاحقًا بتاريخ 20 نوفمبر 2022، تبسيط إجراءات إنشاء حاضنات الأعمال الجامعية، ويؤكد على ضرورة بدء عملية إنشاء الحاضنة في كل مؤسسة تعليم عالٍ بقرار داخلي، يليه الموافقة النهائية بقرار وزاري مشترك.

- ينص التعميم رقم 1650/أ.ع.2022 الصادر عن الأمين العام بتاريخ 1 نوفمبر 2022 على أن تقوم الهيئة المركزية برصد وتقييم تنفيذ أهداف القرار 1275 بشكل دوري من خلال بعثات تفتيشية. - دعا تعميم الأمين العام رقم 1738/أ.ع.2022 الصادر في 20 نوفمبر 2022 إلى دفع حوافز مالية لأعضاء هيئة التدريس المشاركين في أنشطة التطوير والقيادة المنصوص عليها في القرار 1275 لتحفيزهم على زيادة مشاركتهم في هذا المشروع.

- شُجّع أعضاء هيئة التدريس على المساهمة في تنفيذ القرار 1275 من خلال إدخال مؤشر أداء قيادي، ومراعاة امتلاك براءات اختراع أو شهادات عند تقييم المرشحين لشغل مناصب الأستاذية المساعدة والأستاذة الكاملة، بالإضافة إلى تقديم دعم مالي للمديرين الحاصلين على براءة اختراع أو شهادة.

- ينص تعميم الأمين العام رقم 2022/1798 الصادر في 28 نوفمبر 2022 على تشجيع الطلاب على تطوير مشاريع تخرج قادرة على أن تصبح شركات مبتكرة، لاسيما في مجالات العلوم

والتكنولوجيا، وعلوم المواد، والعلوم الطبيعية والحياتية، والرياضيات وعلوم الحاسوب. سيشكل هذا المؤشر 80% من مؤشرات أداء الجامعة.[1]

المطلب الثاني: آليات دعم الابتكار في قطاع التعليم العالي

لتعزيز الابتكار في التعليم العالي، لا بد من وجود آليات عملية وفعّالة لتحفيز وتوجيه الطاقات الإبداعية نحو نتائج ملموسة. في القسم الثاني، سنحلل آليات تعزيز الابتكار في التعليم العالي، وسنتناول مختلف البرامج والمبادرات والموارد التي تنفذها المؤسسات التعليمية والهيئات الحكومية لتشجيع الباحثين والطلاب على تطوير أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع مبتكرة تعود بالنفع على المجتمع وتساهم في التنمية الاقتصادية.

1. دار المقاولاتية

يعكس الاختيار المتعمد لمصطلح "دار" بدلًا من المصطلحات الرسمية نهجًا حديثًا لريادة الأعمال، ويتجاوز الصور النمطية، مُركزًا في المقام الأول على الجوانب الإنسانية والثقافية. يُركز هذا النهج على الجوانب الإنسانية والاجتماعية والثقافية التي تُشكل أساس ريادة الأعمال، وليس فقط على الجوانب الإدارية والتقنية.[2]

نُفِّذ أول مشروع تجريبي لإنشاء دار مقاولاتية في الجزائر في جامعة منتوري بقسنطينة عام 2007، بالتعاون مع الفرع المحلي للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب. وتبنّت جامعات جزائرية أخرى هذا النموذج لاحقًا، ثم وُسِّع نطاقه ليشمل جميع جامعات البلاد بفضل اتفاقيات بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارات المعنية الأخرى.

1.1. **أهداف ووظائف دار المقاولاتية**

الهدف الرئيسي لدار المقاولاتية هو تعزيز روح ريادة الأعمال لدى الطلاب والباحثين من خلال رفع مستوى الوعي لديهم وتشجيعهم على تبني عقلية ريادة الأعمال. بمعنى آخر، يسعى المركز إلى غرس ثقافة المبادرة والابتكار لدى الطلاب والباحثين الشباب، وإعدادهم لتطوير مشاريعهم الخاصة بعد التخرج واكتساب الخبرة المهنية. ويرتكز المركز على أن تأثير هذا الوعي والتحفيز لا يأتي فورًا، بل يتطلب وقتًا حتى يترسخ مفهوم وثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب ويترجم إلى مشاريع وشركات حقيقية. ويتحقق ذلك من خلال وظائفه الأساسية، والتي تتمثل فيما يلي:

- **الوظيفة الأولى**: هو رفع الوعي بأهمية العمل الحر والعمل التعاقدي من خلال البرامج التعليمية والندوات وورش العمل الموجهة للطلاب والباحثين.

- **الوظيفة الثانية**: هي تقديم الدعم والتوجيه لأصحاب الأفكار والمشاريع، بدءًا من الفكرة وحتى المراحل الأولى من التطوير، وصولًا إلى وضع خطط أعمال قابلة للتطبيق. قد يشمل هذا الدعم التوجيه أو

[1]محمد سمير طعيبة، **تنمية المقاولاتية في الوسط الجامعية كآلية لتثمين نتائج البحث العلمي في الجزائر في إطار القرار الوزاري 1275**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، (مجلد 09، عدد 02، 2024)، ص 33 و 34.

[2]Jean-Pierre Boissin, **Le concept de « Maison de l'Entrepreneuriat ». Un outil d'action pour l'initiative économique sur les campus**, Etude pour la Direction de la Technologie du Ministère français de la Jeunesse, de l'Education Nationale et de la Recherche, 2003, p04.

المساعدة في إيجاد الموارد المناسبة، مثل جهات التمويل، ومسرعات الأعمال، وحاضنات الأعمال. وتجمع دار المقاولاتية، في جوهره، بين تطوير التفكير الريادي ودعم الشباب الراغبين في بدء مشاريعهم الخاصة.[1]

2.1. متطلبات سير دار المقاولاتية: لأداء وظائفها على أكمل وجه، تحتاج دار المقاولاتية، بالإضافة إلى الدعم الإداري والمالي، إلى موظفين مؤهلين في المجالات الرئيسية التالية:

أ- كفاءات تعليمية:

- تطوير المناهج والمواد التعليمية لتعليم ريادة الأعمال، وتدريب الأساتذة والباحثين في هذه البرامج.
- تطوير المواد التعليمية، مثل ألعاب المحاكاة والحالات العملية، وتنظيم الندوات وورش العمل التعريفية.

ب- موارد الدعم المقاولاتي:

- تقديم خدمات استشارية لرواد الأعمال الطموحين، وإجراء دراسات جدوى للمشاريع، وتحليل الأسواق المحتملة.
- بناء شبكة علاقات مع حاضنات الأعمال والمستثمرين والموردين لدعم المشاريع.
- إنشاء مكتبة متخصصة وقواعد بيانات ومنشورات في مجال ريادة الأعمال، متاحة للطلاب والباحثين.

ت- كفاءات بحثية:

- إجراء البحوث والدراسات حول مختلف جوانب ريادة الأعمال، وتقييم فعالية وتأثير برامج تنمية المقاولاتية.
- نشر التقارير والمقالات البحثية لنشر المعرفة والخبرة في مجال ريادة الأعمال.[2]

3.1. مؤشرات الأداء لتقييم عمل دور المقاولاتية:

حيث تقسم مؤشرات الأداء لدور المقاولاتية إلى نوعين من المؤشرات كمية ونوعية:

❖ **المؤشرات الكمية:**

- عدد الفعاليات المُنظَّمة وعدد المشاركين.
- الميزانية المُخصَّصة لبرامج ريادة الأعمال، ومراقبة استخدام الأموال العامة المُخصَّصة لهذه الأغراض.

[1] محمد سمير طعيبة، **نفس المرجع السابق**، ص 21.

[2] Jean-Pierre Boissin, 2003, P08.

- عدد ساعات التدريب المُقدَّمة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى عدد المُشاركين في هذه الدورات.
- عدد المشاريع المُموّلة وفرص العمل الجديدة المُستَحدثة، مع أن الهدف الرئيسي ليس تنمية الثقافة المقاولاتية.

❖ **المؤشرات النوعية:**

- مستوى معرفة الطلاب ومواقفهم الريادية، يُقيّم باستخدام قاعدة بيانات مُجمّعة من خلال استبيانات. الهدف هو تقييم أثر برامج التوعية على تحفيز ريادة الأعمال.
- نماذج تقييم نوعية يجيب عنها الطلاب لجمع آرائهم.

لا يقتصر الهدف على زيادة عدد الشركات الناشئة، بل يشمل أيضًا تنمية التفكير الريادي لدى الطلاب والباحثين. لذا، تُعدّ المؤشرات النوعية مهمة لفهم الدوافع وتقييم فعالية أنشطة التوعية.[1]

2. حاضنة الاعمال الجامعية

تعيش المجتمعات الحديثة في ظروف متغيرة باستمرار، ويشهد العالم تحولات اقتصادية وتكنولوجية متسارعة. وهذا يُلقي بمسؤولية كبيرة على عاتق الجامعات، ألا وهي تشجيع الطلاب والباحثين على تحويل أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتطبيق. وفي هذا السياق، تلعب حاضنات الأعمال الجامعية دورًا محوريًا، إذ تُعدّ أداة فعّالة لتنمية الثقافة المقاولاتية وتشجيع الابتكار بين الشباب.

1.2. مفهوم حاضنة الأعمال.

حاضنة الأعمال هي منظومة متكاملة توفر كل ما يلزم لإطلاق مشروع، بما في ذلك البنية التحتية والموارد اللازمة وشبكة علاقات واسعة في مختلف القطاعات. يُدار هذا النوع من المؤسسات من قِبل فريق عمل متخصص صغير، يُقدم الدعم اللازم لزيادة فرص نجاح المشاريع المشاركة، ويساعدها على تجاوز العقبات التي قد تعيق تطورها أو الوفاء بالتزاماتها.[2]

تُعرّف الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال (NBIA) حاضنات الأعمال بأنها أداة تنمية اقتصادية مُصممة لتعزيز نمو الأعمال ونجاحها من خلال توفير شبكة من الموارد وخدمات دعم الأعمال. ويتمثل الهدف الرئيسي لحاضنات الأعمال في إنشاء شركات ناجحة، تصبح، بعد إكمال البرنامج، قادرة على الاستمرار ماليًا ومواصلة النمو.[3]

2.2. حاضنة الأعمال الجامعية.

[1] محمد سمير طعيبة، نفس المرجع السابق، ص 22.
[2] أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات مدخل بين مقارن**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص94.
[3] علة مراد، **حاضنات الأعمال: من الفكرة إلى الإبداع**، الملتقى الدولي المقاولاتية "التكوين وفرص العمل" جامعة محمد خيضر، 06،07،09، افريل 2010، ص4.

تختلف تعريفات هياكل الدعم الجامعي التي تُعزز تطوير الشركات الناشئة المبتكرة بين النظامين الأنجلوسكسوني والأوروبي. ففي النظام الأنجلوسكسوني، تُعتبر حاضنات الأعمال فقط هياكل دعم جامعية مصممة خصيصًا لتعزيز تطوير الشركات الناشئة. في المقابل، يُميز النظام الأوروبي بين ثلاثة أنواع من هياكل الدعم: حاضنات الأعمال، ومراكز نقل التكنولوجيا، ومراكز الابتكار. تُقدم هذه الأنواع الثلاثة مجموعة واسعة من الخدمات لدعم إنشاء الشركات الناشئة المبتكرة الناشئة عن البحث الجامعي، بدءًا من الاستشارات والتوجيه لرواد الأعمال، وصولًا إلى توفير الموارد الخارجية والتمويل ومساحات العمل وفرص التواصل. يعكس هذا الاختلاف في المصطلحات اختلافًا جوهريًا في نماذج الدعم المستخدمة في هذين النظامين.

بشكل عام، حاضنات الجامعات هي هياكل دعم مرتبطة بجامعة أو مؤسسة للتعليم العالي أو مركز أبحاث تقدم خدمات الدعم للطلاب والخريجين وأعضاء هيئة التدريس الراغبين في إنشاء وتطوير مبادراتهم التجارية الخاصة بهدف تعزيز ريادة الأعمال والابتكار في المجتمع الأكاديمي.

3.2. الاحتضان على مستوى الحاضنة الجامعية.

تتضمن عملية احتضان المشاريع على مستوى الحاضنة الجامعية عدة جوانب:

- ✓ تحديد مشاريع الأعمال المبتكرة في المختبرات وبين الباحثين الجامعيين من خلال أنشطة التوعية، واختيار المشاريع ذات الإمكانات الأكبر.
- ✓ اختيار المشاريع الواعدة بناءً على جدواها العلمية والفنية ومعايير الملكية الفكرية.
- ✓ تشمل عملية الاحتضان نفسها:
  - دعم في تطوير خطط الأعمال (مقترح المشروع وكتابة خطة العمل).
  - توفير مساحات مكتبية وإمكانية الوصول إلى موارد ومرافق الجامعة.
  - تقديم الاستشارات والتدريب في مجال ريادة الأعمال وإدارة الابتكار.
  - دعم في الحصول على التمويل.
  - بناء شبكات تعاونية مع الشركات والمراكز الأكاديمية.
- ✓ الهدف الرئيسي هو تسهيل نقل الابتكارات الناتجة عن البحث العلمي إلى القطاع الاجتماعي والاقتصادي من خلال إنشاء شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا، أي مشاريع مجدية اقتصاديًا.
- ✓ تستغرق عملية الحضانة عادةً من سنتين إلى ثلاث سنوات، وتتضمن عملية اختيار أولية دقيقة لتعزيز فرص النجاح.[1]

[1]Roubia, Sahar et Mokhtari, Abbes,**"L'internationalisation comme orientation stratégique des incubateurs universitaires au Maroc"**, *International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics,* vol. 4, n°(1-1), (2023). P284-286.

3. الاتفاقيات المبرمة في إطار تنمية الابتكار في قطاع التعليم العالي.

1.3. الاتفاقية الأولى: في 9 مارس 2017، وُقِّعت اتفاقية إطارية بين وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. تُرسي هذه الاتفاقية إطارًا عامًا للتعاون بين الوزارتين لتطوير الثقافة المقاولاتية في البيئة الجامعية وتعزيزها ودعمها. وتمثلت أهداف الاتفاقية فيما يلي:

- ✓ إنشاء دور المقاولاتية على مستوى كل المؤسسات الجامعية.
- ✓ إنشاء قاعدة بيانات للأفكار، بما في ذلك الرسائل الجامعية ونتائج البحوث الجامعية، لتطوير مشاريع استثمارية.
- ✓ وضع إطار عمل للتعاون والتنسيق لتعزيز التفكير الريادي في البيئة الجامعية.
- ✓ تعزيز روح ريادة الأعمال بين الباحثين والطلاب من خلال فعاليات وبرامج تُعزز ثقافة ريادة الأعمال.
- ✓ تقدير ومكافأة التجارب التجارية الناجحة وأفضل الممارسات.

اتفق الطرفان على توفير الموارد اللازمة لتشغيل مركز ريادة الأعمال في الجامعة، بما في ذلك ما يلي:

- ✓ توفير المقرات والمواد التعليمية اللازمة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.
- ✓ تعيين ممثلين عن الجهات المشاركة لإدارة أنشطة دور المقاولاتية والمشاركة فيها بفعالية.
- ✓ المشاركة في وضع خطة العمل السنوية لدور المقاولاتية والإشراف على تنفيذها.
- ✓ نشر المعلومات على المواقع الرسمية للجهات المشاركة والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب للترويج لأنشطة دور المقاولاتية.

كما تقرر تشكيل لجان لمتابعة تنفيذ بنود الاتفاقية. وستتألف هذه اللجان من لجنة وطنية تضم ممثلين عن وزارتي التعليم العالي والعمل، ولجان محلية تضم ممثلين عن الجامعة، والمكتب الجهوي للتشغيل، والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب. وسترفع هذه اللجان تقارير سنوية عن تنفيذ البرنامج إلى وزيري الوزارتين.[1]

2.3. الاتفاقية الثانية: في 7 مارس 2022، وُقِّعت اتفاقية إطارية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الدولة برئاسة الوزراء، المعنية بالمشاريع الصغيرة. تُرسي هذه الاتفاقية إطارًا عامًا للتعاون بين الوزارتين بهدف إيجاد آليات لتنظيم وتوجيه وتنمية روح المبادرة لدى طلاب الجامعات، وتسهيل اندماجهم في عالم الأعمال، وتطوير مبادرات ريادية داخل البيئة الجامعية. تُكمِّل هذه الاتفاقية الاتفاقية السابقة، مع بعض التعديلات التي سنناقشها لاحقًا. وتختلف عن الاتفاقية السابقة تحديدًا في أنها وُقِّعت من قِبَل وزارة الدولة برئاسة الوزراء، المعنية بالمشاريع الصغيرة، ممثلةً بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية ريادة الأعمال المحلية (الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب سابقًا)، وليس وزارة العمل والتشغيل. علاوة على ذلك،

[1] **الاتفاقية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبين وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة** الممضاة بتاريخ 01 أكتوبر 2022 للتعاون في مجال الابتكار.

تتضمن هذه الاتفاقية أهدافًا إضافية أكثر دقةً وتحديدًا تُركِّز على الابتكار. وهذه الأهداف الإضافية الثلاثة هي:

- ✓ تطوير الثقافة المقاولاتية بين الطلاب والباحثين، ودعمهم في إنشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة بهم بمنهج اقتصادي.
- ✓ تنفيذ مشاريع بحثية وتطويرية تتكيف مع احتياجات قطاع الأعمال الصغيرة.
- ✓ تهيئة الظروف الملائمة لتطبيق وتطوير المبتكرين الجامعيين.

فيما يتعلق بالتزامات الطرفين الموقعين على الاتفاقية، تجدر الإشارة إلى إضافة التزامات جديدة مقارنةً بالاتفاقية السابقة. تهدف هذه الالتزامات الجديدة إلى تسهيل تنفيذ الاتفاقية وإدخال مناهج أكثر عملية تعكس التغيرات في البيئةالمقاولاتية وظروفها في الجزائر، وخاصةً في الجامعات الجزائرية. تشمل هذه التغييرات:

- ❖ توسيع نطاق مناهج ريادة الأعمال وطرق إنشاء المشاريع الصغيرة ليشمل جميع التخصصات الجامعية، مما يعزز تطوير ثقافة المقاولاتية.
- ❖ تزويد الوكالة الوطنية لدعم وتطويرالمقاولاتية بقاعدة بيانات لمشاريع البحث غير المسجلة براءات اختراع، وذلك لتسويقها لاحقًا وتحويلها إلى مشاريع استثمارية يمكن للمهنيين الشباب تطويرها.
- ❖ إرسال الطلاب ذوي الأفكار المبتكرة إلى مختبرات الإنتاج "Eco Lab Algeria" لتطوير وإطلاق مشاريعهم.
- ❖ إشراك أعضاء اللجنة الوطنية، بالإضافة إلى الكوادر الإدارية والفنية المسؤولة عن تطوير ريادة الأعمال، في برامج التبادل الوطنية والدولية المختلفة، ومنح المؤسسات الجامعية حق تعيين مديري دور المقاولاتية التابعة لها.
- ❖ إنشاء منصة إلكترونية لمركز ريادة الأعمال لمتابعة أنشطته.
- ❖ تكييف البرامج التعليمية للطلاب الراغبين في بدء مشاريعهم الخاصة، بما يتماشى مع مفهوم "الطالب المقاول" المُدمج حديثًا في الإطار التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية الثقافة المقاولاتية.
- ❖ إعداد دليل لمركز دار المقاولاتيةيوضح دوره وأنشطته وخطة عمله لنشر المعلومات حول أنشطته على نطاق واسع.
- ❖ تقديم دعم مُوجه للطلاب الراغبين في بدء مشاريعهم الخاصة، وفقًا لنموذج "الطالب المقاول".
- ❖ إشراك ممثلي وزارة التعليم العالي في اللجنة المسؤولة عن تقديم المنح للمشاريع ذات المكون التكنولوجي المُبتكر.

- تنظيم أسبوع ريادة الأعمال، والذي يتضمن ندوات واجتماعات وحلقات نقاش ومسابقات وفرصًا للتواصل مع رواد أعمال ناجحين، بالإضافة إلى زيارات لشركات رائدة في مجال ريادة الأعمال تحت شعار "كن رائد أعمال".[1]

3.3. الاتفاقية الثالثة: في هذه المرحلة، اعتمدت وزارة التعليم العالي ووزارة اقتصاد المعرفة قرارات مشتركة، تُبرز التزامًا سياسيًا راسخًا بتهيئة العناصر الضرورية والداعمة لبيئة ريادة الأعمال في الجامعات. ويتطلب ذلك الانتقال من الاتفاقيات إلى قرارات أكثر إلزامًا، وهي:

- المنشور الوزاري المشترك رقم 1: "بشأن تعزيز وتطوير ريادة الأعمال في التعليم العالي"، الصادر بتاريخ 13 جويلية 2023. يهدف هذا التعميم إلى توضيح وتحديد آليات تحفيز ريادة الأعمال في الجامعات من خلال وضع إطار تنظيمي لمراكز تطوير المقاولاتية (المعروفة سابقًا بدور المقاولاتية) في مؤسسات التعليم العالي. تهدف هذه المراكز إلى تدريب رواد الأعمال الطلاب وتزويدهم بالمهارات الريادية اللازمة، وتمكينهم من تأسيس مشاريع صغيرة قائمة على نهج اقتصادي شامل. كما يؤكد هذا التعميم على أهمية دمج مشاريع البحث والتطوير المصممة خصيصًا لاحتياجات قطاع الأعمال الصغيرة للاستفادة من نتائج البحوث وتطبيقها بفعالية.[2]

- المنشور الوزاري المشترك رقم 02: بشأن وضع "الطالب المقاول" بتاريخ 13 جويلية 2023. يهدف هذا التعميم إلى وضع مجموعة من الإجراءات التنظيمية لبرنامج "الطالب المقاول"، وتحديد شروط الحصول على هذا الوضع. ويُعرّف طالب رائد الأعمال بأنه أي طالب يدرس في مؤسسة تعليم عالٍ أو مؤسسة بحثية وفقًا للتشريعات السارية، ولديه فكرة أو مشروع تجاري لإنشاء شركة ناشئة أو صغيرة بهدف تنفيذه، بالإضافة إلى المزايا التي يستحقها.[3]

- المنشور الوزاري المشترك رقم 03: بشأن شهادة الطالب المقاول، بتاريخ 13 جويلية 2023. يهدف هذا التعميم إلى تعريف شهادة الطالب المقاول، التي تُمنح لأي طالب أكمل دراسته في مؤسسة تعليم عالٍ أو مؤسسة بحثية، ويتمتع بصفة "الطالب المقاول" وأكمل دراسته بنجاح في إطار مشروع ناشئ أو مشروع تجاري صغير، بشرط استيفاء شروط معينة.[4]

المطلب الثالث: المرافق المساهمة في تشجيع الابتكار في قطاع التعليم العالي

لا يقتصر تحفيز الابتكار في التعليم العالي على وضع إطار قانوني وآليات برامجية، بل يشمل أيضًا إنشاء بنى تحتية متخصصة ومساحات تُعدّ حاضنات للأفكار الإبداعية وتُسهّل تطويرها وتنفيذها. يهدف هذا المتطلب الثالث إلى تحديد المؤسسات التي تُعزّز الابتكار في التعليم العالي. في هذا القسم، سنُحلل أنواعًا مختلفة من المؤسسات، مثل حاضنات التكنولوجيا، ومسرّعات الأعمال، والمختبرات المتخصصة، ومراكز نقل التكنولوجيا، ودورها الأساسي في تهيئة بيئة مواتية وتوفير الموارد اللازمة لتطوير المشاريع المبتكرة الناتجة عن البحث الأكاديمي.

---

[1] **الاتفاقية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة** في 07 مارس 2022 لتحديد الإطار العام للشراكة بين الوزارتين، قصد تحديد كيفيات تنظيم وتوجيه واستغلال طاقة الشباب الجامعي حاملي المشاريع، من اجل الولوج إلى عالم المقاولاتية.

[2] منشور وزاري مشترك رقم 01: يتعلق بترقية المقاولاتية في الوسط الجامعي وتطويرها مؤرخ في: 13 جويلية 2023.

[3] منشور وزاري رقم 02: يتعلق بصفة الطالب المقاول مؤرخ في: 13 جويلية 2023.

[4] منشور وزاري مشترك رقم 03: يتعلق بشهادة الطالب المقاول مؤرخ في: 13 جويلية 2023.

1. مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار

هذه مراكز مساعدة فنية أنشأتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (OMPI). هدفها دعم المخترعين والباحثين ورواد الأعمال، لاسيما في الدول النامية، من خلال تزويدهم بمعلومات وخدمات عالية الجودة وذات صلة محلية بالملكية الفكرية والتكنولوجيا والابتكار، مما يُمكّنهم من تحقيق كامل إمكاناتهم الابتكارية وحماية حقوق ملكيتهم الفكرية وإدارتها بفعالية.

1.1. خدمات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار

- معلومات وأبحاث الملكية الفكرية: تحتفظ هذه المراكز بقواعد بيانات تحتوي على معلومات حول براءات الاختراع، والمنشورات العلمية والتقنية، بالإضافة إلى العلامات التجارية، والتصاميم الصناعية، وأنواع أخرى من الملكية الفكرية. تتيح هذه القواعد البحث الببليوغرافي، والتحقق من العلامات التجارية، وغيرها من الوظائف.

- التدريب والتوعية: تنظم المراكز دورات وندوات للتوعية بأهمية الملكية الفكرية، والتعرف على إجراءات تسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية، وأنواع أخرى من الملكية الفكرية. كما تقدم المشورة بشأن استراتيجيات حماية الملكية الفكرية، وتوفر معلومات أساسية حول التشريعات، والحوكمة، والاستراتيجيات ذات الصلة، ونقل التكنولوجيا وتسويقها.

- الخدمات الاستشارية والمساعدة: تقدم المراكز للمخترعين والشركات استشارات شخصية في المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية، مثل تقييم أهلية براءات الاختراع وصياغة طلبات براءات الاختراع. كما تقدم المساعدة في التواصل مع مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والدولية.

تُعدّ مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار موردًا قيّمًا للمبتكرين ورواد الأعمال، إذ تُساعدهم على حماية اختراعاتهم وملكيتهم الفكرية، وتُعزز التطور التكنولوجي والابتكار في مناطقهم. وتقع هذه المراكز عادةً في المؤسسات الأكاديمية أو المنظمات المتخصصة في الملكية الفكرية، ويعمل بها متخصصون ذوو خبرة في هذا المجال.

2.1. مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في الجزائر

في إطار التعاون الدولي في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية واستغلالها، وقّعت الجزائر، ممثلةً بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اتفاقية إطارية مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (OMPI) عام 2010. تهدف الاتفاقية إلى إنشاء شبكة من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في الجزائر، تُمكّن المخترعين والباحثين ورواد الأعمال المحليين من تسويق ابتكاراتهم وإدارة حقوق الملكية الفكرية وحمايتها. يقود هذه المبادرة المعهد الوطني الجزائري لحماية الملكية الصناعية، المُنشأ بموجب المرسوم رقم 98-68 الصادر في فبراير 1998. يتولى المعهد مسؤولية تنفيذ السياسة الوطنية للملكية الصناعية، وحماية حقوق المبتكرين من خلال إنفاذ التشريعات ذات الصلة، بالإضافة إلى مهام أخرى، منها:

حماية الملكية الصناعية وتنمية القدرات الابتكارية والإبداعية للمواطنين من خلال تدابير تحفيزية مناسبة، بما في ذلك إنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار التي يوصي بها المعهد الوطني لحماية الملكية الصناعية في الجهات التالية:

- الجامعات والمؤسسات الأكاديمية.
- مراكز البحوث.
- مشاتل المؤسسات.
- مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والإقليمية.
- منظمات أخرى مماثلة.

3.1. مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في الجامعات (CATI)

يتم تأسيس مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار على مستوى الجامعات بناءا على اتفاقية مع المعهد الوطني لحماية الملكية الصناعية التي بموجبها يتكفل المركز بتقديم خدمات للباحثين وطلبة الجامعة في إطار حماية ابتكاراتهم تمهيدا لاستغلالها، بالتعاون مع المعهد الوطني لحماية الملكية الصناعية وعن طريقه مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومن بين خدماته الأساسية:

- مساعدة الطلبة والباحثين على تكوين ملف التسجيل ووضعه على مستوى المعهد الوطني لحماية الملكية الصناعية تمهيدا لعملية التسجيل بعد التأكد.
- التمكين من الوصول إلى الموارد العلمية والتقنية عبر الانترنت.
- التمكين من الوصول إلى المنشورات المتعلقة بالملكية الصناعية.
- المساعدة في العثور على معلومات التكنولوجيا.

إضافة إلى الخدمات الأخرى في هذا الإطار: كالتدريب على أبحاث قواعد البيانات، وعمليات البحث حسب الطلب (احدث التطورات، انتهاكات الحقوق الملكية ...) ومعلومات عن تشريعات الملكية الصناعية، وعن تسويق التكنولوجيا، ومعلومات أساسية عن إدارة الملكية الصناعية والاستراتيجيات الخاصة بالمجال.

علاوةً على ذلك، تُنفّذ المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمعهد الوطني لحماية الملكية الصناعية في الجزائر مبادرةً جديدةً لإعادة تنظيم مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار CATI لتحفيز الابتكار الوطني. ويشمل ذلك تخصيص هذه المراكز على مستوى الجامعات والمعاهد، ودمج كوادر مؤهلة تُشكّل موردًا يُسهّل الوصول إلى مجموعة أكبر من المبتكرين، مما يُحفّز البحث والتطوير، والشركات الناشئة، وغيرها من الأنشطة الابتكارية. وسيؤدي ذلك إلى إنشاء مراكز لدعم التكنولوجيا والابتكار مُتخصصة في الكيمياء، والإلكترونيات، والتكنولوجيا الحيوية، والطاقة. [1]

2. الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية

الوكالة الوطنية لتثمين البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (ANVREDET) هي الوكالة الوطنية المسؤولة عن تعزيز تطبيق نتائج البحث العلمي التي حصلت عليها مؤسسات البحث الوطنية، بما في ذلك

[1] محمد سمير طعيبة، **نفس المرجع السابق**، ص 26، 28.

الوكالات ومراكز البحث والجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ونقل هذه النتائج إلى القطاع الصناعي،[1]تم إنشاؤه بموجب المرسوم الحكومي رقم 98-137 المؤرخ 3 مايو 1998، داخل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، في إطار التشريع المعتمد لتنشيط قطاع البحث العلمي وفقًا لقانون البحث العلمي رقم 98-11، بهدف أن يصبح مكونًا أساسيًا في نظام الابتكار الوطني من خلال تسويق منتجات البحث ونقل التكنولوجيا.

1.2. مهام الوكالة

تشمل مهامها:

- تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين قطاعي البحث والقطاع الاجتماعي والاقتصادي.
- تحديد واختيار نتائج البحوث القابلة للتسويق.
- تعزيز نشر المعرفة التكنولوجية، وتشجيع تطبيق التقنيات الجديدة، ونقلها إلى القطاع الاجتماعي والاقتصادي.
- تحفيز النمو الاقتصادي من خلال الابتكار.
- دعم وتشجيع الأفكار المبتكرة.

2.2. وظائف الوكالة

في إطار مهامها، تُنفّذ الوكالة المهام التالية:

- ✓ دعم مشاريع الابتكار في مراحلها الأولى وتقديم الاستشارات لها.
- ✓ تحديد الابتكارات وتشجيعها.
- ✓ مساعدة المبتكرين من خلال تغطية التكاليف المرتبطة بحماية الملكية الفكرية، والنماذج الأولية، وتطوير خطط العمل، والبحث عن شركاء، والتمويل.
- ✓ العمل كمنصة لتبادل المعلومات بين مراكز الأبحاث وقطاع الأعمال حول احتياجات الابتكار والموارد المتاحة.[2]

3.2. أنشطة الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية

لتحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها الوكالة، تُنفّذ الأنشطة التالية:

1.3.2. خدمات دعم الوكالة

[1] دبي علي، **دور الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية في تشجيع المؤسسات الاقتصادية على الإبداع**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، (عدد 5، 2015)، ص92.

[2] **المرسوم التنفيذي رقم 98-137** المؤرخ 3 ماي سنة 1998، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي.

تضع الوكالة خطط عمل لمبادرات تُسهّل تحقيق الإمكانات الابتكارية والإبداعية للقطاعات الاجتماعية والاقتصادية عمليًا. ويشمل ذلك عمليات تغطي مجموعة واسعة من الأنشطة: بدءًا من تحديد الأفكار الواعدة وتقييم جدواها التكنولوجية، وصولًا إلى إدارة الجوانب القانونية لإنشاء الأعمال، لاسيما فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية التكنولوجية، وأبحاث السوق، وإستراتيجية التسويق، ووضع خطط الأعمال، وتقييم المشاريع.

2.3.2. عملية إدارة المشاريع

تدعم الوكالة المبتكرين من مرحلة الفكرة الأولية إلى تأسيس الشركة. تشمل المراحل الرئيسية لهذا الدعم: تحديد المشروع، وتطوير الخبرة الفنية، وتقييم المشروع، وحماية الملكية الفكرية (حماية الابتكار)، وإنشاء النماذج الأولية، ودراسة السوق، وتطوير خطة العمل، والبحث عن شركاء/مستثمرين (بناء علاقات مع الجهات المعنية)، وتأسيس الشركة (المنتج النهائي).

3.3.2. خطط أعمال للمشاريع المبتكرة

تقدم الوكالة لمروجي المشاريع المبتكرة خطط أعمال مصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم، وتوفر لهم دعمًا فعالًا. تُصمم هذه الخطط خصيصًا لخصائص كل مشروع، وهي مصممة لمساعدة رواد الأعمال على إنشاء أعمالهم الخاصة. تتضمن الخطة العناصر التالية:

ملخص المشروع، ووصفًا للمشروع ونبذة تعريفية عن الشركة المقترحة، وأهداف المشروع الاستراتيجية، وتحليل السوق، والتخطيط المالي والميزانية، وقسمًا عن مخاطر المشروع، وملحقًا بالوثائق الداعمة.

4.3.2. الملكية الفكرية

تعزز الوكالة حماية الابتكار وحقوق المبتكرين من خلال إطارها القانوني، وتحدد سياستها المتعلقة بالملكية الفكرية بناءً على المبادئ التالية: الحفاظ على الأفكار من خلال السرية، وتحديد الابتكارات وحمايتها، وحماية حقوق المخترعين. يتيح ذلك للمخترعين الحصول على حقوق استخدامها، ويضمن أساسًا تعاقديًا للابتكار، ويُسهّل مراقبة السوق وجمع المعلومات التكنولوجية والتجارية. وتستخدم الوكالة أدوات الحماية التي توصي بها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (OMPI)، بما في ذلك:

- براءة الاختراع: تمنح صاحبها حقوقًا حصرية على اختراعه وتوفر له الحماية لمدة محددة.
- العلامة التجارية: إشارة مميزة تُعرّف منتجات أو خدمات شخص أو شركة.
- التصميم الصناعي: تصميم زخرفي أو جمالي لشيء يُحصل عليه من خلال إنتاج صناعي أو حرفي.
- حقوق التأليف والنشر: مجموعة من الحقوق التي يملكها مؤلفو الأعمال الأدبية والفنية (بما في ذلك برامج الحاسوب).

في الجزائر، تُنظّم هذه الحقوق من قِبل المعهد الوطني للملكية الصناعية والمكتب الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة على المستوى الوطني، ومن قِبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية على المستوى الدولي.[1]

5.3.2. دعم الحاضنات الجامعية

لتوفير الظروف والموارد اللازمة لحاضنة الأعمال لتعزيز مهارات مديري المشاريع، يُنفّذ مدير الحاضنة، بالتعاون مع الوكالة الوطنية لتثمين البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وممثلي القطاع الاجتماعي والاقتصادي، برنامجًا سنويًا لأنشطة الحاضنة. يهدف هذا البرنامج إلى دعم مديري مشاريع الابتكار من خلال التدريب والخدمات الاستشارية، وفقًا للتوجيه رقم 399/أع/2021 الصادر عن الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 8 مارس 2021.

وبفضل هيكلها الذي أنشأته وزارتا التعليم العالي والبحث العلمي ومجلس إدارتها الذي يضم ممثلين عن الشركات الأم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغرف الزراعة والتجارة والصناعة، يمكن للوكالة تعزيز قدرتها على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية التكنولوجية بالتعاون مع المنظمات والهيئات الأخرى ذات الصلة.[2]

3. هيئات التثمين والابتكار ونقل التكنولوجيا

تتخذ الدولة، من خلال الوزارة المسؤولة عن البحث العلمي والهيئات المعنية، التدابير اللازمة لتعزيز تطبيق نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك:

- استغلال التكنولوجيات المتقدمة والإمكانات الهندسية، بالإضافة إلى المعدات التكنولوجية المتاحة.
- تعزيز قدرات التكيف التكنولوجي،وتعزيز قيمة المعرفة والمهارات.
- تعزيز نقل نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

علاوة على ذلك، ووفقًا للقانون رقم(15-21)، يجوز لمؤسسات التعليم العالي ومعاهد البحث إنشاء هياكل لنقل التكنولوجيا والبحث التقني والاجتماعي والاقتصادي.

1.3. الوكالة الموضوعاتية للبحث

وفقًا للمادة 33 من القانون (21-15)، تتولى وكالة البحث الموضوعاتية مسؤولية تنسيق أنشطة البحث في مختلف التخصصات ومتابعتها، وتقييم نتائجها. وفي هذا السياق، تتولى أيضًا مسؤولية تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية التكنولوجية، لاسيما من خلال نشر وتسويق نتائج البحث.[3]

2.3. مركز الابتكار والنقل التكنولوجي

---

[1] anvredet – Valorisation & innovation,

[2] Leghima, Amina & Djema, Hassiba. **PME et innovation en Algérie : limites et perspectives.** Marché et organisations. (2014),P86.

[3] **المادة 41 من القانون رقم: 15-21** المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 الذي يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

هو مؤسسة بحثية تجمع مختلف الجهات المعنية من القطاعين الصناعي والبحثي في مجال تكنولوجي محدد. يقدم المركز استشارات علمية وفنية للجهات التي تفتقر إلى الموارد اللازمة لإنشاء مراكز بحث وتطوير خاصة بها. كما يُسهّل المركز نقل التكنولوجيا بين معاهد البحث والصناعة، مما يُسهّل إنشاء شركات مبتكرة وتسويق براءات الاختراع. كما يُزوّد المركز الشركات بالخبرة الفنية اللازمة، ويُسهّل نقل التقنيات من مراكز البحث إلى القطاع الاجتماعي والاقتصادي.[1]

3.3. القطب التكنولوجي

تحتضن هذه المنطقة معاهد ابتكارية ومراكز بحثية وتعليمية في مختلف المجالات التكنولوجية. كما تتميز ببيئة مؤسسية مواتية لتسويق نتائج البحوث، بالإضافة إلى حوافز للإنتاج العلمي، لاسيما فيما يتعلق ببراءات الاختراع ذات التطبيقات الصناعية.[2]، من أجل نشر ونقل والاستفادة من نتائج البحوث، تتخذ وزارة التعليم العالي والوزارات ذات الصلة التدابير اللازمة لتشجيع نشر هذه النتائج وحمايتها والترويج لها، وكذلك نشر وتوزيع المجلات والمنشورات العلمية والتقنية.[3]

خلاصة الفصل الأول:

عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر تطورًا ملحوظًا بفضل التحول العلمي والتكنولوجي السريع، مما جعل البحث والابتكار عنصرًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين أداء مؤسسات التعليم العالي. يتناول هذا الفصل الأسس المفاهيمية والنظرية للبحث والابتكار، موضحًا مفاهيمهما الرئيسية وأهدافهما وخصائصهما ومؤشرات أدائهما، بالإضافة إلى المؤسسات الداعمة لهما والمعوقات التي تحد من فعاليتهما. وفي هذا الصدد، يُركز على العلاقة التكاملية بين البحث والابتكار كتفاعل تفاعلي يُعزز بناء اقتصاد المعرفة ويقوي القدرة التنافسية للجامعات. كما يُشدد على الدور الأساسي للتشريعات وآليات الدعم والفرص التكاملية في تحفيز بيئة ابتكارية في الجامعات الجزائرية.

[1] **المادة 42 من القانون رقم: 15-21.**
[2] **المادة 22 من القانون رقم: 15-21.**
[3] **المادة 24 من القانون رقم: 15-21.**

الفصل الثاني

الأدبيات التجريبية للبحث العلمي ودوره في دعم الابتكار في قطاع التعليم العالي

تمهيد:

إن الاهتمام بدراسة البحث العلمي ودوره في دعم الابتكار في قطاع التعليم العالي ينبع من الأهمية المتزايدة للمعرفة والابتكار في تعزيز القدرة التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الأكاديمية.

ونظرًا لاعتماد البحث العلمي على الجهود السابقة، فقد خصص هذا الفصل لدراسة وتحليل الأدبيات التجريبية التي تناولت موضوع البحث العلمي والابتكار في التعليم العالي، مع التركيز على المتغيرات التي تم اعتمادها في الدراسة الحالية. كما سيسعى الفصل إلى إبراز العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة، وتسليط الضوء على نقاط التشابه والاختلاف. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول تناول الدراسات المتعلقة بالبحث العلمي، بينما ركز المبحث الثاني على الابتكار في قطاع التعليم

العالي، وأخيرًا جمع المبحث الثالث الدراسات السابقة التي تناولت دور البحث العلمي في دعم الابتكار في هذا القطاع.

المبحث الأول: الدراسات المتعلقة بالبحث العلمي

تعددت الدراسات التي تناولت متغير البحث العلمي بالدراسة والتحليل ودرست بعمق الأسس النظرية والجوانب العملية. لذلك، تم اختيار عينة من الدراسات التي تتوافق مع أهداف هذه الرسالة، مع ضمان حداثتها النسبية.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

لقد تم اختيار مجموعة من الدراسات حول البحث العلمي باللغة العربية كما يلي:

1. دراسة: (فلاح كريمة، مداح عرايبي الحاج،2015) والموسومة ب: " البحث العلمي في الجامعات الجزائرية: الواقع ومقترحات التطوير".

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية،إبراز أهم التحديات التي تعيق تطور البحث العلمي،تقديم مقترحات للنهوض بالبحث العلمي استنادًا إلى المعايير الدولية، التركيز على تطوير البنية التحتية، الموارد البشرية، والتمويل، إضافة إلى تعزيز التعاون العلمي، وهي دراسة تحليلية وصفية اعتمدت على بيانات وطنية ومؤسساتية، دون ذكر عينة ميدانية أو عدد معين من الأفراد، بل ركّزت علىالجامعات الجزائرية كمؤسسات، الأساتذة الباحثين في مختلف التخصصات، مخابر البحث المعتمدة وعددها وتوزيعها، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات من التقارير الرسمية، القوانين، الإحصائيات، والمراجع الحكومية، تحليل كمي ونوعي للموارد البشرية،

المالية، ومخرجات البحث العلمي مثل النشر وبراءات الاختراع. حيث أن متغير الدراسة هو البحث العلمي وتم دراسته من خلال التركيز على أبعاده المختلفة: (الإطار القانوني والتنظيمي،التمويل والدعم المالي، توفر المخابر والمعدات، الكفاءة البشرية، التشبيك والتعاون العلمي)، وأيضا متغيرجودة وكفاءة البحث العلمي في الجامعات الجزائرية من خلال دراسة أبعاده المختلفة (عدد المنشورات العلمية،عدد براءات الاختراع،تصنيف الجامعات عالميًا). وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسية:

- ضعف الأداء البحثي مقارنة بالمعايير الدولية رغم التحسينات.
- قلة التمويل:الجزائر تنفق حوالي 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي على البحث العلمي، وهي نسبة بعيدة عن المعدلات العالمية.
- قصور في البيئة البحثية:نقص المخابر الحديثة، معدات البحث، وقلة الحوافز.
- ضعف في النشر العلمي:عدد المنشورات الدولية منخفض، وحصة الجزائر من النشر العلمي العالمي ضئيلة.
- قلة براءات الاختراع:معظمها تعود لمؤسسات أجنبية وليست محلية.
- قلة عدد الباحثين :فقط 587 باحثًا لكل مليون نسمة، مقارنة بـ 1063 عالميًا.
- تفاوت التخصصات:تركّز النشاط البحثي في مجالات معينة مع إهمال مجالات إستراتيجية مثل الطاقات المتجددة.

2. دراسة: (جمال بلبكاي 2016) الموسومة ب: " البحث العلمي في الجامعات العربية: الواقع، التحديات، والتوجهات المستقبلية".

هدفت هذه الدراسة إلىتقديم صورة موجزة عن أهم ملامح الواقع الراهن للبحث العلمي في الجامعات العربية، الكشف عن التحديات (المشكلات والمعوقات) التي تعيق البحث العلمي في الجامعات العربية،بيان الطموح المأمول والتوجهات المستقبلية تجاه تطوير مسيرة البحث العلمي في الجامعات،تقديم توصيات إجرائية لتحسين وضعية البحث العلمي في الجامعات العربية. وتم الاعتماد في العينة والمنهجية على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات والإحصاءات المتوفرة حول واقع البحث العلمي في الوطن العربي. والعينة :لم تعتمد الدراسة على عينة ميدانية ولا أدوات إحصائية (لا توجد استبيانات أو مقابلات)، بل كانت دراسية تحليلية تعتمد على مصادر ثانوية ومراجع علمية. وتمثلت متغيرات الدراسة فيالبحث العلمي والجامعات العربية. أين تمت دراستهما من حيث الأبعاد المختلفة لهما(التحديات والمعوقات – الدعم والتمويل – السياسات الوطنية – العلاقة بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية – الطموحات المستقبلية.)وخلصت النتائج الرئيسية في:

- ضعف الإنفاق :حجم الإنفاق العربي على البحث العلمي لا يتجاوز 1% من الناتج القومي في أغلب الدول.
- غياب البنية التحتية :نقص شديد في المختبرات، الأجهزة، المكتبات، والمراجع.
- انفصال عن القطاعات الإنتاجية :غياب التعاون بين الجامعات ومراكز الإنتاج في المجتمع.

- ضعف التشريعات والاستراتيجيات :غياب سياسة علمية واضحة لدى معظم الدول العربية.
- تدني الاهتمام بالباحث العربي :سواء من حيث الدعم المادي أو المناخ العلمي المحفز.
- قلة المخرجات البحثية :عدد براءات الاختراع والمنشورات العلمية منخفض جداً مقارنة بدول العالم.

3. دراسة: (لامية حروش، محمد طوالبية، 2018) الموسومة بعنوان: " البحث العلمي والتطوير في الجزائر: الواقع ومستلزمات التطوير"

تهدف هذه الدراسة إلىتوضيح مفهوم البحث العلمي والتطوير ومتطلباته الأساسية، توصيف وتحليل واقع البحث العلمي في الجزائر،الكشف عن الأسباب الكامنة وراء ضعف فعالية البحث العلمي،اقتراح مستلزمات النهوض بهذا القطاع الحيوي بما يتوافق مع حاجات المجتمع وظروفه. وتمثلت عينة الدراسة في الدراسة نظرية تحليلية ولم تعتمد على عينة ميدانية، بل استندت إلى تحليل وثائق وإحصاءات رسمية من تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر. حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع البحث العلمي والتطوير في الجزائر، مع تدعيم الدراسة ببيانات إحصائية ورسوم بيانية.تم التركيز على متغير البحث العلمي وكيفية تطويره في الجزائر من خلال دراسته بمختلف أبعاده (السياسات الاقتصادية، البيئة السياسية والاجتماعية،البيئة التشريعية، الموارد المالية والبشرية، البنية التحتية للبحث. والى متغيرات تابعة وهي مخرجات البحث العلمي، عدد المنشورات العلمية، براءات الاختراع، جودة الأداء المعرفي، مساهمة البحث العلمي في التنمية). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

- ضعف الأداء المعرفي**:**النشر العلمي الدولي لا يزال ضعيفا (بلغت حصة الجزائر 0.12% من الإنتاج العالمي سنة 2011)، التخصصات العلمية تهيمن على النشر مقارنة بالتخصصات الإنسانية.
- قلة براءات الاختراع116**:**براءة سنة 2011، 168 براءة سنة 2013، معظمها من الجامعات، ولكن دون أثر واضح في الصناعة أو التنمية الاقتصادية.
- ضعف التمويل**:**نسبة الإنفاق على البحث العلمي لم تتجاوز 1% من الناتج المحلي، وهي أقل بكثير من المعايير الدولية (3% في بعض الدول).
- إشكالات بنيوية**:**تداخل الصلاحيات وتعدد الهيئات دون تنسيق فعّال، غياب إستراتيجية واضحة لربط البحث العلمي باحتياجات الاقتصاد الوطني.
- ضعف مساهمة القطاع الخاص**:**الدولة تتحمل أكثر من 90% من تمويل البحث العلمي، في ظل غياب مساهمة القطاع الخاص والمجتمع المدني.

4. دراسة: (أمال سي موسى 2018) الموسومة ب: " الوضع الراهن للبحث العلمي في الجزائر".

تهدف هذه الدراسة إلىتسليط الضوء **على** واقع البحث العلمي في الجزائر، تحليل وضع مراكز البحث العلمي في الجزائر، رصد المشكلات والتحديات التي تعيق تطور البحث العلمي، تقديممقترحات وتوصيات عملية لتجاوز هذه العراقيل. وبالنسبة لعينة الدراسة لم تعتمد الدراسة على عينة ميدانية (كمسح ميداني أو استبيانات)، **بل** اتبعتمنهجًا نظريًا تحليليًامبنيًا على مراجعة أدبيات وتقارير رسمية محلية ودولية

عن البحث العلمي في الجزائر. وبالنسبة للمنهجية المتبعة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، عبر:دراسة الوثائق الرسمية، تحليل الإحصائيات المتعلقة بمؤسسات البحث والعاملين فيها، استقراء المؤشرات الدولية ذات العلاقة (مثلWebometrics، Thomson Reuters، إلخ). وتمثلت متغير الدراسة في البحث العلمي ووضعه الراهن في الجزائر من خلال دراسته بمختلف أبعاده (السياسات التعليمية والعلمية، الموارد المالية والبشرية، البنية التحتية للبحث العلمي.ومتغيرات تابعةوهي عدد مراكز البحث والباحثين، النشر العلمي الدولي، الترتيب الأكاديمي الجزائري عالميًا، مساهمة البحث العلمي في التنمية). أما بالنسبة لأهم النتائج فقد خلصت في:

- ضعف في الإنتاجية العلمية الدولية:الجزائر تحتل مرتبة متأخرة عالميًا في النشر العلمي، هناك فجوة كبيرة بين عدد الباحثين وعدد المنشورات ذات التأثير العالمي.
- قصور في تمويل البحث العلمي:الميزانية المخصصة ضئيلة مقارنة بالمعدلات العالمية، هيمنة الدولة على التمويل وغياب مساهمة القطاع الخاص.
- عدم فعالية مراكز البحث:انتشار المراكز دون نتائج ملموسة أو تأثير فعلي في الاقتصاد أو التكنولوجيا، ضعف الربط بين الجامعات واحتياجات السوق والمجتمع.
- ضعف التنسيق والتخطيط:غياب رؤية إستراتيجية شاملة، تعدد الهيئات المشرفة وتداخل المهام.

5. دراسة: (مدار هدى 2018) الموسومة ب: "واقع وآفاق البحث العلمي في التعليم العالي بالجامعة الجزائرية: دراسة تحليلية".

تهدف هذه الدراسة إلى **تحليل** واقع البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، تسليط الضوء على العراقيل التي تعوق تطور البحث العلمي الجامعي، استشراف الآفاق المستقبلية للبحث العلمي في ظل الإصلاحات الجارية، اقتراح حلول عملية لتفعيل دور البحث العلمي في خدمة التنمية الوطنية. وتمثلت عينة الدراسة في دراسة تحليلية نظرية لم تعتمد على عينة ميدانية، بل تم التركيز على تحليل السياسات والإحصاءات الرسمية المتعلقة بمنظومة البحث العلمي في الجامعات الجزائرية. وكانت منهجية الدراسة على النحو التالي المنهج الوصفي التحليلي، من خلال:مراجعة النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة، تحليل بيانات رسمية وتقارير قطاع التعليم العالي، المقارنة بين المؤشرات الوطنية والدولية في مجال البحث العلمي. وتمثلت متغيرات الدراسة في البحث العلمي والتعليم العالي من خلال دراستهما بمختلف أبعادهما المتمثلة في (التشريعات والسياسات الجامعية، الموارد البشرية والمادية المخصصة للبحث، مستوى التمويل، البنية التحتية والتجهيزات.أداء البحث العلمي من خلال النشر، براءات الاختراع، مساهمة الجامعة في التنمية، ترتيب الجامعات الجزائرية دوليا). وخلصت نتائج الدراسة إلى:

- ضعف فعالية البحث العلمي في الجزائر رغم التوسع في عدد الجامعات ومراكز البحث.
- مشكلات هيكلية مثل:البيروقراطية الإدارية، نقص التنسيق بين الجامعة والقطاعات الاقتصادية.
- ضعف التمويل مقارنة بالمعايير الدولية، مما يحد من القدرات البحثية.
- قلة الأبحاث التطبيقية التي تستجيب لحاجيات المجتمع وسوق العمل.
- ضعف الإنتاج العلمي الدولي والاعتماد شبه الكلي على الدولة في التمويل.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

لقد تم اختيار مجموعة من الدراسات حول البحث العلمي باللغة الأجنبية كما يلي:

1. دراسة: (Lawani-LuwajiEbidor، Ilegbedion Godwin Ikhide، 2024) الموسومة بعنوان:"مراجعة الأدبيات في البحث العلمي: نظرة عامة".

تهدف الدراسة إلىتقديم نظرة شاملة على عملية مراجعة الأدبيات (LiteratureReview)في البحث العلمي، بيان أهمية مراجعة الأدبيات في بناء منهجية البحث العلمي، شرح أنواع مراجعات الأدبيات :التقليدية، المنهجية، التحليل التلوي(Meta-Analysis) ، والتوليف التلوي-Meta) Synthesis)، تقديم إرشادات للباحثين المبتدئين حول كيفية تنفيذ مراجعة أدبيات شاملة. وبالنسبة لعينة الدراسة، لا توجد عينة ميدانية؛ لأن البحث عبارة عن دراسة تحليلية نظرية (Review Article)، تعتمد على مراجعة منهجية للأدبيات المنشورة. وتم الاعتماد في منهجية الدراسة على استخدم الباحثان **المنهج الوصفي التحليلي**، تم إجراء **بحث أدبي شامل** في قواعد بيانات رئيسية باستخدام كلمات مفتاحية مثل : literaturereview، systematicreview، meta-analysis. تم تحليل المحتوى وتلخيص الاتجاهات والنماذج المختلفة لمراجعة الأدبيات.لا تحتوي الدراسة على متغيرات تقليدية، كونها دراسة تحليلية أدبية، التركيز كان على:الأنواع المختلفة لمراجعة الأدبيات، طرق تنفيذها، أهميتها في تطوير البحث العلمي.وخلصت النتائج في :

- أهمية مراجعة الأدبيات:تعد ركيزة أساسية لفهم الإطار النظري والتطبيقي لأي موضوع بحثي، تساعد في تحديد الفجوات البحثية وصياغة أسئلة البحث بدقة.
- أنواع مراجعات الأدبيات:التقليدية/السردية :(Narrative Review) تحليل نوعي شامل للبحوث السابقة، المنهجية :(SystematicReview) مراجعة دقيقة وشاملة باستخدام منهج منظم وخطوات صارمة، التحليل التلوي :(Meta-Analysis) دمج إحصائي لنتائج دراسات متعددة لقياس حجم التأثير، التوليفالتلوي :(Meta-Synthesis)تحليل كيفي لدمج نتائج الدراسات النوعية.
- عوامل مؤثرة في نجاح مراجعة الأدبيات:تحديد سؤال بحث واضح، اختيار قواعد بيانات مناسبة، استخدام كلمات مفتاحية دقيقة، فحص جودة المصادر وتجنب المقالات غير المحكمة.
- التوصيات العملية:استخدام أدوات إدارة المراجع مثلEndNoteو.Zotero، توثيق عمليات البحث لتسهيل إعادة استخدامها وتحديثها.

2. دراسة:(Messaoud Djemani، Tahar Gana، Miloud Bouabid، 2021) الموسومة ب: " دور المكتبة الجامعية في تطوير البحث العلمي ".

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدور الفعلي للمكتبة الجامعية في تطوير البحث العلمي، الرد على الفكرة القائلة بأن المكتبة الجامعية فقدت أهميتها بعد انتشار المكتبات الإلكترونية، الكشف عن احتياجات الطلبة من المكتبة الجامعية والصعوبات التي يواجهونها، تقديم توصيات لتحسين أداء المكتبة الجامعية بما يواكب التطورات العلمية والتكنولوجية. وكانت عينة الدراسة عبارة على مجتمع الدراسة:طلبة الماجستير

بجامعة باتنة 1 (أكثر من 591 طالبا)، عينة الدراسة 40 :طالب ماجستير تم اختيارهم عشوائيا (أكثر من 5% من المجتمع الكلي). وبالنسبة للمنهج المستخدم فهو المنهج الوصفي. وأدوات جمع البيانات متمثلة في الاستبيان :يتضمن أسئلة موضوعية لقياس آراء الطلبة، المقابلة:لجمع معلومات تفصيلية حول آرائهم وتجاربهم. ومتغيرات الدراسةهي المكتبة الجامعية والبحث العلمي وتمت دراستهما بمختلف أبعادهما المتمثلة في(جودة خدمات المكتبة الجامعية من خلال الكتب، الموظفين، التسهيلات ،تطوير البحث العلمي لدى الطلبة). وخلصت نتائج الدراسة في:

- ضعف رضا الطلبة عن خدمات المكتبة الجامعية (50% محايدون).
- المراجع الورقية (الكتب)هي المصدر الأساسي، مع غياب الدوريات والمصادر السمعية البصرية.
- انتقادات لطريقة تعامل الموظفين مع الطلبة (50% غير راضين).
- وجود مشاكل في مواعيد فتح المكتبة، خاصةً للطلبة الموظفين.
- الطلبة يقرون بأهمية المكتبة في دعم أبحاثهم، لكن يعانون من نقص في الخدمات والتجهيزات.
- تم التحقق من الفرضيةيوجد تأثير إيجابي للمكتبة الجامعية على تطوير البحث العلمي **إذا** تم استغلالها بشكل فعال.

3. دراسة: (BraikFatiha،ChaalHouaria، 2021) الموسومة بعنوان: " البحث العلمي واللغة الإنجليزية في عالم معولم – دراسة حالة: معايير النشر العلمي في الجامعة الجزائرية ".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وضعية البحث العلمي في ضوء الإجراءات الجديدة الخاصة بالنشر الأكاديمي في الجزائر، تسليط الضوء على أهمية اللغة الإنجليزية في نشر البحوث الأكاديمية في ظل العولمة، تقييم مدى قدرة الباحثين الجزائريين (أساتذة وطلبة دكتوراه) على استخدام اللغة الإنجليزية في صياغة ملخصات أبحاثهم، اقتراح سبل لتطوير مهارات الباحثين في الترجمة العلمية وإعداد الأبحاث باللغة الإنجليزية. وبالنسبة لعينة الدراسة لم يتم تحديد عينة رقمية محددة، حيث اتبعت الدراسة نهجًا نوعيًا تحليليًا عبر دراسة حالة نموذج لملخص بحث مترجم آليًا من طرف باحث جزائري، ومقارنته بترجمة احترافية لنفس الملخص. اعتدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تقديم نموذج واقعي لترجمة ملخص بحث تم باستخدام الترجمة الآلية، مع تحليل أخطائه ومقارنته بترجمة بشرية أكثر دقة، وتم الاعتماد على مراجعة الأدبيات والنصوص الرسمية ذات الصلة بسياسات التعليم العالي في الجزائر بشأن اللغة الإنجليزية. وترتكز متغيرات الدراسة على متغيرين هما البحث واللغة الإنجليزية وتمت دراستهما من خلال الأبعاد التالية (سياسات وإجراءات النشر العلمي في الجزائر خاصة ما يتعلق باستخدام اللغة الإنجليزية، جودة وفعالية البحوث المنشورة من قبل الباحثين الجزائريين على الصعيد الدولي).أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج المهمة، من بينها:

- هناك ضعف في إتقان اللغة الإنجليزية لدى معظم الباحثين الجزائريين، ما يدفعهم للاعتماد على الترجمة الآلية، مما يؤثر على جودة ملخصات البحوث المنشورة.
- الترجمة الآلية تفقد النصوص العلمية دقتها وروحها الأصلية، وتؤدي إلى سوء الفهم أو ضعف التأثير الأكاديمي.

- اللغة الإنجليزية أصبحت ضرورية في النشر العلمي دوليًا، وغيابها يقيد مشاركة الباحثين الجزائريين في المجتمع العلمي العالمي.
- يجب تعزيز التكوين في اللغة الإنجليزية داخل الجامعات الجزائرية لجميع التخصصات، سواء في التعليم أو في النشر العلمي.
- ضرورة إشراك مترجمين محترفين ضمن فرق تحرير المجلات العلمية الجزائرية لمراجعة الترجمات وضمان جودتها.

4. دراسة: (NESBA Asma، 2018) الموسومة ب: " صعوبات وعقبات البحث العلمي: مشكل إتقان الكتابة العلمية ".

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف الصعوبات التي يواجهها الباحثون في تحويل نتائجهم العلمية إلى وثائق مكتوبة تفي بمتطلبات الكتابة العلمية، تحليل جودة ملخصات الأبحاث التي يكتبها طلبة الماستر بقسم اللغة الإنجليزية، اقتراح توصيات تساعد في تحسين مهارات الكتابة الأكاديمية لدى الطلبة الباحثين، رفع وعي الطلبة حول الخصائص المميزة للخطاب العلمي ومتطلباته الشكلية واللغوية، تتكون عينة الدراسة منطلاب ماستر سنة أولى (Master 1) في قسم اللغة الإنجليزية بجامعة الوادي، خلال السنة الجامعية 2016–2017، وتم جمع 10 ملخصات بحثية قام الطلاب بكتابتها حول موضوع :عادات القراءة لدى الطلبة.اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليليالوصفي النوعي، وتم تحليل الملخصات على ثلاثة مستويات لغوية وهي المستوى المعجمي :استخدام الصفات والظروف والكلمات العامة بدل المصطلحات الدقيقة، المستوى النحوي:استخدام جمل طويلة وضمائر شخصية، وضعف في استخدام المبني للمجهول والصيغ الزمنية المناسبة، مستوى الأسلوب والخطاب :غياب الروابط النصية، تجاهل البنية الإلزامية للملخصات (الهدف، المشكلة، المنهج، النتائج...)، تتمثل متغيرات الدراسة في ما يلي صعوبات البحث العلمي و إتقان الكتابة العلمية وتمت دراستهما من خلال الأبعاد التالية (مهارات وتقنيات الكتابة العلمية لدى طلبة الماسترجودة الملخصات البحثية ومدى مطابقتها لمتطلبات الكتابة العلمية الأكاديمية). أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج المهمة، من بينها:

- وجود خرق واضح لقواعد الكتابة العلمية على عدة مستويات لغوية.
- استخدام اللغة العامية والتراكيب غير الرسمية في بعض الملخصات.
- غياب التوزيع الصحيح لأجزاء الملخصات الأكاديمية مثل الهدف والمنهج والنتائج.
- افتقار الطلبة إلى الوضوح والدقة والإيجاز، وهي خصائص أساسية في الكتابة العلمية.
- الحاجة الملحة إلى تكوين الطلبة في مهارات الكتابة العلمية بشكل منظم.

5. دراسة: (Mouloud MAMMERI، 2024) **الموسومة ب: " البحث العلمي كمحرك للجامعة المقاولاتية: آفاق الابتكار المفتوح داخل الشركات الناشئة".**

تهدف الدراسة إلىتحليل دور البحث العلمي في دعم الجامعة المقاولاتية (Entrepreneurial University)، إبراز آليات تثمين نتائج البحث العلمي وكيفية تحويلها إلى مشاريع اقتصادية مثل الشركات الناشئة، اقتراح نموذج تكاملي يقوم على الابتكار المفتوح (Open Innovation) في خدمة

الشركات الناشئة، دراسة العلاقة بين البحث العلمي واقتصاد المعرفة ضمن نموذج الجامعة المقاولاتية. حيث لم تعتمد الدراسة على عينة ميدانية (استبيانات أو مقابلات)، بل هي دراسة نظرية تحليلية تعتمد على النماذج والمراجع العلمية، وتم استخدام نموذج الحلزون الثلاثي (Triple Helix) لتحليل التفاعل بين الجامعة والصناعة والحكومة.استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المفاهيم والنماذج المرتبطة بالبحث العلمي وريادة الأعمال، واعتمد على تحليل الأدبيات العلمية، والنماذج المفاهيمية مثل:نموذج الحلزون الثلاثي(Triple Helix)، نموذج دورة حياة الشركات الناشئة(S-Curve) ، نموذج الابتكار المفتوح(Open Innovation) . كما ان الدراسة ليست كمية ولكنها قامت بتحليل العلاقة بين المتغيرات التالية:البحث العلمي(scientificresearch) ، الجامعة المقاولاتيةentrepreneurial university))، وتم ذلك بالتركيز على مختلف أبعادهما المتمثلين في الشركات الناشئة(start-ups) ، الابتكار المفتوح (open innovation)، تثمين نتائج البحث(valorization of research) الاقتصاد القائم على المعرفة (knowledgeeconomy). وأبرز ما توصلت إليه الدراسة:

- الجامعة تلعب دورا محوريا في تحويل نتائج البحث إلى مشاريع اقتصادية من خلال:حاضنات الأعمال، برامج التكوين المقاولاتي، الشراكة مع الحكومة والقطاع الصناعي.
- البحث العلمي هو المحرك الرئيسي للابتكار داخل النظام الاقتصادي إذا ما تم تثمين نتائجه بشكل فعال.
- الابتكار المفتوح يمثل آلية فعالة لتسريع تحويل نتائج البحث العلمي إلى مشاريع قابلة للتسويق (شركات ناشئة أو منتجات جديدة).
- الشركات الناشئة القائمة على البحث العلمي تحتاج إلى دعم خاص، سواء عبر التمويل الحكومي أو الشراكات مع الصناعة.

المبحث الثاني: الدراسات المتعلقة بالابتكار في قطاع التعليم العالي

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الابتكار في قطاع التعليم العالي، حيث تنوعت في مناهجها وأساليبها، وركزت على جوانب نظرية وتطبيقية لهذا المتغير الحيوي. فقد سعى العديد من الباحثين إلى استكشاف مفهوم الابتكار وأبعاده ومحدداته ضمن السياقات التعليمية المختلفة، كما ركزت دراسات أخرى على سبل تفعيله وتحديات تطبيقه في المؤسسات الجامعية. ونظرًا لتنوع هذه الدراسات وثرائها، فقد تم اختيار عينة من الأبحاث التي تتقاطع مع أهداف هذه الدراسة وتسهم في بناء إطار علمي ومعرفي متين، مع الحرص على أن تكون من الدراسات الحديثة ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

لقد تم اختيار مجموعة من الدراسات حول الابتكار في قطاع التعليم العالي باللغة العربية كما يلي:

1. دراسة:(رمضانلونانسة، حمزة غواطي، 2021) الموسومة ب:" أثر جودة التعليم العالي على مؤشر الابتكار: دراسة مقارنة بين الجزائر وكوريا الجنوبية ".

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تجربة الجزائر وكوريا الجنوبية في قطاع التعليم العالي ومدى تأثير جودة هذا القطاع على مؤشر الابتكار، الكشف عن مدى فعالية التعليم العالي في تعزيز الاقتصاد القائم

على المعرفة، تحليل السياسات التعليمية والبحثية المتبعة في كلا البلدين، واستخلاص أوجه التفوق والقصور. حيث أن الدراسة مقارنة ثنائية بين حالتين :الجزائر وكوريا الجنوبية، تستند إلى بيانات ومؤشرات دولية مثل مؤشر الابتكار العالمي ومؤشر المعرفة العالمي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي قائم على مقارنة تجارب البلدين، استخدام بيانات كمية مثل نسب الإنفاق، ترتيب الجامعات، عدد الباحثين، النشر العلمي، وعدد براءات الاختراع، الاعتماد على مؤشرات عالمية لقياس مخرجات التعليم العالي وأثرها على الابتكار. وتتكون متغيرات الدراسة من جودة التعليم العالي ومؤشر الابتكار وتمت من خلال التركيز على أبعدهما المختلفة: (الإنفاق، البنية التحتية، الكوادر، السياسات،الترتيب العالمي، براءات الاختراع، النشر العلمي، التقدم التكنولوجي). وقد خلصت نتائج الدراسة في :

- كوريا الجنوبية حققت قفزة نوعية في مؤشر الابتكار بفضل:
  - التخطيط الإستراتيجي.
  - الاستثمار في البحث والتطوير.
  - ربط الجامعات بالاقتصاد الوطني.
  - تنفيذ برامج دعم مثل"BK21" .
  - ارتفاع أعداد براءات الاختراع والنشر العلمي.
- الجزائر رغم محاولاتها:
  - ما زالت تعاني من ضعف المخرجات العلمية.
  - نقص التمويل الحقيقي في البحث.
  - تركّز على الكم (عدد الجامعات والطلبة) أكثر من النوع.
  - الحاجة إلى إصلاحات هيكلية ومؤسساتية.

2. دراسة: (عدنان بن علو هواوي، 2021) الموسومة ب: "الابتكار في التعليم العالي: تحليل خطوات الخوض في العملية الابتكارية".

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الخطوات التي تقود إلى العملية الابتكاريةفي التعليم العالي، فهم العلاقة بين الكفاءات التعليمية والبيداغوجيةوالابتكار، تحديد التحديات والمعوقاتالتي تعيق الابتكار داخل البيئة الجامعية، اقتراح نموذج عمليلتعزيزالابتكار البيداغوجي استناداً إلى ممارسات وتجارب واقعية. ولم تحدد الدراسة عينة إحصائية كمية واضحة، لكنها اعتمدت على مقاربة تحليلية نظرية من خلال مراجعة الأدبيات، وتقارير وتجارب جامعية متعددة، وبالتالي فهي أقرب إلى دراسة وصفية تحليلية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي تم الاعتماد عليه لتحليل المفاهيم والنماذج المرتبطة بالابتكار في التعليم، استخدمت **الدراسة** تحليل الوثائق والأدبيات **و**المقاربة الكفائية-Competency basedapproach، لا توجد أدوات قياس كمية مثل الاستبيانات، بل ركزت على التحليل النظري

والنوعي. تتكون متغيرات الدراسة الابتكار في قطاع التلعيم العالي وتمت دراسته من خلال التركيز على مختلف أبعاده:الكفاءات التعليمية: كفاءات معرفية، منهجية، تواصلية، البيئة الجامعية: الأنظمة، البرامج، التكوين، التقييم، العملية التعليمية وسلوك الفاعلين ويقصد بهم الأساتذة، الطلبة، والإداريين، وأيضا جودة التعليم، فاعلية العملية التعليمية، مدى تحقق الإبداع الأكاديمي والوظيفي).وقد خلصت نتائج الدراسة في:

- الابتكار ليس اختيارا بل ضرورة في ظل التحولات المعرفية والرقمية في العالم.
- الابتكار البيداغوجي يرتبط بالكفاءات التربوية للمعلمين، خاصة قدرتهم على التكيف وإدماج التكنولوجيا.
- توجد مقاومة داخل بعض المؤسسات الجامعية للتغيير نتيجة الجمود البيروقراطي أو ضعف التكوين.
- العمل الجماعي والتشاركي في تصميم البرامج والأنشطة البيداغوجية يعزز فرص الابتكار.
- المقاربة بالكفاءات تُمكّن من تعزيز الإبداع وتقديم حلول تعليمية مرنة وموجهة نحو النتائج.
- التوصية بتبني نموذج ابتكاري تدريجي يبدأ من تطوير الكفاءات الفردية وصولاً إلى إصلاح الأنظمة التعليمية ككل.

3. دراسة: (بودلال علي، لكحل أمين، 2015) الموسومة ب: " الإبداع والابتكار في قطاع التعليم العالي بالجزائر: الواقع والتحديات ".

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الإبداع والابتكار في الجامعات الجزائرية، كشف العوائق البنيوية والتنظيمية التي تعرقل مسار الابتكار، تحديد آليات التحفيز والتشجيع داخل مؤسسات التعليم العالي، اقتراح حلول وتوصيات لتعزيز بيئة الإبداع والابتكار الجامعي. حيث لم يتم تحديد عينة ميدانية واضحة في الدراسة، مما يدل على أنها دراسة نظرية تحليلية مبنية على مراجعة أدبيات ومصادر رسمية وتقارير وطنية ودولية حول موضوع الابتكار في التعليم العالي.اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل السياسات والتشريعات والتقارير الرسمية، وتم الاعتماد على مقاربة نقدية لفهم الفجوة بين الخطاب الرسمي والممارسات الواقعية في الجامعات الجزائرية. وتمثلت متغيرات الدراسة في الابتكار والإبداع وقطاع التعليم العالي وتمت دراستهما من خلال التركيز على أبعادهما المختلفة: (البنية التحتية التكنولوجية، أنظمة التسيير والحوكمة الجامعية، التمويل والموارد البشرية، التشريعات والقوانين، إنتاجية البحث العلمي، جودة البرامج التعليمية، علاقة الجامعة بالقطاع الاقتصادي والاجتماعي). وخلصت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

- ضعف بيئة الإبداع داخل الجامعات الجزائرية بسبب البيروقراطية وغياب الحوافز.
- غياب إستراتيجية وطنية واضحة لترسيخ ثقافة الابتكار الجامعي.
- فجوة كبيرة بين الجامعة وقطاع الاقتصاد ما يعيق تحويل المعرفة إلى قيمة مضافة.
- قلة الإمكانيات المادية والبشرية المؤهلة لدعم البحث العلمي التطبيقي.

- توصية بضرورة إعادة النظر في الحوكمة الجامعية، وربطها بمبدأ التقييم والمساءلة.
- دعوة لاعتماد مقاربات بيداغوجية حديثة تدعم التفكير النقدي والمبادرة لدى الطالب.

4. دراسة: (حميدي زقاي، 2016) الموسومة ب: " نموذج معوقات الابتكار في قطاع التعليم العالي من منظور طلاب الماستر – دراسة حالة: كلية العلوم الاقتصادية – جامعة سعيدة، باستخدام أسلوب التحليل المشترك ".

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم معوقات **الابتكار** في منظومة التعليم العالي من وجهة نظر الطلبة، توفير معلوماتتساعد إدارات الكليات ورؤساء الجامعات في وضع أولويات الإصلاح والتطوير، قياس مدى فعالية استخدام أسلوب التحليل المشتركفي تحليل معوقات الابتكار. وبالنسبة لعينة الدراسة فكانت على النحو التالي: المجتمع:طلاب كلية العلوم الاقتصادية – جامعة سعيدة، والعينة:تم اختيار31طالبا **من** طلبة الماستر (السنة الأولى والثانية) بطريقةعشوائية بسيطة.أداة الدراسة:استبانة من مرحلتين، تتضمن سيناريوهات تمثل معوقات الابتكار. وبالنسبة للمنهجية فقد اتبع الباحث المنهج المستخدم:وصفي تحليلي، والأسلوب الإحصائي:التحليل المشترك باستخدام برنامج .SPSS.V.20، وقد متغيرات رئيسيةتمثل في معوقات الابتكار وقطاع التعليم العاليوتمت دراستهما من خلال مختلف أبعادهما: (معوقات تتعلق بالطالب الجامعي: عدم ثقة الطالب بقدراته. وتركيزه على النجاح فقط، عدم تعويده على التعبير عن الأفكار، معوقات تتعلق بالأستاذ الجامعي:عدم اهتمام الأستاذ بتنمية الإبداع، عدم استخدام وسائل تعليمية متنوعة، التركيز على الحفظ فقط في الأسئلة، معوقات تتعلق بالبيئة الجامعية:غياب الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية، نقص التجهيزات لتنمية الابتكار، عدم اهتمام الإدارة بالإبداع، ومعوقات تتعلق بالمقررات الدراسية:أهداف المقررات لا تركز على الإبداع، كثرة المقررات، عدم تلبية المقررات لاحتياجات وميول الطلبة). وتمثلت نتائج هذه الدراسة في :

- أهم معوقات الابتكار حسب درجة الأهمية:
  - المقررات الدراسية (33.85%).
  - الطالب الجامعي (26.77%).
  - البيئة الجامعية (23.26%).
  - الأستاذ الجامعي (16.11%).
- يرى الطلبة أن عدم تركيز أهداف المقررات الدراسية على تنمية القدرات الابتكارية هو المعيق الأكبر.
- تأتي قلة الثقة بالذات لدى الطلبة كأحد أبرز المعوقات على المستوى الفردي.
- تعتبر البيئة الجامعية غير المحفزة وعدم توفر الدعم والرعاية من عوامل الإعاقة الأساسية.
- المعوقات المتعلقة بالأستاذ جاءت في المرتبة الأخيرة رغم وجود تأثير واضح في الأسلوب التعليمي.

5. دراسة: (بحيح خيرة، بلهادف رحمة، 2013) الموسومة ب: "واقع الابتكار في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي".

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الابتكار في مؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي، تسليط الضوء على الفجوة بين الجامعات العربية ونظيراتها بالدول المتقدمة في مجال الابتكار والتحول إلى اقتصاد المعرفة، اقتراح آليات لتحسين دور الجامعات في دعم الابتكار. حيث لم تعتمد الدراسة على عينة ميدانية، وهي دراسة تحليلية وصفية نظرية تستند إلى تقارير عالمية، إحصائيات، ومصادر موثوقة. وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك تم تحليل بيانات من تقارير عالمية مثل تقرير التنمية البشرية، مؤشر الابتكار العالمي، وتقارير البنك الدولي، الدراسة اعتمدت على مقاربة مقارنة بين الدول العربية ودول متقدمة (مثل كوريا، سنغافورة، الصين، الولايات المتحدة). أما بالنسبة لمتغيرات الدراسة فتمثلت في واقع الابتكار في الجامعات العربية وتم دراسته من أبعاده المختلفة: (البنية التحتية التقنية والتعليمية، سياسات البحث العلمي، التمويل والإنفاق على البحث والتطوير، علاقة الجامعات بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي). وقد خلصت نتائج الدراسة في:

- الابتكار في الجامعات العربية لا يزال محدودا رغم إدخال بعض التقنيات.
- ضعف الاستثمار في البحث العلمي والتطوير مقارنة بالدول المتقدمة.
- الجامعات العربية ما تزال تعمل وفق نماذج تقليدية لا تواكب متطلبات اقتصاد المعرفة.
- توجد مبادرات إيجابية في بعض الدول لتحسين جودة التعليم العالي وإنشاء هيئات لضبط الجودة والاعتماد الأكاديمي.
- نقص التشبيك بين الجامعات ومراكز البحث والشركات يعوق دعم الابتكار.
- العديد من الدول العربية تسعى حاليا إلى دمج البحث والتعليم والتدريب ضمن إستراتيجية متكاملة.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

لقد تم اختيار مجموعة من الدراسات حول الابتكار في قطاع التعليم العالي باللغة الأجنبية كما يلي:

1. دراسة: (Kardi، HemiPamuraharjo، NawangKalbuana، 2024) الموسومةب: "الابتكار والتحديات في التعليم العالي: السعي نحو التميز والملاءمة في العصر العالمي".

تهدف هذه الدراسة إلىتحليل الابتكارات التي تتبناها مؤسسات التعليم العالي لمواجهة تحديات العصر الرقمي والعولمة، تقديم نظرة شاملة حول كيفية تحقيق التميز الأكاديمي والملائمة الصناعية، استكشاف الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتعزيز جودة وكفاءة التعليم العالي عالميا. وأما من ناحية عينة الدراسة لا توجد عينة بشرية محددة؛ حيث أن الدراسة استخدمت المنهج النوعي القائم على مراجعة الأدبيات (LiteratureReview)، البيانات تم جمعها من مصادر مكتوبة تشمل: كتب، مقالات علمية، تقارير بحثية، ودراسات سابقة متعلقة بالموضوع. وتم استخدام منهج مراجعة الأدبيات LiteratureReview) Method)، حيث يعتمد على تحليل واستقراء الدراسات والمراجع السابقة المتعلقة بالابتكار والتحديات في التعليم العالي، ويهدف إلى استخلاص أنماط وممارسات واتجاهات يمكن أن تدعم التطوير المستقبلي

في هذا المجال. وبالنسبة لمتغيرات الدراسة فهي الابتكار والتحديات في التعليم العالي وتناولت أبعاد مختلفة تشمل: (الابتكار في المناهج الدراسيةمثل التعلم المتعدد التخصصات، والتكامل التكنولوجي مثل التعلم عن بعد والتعلم الذكي، الشراكة مع الصناعة، الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، المرونة والتكيف مع التغيرات العالمية). وخلصت نتائج الدراسة في:

- التعليم العالي يواجه تحديات كبيرة مثل:التحول الرقمي السريع، وهناك فجوة المهارات بين الخريجين وسوق العمل، الحاجة لدمج مفاهيم الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.
- هناك توجه واضح نحو الابتكار من خلال:مناهج متعددة التخصصات، التوسع في التعلم عبر الإنترنت، تعزيز التعاون بين الجامعات والصناعة.
- النجاح في تحقيق التميز والملائمة يعتمد على:قدرة المؤسسات على التكيف الاستراتيجي مع التغيرات، توظيف التكنولوجيا الحديثة بفعالية، تبني سياسات مرنة وداعمة للتعليم التفاعلي.

2. دراسة: (Iulia Gonta، Cristina Tripon، 2020) الموسومة ب: " تحليل الابتكار في مناهج التعليم العالي: التحديات والحلول الممكنة".

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الوضع الراهن من وجهة نظر أساتذة الجامعات فيما يخص الابتكار في المناهج، في سياق التحديات التي تواجه التعليم العالي، تطوير مقترحات لتحسين المناهج الجامعية بناءً على الخصائص والأهداف والمشكلات الموجودة في التعليم العالي.تكونت العينة النهائية لهذه الدراسة من 75أستاذا جامعيا من مختلف التخصصات مثل:الهندسة، الاقتصاد، الحقوق، علوم الحاسوب، التربية، العلوم الاجتماعية، اللغات، الفنون، وغيرها.الفئة العمرية 29 :إلى 52 عامًا، وسنوات الخبرة :من 1 إلى 25 عاما. واستخدمت الدراسة المنهج الكيفي والكمي، من خلال:استبيانات إلكترونية عبر منصة Moodle، مجموعات تركيز .(Focus Groups)، مقابلات فردية مع الأساتذة، وتضمنت الاستبيانات محاور حول:الموارد اللازمة للابتكار، المحفزات والمعوقات، الفهم العام لمعنى "الابتكار في المنهج."ومن ناحية متغيرات هذه الدراسة فهي الابتكار و مناهج التعليم العالي وذلك من خلال التركيز على مختلف أبعادهما في التحليل: (الانفتاح نحو التجديد، الوعي بأهمية الابتكار، المعوقات الشخصية مثل السلبية والرضا الذاتي، أدوات تسهيل الابتكار مثل وضوح الأهداف، دعم العمل الجماعي، ظروف العمل المحفزة). وكانت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

- عناصرحيثمن الاستبيانات:أهم الموارد اللازمة للابتكار :الانفتاح على التجارب الجديدة (43%)، أبرز دافع للابتكار :الوعي بدور الابتكار في تطور المجتمع (39%)، أكبر معيق :السلبية والجمود الذاتي (26%)، أهم وسيلة لحل المشكلات :وضوح الأهداف (31%). وأيضا من المقابلات ومجموعات التركيز: حيثالأساتذة اقترحوا الاتجاهات التالية لتطوير المناهج:
  - تكييف المناهج مع احتياجات سوق العمل والمجتمع.
  - تحسين مستمر للمناهج، دون تغييرات جذرية مفاجئة.
  - استخدام تقنيات حديثة وأساليب تدريس تفاعلية.
  - تعزيز التفكير النقدي ومهارات القرن 21 لدى الطلاب.

- الاستفادة من التجارب الدولية مع مراعاة الخصوصية المحلية.
- تعزيز التدريب المستمر للأساتذة لأداء أدوارهم المتغيرة.
- تشجيع الممارسات التأملية لدى المعلمين والطلبة.

3. دراسة: (BOUKROUH ABDALLAH، 2024) الموسومة ب: " تقييم تأثير الابتكار وإدارة الابتكار على الميزة التنافسية في سياق الإدارة الإستراتيجية: تركيز على مشهد الابتكار في الجزائر".

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين إدارة الابتكار والميزة التنافسية ضمن إطار الإدارة الإستراتيجية، تقييم أداء الجزائر في مجال الابتكار بالاعتماد على مؤشرات الابتكار العالمية(GII) ، تحديد نقاط القوة والضعف في نظام الابتكار الجزائري، اقتراح توصيات إستراتيجية لصناع القرار لتعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي. حيث كان المنهج المتبع لهاته الدراسة هو المنهج الكمي والنوعي، وتم الاعتماد على مراجعة الأدبيات النظرية حول الابتكار والإدارة الإستراتيجية، البيانات التجريبية من مؤشر الابتكار العالمي GII لعام 2022، الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية(WIPO) ، ولا توجد عينة بشرية مباشرة؛ بل تحليل بيانات ومؤشرات مقارنة دولية. الدراسة هي تحليل نظري ومفاهيمي لأدبيات الابتكار والإدارة الإستراتيجية، وتحليل بيانات كمية من مؤشر الابتكار العالمي GII لتقييم أداء الجزائر حسب 7 أبعاد رئيسية، حيث تم تصنيف الجزائر بين المرتبتين 109 و117 عالمياً حسب مستوى البيانات. ومتغيرات الدراسة فهي تأثير وإدارة الابتكار والميزة التنافسية في سياق الإدارة الاستراتيجية وتمت تقييمها بالتركيز على مختلف أبعادهما: (عناصر الابتكار وهي البحث العلمي، التعليم العالي، الإنفاق على البحث، التكنولوجي، أما بالنسبة للمؤشرات التحليلية من GII: فكانت رأس المال البشري، البنية التحتية، الإنفاق على التعليم والبحث، السوق المحلية، جودة التنظيم، الصادرات التكنولوجية، الإنفاق على البرمجيات، المشاركة الإلكترونية).وتم تصنيف نتائج الدراسة إلى:

- نقاط القوة (وفق GII)
- الإنفاق على التعليم (المرتبة 19 عالميًا).
- نسبة خريجي العلوم والهندسة (المرتبة 20).
- التعليم العالي والتسجيل الجامعي (المرتبة 61).
- عدد الباحثين والإنفاق على البحث والتطوير بمراكز متوسطة عالمياً.
- حجم السوق المحلي الكبير (المرتبة 42).
- الاستثمار في البنية التحتية والرأسمال المادي.
- نقاط الضعف(وفق GII):
- جودة التشريعات (المرتبة 128).
- ضعف المشاركة الإلكترونية (المرتبة 130).

- ضعف الصادرات التكنولوجية (المرتبة 130).
- ضعف الاستثمار في البرمجيات ورأس المال المخاطر.
- جودة الجامعات والتصنيف العالمي دون المستوى المطلوب.

- وتم تخليص جملة من الاستنتاجات أهمها:
- الجزائر تمتلك بنية قوية في رأس المال البشري والبحث العلمي، لكنها بحاجة إلى:
  - تعزيز نضج السوق وتطوير البيئة التشريعية.
  - دعم الرقمنة والمشاركة الإلكترونية.
  - تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا وريادة الأعمال.
- الابتكار عنصر حاسم في بناء ميزة تنافسية، ويجب أن يدمج بشكل متكامل في السياسات الوطنية.

4. دراسة: (Alejandro Valencia-Arias, Ledy Gómez-Bayona, Gustavo Moreno-López, Noelia Sialer-Rivera, Olga Vélez Bernal,Francisco Javier Arias-Vargas،2023)، الموسومة ب: " اتجاهات البحث حول الابتكار المفتوح في التعليم العالي: التقدم والاتجاهات المستقبلية".

تهدف الدراسة إلى:تحليل الاتجاهات البحثية الحالية المتعلقة بالابتكار المفتوح في مؤسسات التعليم العالي، تحديد الفجوات المعرفية في الأدبيات الأكاديمية، تقييم مساهمة الابتكار المفتوح في نقل المعرفة، المهارات الريادية، والتكامل مع أهداف التنمية المستدامة، استكشاف التعاون بين الجامعات والصناعة ودوره في تطوير التعليم وريادة الأعمال. وبالنسبة لعينة الدراسة لم تستخدم الدراسة عينة بشرية، حيث اعتمدت على تحليل ببليومتري لـ 108 مقالات علمية منشورة بين 2007 و2022، مأخوذة من قاعدة بيانات Scopus، وتم اختيار المقالات بناءً على معاييرPRISMA ، مع استبعاد المقالات غير المكتملة أو غير ذات الصلة. وكانت منهجية الدراسة متمثلة :مراجعة منهجية ببليومترية (BibliometricSystematicReview)، والأدوات المستخدمة في الدراسة هي:برنامج VOSviewer للتحليل، التكرارات المشتركة للكلمات المفتاحية، شبكات التعاون بين المؤلفين، شبكات النشر بحسب الدول والمجلات. ومتغيرات الدراسة هي الابتكارالمفتوح والتعليم العالي وتمت دراستهما من الابعاد الاتية: نقل المعرفة، ريادة الأعمال والتعليم 4.0، نموذج الأعمال المفتوحة، الإدارة المعرفية، الملكية الفكرية، التعاون بين الجامعات والصناعة، العوائق أمام تسجيل براءات الاختراع). وخلصت نتائج الدراسة في :

- ازدياد الاهتمام بالابتكار المفتوح في السنوات الخمس الأخيرة (2017-2020)بنسبة 46% من المنشورات.
- المملكة المتحدة وإسبانيا تصدرتا عدد المنشورات، تليها الولايات المتحدة والمكسيك.
- المجالات الأكثر تناولاً:

- نقل المعرفة والتعليم 4.0.
- الشراكة بين الجامعات والصناعة.
- التحديات الإدارية والقانونية للابتكار المفتوح.

- الابتكار المفتوح أصبح ضروريًا لتعزيز الاستدامة والقدرة التنافسية في التعليم العالي.
- يوجد نقص في الدراسات حول تطبيق الابتكار المفتوح في الدول النامية.
- فرص بحث مستقبلية في:
  - ربط الجامعات بالصناعة.
  - دمج الابتكار في التعليم الريادي.
  - نماذج تعليمية مرنة ومفتوحة.

5. دراسة: (FerdiÇelik، MeltemHuriBaturay، 2024) الموسومة ب:"التكنولوجيا والابتكار في تشكيل مستقبل التعليم."

تهدف هذه الدراسة إلىاستكشاف دور التكنولوجيا والابتكار في تحسين جودة التعليم، تحليل الاتجاهات الحالية في توظيف التكنولوجيا التعليمية مثل الواقع المعزز(AR) ، الذكاء الاصطناعي(AI) ، والتعلم المتنقل، مناقشة التحديات المرتبطة بالتكامل التربوي للتقنيات الحديثة، اقتراح نهج متوازن يجمع بين الابتكار التكنولوجي والبيداغوجيا الفعالة لخلق تجارب تعليمية ذات معنى.و لم تعتم الدراسة على أي عينة بشرية تقليدية بل إن الدراسة كانت دراسة تحليلية نقدية تعتمد على مراجعة أدبيات حديثة وأمثلة تطبيقية من دراسات متعددة من 2022–2024، لذلك تعتبر من نوع الدراسات النظرية أو التحريرية(editorial). وهي دراسة ذات منهجية نوعية تحليلية تعتمد على:مراجعة أبحاث حالية في مجالات: الواقع الممتد، الذكاء الاصطناعي، التعلم المتنقل، الروبوتات التعليمية، والبلوكشين، تقديم رؤية نقدية مقارنة بين الإمكانيات والقيود التي تقدمها كل تقنية. وبالنسبة لمتغيرات الدراسة التكنولوجيا والابتكار ومستقبل التعليم وقامت بالتركيز على الابعاد التالي: (الابتكار التربوي الأصيل مقابل الابتكار الأصلي، والتكامل التربوي للتقنيات الناشئةAR/VR/MR/XR ، الذكاء الاصطناعي، البلوكشين، أيضا ممارسات تدريس مبتكرة مثل التعلم القائم على المشاريع PBL والتعلم بمساعدة الأجهزة المتنقلة MALL، و العدالة الرقمية وسد الفجوة التعليمية الناتجة عن التفاوت التقني). وخلصت نتائج الدراسة في:

- الابتكار الحقيقي في التعليم لا يعني إدخال أدوات جديدة فحسب، بل تكاملها بشكل أصيل مع احتياجات المتعلمين وظروفهم.
- الاندماج الفعّال للتكنولوجيا في التعليم يتطلب:
  - وضوح في الأهداف التربوية.
  - تدريب المعلمين.

- إشراك المتعلمين في التصميم التعليمي.

- دعوة إلى إطار تعاوني يجمع بين صناع القرار، المعلمين، والتقنيين لضمان عدالة واستدامة التحول الرقمي في التعليم.

المبحث الثالث: الدارسات السابقة المتعلقة بدور البحث العلمي في دعم الابتكار في قطاع التعليم العالي

تعددت الدراسات التي تناولت دور البحث العلمي في دعم الابتكار داخل قطاع التعليم العالي، حيث تنوعت في مقارباتها النظرية والتطبيقية، وأسهمت في توضيح العلاقة بين هذين المتغيرين من زوايا متعددة. فقد ركزت بعض الدراسات على الإطار المفاهيمي للبحث العلمي والابتكار، فيما تناولت أخرى الآليات التي من شأنها تعزيز الابتكار من خلال مخرجات البحث العلمي. وانطلاقًا من أهمية هذا الموضوع وتماشيًا مع أهداف هذه الأطروحة، تم اختيار مجموعة من الدراسات التي تلامس جوهر الإشكالية المطروحة، مع مراعاة حداثة هذه الدراسات وارتباطها بالسياق الأكاديمي المعاصر.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

لقد تم اختيار مجموعة من الدراسات حول دور البحث العلمي في دعم الابتكار في قطاع التعليم العالي باللغة العربية كما يلي:

1. دراسة:(بن عبد العزيز، داودي عبد الفتاح، غربي صباح، 2019) الموسومة ب:"الابتكار ومؤشرات قياسه ومدى مساهمته في تطوير البحث العلمي في الجزائر ودول المقارنة".

تهدف الدراسة إلى قياس واقع الابتكار في الجزائر ودول مقارنة، تحديد العلاقة بين الابتكار وتطور البحث العلمي، اقتراح آليات لتعزيز الابتكار في الجامعات الجزائرية، مقارنة ترتيب الجزائر عالميًا في مؤشرات الابتكار ومدى تأثيره على البحث العلمي. حيث أن الدراسة لم تعتمد على عينة ميدانية تقليدية، بل استخدمت بيانات ومؤشرات دولية مثل:مؤشر الابتكار العالمي(Global Innovation Index) ، بياناتWIPO ، قواعد بيانات SCOPUS وSCIMAGO، وشملت مقارنة الجزائر مع دول مثل : تونس، المغرب، مصر، الإمارات. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. حيث تم الاعتماد على مؤشرات كمية عالمية لقياس الابتكار ومخرجات البحث العلمي، وتحليل تقارير ومؤشرات دولية (WIPO، GII، ...SCOPUS). وكانت متغيرات هذه الدراسة متمثلة في الابتكار و تطوير البحث العلمي حيث قامت الدراسة بالتركيز على الأبعاد التالية: (مدخلات ومخرجاتالابتكار ، البيئة المؤسسية،

البحث والتطوير، البنية التحتية، الملكية الفكرية، ومنشورات علمية، براءات اختراع، عدد الباحثين، جودة المؤسسات البحثية). وخلصت نتائج الدراسة في:

- الجزائر تحتل مراتب متأخرة عالميا في مؤشرات الابتكار (الرتبة 110 حسب2018 GII).
- ضعف الاستثمار في البحث والتطوير مقارنة بدول أخرى.
- قلة التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي.
- ضعف مخرجات البحث العلمي من حيث عدد المنشورات وبراءات الاختراع.
- رغم وجود تطور طفيف في عدد الوثائق العلمية، إلا أن الجودة والتأثير لا تزال ضعيفة مقارنة بدول مثل تونس والإمارات.
- الحاجة إلى تحسين البيئة المؤسسية والتشريعية لتشجيع الابتكار وحماية الملكية الفكرية.

2. دراسة:(سواعدية فاطمة الزهراء، حاجي فطيمة، 2020) الموسومة ب: "البحث العلمي: المسلك الجديد نحو الابتكار ـ دراسة حالة الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة 2013-2019".

هدفت هذه الدراسة إلىالتعرف على دور البحث العلمي في تطوير الابتكار وتحسين ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة 2013-2019، من خلال تحليل مدخلات ومخرجات الابتكار بناءً على بيانات مؤشر الابتكار العالميGII) ، وإبراز أهمية البحث العلمي كأداة إستراتيجية لتعزيز الابتكار، وتحليل ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة المحددة، الوقوف على مواطن الضعف في منظومة الابتكار الجزائرية، اقتراح سبل لتحسين فعالية البحث العلمي كمحفز للابتكار. وبالنسبة لعينة الدراسة لم تعتمد الدراسة على عينة بشرية تقليدية، حيث استخدمت بيانات ثانوية من مؤشر الابتكار العالمي (GII) للفترة 2013-2019، ومقارنتها بعدد من الدول، وكانت الجزائر هي دراسة الحالة الأساسية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتحليل بيانات كمية مستخرجة من تقارير مؤشر الابتكار العالمي، والربط بين مكونات الابتكار(المدخلات والمخرجات) وواقع التمويل والاستثمار في البحث العلمي في الجزائر. وكانت متغيرات الدراسة مكونة البحث العلميوالابتكار وتم التركيز في هذه الدراسة على الأبعاد الآتية:(رأس المال البشري، التعليم، البنية التحتية، تطور السوق، تطور الأعمال، المؤسسات، والمتغير التابع:مخرجات الابتكار: مخرجات المعرفة والتكنولوجيا، والمخرجات الإبداعية مثل براءات الاختراع والمنشورات العلمية). وخلصت نتائج الدراسة في:

- الجزائر تحتل مراتب متأخرة في مؤشر الابتكار العالمي (بين المرتبة 113 إلى 136 خلال الفترة المدروسة).
- ضعف في الإنفاق على البحث والتطوير مقارنة بدول أخرى.
- تراجع في مؤشرات رأس المال البشري والتعليم العالي، وضعف مساهمة البحث العلمي في الناتج المحلي.
- قلة عدد الباحثين والمخرجات العلمية، سواء كمًا أو نوعًا.

- ضعف التنسيق بين البحث العلمي وقطاع الأعمال، ما أدى إلى قلة استغلال الابتكارات.
- عدم فعالية البرامج والسياسات الحكومية في دعم الابتكار.

3. دراسة: (أمينة بن جمعة، وفاء سعيدي، 2023) الموسومة ب: "التعليم العالي ودوره في تثمين مخرجات الابتكار – دراسة مؤشر الابتكار العالمي للجزائر لسنة 2022 ".

تهدف هذه الدراسة إلى تحديدمدى مساهمة التعليم العالي في دعم وتثمين مخرجات الابتكار في الجزائر، بالاستناد إلى بيانات مؤشر الابتكار العالمي (GII) لسنة 2022 .وتسلط الضوء على العلاقة بين الاستثمار في التعليم العالي وفعالية مخرجات الابتكار من حيث النوع والكم، بيان أهمية الابتكار في تحقيق النمو الاقتصادي، توضيح المؤشرات الأساسية التي يقوم عليها الابتكار، خاصة مؤشر رأس المال البشري والبحوث، وتحليل أثر التعليم العالي على مخرجات الابتكار، واقتراح حلول تنموية محفزة للابتكار في الجزائر. وكانت عينة الدراسة عبارة على البيانات الثانوية المعتمدة على مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2022، وتحليل وضع الجزائر كدراسة حالة من بين 132 دولة، ولا توجد عينة بشرية ميدانية، بل تم الاعتماد على بيانات مؤسسات التعليم العالي الجزائرية (عدد الجامعات، الأساتذة، الطلبة، التمويل...). واتبع الباحثين المنهج الوصفي التحليلي، وتحليل البيانات الإحصائية الخاصة بمؤشر الابتكار العالمي ومكوناته الفرعية، دراسة العلاقة بين مدخلات التعليم العالي (مناهج، تمويل، أساتذة...) ومخرجات الابتكار (منشورات علمية، براءات اختراع، مؤسسات ناشئة...). ومتغيرات هذه الدراسة متكونة من التعليم العالي ومخرجات الابتكار حيث تم التطرق إلى مختلف أبعادهما وهي: (التمويل، جودة المناهج، عدد الجامعات، الأساتذة، الطلبة، وبراءات اختراع، أبحاث منشورة، مشاريع ابتكارية، جودة التكوين). وقد خلصت نتائج هذه الدراسة في:

- تحسن طفيف في ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الابتكار العالمي (من المرتبة 126 في 2020 إلى 118 في 2022).
- مؤشر رأس المال البشري والبحوث احتل المرتبة 82، وهو من أفضل المؤشرات أداءً.
- ضعف تمويل التعليم العالي وغياب التنوع في مصادر التمويل، حيث لا يتعدى تمويل البحث والتطوير 0.2% من الناتج المحلي.
- قلة المخرجات البحثية ذات الجودة العالية (المرتبة 213 عالميًا في عدد الاقتباسات حسبSCImago).
- ضعف في اللغة الأكاديمية الإنجليزية والمناهج، ما أثر سلبًا على النشر الدولي والابتكار.
- الجامعات الجزائرية لا تستثمر كفاية في تنمية المشاريع الابتكارية أو في دعم الطلبة المبدعين.
- وجود علاقة إيجابية بين تحسين التعليم العالي وزيادة فعالية مخرجات الابتكار إذا توافرت الظروف المناسبة.

4. دراسة: (محمد سمير طعيبة، 2024) الموسومة ب: "تنمية المقاولاتية في الوسط الجامعي كآلية لتثمين نتائج البحث العلمي في الجزائر في إطار القرار الوزاري 1275".

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور القرار الوزاري رقم 1275 المؤرخ في 2022/09/27 في تثمين نتائج البحث العلمي، تشجيع الطلبة والباحثين على تحويل نتائج بحوثهم إلى مشاريع اقتصادية مبتكرة، دراسة آليات تنفيذ القرار على مستوى الجامعات، والتحديات التنظيمية والتشريعية المواكبة له، تقديم توصيات لتفعيل بيئة مقاولاتية جامعية ناجحة. حيث لم تعتمد الدراسة على عينة بشرية بالمعنى التقليدي، بل اعتمدت على البيانات المتوفرة حول تنفيذ القرار 1275 في الفترة الممتدة من 27 سبتمبر 2022 إلى 13 أوت 2023، مع تحليل وثائق رسمية وتشريعية وتقارير تنفيذية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل النصوص القانونية والقرارات الوزارية ذات الصلة، مثل:القانون 15-21 حول البحث العلمي، القرار الوزاري 1275، الاتفاقيات بين وزارة التعليم العالي والجهات الاقتصادية. وكانت متغيرات الدراسة متكونة من تنمية الثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي والقرار الوزاري 1275، وتم التركيز على مختلف أبعاد المتغيرات وهي (عدد المشاريع المبتكرة المحصلة على وسم "مشروع مبتكر"، عدد المؤسسات الناشئة المؤسسة، عدد براءات الاختراع المسجلة، مستوى تنمية الثقافة المقاولاتية في الجامعات). وقد خلصت نتائج الدراسة في:

- إيجابيات:

- تسجيل 234مشروعا مبتكرا حصلوا على وسم مؤهل للتحول إلى مؤسسات ناشئة.
- وجود أشكال متنوعة من تثمين نتائج البحث العلمي كبراءات الاختراع، مؤسسات ناشئة، مشاريع تطبيقية.
- إنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار ومراكز "دار المقاولاتية" داخل الجامعات.

- تحديات وصعوبات:

- نقص في الكفاءات البشرية المؤهلة لمرافقة الطلبة في مرحلة ما بعد الحضانة.
- غياب رؤية شاملة لتوفير بيئة داعمة للمقاولاتية الجامعية.
- الحاجة إلى قرارات من مجلس الوزراء لتكريس التنفيذ الفعلي.

5. دراسة: (ابتسام علي حسين، أسراء سعيد صالح، فيان عبد الرحمن، 2021) الموسومة ب:"دور البحث العلمي والابتكار المعرفي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام- تجارب دولية مختارة".

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مصادر النمو الاقتصادي المستدام المرتبطة بالبحث العلمي والتطوير والابتكار، التعرف على العوامل الداعمة للنمو الاقتصادي من خلال البحث والتطوير، عرض تجارب دولية ناجحة(فنلندا وكوريا الجنوبية) في هذا المجال، توضيح إمكانية استفادة الدول العربية من تلك التجارب لدعم اقتصادها المعرفي. حيث أن هذه الدراسة لا تعتمد على عينة ميدانية، بل على تحليل تجارب دول محددة (فنلندا وكوريا الجنوبية) كنماذج ناجحة في تبني البحث العلمي والابتكار لتعزيز النمو الاقتصادي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستنباطي، وتم تحليل تجارب واقعية مستندة إلى بيانات ومؤشرات دولية حول البحث العلمي والابتكار وأثرهما على النمو. متغيرات هذه الدراسة هي البحث العلمي والابتكار المعرفي، والنمو الاقتصادي المستدام وتمت دراسته من خلال

التركيز على أبعاده المختلفة التالية: (مستوى التعليم، عدد الباحثين، حجم الإنفاق على البحث والتطوير، بيئة الابتكار، البنية التحتية التكنولوجية). وقد خلصت نتائج هذه الدراسة في:

- هناك علاقة طردية قوية بين الابتكار والبحث العلمي من جهة والنمو الاقتصادي المستدام من جهة أخرى.
- الدول التي استثمرت في اقتصاد المعرفة (مثل فنلندا وكوريا الجنوبية) شهدت:
  - ارتفاع نسبة الصادرات عالية التقنية.
  - نمو في عدد الباحثين وبراءات الاختراع.
  - تطور كبير في البنية التحتية الرقمية والتعليم.
- الدول العربية تعاني من:
  - ضعف الإنفاق على البحث والتطوير.
  - قلة عدد الباحثين.
  - فجوة تكنولوجية ومعرفية كبيرة.
- يمكن للدول العربية الاستفادة من التجارب الدولية عبر:
  - دعم العلماء والمبتكرين.
  - إنشاء حاضنات أعمال.
  - تعزيز العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص.
  - نقل التكنولوجيا وتوطينها.

6. دراسة: (بن سعادة سعاد، قوراري مريم، 2022) الموسومة ب:"حاضنات الأعمال الجامعية كآلية لمرافقة المؤسسات الناشئة – نماذج لحاضنات أعمال جامعية وطنية".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة من خلال حاضنات الأعمال الجامعية، إبراز دور الحاضنات في تبني الأفكار المبتكرة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية قابلة للتجسيد، تسليط الضوء على نماذج جزائرية ناجحة لحاضنات جامعية. حيث لم يتم استخدام عينة إحصائية أو ميدانية تقليدية، بل ركزت على تحليل نوعي للنماذج العملية. والدراسة اعتمدت على نماذج لحاضنات أعمال جامعية وطنية في الجزائر (مثل حاضنة جامعة المسيلة، بومرداس، ورقلة). اعتمدت الباحثتين في دراستهم على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال الجامعية ودورها في دعم المؤسسات الناشئة، وتم التركيز على عرض تجارب وطنية حقيقية مع تحليل ميداني لمراحل المرافقة والخدمات المقدمة. ومتغيرات هذه الدراسة حاضنات الأعمال الجامعية والمؤسسات الناشئة وتمت دراستها من خلال التطرق إلى الأبعاد التالية: (عدد الأفكار المبتكرة

المحتضنة، عدد المشاريع التي تحولت إلى مؤسسات ناشئة، نوعية الدعم والخدمات المقدمة، مساهمة هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية). وقد خلصت نتائج الدراسة في:

- حاضنات الأعمال الجامعية تعتبر حلقة وصل بين الجامعة والمجتمع، وتساهم في تجسيد الابتكارات الجامعية كمشاريع اقتصادية.
- رغم حداثة هذه الحاضنات في الجزائر، إلا أنها أحدثت فرقًا فعليًا في دعم الطلبة وتحفيزهم على الريادة.
- التحديات:
  - نقص الكفاءات المؤهلة للمرافقة.
  - ضعف التمويل.
  - تأخر في التكنولوجيا والبنية التحتية.
  - عدم دمج البحث العلمي بشكل كافٍ في المشاريع المحتضنة.
- فرص التحسين:
  - دعم الدولة وتوسيع صلاحيات الحاضنات.
  - ربط الحاضنات بالمستثمرين.
  - تعزيز التكوين والتدريب في مجال ريادة الأعمال.
  - احتضان المشاريع في مجالات إستراتيجية مثل الذكاء الاصطناعي والطاقات المتجددة.

7. دراسة: (فضيلةبوطورة، زهية قرامطية، نوفل سمايلي، 2019) الموسومة ب:"دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة والأهمية".

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التعليم المقاولاتي في الجامعة الجزائرية ودوره في إنشاء مشاريع ريادية ناجحة، دراسة دور دار المقاولاتية كآلية لتحفيز الطلبة على دخول عالم الأعمال والخروج من نمط البحث عن الوظيفة، تسليط الضوء على دور دار المقاولاتية في مرافقة وتكوين الطلبة في مجال ريادة الأعمال. حيث في هذه الدراسة لم يتم استخدام عينة ميدانية رقمية، بل التركيز على التحليل النوعي والتوصيفي لتجربة واقعية، وتم الاعتماد على دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة العربي التبسي - تبسة. كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل المفاهيم المرتبطة بالمقاولاتية والتعليم المقاولاتي، إضافة إلى وصف تجربة دار المقاولاتية في الجامعات الجزائرية. ومتغيرات هذه الدراسة هي دار المقاولاتيةوالجامعة الجزائرية، وتم دراستها بالتركيز على الأبعاد المختلفة التالية: (نشر الثقافة المقاولاتية - تحفيز الطلبة لإنشاء مشاريع - نجاح المشاريع الناشئة - بناء الفكر المقاولاتي، جودة التكوين، آليات الدعم، الشراكات، الكفاءات البشرية، البنية التحتية). وخلصت نتائج هذه الدراسة في:

- التعليم المقاولاتي يمثل أداة ناجحة لاستحداث الأفكار المبدعة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دار المقاولاتية نجحت في ربط الجامعة بالقطاع الاقتصادي من خلال التكوين، المرافقة، وتنظيم الورشات.
- التحديات:
  - نقص الكوادر المؤهلة داخل دور المقاولاتية.
  - ضعف المرافقة الفعلية والميدانية بعد الفكرة.
  - غياب استراتيجيات تنفيذية واضحة في بعض الجامعات.
- فرص التحسين:
  - ضرورة دمج التعليم المقاولاتي ضمن المناهج الجامعية.
  - تطوير آليات النشر حسب خصوصيات الطلبة والقطاعات الإستراتيجية (كالزراعة والصناعة).
  - توفير ميزانيات سنوية وخطط إستراتيجية لدعم الدور الفعال لدار المقاولاتية.
  - تشجيع الطلاب المتفوقين على إنشاء مشاريع ذات قيمة مضافة.

8. دراسة: (حوحو مصطفى، العشعاشي عبد الحق، 2022) الموسومة ب:"دور حاضنات الأعمال والحظائر التكنولوجية في تجسيد مخرجات التعليم العالي في الجزائر".

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الهام الذي تلعبه حاضنات الأعمال والحظائر التكنولوجية في ربط الجامعة ومراكز البحث العلمي بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تثمين مخرجات التعليم العالي وتحويلها إلى مؤسسات ناشئة تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي. كما تسعى إلى دراسة واقع هذه الحاضنات في الجزائر ومدى فعاليتها في دعم الابتكار الجامعي.اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات وطنية وإحصائيات حول عدد براءات الاختراع، عدد المؤسسات الناشئة، وعدد المشاريع المحتضنة خلال الفترة من 2010 إلى 2021. لم يتم استخدام عينة ميدانية تقليدية (مثل مقابلات أو استبيانات)، بل تم الاستناد إلى معطيات كمية وتحليل نوعي لتجارب واقعية على المستوى الوطني.اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل المفاهيم المرتبطة بالحاضنات التكنولوجية ومخرجات التعليم العالي، مع رصد الواقع العملي لتلك الحاضنات والحظائر في الجزائر، بهدف استخلاص استنتاجات حول مدى فاعليتها ودورها في دعم ريادة الأعمال الجامعية.تتمثل متغيرات الدراسة في حاضنات الأعمال ومخرجات التعليم، وتمت دراستهما من خلال التركيز على أبعاده المختلفة:(كعدد المؤسسات الناشئة الناتجة عن المشاريع الجامعية وعدد براءات الاختراع المجسدة. وتدخل عوامل أخرى كالدعم الحكومي والتمويل والتشريعات التي تؤثر على فعالية العلاقة بين الجامعة والحاضنات).توصلت الدراسة إلى:

- شهدت الجزائرنموًا في عدد المؤسسات الناشئة، خاصة بعد 2020، وبلغ عددها أكثرمن 700 مؤسسة ناشئةوطنياً.
- تم تسجيلأكثر من 1560 براءة اختراع **بين** 2010 و2021، وهو مؤشر على حركية الابتكار.
- حاضنات الأعمال والحظائر التكنولوجيةساهمت في مرافقة الباحثين وأصحاب الأفكار وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية.
- بالرغم من التطور، ما زالت هناكتحديات:

- نقص التنسيق بين الفاعلين (جامعات، حاضنات، قطاع خاص).
- ضعف التمويل والبيروقراطية.
- غياب إستراتيجية وطنية موحدة واضحة.

9. دراسة: (سعيدةتلخوخ، 2024) الموسومة ب:"دار المقاولاتية ودورها في ترقية الثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي الجزائري – دار المقاولاتية لجامعة بومرداس نموذجا".

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية دار المقاولاتية في نشر وترسيخ الثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي الجزائري، مع التركيز على تجربة دار المقاولاتية بجامعة بومرداس كنموذج. كما تسعى إلى توضيح الدور الفعلي الذي تلعبه هذه الهيئة في دعم الطلبة وتوجيههم نحو إنشاء مشاريع مبتكرة ذات قيمة مضافة، من خلال مختلف الأنشطة التكوينية والتحسيسية والورشات الميدانية. وتعتمد الدراسة على تحليل تجربة دار المقاولاتية بجامعة بومرداس منذ تأسيسها، من خلال الأنشطة التي نظمتها والنتائج المحققة. لم يتم استخدام عينة ميدانية إحصائية تقليدية، وإنما تم تحليل الحالة دراسة وصفية نوعية للتجربة على مستوى الجامعة.اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم وصف وتحليل المفاهيم النظرية المرتبطة بالمقاولاتية ودور دار المقاولاتية، إضافة إلى عرض ميداني لتجربة جامعة بومرداس في هذا المجال.تتمثل متغيرات الدراسة في دار المقاولاتية الوسط الجامعي الجزائري، وتمت دراستهما من خلال التركيز على ابعادهما المختلفة:(عدد المشاريع المدعمة، حجم التفاعل الطلابي مع أنشطة الدار، كما تدخل عناصر مثل نوعية التكوينات، آليات المرافقة، وتفاعل الشركاء الاقتصاديين كعوامل مؤثرة في العلاقة بين الدار والنتائج المسجلة). وخلصت نتائج الدراسة إلى:

- دار المقاولاتية بجامعة بومرداس قامت بتنظيم عدد معتبر من الأنشطة، منها الأيام الدراسية، الورشات، الندوات، والأبواب المفتوحة، مما ساهم في تحفيز الطلبة على التفكير المقاولاتي.
- تم مرافقة عدد من المشاريع الطلابية من مرحلة الفكرة إلى نموذج أولي، وتم ربطهم بهياكل الدعم مثل ANSEJ .
- ساعدت الدار على خلق ديناميكية جديدة داخل الجامعة، وجعلت من الطلبة فاعلين اقتصاديين محتملين وليسوا مجرد باحثين عن وظيفة.
- بالرغم من النجاحات، تواجه الدار عدة تحديات، أبرزها ضعف التمويل، نقص التكوين المستمر لأعضاء الدار، ومحدودية الشراكة مع القطاع الخاص.

- أوصت الدراسة بضرورة دمج التعليم المقاولاتي في البرامج الجامعية بشكل أوسع، وتوسيع شبكة الشركاء المحليين والدوليين، وتوفير تحفيزات أكبر للطلبة ذوي المشاريع الجادة.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

لقد تم اختيار مجموعة من الدراسات حول دور البحث العلمي في دعم الابتكار في قطاع التعليم العالي باللغة الأجنبية كما يلي:

1. دراسة: (Wafaa BERBAR BERRACHED، Wassila TABET AOUEL، 2022) الموسومة ب:"مساهمة التعليم العالي الجزائري في دعم عملية الابتكار".

تهدف الدراسة إلى تحليل مساهمة التعليم العالي في الجزائر في دعم الابتكار، من خلال:دراسة عدد براءات الاختراع، قياس مستوى الإنفاق على البحث والتطوير (R&D) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، تقييم فعالية مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في تحفيز ودعم الابتكار. حيث لا تعتمد الدراسة على عينة ميدانية بشرية، بل تستند إلى بيانات كمية تم جمعها من:المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، تقارير حكومية جزائرية حول عدد براءات الاختراع والإنفاق على البحث والتطوير. اعتمدت الباحثتين على المنهج الوصفي التحليلي، وتحليل إحصائي لبيانات ثانوية حول براءات الاختراع والإنفاق على البحث والتطوير بين عامي 2005 و2017، وتم استخدام مؤشرات مثل عدد براءات الاختراع ومعدل الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. تضمنت الدراسة متغيرات متكونة من التعليم العالي في الجزائر والابتكار، وتمت دراستهما من خلال التركيز على أبعادهما المختلفة: (عدد براءات الاختراع، نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، وأيضا متغيرات وسيطة وتحليلية:البنية التحتية التعليمية والبحثية، والعوامل التنظيمية والمؤسسية والجغرافية الداعمة للابتكار). وخلصت نتائج الدراسة في:

- تحسن في الإنفاق على البحث والتطوير:
  - ارتفعت نسبة الإنفاق من 0.05%من الناتج المحلي في 2007 إلى 0.54%في 2017.
  - رغم ذلك، تبقى أقل من المتوسط العالمي البالغ 1.05.%
- زيادة عدد براءات الاختراع:
  - ارتفاع في عدد براءات الاختراع المسجلة بين 2005 و2015، مع انخفاض طفيف بين 2016 و2019.
- ضعف تكامل النظام الوطني للابتكار:
  - لا يزال النظام بعيدًا عن التفاعل الفعّال مع القطاع الاقتصادي.
  - يعاني من نقص في التنسيق بين الجامعات، مراكز البحث، والقطاع الصناعي.
- وجود مبادرات محلية واعدة:
  - مثال:دار المقاولاتية بجامعة تلمسان التي دعمت 5 مشاريع مبتكرة في 2021.

2. دراسة: (Stephen O. Ekolu، 2017) الموسومة ب:"العلاقة بين البحث العلمي والابتكار والتنمية – مراجعة تحليلية".

تهدف الدراسة إلىتحليل العلاقة بين البحث العلمي، الابتكار، والتنمية الصناعية. وإبراز أن الدول التي تتميز بإنتاج بحثي وبراءات اختراع عالية هي عادةً دول متقدمة أو في طور التنمية المتقدمة، والتركيز على التحديات التي تواجه إفريقيا جنوب الصحراء (SSA)في مجال البحث والابتكار الصناعي.لا تعتمد الدراسة على عينة بشرية، بل هي دراسة مراجعة تحليلية (Review Paper) تعتمد على:بيانات ثانوية وإحصائيات دولية من منظمات مثل البنك الدولي، اليونسكو، وتقارير أفريقية، تحليل بيانات من عدة دول نامية ومتقدمة مثل الصين، البرازيل، الهند، وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء.استخدم الباحث منهجًا تحليليًا وصفيا يعتمد على:مراجعة الأدبيات العلمية والنماذج النظرية للابتكار (مثل: نموذج الدفع التكنولوجي Technology-pushونموذج سحب السوق (Market-pull)، ومقارنة البيانات الدولية حول:عدد المنشورات العلمية، عدد براءات الاختراع، الإنفاق على البحث والتطوير(R&D) ، الناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، التركيز على العلاقة الإحصائية بين البحث والابتكار والنمو الاقتصادي. وتضمنت متغيرات الدراسة البحث العلمي والابتكار والتنمية وتمت دراسة هذه المتغيرات من خلال التركيز على الأبعاد المختلفة المتمثلة في (الإنتاج البحثي عبر عدد المنشورات العلمية، عدد براءات الاختراع، الإنفاق على البحث والتطوير من خلال النسبة المنفقة عليه من الناتج المحلي، عدد الباحثين المؤهلين خصوصاً حملة الدكتوراه، التنمية الصناعية والاقتصادية، ويُقاس بالناتج المحلي الإجمالي ومستوى التصنيع المحلي). تضمنت نتائج الدراسة ما يلي:

- علاقة مباشرة بين البحث والتقدم الصناعي:
  - الدول التي تستثمر في البحث والابتكار تحقق نموًا اقتصاديًا واضحًا.
- ضعف الأداء البحثي في أفريقيا جنوب الصحراء(SSA):
  - حصة SSA من الإنتاج البحثي العالمي ارتفعت من 0.44% إلى 0.72% خلال عقد، لكنها لا تزال منخفضة مقارنة بنسبة سكانها (12% من سكان العالم).
  - تركّز البحوث في المجالات الطبية، مع ضعف واضح في مجالات الهندسة والتكنولوجيا.
- انخفاض عدد براءات الاختراع فيSSA :
  - عدد براءات الاختراع قليل جدًا، مع توفر بيانات كافية فقط عن جنوب أفريقيا.
- دور الصين كحالة ناجحة:
  - الصين زادت عدد الباحثين وأجرت إصلاحات تعليمية عززت البحث العلمي، ما أدى إلى نمو اقتصادي ضخم.
  - يوجد ارتباط واضح بين عدد الأبحاث المنشورة وعدد براءات الاختراع من جهة، والناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.

3. دراسة: (ABBES Nawal، BENMANSOUR Abdellah، MALIKI Samir، 2017) الموسومة ب:"استثمار نظام التعليم العالي والبحث العلمي في العنصر البشري لتشجيع الابتكار (دراسة حالة: كلية العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان) ".

تهدف الدراسة إلىتحليل مستوى أداء نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، قياس مدى استثماره في العنصر البشري (أساتذة، طلبة دكتوراه، موظفين) لتشجيع الابتكار والإبداع، استخدام كلية العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان كحالة تطبيقية. تتكون عينة الدراسة من بيانات حول:عدد الأساتذة، عدد طلبة الدكتوراه، عدد الموظفين الإداريين، وتم تحليل هذه البيانات خلال الفترة 2006–2017، كما تم تصنيف الأفراد حسب الجنس (ذكور/إناث). استخدم الباحثون منهجا وصفيا تحليليا، وتم جمع البيانات من سجلات كلية العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان، كما تم استخدام برنامج Excelفي تنظيم البيانات وتحليلها، تضمنت متغيرات الدراسة 3 عناصر نظام التعليم العالي والبحث العلمي وتشجيع الابتكار من خلال دراستهم عبر مختلف الأبعاد: (عدد الأساتذة، عدد طلبة الدكتوراه، عدد الموظفين، التوزيع حسب الجنس،الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تشجيع الابتكار). وخلصت نتائج الدراسة في:

- تسجيل زيادة سنوية في:
  - عدد الأساتذة من 91 (2006) إلى 158 (2017).
  - عدد طلبة الدكتوراه رغم التذبذب، إلا أن الاتجاه العام تصاعدي.
  - عدد الموظفين الإداريين بشكل ثابت نسبيًا.
- ارتفاع نسبة الإناث بين الأساتذة وطلبة الدكتوراه والموظفين مقارنة بالسنوات السابقة.
- يؤكد التحليل أن الجامعة تسير نحو تعزيز الاستثمار في العنصر البشري، مما يمثل دعامة مهمة للابتكار في التعليم العالي.

4. دراسة: (Mouloud MAMMERI، 2024) والموسومة ب:"البحث العلمي كمحرك للجامعة المقاولاتية: آفاق الابتكار المفتوح ضمن الشركات الناشئة".

تهدف هذه الدراسة إلىتحليل دور البحث العلمي في تفعيل الجامعة المقاولاتية، وإبراز العلاقة بين البحث العلمي والابتكار المفتوح في سياق إنشاء الشركات الناشئة (Start-ups) في الجزائر، واقتراح نموذج لتعزيز ريادة الأعمال قائم على تثمين نتائج البحث العلمي ضمن بيئة الابتكار المفتوح. حيث لا تعتمد الدراسة على عينة كمية محددة؛ فهي دراسة نظرية تحليلية وصفية تعتمد على تحليل النماذج والنظريات والدراسات السابقة، خاصة في سياق الجزائر. وتم اعتمد الباحث المنهج التحليلي الوصفي، من خلال:تحليل النماذج النظرية مثل نموذج اللولب الثلاثي(Triple Helix) ، استعراض أدبيات متعلقة بالابتكار، ريادة الأعمال، والجامعة المقاولاتية، ودراسة العلاقة بين البحث العلمي والشركات الناشئة من خلال منظور الاقتصاد المعرفي. أما متغيرات الدراسة فهي البحث العلميوالجامعة المقاولاتية ،والابتكار المفتوح، كما تم التطرق إلى إطلاق وتطور الشركات الناشئة. وخلصت نتائج الدراسة في:

- الجامعة المقاولاتية تعتبر فاعلا محوريا في ربط البحث العلمي بالاقتصاد، من خلال إنتاج المعرفة وتسويق نتائج البحث.
- الابتكار المفتوح يعد حلقة وصل مهمة بين الجامعة والصناعة، ويُسهم في تعزيز الشركات الناشئة.
- تثمين نتائج البحث العلمي يتحقق من خلال آليات مثل: براءات الاختراع، الحاضنات، مكاتب نقل التكنولوجيا، والمشاريع الطلابية.
- هناك جهود متزايدة في الجزائر لتعزيز التكامل بين الجامعة والمحيط الاقتصادي، مثل:
  - إنشاء وكالةANVREDET.
  - إطلاق مكاتب الربط الجامعي الصناعي.
  - دعم الشركات الناشئة بالمرافقة والتسمية.
- البحث العلمي يمكن أن يغذي ريادة الأعمال في كل مراحل حياة الشركة الناشئة (وفق نموذج S-Curve).
- يدعو الباحث إلى تبني الابتكار(frugal المقتصد)كآلية فعالة لتجاوز القيود التمويلية والتقنية.

5. دراسة: (Célia Regina ،Guilherme Ary Plonski ،Celso da Costa Carrer Orlandelli Carrer ،Celso Eduardo Lins de Oliveira ،2010) الموسومة ب:"الابتكار وريادة الأعمال في البحث العلمي."

تهدف هذه الدراسة إلىاستعراض العلاقة بين الابتكار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، تحليل الإطار القانوني لدعم الابتكار في البرازيل، مناقشة مفهوم الجامعة الريادية (Entrepreneurial University)، التأكيد على أهمية تعليم ريادة الأعمال داخل الجامعات لتحقيق فائدة مجتمعية، واقتراح إطار لتحفيز البحث العلمي المرتبط بالابتكار وريادة الأعمال. كما انه ليست هناك عينة كمية أو استطلاعية؛ فالدراسة نظرية تحليلية تعتمد على البيانات الثانوية، التجارب الأكاديمية، وتحليل السياسات، مع تركيز خاص على جامعة ساو باولو USP في البرازيل كنموذج. وتم اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال:مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، تحليل الإطار القانوني للابتكار في البرازيل، تقييم النماذج الأكاديمية مثل الجامعة الريادية، استقراء التطورات المؤسسية المتعلقة بالبحث العلمي والابتكار داخل الجامعات. ومتغيرات الدراسة متكونة من الابتكار والبحث العلمي وتمت دراسة هذه المتغيرات عبر التطرق لمختلف الأبعاد: (الأنشطة الأكاديمية، والمتغيرات الوسيطة:الابتكار التكنولوجي، البيئة القانونية والتنظيمية، ثقافة ريادة الأعمال في الجامعات، والمتغير التابع :التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الشركات الناشئةوالابتكار المؤسسي). وخلصت نتائج الدراسة في:

- الابتكار شرط أساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ويمثل الميزة التنافسية الكبرى في عالم الأعمال.

- الجامعة يجب أن تتجاوز دورها التقليدي كمصدر للمعرفة لتصبح فاعلًا في منظومة الابتكار من خلال الحاضنات ومراكز التكنولوجيا.
- إدراج مفاهيم ريادة الأعمال والابتكار في التعليم الجامعي ضروري لتكوين خريجين قادرين على التفاعل مع سوق العمل أو تأسيس مشاريعهم الخاصة.
- يجب على الجامعات:

  - تمكين الطلاب من التعلم من خلال الحاضنات باعتبارها المساحة الثالثة بعد الفصول والمختبرات.
  - الاستثمار في الثالوث المعرفي :التعليم، البحث، والابتكار.
  - تشجيع الترابط مع القطاع الصناعي والحكومي ضمن ما يُعرف بـالجامعة الريادية.

- التشريعات مثل "قانون الابتكار" البرازيلي (Law 10.973/2004) ساعدت على بناء بيئة داعمة للربط بين الجامعات والشركات.
- يجب اعتبار الابتكار جزءًا أساسيًا من تمويل البحث العلمي، سواء من خلال براءات الاختراع أو العقود البحثية مع القطاع الخاص.
- تدريس ريادة الأعمال أصبح أمرًا لا رجعة فيه، والجامعات مطالبة بتحديث مناهجها وهياكلها لتلبية هذا التحول.

6. دراسة: (Samah EL CHEIKH، Amina MEZIANE، Abderrahmane BENANTAR، 2023) الموسومة ب:"حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر: آلية جديدة لترقية المؤسسات الناشئة – حاضنة جامعة المسيلة نموذجا".

تهدف الدراسة إلتوضيح مفهوم المؤسسات الناشئة من الجانب القانوني والاقتصادي في الجزائر، تسليط الضوء على مفهوم حاضنات الأعمال الجامعية وواقعها في الجزائر، تقديم تجربة حاضنة جامعة المسيلة كنموذج يمكن الاقتداء به، تشخيص وتقييم مستوى الخدمات التي تقدمها الحاضنة، من وجهة نظر أصحاب المشاريع المحتضنة. وقد شملت الدراسة عينة ميدانية من:أصحاب مشاريع محتضنة أو متخرّجة من حاضنة جامعة المسيلة، وقد تم اختيارهم لإجراء مقابلات نصف موجهة معهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتنوعت تخصصاتهم بين العلوم الطبيعية، التكنولوجيا، العلوم الاقتصادية، الزراعة، وتكنولوجيا التسيير الحضري. اعتمد الباحثون المنهج الوصفي التحليلي قائم على:مراجعة الأدبيات السابقة، دراسة نظرية لمفاهيم الحاضنات والمشاريع الناشئة، دراسة حالة تطبيقية لحاضنة جامعة المسيلة، جمع البيانات من خلال مقابلات ميدانية شبه موجهة. أما متغيرات الدراسة فهي حاضنات الأعمال الجامعية والمؤسسات الناشئة وقام الباحثون بدراسة هذه المتغيرات من خلال التركيز على مختلف الأبعاد: (الخدمات التي تقدمها الحاضنة الجامعية، والمتغيرات التابعة:قرار إنشاء المشروع، اكتساب المهارات والسلوكيات المقاولاتية، التكوين في مجال تسيير وإنشاء المشاريع، الدعم والمرافقة خلال مراحل إنشاء المشروع الناشئ). وتضمنت نتائج الدراسة ما يلي:

- حاضنة جامعة المسيلة هي أول وأهم حاضنة جامعية في الجزائر (تأسست في 2019)، وتتميز بكونها:

- الأكثر نشاطا من حيث عدد المشاريع، علامات "مشروع مبتكر"، وعدد براءات الاختراع.
- توفر برامج تدريبية متنوعة: "سفير الطالب"، "اكتشف"، ."D-Start"
- تشرف على52مشروعا في مجالات متنوعة: الذكاء الاصطناعي، الطاقة المتجددة، الصحة، الصناعة... إلخ.

- إيجابيات موثقة من أصحاب المشاريع:

- جميع المستجوبين أكدوا أن الحاضنة أثرت إيجابيًا على قرار إنشاء المشروع وساهمت في اكتساب المهارات الريادية.
- دور فعال في التكوين، الدعم، والمرافقة خلال مختلف مراحل المشروع.
- شبكة العلاقات والدورات التدريبية ساعدت كثيرا في تحويل الأفكار إلى مشاريع قابلة للتجسيد.

- نقاط سلبية محددة:

- ضعف الدعم المالي المباشر من الحاضنة، رغم وجود توجيه إلى هيئات أخرى كـ ANVREDETوANADE.
- نقص في التخصصات التقنية لدى المدربين، وعدم كفاية بعض المساحات المخصصة للعمل.
- حاجة إلى اتفاقيات مع مخابر بحث جامعية لدعم أصحاب المشاريع تقنيا.

7. دراسة: (Aicha Cherfaoui، Fatna senoussaoui، 2024) الموسومة ب:"الدور المحوري للتعليم العالي في تنمية الروح المقاولاتية لدى الشباب: دراسة حالة جامعة وهران".

تهدف الدراسة إلىتحليل دور الجامعة الجزائرية في تنمية الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة، خاصة المقبلين على التخرج، تقييم فعالية التكوين الأكاديمي في تمكين الطلبة من المهارات الإدارية، التقنية، والعلمية اللازمة لتأسيس مشاريعهم الخاصة، اقتراح توصيات تعزز من بناء ثقافة ريادة الأعمال في الوسط الجامعي. وتكونت عينة هذه الدراسة من 54طالبا من السنة الثالثة (ليسانس) تخصص ريادة الأعمال بجامعة وهران، حيث تم استخدام مقابلات شخصية مع الطلبة وتحليل إجاباتهم باستخدام أدوات إحصائية (مثل المتوسط الحسابي، اختبارT) عبر برنامجSPSS . اعتمدت الباحثتين على المنهج الوصفي التحليلي، مقسم إلى جزئين:إطار نظري يعرض مفاهيم: الجامعة المقاولاتية، الثقافة الريادية، والتعليم المقاولاتي، ودراسة ميدانية لتقييم مدى ترسيخ الثقافة الريادية لدى طلبة ريادة الأعمال في جامعة وهران، وتم اختبار الفرضية باستخدام اختبار T للعينة الواحدة. وتضمنت متغيرات الدراسة كل من التعليم العالي والروح

المقاولاتية لدى الشباب، وتمت دراسة هذه المتغيرات من خلال التركيز على مختلف الابعاد: (الدورالبرامج والتكوين الجامعي في ريادة الأعمال، درجة ترسّخ الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة وقدرتهم على إنشاء مشاريع خاصة، دعم الإدارة الجامعية، دور الأساتذة، البنية التحتية، الشراكات مع القطاعين العام والخاص، تنظيم المنتديات والدورات التدريبية، المحتوى البيداغوجي). وخلصت نتائج الدراسة إلى:

- تم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة، ما يعني أن الجامعة تسهم في تعزيز الثقافة الريادية لدى الطلبة.
- أبرز النتائج الإيجابية:
  - وجود مركز ريادة الأعمال بإشراف أساتذة مختصين.
  - تفاعل إيجابي من الأساتذة في تشجيع الطلبة على المبادرة والاندماج في المحيط الاقتصادي.
  - تنظيم منتديات وندوات علمية تساهم في تعزيز المعرفة الريادية.
  - محتوى المساقات يساعد في تعزيز روح المبادرة وتقبّل المخاطر.
- أبرز التحديات:
  - ضعف البنية التحتية (مثل قاعات مجهزة بالإنترنت والأدوات التكنولوجية).
  - غياب الشراكات الفعالة مع القطاعين العام والخاص، مما يعيق فرص التدريب العملي.
  - نقص التكوين العملي في الجوانب التقنية والإدارية رغم وجود نية أكاديمية لتطويرها.

8. دراسة: (ZEBOUCHI Mohamed Abderraouf ،BENAMRANI Abdelkader، Bouzidi Khalil، 2024) الموسومة ب:"دور حاضنات الأعمال في تطوير الثقافة الريادية لدى طلاب الجامعات – دراسة حالة جامعة أدرار".

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم وتطوير الثقافة الريادية لدى طلبة الجامعات، واختبار الفرضية التي تفترض وجود أثر إيجابي وفعّال لحاضنات الأعمال على تنمية المهارات الريادية لدى الطلبة، وتسليط الضوء على البيئة التعليمية التي تتيح للطلبة استكشاف إمكاناتهم وتحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة. وشملت عينة الدراسة طلبة تلقوا تكوينا داخل حاضنات الأعمال بجامعة أدرار، تم جمع البيانات من خلال استبيانات وزعت على هؤلاء الطلبة لتقييم آرائهم بشأن أثر الحاضنة على تطور قدراتهم الريادية. واستخدم الباحثون المنهج الكمي وتحليل البيانات بواسطة برنامج SmartPLS4، وتم الاعتماد على نموذج المعادلات الهيكلية PLS-SEM لقياس:مدى صدق وثبات النموذج، والعلاقة بين المتغيرات، وقوة تأثير حاضنات الأعمال على الثقافة الريادية. ومتغيرات هذه الدراسة متكونة من حاضنات الأعمال(Business Incubators) ، وتطوير الثقافة الريادية (Developing Entrepreneurial Culture)، أظهرت نتائج الدراسة أن:

- نسبة التأثير لحاضنات الأعمال بلغت 0.744، وهي دلالة قوية على وجود علاقة إيجابية عالية.

- الفرضية الإحصائية (H1) قبلت، مما يؤكد أن لحاضنات الأعمال تأثيرا فعالا في بناء الثقافة الريادية لدى الطلبة.
- كما أكدت النتائج:
  - توفير بيئة تعليمية محفزة داخل الحاضنات.
  - تعزيز المهارات الابتكارية والإبداعية لدى الطلبة.
  - دعم الطلبة بالموارد والخبرات لتطوير مشاريعهم.
  - الحاضنات تلعب دورًا في سد الفجوة بين التعليم النظري والتطبيق العملي.

9. دراسة: ZEBOUCHI Mohamed ،SAADI Tarek ،BOUHEDJEUR Rachid) Abderraouf، 2022) الموسومة ب:"نحو جامعة جزائرية ريادية: نموذج مقترح لآليات الانتقال والممارسات المطلوبة".

تهدف الدراسة إلى تحليل خصائص الجامعة الريادية والتمييز بينها وبين الجامعة التقليدية، اقتراح نموذج لتحويل الجامعة الجزائرية إلى جامعة ريادية، مناقشة المعوقات والتحديات التي تواجه الجامعات الجزائرية في تبني الثقافة الريادية، تقديم آليات عملية لتفعيل التحول نحو الجامعة الريادية في السياق الجزائري. حيث ان الدراسة نظرية تحليلية وليست ميدانية، ولم تعتمد على عينة بشرية، بل استندت إلى تحليل النماذج العالميةمثل(MIT)ونموذج (Triple Helix)وتكييفها مع السياق الجزائري. حيث اعتمد الباحثون المنهج الوصفي التحليلي قائم على:مراجعة الأدبيات المتعلقة بالجامعة الريادية، تحليل النماذج العالمية(...Etzkowitz, Guerrero, Sooreh) ، دراسة الحالة الجزائرية ومقارنتها بالنماذج المتقدمة، اقتراح نموذج تحويلي مبني على مدخل النظام: (مدخلات - عمليات – مخرجات). أما متغيرات الدراسة فكانت على النحو التالي الجامعة الجزائرية وآليات الانتقال وتم التركيز في هذه الدراسة من خلال التركيز عبر مختلف الأبعاد: (الريادية المدخلات:الموارد كل من البشرية، المالية، المعلوماتية، النوايا والقدرات الريادية للطلبة والأساتذة، السياسات التعليمية ومناهج ريادة الأعمال، توقعات السوق والمجتمع، ويوجد أيضا عنصر العمليات: ويحتوي على التكوين والتعليم الريادي، بناء الشبكات والشراكات، البحث والتطوير والابتكار، تحويل النتائج إلى منتجات قابلة للتسويق، والمخرجات:ويحتوي على مشاريع ناشئة، براءات اختراع، موارد بشرية ذات عقلية ريادية، ثقافة ريادية مؤسسية). وخلصت نتائج هذه الدراسة إلى:

- الجامعة الجزائرية ليست ريادية بعد، لكنها تمارس بعض الأنشطة الريادية (مثل إنشاء مراكز ريادة).
- هناك فجوة واضحة بين الممارسات الحالية ومتطلبات الجامعة الريادية الحقيقية.
- من بين أهم العوائق:
  - ضعف الاستقلالية الإدارية والمالية.
  - غياب الرؤية المشتركة حول مفهوم الريادة.

- ضعف الحوافز والتشجيع للكوادر الأكاديمية.
- نقص التعاون الفعّال مع المحيط الاقتصادي.

- النموذج المقترح يوفر رؤية شاملة للانتقال، عبر:

- دمج الريادة في كل مستويات الجامعة.
- إنشاء بيئة تنظيمية وتشريعية محفّزة.
- تعزيز البنية التحتية لنقل التكنولوجيا والابتكار.
- بناء شراكات قوية مع المجتمع والصناعة.

مناقشة وتحليل الدراسات السابقة

لقد تناولت في الدراسات السابقة ما مجموعه 38 دراسة موزعة بين الدراسات التي اهتمت بالبحث العلمي، والدراسات التي تعلقت بالابتكار في القطاع التعليم العالي والدراسات التي شملت الاثنين معا (البحث العلمي، والابتكار في قطاع التعليم العالي)، وقد اختلفت هاته الدراسات من حيث الموضوع ومن حيث طوق معالجتها أو من حجم العينة ، وكذلك من حيث قدم وحداثة الدراسة فمنها ما تناول البحث العلمي ومنها ما تناول الابتكار في قطاع التعليم العالي، ومنها ما تعلق بهم جميعا.

يتبين من خلال استعراض الأدبيات المتعلقة بالبحث العلمي أن أقدم دراسة ضمن العينة هي دراسة (فلاح كريمة، 2015)التي ركزت على تشخيص واقع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية، في حين تُعد أحدث دراسة دراسة(MouloudMammeri، 2024)التي تناولت البحث العلمي كمحرك للجامعة المقاولاتية وآفاق الابتكار المفتوح داخل الشركات الناشئة. وقد اتفقت غالبية هذه الدراسات، سواء العربية أو الأجنبية، على مؤشرات متكررة لقياس واقع البحث العلمي، أهمها :التمويل والإنفاق على البحث العلمي، البنية التحتية (المخابر والمراكز)، الموارد البشرية (عدد الباحثين)، مخرجات البحث العلمي (المنشورات العلمية وبراءات الاختراع)، إضافة إلى التصنيفات الجامعية والتعاون الدولي. ومن حيث العينات، نلاحظ أن معظم الدراسات كانت نظرية تحليلية ولم تعتمد على عينات ميدانية، باستثناء بعض الدراسات التي وظفت أدوات إحصائية، مثل دراسة (MessaoudDjemani وآخرون، 2021)التي اعتمدت على عينة مكونة من40طالب ماجستيروهي أصغر عينة في الدراسات، في حين شكّلت نفس الدراسة مجتمعاً بحثياً بلغ، ما يجعلها الأكبر من حيث حجم المجتمع الدراسي. أما من حيث الطابع المنهجي، فقد اتسمت بعض الدراسات بكونها كمية وظفت الاستبيانات وأساليب التحليل الإحصائي، بينما بقيت معظم الدراسات الأخرى وصفية تحليلية ذات طبيعة نظرية أو تحليل وثائقي مثل: (فلاح كريمة، 2015)؛ (أمال سي موسى،2018)؛(Lawani-LuwajiEbidorوآخرون، 2024). كما برزت دراسات اتسمت بالتحليل التجريبي أو التطبيقي ولو بحدود ضيقة، على غرار دراسة (NESBA Asma،2018)التي حللت إنتاجات فعلية لطلبة الماستر في الكتابة العلمية، ودراسة (ChaalHouariaوBraikFatiha، 2021)التي تناولت حالة واقعية لترجمة ملخص بحث علمي. وعليه، يمكن القول إن الأدبيات المختارة قد أظهرت تفاوتاً في المقاربات بين الطابع النظري الوصفي والتحليل التجريبي، مع تركيز شبه إجماعي على العوامل البنيوية (التمويل، البنية التحتية، الموارد البشرية) باعتبارها المحددات الأكثر تأثيراً على فعالية منظومة البحث العلمي في الجزائر والعالم العربي.

من خلال تحليل الدراسات المختارة حول البحث العلمي، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج التي تبرز أوجه القوة والقصور في هذا المجال. فقد كشفت دراسة (فلاح كريمة، مداح عرايبي الحاج، 2015) عن محدودية الأداء البحثي في الجامعات الجزائرية مقارنة بالمعايير الدولية، نتيجة ضعف التمويل (0.2% من الناتج المحلي فقط)، قصور البيئة البحثية من حيث المخابر والمعدات، وانخفاض عدد المنشورات وبراءات الاختراع، مع غلبة بعض التخصصات على حساب مجالات استراتيجية. أما دراسة (جمال بلبكاي، 2016) فقد وسّعت دائرة التحليل لتشمل الجامعات العربية، وأكدت أنّ ضعف الإنفاق (أقل من 1% من الناتج القومي) وغياب البنية التحتية والتشريعات الفاعلة، إضافة إلى انفصال الجامعة عن القطاعات الإنتاجية، كلها عوامل تفسّر محدودية المخرجات البحثية وتدني مشاركة الباحث العربي في المجتمع العلمي العالمي. وفي السياق الأجنبي، قدّمت دراسة(Lawani-LuwajiEbidor،2024) رؤية تحليلية لأهمية مراجعة الأدبيات باعتبارها مدخلًا أساسياً لضبط منهجية البحث وتحديد الفجوات العلمية، مبرزةً الحاجة إلى التزام الباحثين بالمراجعة المنهجية واستخدام الأدوات التقنية الحديثة لضمان جودة البحوث. أما دراسة(MessaoudDjemani، Tahar Gana، MiloudBouabid، 2021)فقد أبرزت الدور الحيوي للمكتبة الجامعية في دعم البحث العلمي، غير أنّ نتائجها كشفت عن ضعف رضا الطلبة بسبب محدودية الخدمات والتجهيزات، مع تأكيد أهمية تحسين جودة الموارد البشرية والمادية داخل المكتبات لتعزيز مردودية البحث العلمي الجامعي.

من خلال استعراض الأدبيات المختارة يتبين أن أقدم دراسة ضمن هذا المحور هي دراسة (بحيح خيرة وبلهادف رحمة، 2013) التي تناولت واقع الابتكار في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي من زاوية وصفية تحليلية مقارنة بالدول المتقدمة، في حين تُعد أحدث دراسة هي دراسة(Kardy et al., 2024)التي ركزت على الابتكار والتحديات في التعليم العالي في ظل العولمة والتحول الرقمي. وقد أظهرت معظم الدراسات العربية والأجنبية اتفاقاً على مؤشرات متكررة لقياس الابتكار في التعليم العالي، أهمها: جودة التعليم، ربط الجامعة بالاقتصاد والمجتمع، البنية التحتية التكنولوجية، التمويل والإنفاق على البحث العلمي، النشر العلمي وبراءات الاختراع، إضافة إلى إدماج التكنولوجيا الحديثة في العملية البيداغوجية، ومن حيث العينات، نلاحظ أن أغلب الدراسات كانت نظرية تحليلية ولم تعتمد على عينات بشرية، باستثناء بعض الأبحاث التي وظفت منهجاً كمياً تجريبياً مثل دراسة (حميدي زقاي، 2016) التي اعتمدت أصغر عينة مكونة من 31 طالب ماستر بجامعة سعيدة، بينما مثلت دراسة(Gonta&Tripon, 2020)أكبر عينة باعتمادها على 75 أستاذا جامعيا. أما الدراسات الأجنبية ذات الطابع الببليومتري مثل دراسة (Valencia-Arias et al., 2023) فقد اعتمدت على تحليل بيانات 108 مقالات علمية، مما يبرز التوجه نحو التحليل الكمي للنتاجات البحثية بدل العينات الميدانية التقليدية. وبالنظر إلى الطابع المنهجي، فإن قسماً كبيراً من الدراسات العربية مثل (بودلال علي ولكحل أمين، 2015) و(عدنان بن علو هواوي، 2021) بقي في إطار الوصف والتحليل النظري، بينما برزت دراسات كمية تجريبية مثل (حميدي زقاي، 2016) و (Gonta&Tripon, 2020)كما اعتمدت بعض الدراسات الأجنبية مقاربات تحليلية كمية نوعية بالاستناد إلى مؤشرات الابتكار العالمية مثل (بوكروح عبد الله، 2024)، أو التحليل الببليومتري كما في(Valencia-Arias et al., 2023) .
وعليه، يمكن القول إن الدراسات المتعلقة بالابتكار في قطاع التعليم العالي تتوزع بين الطابع النظري التحليلي الذي يركز على توصيف الواقع واستنتاج العوائق، والطابع التجريبي الكمي الذي يسعى إلى اختبار نماذج ومؤشرات كمية. غير أن القاسم المشترك بينها هو إبراز أهمية ربط الجامعة بالاقتصاد، تحسين جودة التعليم، والاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجيا كركائز أساسية لدعم الابتكار الجامعي.

من خلال تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بالابتكار في قطاع التعليم العالي، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج البارزة. فقد أوضحت دراسة (رمضان لونانسة، حمزة غواطي، 2021) أنّ جودة التعليم العالي ترتبط بشكل مباشر بمؤشرات الابتكار، حيث أظهرت التجربة الكورية الجنوبية أنّ الاستثمار في البحث والتطوير والتخطيط الإستراتيجي والسياسات المحفزة ساهم في قفزة نوعية في مؤشر الابتكار، في حين ما تزال الجزائر تعاني من ضعف المخرجات العلمية ونقص التمويل. أما دراسة (عدنان بن علو هواوي، 2021) فقد ركزت على الابتكار البيداغوجي وأبرزت أنّ العملية الابتكارية في الجامعة ليست اختيارًا بل ضرورة تفرضها التحولات الرقمية، مؤكدة أنّ الكفاءات التربوية للمعلمين والعمل الجماعي تمثلان حجر الزاوية في ترسيخ الابتكار، مع الإشارة إلى بعض المعوقات مثل البيروقراطية وضعف التكوين. وفي السياق الأجنبي، بيّنت دراسة (Iulia Gonta، Cristina Tripon، 2020) أنّ الابتكار في المناهج الجامعية يعتمد بدرجة كبيرة على وعي الأساتذة بأهميته وعلى الموارد المتاحة، حيث أظهرت نتائجها أنّ أهم محفز هو الانفتاح على التجارب الجديدة، بينما تظل السلبية والرضا الذاتي من أبرز المعوقات. كما كشفت دراسة(Alejandro Valencia-Arias وآخرون، 2023) من خلال تحليل ببليومتري أنّ الاهتمام بالابتكار المفتوح في التعليم العالي ازداد بشكل ملحوظ بعد سنة 2017، مع تركيز خاص على الشراكات بين الجامعات والصناعة ونقل المعرفة، غير أنّ تطبيق هذا النموذج لا يزال محدودًا في الدول النامية.

يتضح من خلال الدراسات السابقة التي تناولت دور البحث العلمي في دعم الابتكار في قطاع التعليم العالي، أنّ الاهتمام بالموضوع عرف مسارًا تصاعديًا. فقد جاءت دراسة (Carrer et al., 2010) كأقدم دراسة في هذا المبحث، حيث ركزت على التجربة البرازيلية في بناء الإطار القانوني والبيداغوجي للجامعة الريادية، في حين شكّلت دراسة (طعيبة، 2024) وأيضًا (MouloudMammeri, 2024) أحدث ما أُنجز، حيث اهتمت الأولى بتفعيل القرار الوزاري 1275 في تحويل مخرجات البحث إلى مؤسسات ناشئة، بينما ركزت الثانية على نموذج الجامعة المقاولاتية والابتكار المفتوح. وقد تكررت عبر هذه الدراسات مجموعة من المؤشرات، من أبرزها: الإنفاق على البحث والتطوير، عدد المنشورات العلمية وبراءات الاختراع، ترتيب الجامعات في التصنيفات الدولية، فعالية الحاضنات الجامعية والحظائر التكنولوجية، ودور دار المقاولاتية في دعم الثقافة الريادية. أما من حيث العينات، فإن معظم الدراسات اعتمدت على تحليل وثائق وتقارير أو مؤشرات إحصائية، غير أنّ بعضها لجأ إلى عينات ميدانية متفاوتة الحجم، كانت أصغرها في دراسة (بن سعادة وقوراري، 2022) التي ركزت على تجربة محدودة لحاضنة جامعية، وأكبرها في دراسة (حسين وآخرون، 2021) التي تناولت تجارب مقارنة على مستوى دولي. كما تميزت هذه البحوث من حيث طبيعتها بين دراسات وصفية أو نظرية مثل (بن عبد العزيز وآخرون، 2019) و(Ekolu, 2017)، ودراسات كمية ركزت على المؤشرات والأرقام مثل (سواعدية وحاجي، 2020) و(Berbar&Tabet, 2022)، إضافة إلى دراسات ذات بعد تجريبي أو ميداني مثل (حوحو والعشعاشي، 2022) و(تلخوخ، 2024). وبصورة عامة، يمكن استخلاص أنّ الاتجاه السائد لهذه الدراسات يتمثل في إبراز محدودية مردودية البحث العلمي في الجزائر والعالم العربي مقارنة بالمعايير الدولية، وضعف الصلة بين الجامعة والقطاع الاقتصادي، مع الدعوة إلى تعزيز الشراكات، وتثمين مخرجات البحث عبر المؤسسات الناشئة والحاضنات، واعتماد نماذج حديثة كالحلزون الثلاثي والابتكار المفتوح لتفعيل إسهام التعليم العالي في دعم الابتكار.

يتضح من مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بدور البحث العلمي في دعم الابتكار في قطاع التعليم العالي أنّ الاهتمام بالموضوع توزّع بين مقاربات عربية ركزت على قياس موقع الجزائر في مؤشرات الابتكار والتحديات التمويلية، وأخرى أجنبية عالجت قضايا الإنفاق على البحث والتطوير والابتكار المفتوح. فقد بينت دراسة (بن عبد العزيز، داودي، غربي، 2019) أنّ الجزائر ما زالت متأخرة عالميًا في مؤشرات الابتكار نتيجة ضعف الاستثمار في البحث العلمي وغياب التنسيق مع القطاع الصناعي، بينما أظهرت دراسة (سواعدية، حاجي، 2020) تراجع ترتيب الجزائر بين 113 و136 خلال الفترة 2013–2019، مؤكدة على هشاشة المنظومة الوطنية للابتكار. أما دراسة (بن جمعة، سعيدي، 2023) فقد سجلت تحسنًا طفيفًا في ترتيب الجزائر بمؤشر الابتكار العالمي من 126 سنة 2020 إلى 118 سنة 2022، مبرزة دور رأس المال البشري رغم استمرار ضعف التمويل والمخرجات البحثية. وفي السياق الأجنبي، أظهرت دراسة (BerbarBerrached&TabetAouel، 2022) ارتفاعًا تدريجيًا في الإنفاق على البحث والتطوير بالجزائر ليبلغ 0.54% من الناتج المحلي سنة 2017، مع تزايد براءات الاختراع رغم محدودية التكامل بين الجامعة والاقتصاد. أما دراسة (Ekolu، 2017) فقد أكدت على الدور الحيوي للبحث العلمي في النهضة الصناعية، مبرزة ضعف مساهمة أفريقيا جنوب الصحراء في الإنتاج العلمي مقارنة بثقلها الديمغرافي، في حين ركزت دراسة (Alejandro Valencia-Ariasوآخرون، 2023) على الابتكار المفتوح في التعليم العالي من خلال تحليل ببليومتري لـ 108 مقالات، مشيرة إلى تزايد الاهتمام العالمي بنقل المعرفة والتعاون الجامعي–الصناعي.

ما يميز الدراسة الحالية

تختلف الدراسة الحالية عن مجمل الدراسات السابقة في عدة جوانب؛ إذ أن معظم الدراسات الأجنبية مثل (Berbar&Tabet, 2021)و (Mammeri, 2022)اعتمدت على التحليل الكمي الببليومتري لقياس الإنتاج والنشر العلمي، بينما ركزت بعض الدراسات العربية مثل (سواعدية وحاجي، 2020) و(طعيبة، 2021) على تشخيص التحديات العامة للبحث العلمي في الجزائر دون اللجوء إلى تحليل ميداني مباشر. كما أن الدراسات السابقة لم تُعالج بصورة تكاملية العلاقة بين مؤشرات البحث العلمي الخمسة وأبعاد الابتكار في مؤسسات التعليم العالي، في حين تتميز هذه الدراسة باعتمادها منهجًا وصفيًا تحليليًا قائمًا على استبيان موجه لأساتذة كليات العلوم الاقتصادية، وهو ما يمنحها طابعًا ميدانيًا تطبيقيًا يميزها عن الطابع النظري أو الببليومتري السائد.

رغم هذا الاختلاف، فإن الدراسة الحالية تتقاطع مع العديد من الأعمال السابقة في تأكيدها على الدور المحوري للبحث العلمي في تحفيز الابتكار، حيث خلصت دراسات عربية مثل (بن عبد العزيز وآخرون، 2019) و(حسين وآخرون، 2021) إلى أن الاستثمار في البحث العلمي ينعكس إيجابًا على مخرجات الابتكار. كما تتفق مع نتائج دراسات أجنبية مثل (Sabbagh &Hadhri, 2018) و (Ali &Musawir, 2020) التي أبرزت أهمية مؤشرات الإنفاق وعدد الباحثين في دعم القدرات الابتكارية للجامعات. وعليه، فإن هذه الدراسة تسير في نفس الاتجاه العام الذي يؤكد الترابط الوثيق بين البحث العلمي والابتكار، مع إضافة بعد جديد يتمثل في ربط المؤشرات الخمسة للبحث العلمي بأبعاد الابتكار الخمسة في إطار التعليم العالي الجزائري.

رغم تنوع الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث العلمي وعلاقته بالابتكار، إلا أن معظمها انحصر إما في تناول عام ذي طابع وصفي أو في تحليلات كمية ببليومترية تركز على الإنتاج والنشر

العلمي والمؤشرات الدولية، في حين اتجهت بعض الأعمال في السياق الجزائري إلى إبراز محدودية التمويل وضعف البنية التحتية دون الخوض في دراسة ميدانية معمقة داخل مؤسسات التعليم العالي. كما أن هذه الدراسات لم تُعالج بشكل متكامل العلاقة بين مؤشرات البحث العلمي المختلفة وأبعاد الابتكار على مستوى الجامعات. ومن هنا تبرز خصوصية هذه الدراسة التي اعتمدت منهجًا وصفيًا تحليليًا قائمًا على استبيان ميداني موجه إلى عينة من أساتذة كليات العلوم الاقتصادية بأربع جامعات جزائرية، وهو ما يتيح فهمًا أكثر قربًا من واقع الفاعلين المباشرين في عملية البحث العلمي. كما تتميز الدراسة بدمجها بين مؤشرات البحث العلمي الخمسة (الإنفاق على البحث، الإنتاج العلمي، النشر العلمي، براءات الاختراع، وعدد الباحثين) وأبعاد الابتكار الخمسة (الاقتصادي، التكنولوجي، الاستراتيجي، التنظيمي، والثقافي)، في مقاربة تكاملية تسعى إلى تفسير خصوصية التجربة الجزائرية في هذا المجال، وتسد بذلك فجوة بحثية لم تُعالج بالقدر الكافي في الأدبيات السابقة.

خلاصة الفصل الثاني:

الدراسات المتعلقة بالبحث العلمي تناولت بشكل رئيسي مؤشرات التمويل والإنتاج العلمي والنشر وبراءات الاختراع وأعداد الباحثين، مؤكدة أهمية الإنفاق على البحث العلمي كعامل حاسم في تعزيز جودة الإنتاج المعرفي وتطوير العلوم الدقيقة، مع الإشارة إلى الدور البارز للموارد البشرية المؤهلة في تحقيق أهداف البحث والتطوير. كما أظهر المبحث الثاني أن الابتكار في قطاع التعليم العالي يتحدد بعدة أبعاد، اقتصادية وتقنية وإستراتيجية وتنظيمية وثقافية، تساهم جميعها في تحسين الإنتاجية وتطوير المعرفة وخلق بيئة محفزة للتعلم والابتكار، مع التأكيد على دور البحث والتطوير والتكنولوجيا واستراتيجيات الابتكار الفاعلة في تحقيق ميزة تنافسية للجامعات والمؤسسات التعليمية. وفي المبحث الثالث، أبرزت الدراسات السابقة العلاقة بين البحث العلمي والابتكار في التعليم العالي، مع التركيز على الفجوات البحثية القائمة مثل محدودية الدراسات التجريبية في السياق الجزائري وغياب مؤشرات موحدة لقياس مساهمة البحث العلمي في الابتكار، ما يميز الدراسة الحالية التي اعتمدت منهجًا وصفيًا تحليليًا باستخدام استبيان موجه إلى أساتذة التعليم العالي بكليات العلوم الاقتصادية، مع التركيز على مؤشرات محددة مثل الإنفاق على البحث العلمي، الإنتاج العلمي والنشر وبراءات الاختراع، وإدماج عنصر الابتكار من حيث الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والإستراتيجية والتنظيمية والثقافية، بهدف تقديم تقييم شامل ومتكامل يربط بين البحث العلمي والابتكار في السياق الجزائري.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية وتحليل دور البحث العلمي في تشجيع الابتكار بقطاع التعليم العالي

تمهيد:

بعد استعراض الأسس النظرية المتعلقة بالبحث العلمي والابتكار في قطاع التعليم العالي، إلى جانب ما أفرزته الأدبيات السابقة من نتائج واستنتاجات، تبرز الحاجة إلى الانتقال إلى الجانب التطبيقي الذي يُعدّ محورًا أساسيًا في هذه الأطروحة. فالجانب النظري، على أهميته، يظل غير كافٍ للإجابة على إشكالية الدراسة ما لم يُدعَّم بأدلة ميدانية توضح واقع البحث العلمي ودوره في تشجيع الابتكار في الجامعات الجزائرية.

يمثل هذا الفصل خطوة عملية تهدف إلى اختبار الفرضيات التي تم بناؤها على ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وذلك من خلال اعتماد منهجية علمية دقيقة في جمع البيانات وتحليلها. ويقتضي ذلك أولًا تقديم لمحة عامة عن المؤسسات الجامعية التي تم اختيارها كميدان للدراسة، مع إبراز خصائصها الأكاديمية والعلمية والبحثية. ثم يتم الانتقال إلى شرح الإطار المنهجي للدراسة من حيث عينة البحث وأدوات جمع المعلومات وكيفية اختبارها لضمان صدقها وثباتها.

وأخيرًا، سيتم تحليل البيانات المجمعة واختبار الفرضيات وفق أدوات إحصائية مناسبة، من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة تُمكّن من الحكم على مدى مساهمة البحث العلمي في تشجيع الابتكار في قطاع التعليم العالي بالجزائر، مع استخلاص دلالات علمية وعملية تسهم في صياغة توصيات واقتراحات واقعية.

المبحث الأول: تقديم عام لكليات الدراسة

يعد التعريف بالمؤسسات الجامعية محل الدراسة خطوة أساسية لفهم السياق الذي تنتمي إليه عينة البحث، إذ يسمح هذا التقديم بإبراز أهم ملامح نشأتها وتطورها، وتوضيح هيكلها التنظيمي والبيداغوجي، فضلاً عن استعراض الأنشطة العلمية والبحثية التي تحتضنها. ومن هذا المنطلق، يأتي هذا المبحث لتقديم صورة شاملة عن كليات العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعات: خنشلة، أم البواقي، باتنة، وتيبازة، قصد تبيان دورها في تكوين الطلبة وتأطير البحث العلمي، وما يمكن أن تساهم به في تشجيع الابتكار داخل قطاع التعليم العالي في الجزائر.

المطلب الأول: النشأة والتطوّر المؤسّسي

تمثل كليات العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير في كل من جامعات خنشلة، أم البواقي، باتنة وتيبازة فضاءات علمية وأكاديمية أساسية ضمن قطاع التعليم العالي في الجزائر. فهي تسهر على تكوين وتأطير الطلبة في مختلف التخصصات الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كما تساهم في دفع مسار البحث العلمي وتطوير الكفاءات بما يتماشى مع احتياجات المحيط الاقتصادي والاجتماعي. إن دراسة هذه الكليات تكتسي أهمية بالغة لكونها تمثل البيئة التي ينشط فيها أساتذة وطلبة يشكلون مجتمع البحث محل هذه الأطروحة، كما أن تقديم لمحة عامة عنها يساعد على فهم خصوصياتها الأكاديمية والتنظيمية والعلمية، وهو ما يمهّد للانتقال إلى عرض تفاصيل كل كلية على حدة في المطالب اللاحقة.

1. كلية العلوم الاقتصادية جامعة خنشلة

فتحت كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير أبوابها في السنـة الجامعية 2002/2001 ، على أساس مركز جامعي ذلك بمقتضى القرار الوزاري المؤرخ في 26 ماي 2002 ،المتعلق بالتسوية القانونية مع فتح فروع و تخصصات جديدة خلال السنة الجامعية 2003/2002 ليستمر عدد الطلبة و الأساتذة في الارتفاع معتمدا النظام الكلاسيكي في مجال التكوين البيداغوجي متكونة من معاهد (علوم اقتصادية / علوم التسيير / إعلام ألي للتسيير). تم ترقية المركز الجامعي خنشلة إلى جامعة وفق المرسوم التنفيذي رقم12-246 المؤرخ في 2012/06/04 ترقى بدوره المعهد إلى كلية.

2. معهد العلوم الاقتصادية للمركز الجامعي تيبازة

إن معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير التابع للمركز الجامعي لتيبازة حديث النشأة، حيث افتتح أبوابه لطلبة السنة الأولى جذع مشترك خلال السنة الجامعية 2012/2013، وتفرع إلى ثلاث شعب خلال السنة الجامعية 2013/2014 و هي شعبة العلوم الاقتصادية و شعبة العلوم التجارية و شعبة علوم التسيير و التي سيقدم المعهد من خلالها مجموعة من التخصصات تتمثل في:

- تخصص بنوك وتأمينات.
- تخصص الاقتصاد السياحي.
- تخصص إدارة الأعمال.

ومن خلال هذه التخصصات يعمل المعهد باعتباره وحدة تعليم وبحث في ميدان التعليم والمعرفة، على تمكين الطلبة من اكتساب المعارف النظرية والعملية الملائمة لكل اختصاص والتي تضمن له الاندماج في حياته المهنية بسهولة مستقبلا سواء على المستوى الوطني أو خارجه. ويعتمد التكوين في المعهد على نظام (L.M.D)ليسانس ماستر دكتوراه والمطبق في الجزائر على غرار العديد من بلدان العالم خصوصا المتقدمة ، و يساعد هذا النظام الطالب الجامعي على الدراسة في الجزائر والبلدان التي ينتقل إليها بصفة دائمة أو مؤقتة.

يتوفر المعهد على مجموعة من الأساتذة ذوي الكفاءة والخبرة في التخصصات المتطلبة لتكوين الطلبة على جميع المستويات ، كما يعمل جاهدا ،إدارة وأساتذة على توفير كل الإمكانيات اللازمة لخلق كفاءات وكوادر مؤهلة لمتطلبات الاقتصاد الوطني وقادرة على إدارة نشاطات كل القطاعات، وسيتحقق هذا عن طريق الشراكة مع هذه القطاعات لمعرفة متطلباتها والتعاون للوصول لهذا الهدف.

3. كلية العلوم الاقتصادية باتنة

تعود جذورها إلى سنة 1977 كمركز جامعي بموجب المرسوم 77-91، ثم تحولت تدريجيًا إلى جامعة كاملة عام 1985، وتمت هيكلتها رسميًا سنة **1989**، تعتبر من أقدم وأكبر الجامعات في الشرق الجزائري، وتضم اليوم عدة كليات ومعاهد تغطي مختلف التخصصات، تقع الجامعة في مدينة باتنة، عاصمة الأوراس، ولها عدة أقطاب جامعية (الحاج لخضر – فسديس – حي كشيدة).

4. كلية العلوم الاقتصادية جامعة ام البواقي

تأسست الكلية سنة 2009 عقب ترقية الجامعة إلى مؤسسة مستقلة، بعد أن كانت الأقسام الاقتصادية تابعة سابقًا لجامعة قسنطينة. وتضم الكلية اليوم أربعة أقسام رئيسية تشمل العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، علوم التسيير، والعلوم المالية والمحاسبية. وتوفر الكلية مسارات تكوين متنوعة في الليسانس والماستر والدكتوراه، تغطي ميادين الاقتصاد النقدي والدولي، المحاسبة والمالية، التسويق، وإدارة الأعمال.

المطلب الثاني: الهيكل الأكاديمي والبيداغوجي

يعد الهيكل الأكاديمي والبيداغوجي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها أي مؤسسة جامعية، إذ يحدد طبيعة التنظيم الداخلي للأقسام والتخصصات، ويرسم المسارات التعليمية التي يمر بها الطالب خلال مختلف الأطوار. كما يعكس هذا الهيكل مدى تنوع التكوينات المتاحة وقدرتها على مواكبة متطلبات سوق العمل والتطورات العلمية. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المطلب عرضاً للهيكل الأكاديمي والبيداغوجي الخاص بكليات العلوم الاقتصادية محل الدراسة، مع إبراز أقسامها الرئيسة، برامجها التكوينية، وآليات التأطير البيداغوجي المعتمدة فيها.

1. الهيكل الاكاديمي والبيداغوجي كلية العوم الاقتصادية جامعة خنشلة

1.1. المجلس العلمي: إلى جانب مجلس إدارة الجامعة، وتكريسا لمبدأ التسيير التشاركي والشفافية في تسيير شؤون الجامعة، زود المشرع الجامعة بهيئة المجلس العلمي للجامعة، برئاسة مدير الجامعة وعضوية أعضاء طاقمه الإداري "نواب المدير، عمداء الكليات، مسؤول المكتبة المركزية" بالإضافة لمسؤولي وحدات البحث، وأعضاء منتخبون عن الأساتذة، وعضوية أستاذين خارجيين تابعين لجامعات وطنيتين.

أ- مهمة المجلس العلمي

يعتبر المجلس العلمي للكلية أعلى هيئة علمية بالجامعة يبدي اقتراحاته وتوصياته في مختلف القضايا المتعلقة بالتكوين والبحث، وباتفاقيات التعاون والشراكة والتظاهرات العلمية، بالإضافة لفتح مجالات الانفتاح والتعاون مع المحيط السوسيو اقتصادي، كما يمارس المجلس العلمي نوعا من الرقابة الذاتية على حصائل نشاط الجامعة في شتى المجالات، خصوصا في مجالات البحث من خلال تثمين الموجود والتأسيس للمنشود، بالإضافة لتوجيهه لسياسة البحث واقتناء التجهيزات اللازمة لدعمه وتطويره.

2.1. أقسام الكلية:

- قسم التعليم المشترك في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
- قسم العلوم المالية والمحاسبية
- قسم علوم التسيير
- قسم العوم التجارية
- قسم العلوم الاقتصادية
- الكلية تشمل برامج علمية متنوعة من الليسانس إلى الماستروالدكتوراه ، وتستوعب حوالي 1948 طالبًا في سنة 2024/2023.

2. الهيكل الاكاديميوالبيداغوجي لمعهد العلوم الاقتصادية المركز الجامعي تيبازة

1. الهيكل الاكاديمي

الشكل (1): مخطط معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

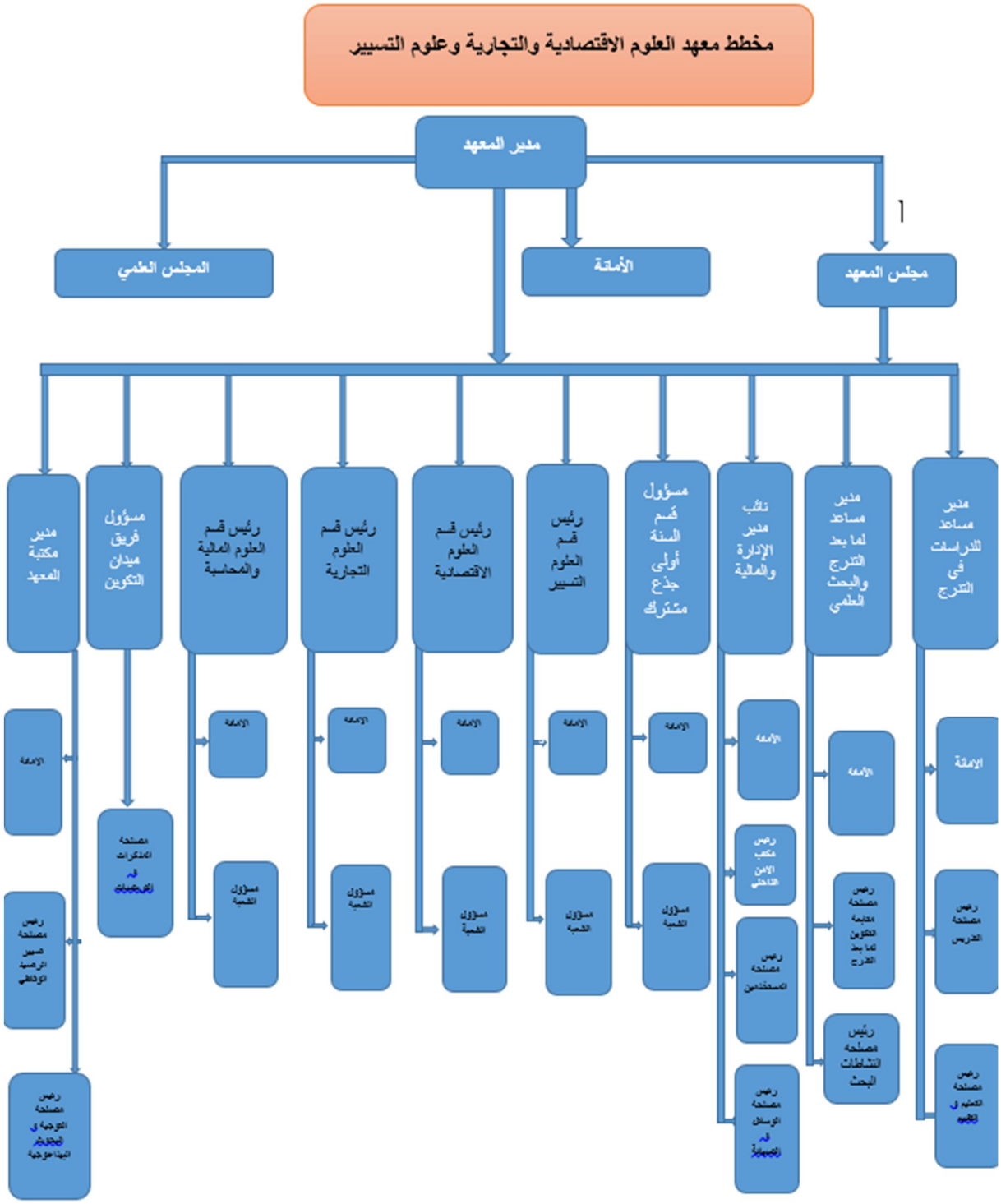

المصدر: الموقع الرسمي المركز الجامعي مرسلي عبد الله – تيبازة، معهد العلوم الاقتصادية،

2.2. الهيكل البيداغوجي (التخصصات)

1.2.2. شعبة العلوم الاقتصادية

و تشمل تخصص بنوك و تأمينات.

أ- أهداف التكوين في هذا التخصص

يعمل على تمكين الطالب من :

- ✓ التحكم في أدوات التحليل الاقتصادي الأساسية المتعلقة بمجالات المالية والصيرفة والتأمينات؛
- ✓ إدراك آليات عمل النظام المالي والمصرفي وقطاع التامين؛
- ✓ استشراف واقع المنظومة المالية والمصرفية والتأمينية على المستويين المحلي والدولي؛
- ✓ تحضير الطالب لممارسة وظائف ومهام ذات صلة بمجال البنوك والمالية وقطاع التأمين؛
- ✓ تحضير الطالب لتكوين أكثر عمقا على مستوى الماستر.

لقد اعتمد في وضع هذا التخصص على واقع تجربة الجامعة الجزائرية وكذا بعض الجامعات الدولية لضمان مسايرة هذا التكوين لما يجري في العالم الخارجي بالانسجام مع إيجابيات العولمة.

ب- القدرات الجهوية و الوطنية للقابلية للتشغيل :

- الانضمام كإطارات بالمؤسسات المالية والمصرفية وشركات التامين المختلفة وكذا الاقتصادية؛
- مستشارون في مكاتب الدراسات و الاستشارات الاقتصادي؛
- العمل في مختلف الإدارات.

2.2.2. شعبة علوم التسيير

و تحتوي على تخصص إدارة الأعمال.

أ- أهداف التكوين في هذا التخصص :

يعمل على تمكين الطالب من :

1. فهم آليات وأساليب التسيير في المؤسسات؛
2. فهم التحولات في محيط المؤسسات؛
3. التحكم في وظائف ومهام ذات صلة بمجال التسيير؛
4. تطوير قدرة الإشراف على المشاريع وتسييرها؛
5. المساهمة في تقديم الدعم والاستشارات للقطاع العام والقطاع الخاص.

ب- القدرات الجهوية و الوطنية للقابلية للتشغيل :

- العمل كإطارات في المؤسسات الاقتصادية؛
- دراسة المشاريع و تسييرها؛
- إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- العمل في مختلف الإدارات؛
- تطوير روح المسؤولية والمبادرة.

3.2.2. شعبة العلوم التجارية

و تحتوي على تخصص الاقتصاد السياحي.

أ- أهداف التكوين في هذا التخصص :

- ✓ اكتشاف بيئة تعلم فعالة بما يضمن له تحسين وتحيين المستوى المعرفي والمهارى والمهني المتعلق بالقطاع السياحي المحلي والوطني؛
- ✓ اكتساب المعارف الأكاديمية والمهارات وأخلاقيات المهنة الملبية لاحتياجات سوق العمل ومواكبة التطورات في صناعة السياحة محليا؛
- ✓ تطوير الخبرات النظرية والعملية الملائمة مع سوق العمل في تخصصات المعهد للنهوض بصناعة السياحة في المجتمع؛
- ✓ خدمة القطاع السياحي بجميع تخصصاته في الدراسات السياحية؛
- ✓ القيام بالبحوث العلمية والنشاطات البيداغوجية، بهدف تحديد مشكلات السوق السياحي المحلي والوطني والسعي لاقتراح حلول لها.

ب-القدرات الجهوية و الوطنية للقابلية للتشغيل :

- العمل في مجالات الصناعة السياحية؛
- العمل على مستوى الوكالات السياحية؛
- العمل على مستوى مواقع التوسع السياحي؛
- تدعيم المؤسسات الخدمية الخاصة والعمومية؛
- إمكانية إنشاء و تسيير وكالات سياحية؛
- إمكانية إنشاء مشاريع الخدمات السياحية المختلفة.

3. الهيكل الأكاديمي والبيداغوجي لكلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنة

1.3. الهيكل الأكاديمي

الشكل (2): الأساتذة الدائمين لكلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنة

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Direction du Développement et de la Prospective

TAB 8: TABLEAU DES ENSEIGNANTS PERMANENTS

Etablissement Universitaire: Batna 1

	Professeur			Maitre de conférence						Maître Assistant						TOTAL		
				Classe A			Classe B			Classe A			Classe B					
	TOTAL	Dont Féminin	Dont Etrangers	TOTAL	Dont Féminin	Dont Etrangers	TOTAL	Dont Féminin	Dont Etrangers	TOTAL	Dont Féminin	Dont Etrangers	TOTAL	Dont Féminin	Dont Etrangers	TOTAL	Dont Féminin	Dont Etrangers
Mathématiques				1	1	0	4	2	0	2	1	0				**7**	**4**	**0**
Physique																**0**	**0**	**0**
Chimie																**0**	**0**	**0**
Technologie Alimentaire																**0**	**0**	**0**
Informatique				3	2	0	1	0	0	5	4	0	1	0	0	**10**	**6**	**0**
Architecture																**0**	**0**	**0**
Medecine																**0**	**0**	**0**
Chirurgie Dentaire																**0**	**0**	**0**
Pharmaçie																**0**	**0**	**0**
Sciences Vétérinaires																**0**	**0**	**0**
Sciences de la Nature																**0**	**0**	**0**
Sciences de la Terre																**0**	**0**	**0**
Agronomie																**0**	**0**	**0**
S.Economiques et S. de Gestion	54	22	1	63	28	0	21	12	0	10	4	0	30	23	1	**178**	**89**	**2**
Sciences Commerciales	4	1	0	9	6	0	2	2	0	1	1	0	8	6	0	**24**	**16**	**0**
S.Juridiques et Administratives				1	1	0	1	1	0	1	0	0				**3**	**2**	**0**
S.Politiques et Relat°. Internat°.				1	0	0	1	1	0							**2**	**1**	**0**
S.Information et Communicat°.																**0**	**0**	**0**
Sciences Sociales et humaines	2	2	0	1	0	0				1	0	0				**4**	**2**	**0**
Sciences Islamiques	3	0	0													**3**	**0**	**0**
Critique Théatrale / Musique																**0**	**0**	**0**
Arts Plastiques																**0**	**0**	**0**
Education Physique et Sportive																**0**	**0**	**0**
Langue et Littérature Arabe																**0**	**0**	**0**
Langue et Culture Amazigh																**0**	**0**	**0**
Langues Etrangères				2	2	0	1	1	0	4	3	0				**7**	**6**	**0**
TOTAL	**63**	**25**	**1**	**81**	**40**	**0**	**31**	**19**	**0**	**24**	**13**	**0**	**39**	**29**	**1**	**238**	**126**	**2**

Préciser les effectifs des enseignants par discipline enseignée comme indiqué sur le canevas.

Comptabiliser en Sciences Sociales et humaines: Sociologie, Psychologie, Démographie, Anthropologie, Histoire, Géographie, Philosophie, Archéologie, Bibliothéconomie.

Autres(*): Corps des PES, adjoint d'éducation.

MESRS/ DDP/SDPT/Enquête n°2: Janvier 2023. 1/2

المصدر: الموقع الرسمي لجامعة باتنة 1 (جامعة الحاج لخضر – باتنة)

2.3. الهيكل البيداغوجي

أ- الأقسام:

- قسم العلوم الاقتصادية.
- قسم علوم التسيير.
- قسم العلوم التجارية.
- قسم العلوم المالية والمحاسبية.

ب- التكوين:

- برامج ليسانس في مختلف الفروع (اقتصاد نقدي وبنكي، اقتصاد دولي، إدارة أعمال، محاسبة، تسويق...)
- برامج ماستر متنوعة (المالية والمحاسبة، تسيير الموارد البشرية، إدارة الجودة، التجارة الدولية...)
- برامج دكتوراه ضمن نظام ل.م.د في عدة تخصّصات مرتبطة بالاقتصاد والتسيير.

4. الهيكل الأكاديمي والبيداغوجي لكلية العلوم الاقتصادية جامعة أم البواقي

1.4. الهيكل الأكاديمي

الشكل (3): مخطط الهيكل الأكاديمي لكلية العلوم الاقتصادية – أم البواقي

المصدر: الموقع الرسمي لجامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي

2.4 الهيكل البيداغوجي

أ- الأقسام الرئيسة:

1. قسم العلوم الاقتصادية.
2. قسم العلوم التجارية.
3. قسم علوم التسيير.
4. قسم العلوم المالية والمحاسبية.

ب- التكوين:

- ليسانس في: الاقتصاد النقدي والبنكي، اقتصاد وتسيير المؤسسات، التجارة الدولية، المحاسبة والمالية، التسويق.
- ماستر في: الاقتصاد الدولي، المالية والمحاسبة، إدارة الأعمال، تسيير الموارد البشرية، التسويق الاستراتيجي.
- دكتوراه في تخصصات متعددة بنظام ل.م.د.

المطلب الثالث: الأنشطة العلمية والبحثية

لا تقتصر رسالة الكليات الجامعية على مهام التكوين الأكاديمي فقط، بل تمتد لتشمل الأنشطة العلمية والبحثية التي تُعَدّ المحرك الأساسي لخلق بيئة أكاديمية محفزة على الإبداع والابتكار. فالمخابر البحثية والملتقيات العلمية والأنشطة البيداغوجية الموازية تساهم جميعها في ترقية معارف الأساتذة والطلبة، وتعزيز تفاعل الجامعة مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي. وانطلاقاً من هذه الأهمية، يركز هذا المطلب على استعراض مختلف الأنشطة العلمية والبحثية التي تحتضنها كليات العلوم الاقتصادية محل الدراسة، بهدف إبراز دورها في دعم البحث العلمي وتشجيع الابتكار في قطاع التعليم العالي.

1. الأنشطة البحثية والعلمية لكلية العلوم الاقتصادية جامعة خنشلة

1.1. مجلات ومخابر الكلية:

أ- مجلة الكلية:

- مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية

✓ النوع:مجلة علمية دولية محكمة، نصف سنوية

✓ سنة التأسيس: 2017

✓ **الترقيم الدولي**ISSN: 2571-9866 :، EISSN: 2661-7854

✓ اللغات المعتمدة:العربية، الفرنسية، الإنجليزية

✓ مجالات النشر:الاقتصاد،التجارة،علومالتسيير،الإدارة،وكل العلوم ذات الصلة

ب- مخابر الكلية:

- مخبر حاضنات المؤسسات والتنمية المحلية
- مخبر الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة
- مخبر التنمية المستدامة، المؤسسات الناشئة والمالية

2.1. الفعاليات العلمية:

تشهد الكلية نشاطًا علميًا مكثّفًا من مؤتمرات وطنية وأيام دراسية مثل:

- ✓ ملتقى وطنية حول "توليد النقود ومتطلبات العصر الرقمي في البنوك الإسلامية"
- ✓ ملتقى عن المؤسسات الزراعية الناشئة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة
- ✓ ملتقى حول دور التقنيات الكمية في تحسين اتخاذ القرارات الإستراتيجية في عصر الذكاء الاصطناعي
- ✓ يوم دراسي بعنوان "الآليات الضرورية لانتقال المؤسسات نحو الاحترافية والتنافسية"
- ✓ بالإضافة إلى فعاليات أوروبية مثل أبواب مفتوحة لبرنامجE+ .

2. الأنشطة البحثية والعلمية لمعهد العلوم الاقتصادية المركز الجامعي تيبازة

1.2. مجلة المعهد

- مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير:

- ✓ تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية بالمركز الجامعي تيبازة
- ✓ مجلة دولية محكّمة، نصف سنوية، مجانية ومفتوحة الوصول
- ✓ تنشر باللغات: العربية، الفرنسية، والإنجليزية
- ✓ تهتم بمحاور :الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن الطاقوي
- ✓ معدل القبول: 91٪، ومتوسط زمن الرد: 78 يومًا

2.2. الفعاليات العلمية

- ✓ ملتقى وطني حول " الابتكار والتكنولوجيا الرقمية رهان لخلق وترقية المؤسسات الناشئة بالجزائر"
- ✓ مشروع بحث التكويني الجامعي : الحوكمة الالكترونية خيار استراتيجي للحد من المخاطرة الالكترونية في ظل التحول الرقمي بالجزائر ينظم: "ملتقى العلمي الوطني الأول حول : التحول الرقمي في الجزائر : الفرص و التحديات"يوم : 24 أفريل 2024، حضوريا"
- ✓ ينظم مخبر الاقتصاد الأخضر و التنمية في الجزائربالتعاون مع: معهد العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير بالمركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة الملتقىالوطني الرابع حول: الاستثمار في الطاقات المتجددة و دوره في تحقيق الأمن الطاقوي بالجزائر" يــوم : 26 سبتمبر 2024.

3. الأنشطة البحثية والعلمية لكلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنة

1.3. مجلة ومخابر الكلية:

أ- المجلة الكلية:

- مجلة العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال

- ✓ الجهة الناشرة:كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة باتنة 1
- ✓ النوع:مجلة علمية أكاديمية محكمة
- ✓ الدورية:نصف سنوية
- ✓ الترقيم الدولي: ISSN: 2602-5531
- ✓ اللغات المعتمدة:العربية، الفرنسية، الإنجليزية

ب- المخابر:

- مخبر دراسة الاقتصاديات المغاربية
- مخبر اقتصاد المؤسسة والإدارة التطبيقية
- مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية
- مخبر إدارة – نقل – إمداد-
- مخبر اقتصاديات الاستثمار في الطاقة المتجددة واستراتيجيات تمويل المناطق النائية

2.3. النشاطات العلمية:

- ✓ الملتقيات الوطنية والدولية :تنظم الكلية ملتقيات دورية حول مواضيع مثل الاقتصاد الإسلامي، التنمية المستدامة، التحول الرقمي في المؤسسات، والحوكمة المالية.
- ✓ أيام دراسية وورشات عمل:تشمل ورشات حول منهجية البحث العلمي، إعداد المقالات الأكاديمية، استخدام أدوات التحليل الإحصائي، وغيرها.
- ✓ ندوات علمية دورية:يتم استضافة أساتذة وباحثين من داخل وخارج الجزائر لمناقشة قضايا اقتصادية راهنة، مثل التضخم، السياسات المالية، والاقتصاد الأخضر.

4. الأنشطة البحثية والعلمية لكلية العلوم الاقتصادية جامعة أم البواقي

1.4. مجلة ومخابر الكلية:

أ- مجلة الكلية:

- مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال

- ✓ تصدر عن:كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي
- ✓ بلد النشر: الجزائر
- ✓ سنة التأسيس: 2022

أهداف المجلة:

- ✓ تسليط الضوء على القضايا الإستراتيجية الآنية والتحديات الاقتصادية
- ✓ عرض التجارب الرائدة في التنمية وريادة الأعمال
- ✓ استشراف مستقبل المؤسسات والاقتصاديات المحلية والدولية
- ✓ دعم الباحثين في تقديم إضافات علمية نظرية وتطبيقية

ب- مخابر الكلية:

- مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين COFIFAS
- مخبر الابتكار والهندسة المالية inif

2.4. النشاطات العلمية:

- ✓ تنظم الكلية ملتقيات وطنية ودولية، مثل :الاقتصاد الجزائري بين أسئلة التنميةوأطروحات الإقلاع (ديسمبر 2024).
- ✓ تساهم في مشاريع بحث جامعية ومخبرية ذات صلة بالاقتصاد والتنمية المحلية.
- ✓ المخرجات العلمية :تهدف الكلية إلى تكوين كفاءات قادرة على مواجهة متطلبات سوق العمل في ميادين الاقتصاد والمالية والإدارة، مع تحفيز البحث العلمي في مجالات الابتكار الاقتصادي.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

يعد الإطار المنهجي لدراسة الميدانية الركيزة الأساسية التي تساهم في تحليل واختبار نتائج فرضيات الدراسة، ويتم من خلالها تحديد عينة الدراسة وتحديد منهج الدراسة المستخدم وأدوات جمع البيانات ومدى ثباتها وصدقها، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل ومناقشة البيانات التي تم جمعها، ومن اجل الإلمام بمختلف الخطوات المستخدمة في الدراسة التحليلية.

المطلب الأول: تحديد عينة الدراسة

تُعد عملية تحديد مجتمع وعينة الدراسة من المراحل الأساسية في أي بحث علمي، إذ تُمكّن الباحث من جمع بيانات دقيقة وممثلة للواقع المدروس، بما يساهم في الوصول إلى نتائج ذات مصداقية. ونظرًا لأن موضوع هذه الأطروحة يتمحور حول مساهمة البحث العلمي في تشجيع الابتكار في قطاع التعليم العالي بالجزائر، فإن اختيار مجتمع الدراسة والعينة المناسبة يكتسي أهمية بالغة، لكونهما يمثلان الإطار الذي تُبنى عليه جميع التحليلات والاستنتاجات.

1. مجتمع الدراسة:يمثل مجتمع الدراسة جميع الأساتذة الباحثين في كليات العلوم الاقتصادية بالجامعات الجزائرية، باعتبارهم الفاعلين الرئيسيين في العملية البحثية، والمساهمين المباشرين في دعم الابتكار عبر

أنشطة البحث والتأطير والنشر العلمي، ونظرًا لاتساع هذا المجتمع وصعوبة تغطيته بشكل كامل، فقد تم الاكتفاء بدراسة حالة أربع كليات للعلوم الاقتصادية على مستوى جامعات:

- جامعة عباس لغرور – خنشلة،
- جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي،
- جامعة الحاج لخضر – باتنة،
- المركز الجامعي مرسلي عبد الله – تيبازة.

وقد جاء هذا الاختيار لاعتبارات منهجية وعملية، من بينها تمثيلها لمناطق مختلفة من الوطن، وتوفرها على عدد معتبر من الأساتذة الباحثين، إضافةً إلى سهولة الوصول إلى بياناتها.

2. عينة الدراسة: وحتى يتسنى للباحث تحديد عينة الدراسة لابد نمن مراعاة الاعتبارات الآتية:[1]

1.2. لحصول على فرص متساوية لجمع مفردات مجتمع الدراسة كأساس لعينة الدراسة.

2.2. مستوى الدقة والمصداقية للنتيجة التي يريد الباحث الحصول عليها ، وكلما زاد احتمال رغبة الباحث في الحصول على نتائج أكثر دقة وموثوقية ، كلما كان عليه زيادة عدد العينات المختارة. الدقة تعني دقة نتائج العينة وقربها من النتائج الفعلية.، أما درجة الثقة فهي درجة عدم تطابق نتائج البحث مع النتائج الفعلية، درجة التعميم التي يبحث عنها الباحث من نتائج بحثه ، لأنه كلما زاد احتياج الباحث والرغبة في توسيع نتائج بحثه على نطاق واسع لتشمل مجموعة البحث الأصلية ، يجب عليه زيادة حجم العينة المختارة.

3.2. درجة التجانس أو التباين في خصائص مجتمع البحث الأصلي: كلما كانت خصائص المجتمع الأصلي أكثر تجانساً، زاد عدد في العينة المطلوبة ، وعندما يكون هناك العديد من الاختلافات الأساسية الهامة بين العيّنتين، هناك تحتاج إلى زيادة حجم العينة.

4.2. كلما زادت عناصر أو ملاحظات مجتمع البحث الأصلي، زاد حجم العينة المطلوبة والعكس بالعكس، يرجى ملاحظة أنه مع زيادة حجم مجتمع البحث الأصلي، فإن نسبة العينة إلى مجتمع البحث الأصلي سوف أقل.

بالنسبة لدراستنا تم الاعتماد على معادلة Yamaneوبناءً على هذه المعادلة، تم تحديد حجم العينة بطريقة علمية تضمن تمثيل مختلف فئات مجتمع الدراسة. حيث تم توزيع العينة بشكل نسبي وفق رتب الأساتذة (أستاذ التعليم العالي، أستاذ محاضر "أ"، أستاذ محاضر "ب"، أستاذ مساعد "أ"، أستاذ مساعد "ب")، وذلك بهدف ضمان شمولية التمثيل وإبراز الفروق المحتملة بين مختلف الرتب في ما يتعلق بدور البحث العلمي في تشجيع الابتكار. كما يلي:

[1] لعور أكرم، التدقيق الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة مجمع صيدال-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، 2021/2020، ص 201.

قاعدة عامة لحساب حجم العينة

هناك معادلة شهيرة من Yamane (1967) لحساب حجم العينة من مجتمع محدود:

$$\frac{N}{^2N(e)+1} = n$$

أين:

- n: حجم العينة المطلوب
- N: حجم المجتمع = 620
- e: هامش الخطأ (مثلاً 0.05)

لنفترض $e = 0.05$ (أي دقة 95%)، نحسب:

$$243 \approx \frac{620}{2.55} = \frac{620}{1.55+1} = \frac{620}{^2(0.05)620+1} = n$$

إذن: الحجم الكافي لعينة دقيقة إحصائيًا بدقة 95% هو حوالي 243 أستاذًا.

العينة التي تضمن تمثيل كل كلية وكل رتبة:

الجدول (1):عدد العينة من كل كلية

الرتبة	كلية ع إ – باتنة	كلية ع إ – تيبازة	كلية ع إ – خنشلة	كلية ع إ – ام البواقي
أستاذ التعليم العالي	31	13	16	3
أستاذ محاضر - أ	26	19	20	5
أستاذ محاضر - ب	17	16	12	5
أستاذ مساعد – أ	13	13	5	3
أستاذ مساعد – ب	7	10	7	2

المصدر: من إعداد الطالب وفق نتائج معادلة Yamane

حيث بلغ عدد الاستبيانات الموزعة على العينة (260) استبانة، تم استرجاع (250) منها، غير أن عدد الاستبيانات الصالحة لعملية التحليل الإحصائي(243) استبانة، أي بنسبة استجابة بلغت(92%).

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

تم استخدام مجموعة من الأدوات في جمع البيانات ومعلومات المرتبطة بالدراسة، كما تم تحديد مجموعة من الأدوات الإحصائية التي تتلاءم مع طبيعة مشكلة الدراسة، وتشمل الأدوات المستخدمة في الدراسة على ما يلي:

1.أدوات التحليل الإحصائي:حتى يتسنى لنا اختبار فرضيات الدراسة، تم إدخال البيانات إلى برنامج SPSS، واختيار الأدوات الإحصائية الملائمة للدراسة من أدوات الإحصاء الوصفي والاستدلالي، والتي تتمثل فيما يلي:

1.1. الأدواتالإحصائيةالوصفية:وتشمل على ما يلي:

أ- **التكرارات:** تحديد تكرار أفراد عينة الدراسة الذين اختاروا كل بديل من بدائل الاستبيان.

ب- **النسب المئوية:**تحديدنسبةأفراد عينة الدراسة الذيناختاروا كلبديلممكنمنبدائلالاستمارة.

ج- **ألفا كرونباخ:** يستخدم لقياس مدى ثبات استبانة الدراسة.

د- **المتوسط الحسابي:** وهو من مقاييس النزعة المركزية لتحديدمستوىالإجابةحولالفقراتومعرفةمستوىالمتغيرات.

ه- **المتوسط الحسابي الفرضي:** نفرض أن العينة المدروسة لا يوجد فيها تحيز في الإجابات سواء نحو القبول أو الرفض فتم توسط عدد الاختيارات بالعدد 03 كمتوسط فرضي.

و- **الانحراف المعياري:** وهو لمعرفة مستوى تشتت إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي، إذ كلما قلت قيمته ازداد تركيز الإجابات حول الوسط الحسابي.

2.1. الأدوات الإحصائية التحليلية(الاستدلالية): وتتمثلفيما يلي:

أ- **معامل الارتباط سبيرمان:** لقياس الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان.

ب- **معامل الارتباط بيرسون:**وهذا للكشف عن قوة أو درجة العلاقة بين المتغيرين وتتراوح درجة العلاقة بين أي متغيرين والتي يعبر عنها باصطلاح معامل الارتباط Corrélation Coefficient بين [1+;1-]، فكلما كانت درجة الارتباط قريبة من 1 فإن ذلك يعني أن الارتباط قوياً جدا بين المتغيرين، وكلما قلت درجة الارتباط كلما ضعفت العلاقة بين المتغيرين.

ج- **الانحدار البسيط:** يعبر عن العلاقة الجبرية أو درجة التأثير بين متغيرين على الأكثر، لتحديد نوع أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

2. أدوات جمع البيانات المستخدمة في الدراسة: يتوقف نجاح الدراسة الميدانية على البيانات المرتبطة بطبيعة الدراسة والتي يتم تحليلها للوصول إلى النتائج التي يتم على أساسها اختبار صحة الفروض الموضوعة لدراسة، وتماشيا مع طبيعة موضوع الدراسة تم اختيار مجموعة من الأدوات لجمع البيانات اللازمة لذلك:

1-الملاحظة: استخدمت كأداة مكمّلة لمتابعة بعض السلوكيات والممارسات ذات الصلة بالبحث العلمي والابتكار داخل كليات العلوم الاقتصادية، مما أتاح للباحث تكوين تصور أولي حول بيئة العمل الأكاديمي ومدى تفاعلها مع متطلبات الابتكار.

2-المقابلة: أجريت مقابلات شبه موجهة مع مجموعة من الأساتذة الباحثين والمسؤولين الأكاديميين، قصد التعمق في فهم آرائهم وخبراتهم، وتوضيح بعض المعطيات التي قد لا يُمكن رصدها من خلال الاستبيان فقط، وتساعد هذه المعلومات في تحليل النتائج.

3-الاستبيان: يعد الاستبيان أحد أهم الأدوات وأكثرها شيوعا في جمع البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة، فبعدالانتهاءمنالفصلينالنظريينتمالتطرقإلى ضبطالاستمارةوذلكبوضععباراتتلائم طبيعة الدراسة، ثمعرضالاستمارةعلىبعضالأساتذةفيالاختصاصوبعدالموافقةعليهاتموضعالاستمارة فيشكلهاالنهائي،وشملت مراحل الوصول إلى استمارة الاستبيان ما يلي:

أ- **مرحلة الإعداد:** لقد قمنا في البداية واعتمادا على محتويات موضوع دراستنا بوضع استمارة أولية، شملت 46 سؤال مركزين في ذلك على تنظيم الأسئلة وتبسيطها قصد جعلها واضحة ومفهومة يسهل على المبحوثين فهمها والإجابة عليها، بحيث تكون خالية من كل تأويل وغموض، وتتلاءم مع قدرات الأساتذة الذين يجيبون عليها.

ب- **مرحلة الاستشارة العلمية:** بعد إعداد الاستمارة الأولية وفقا لموضوع الدراسة وأولويات معالجة الإشكالية، تم عرضها على مجموعة من المحكمين والمتمثلين في الأساتذة ذوي الخبرة، من أجل تقييم وإثراء الاستمارة الأولية، وذلك لتفادي الأخطاء التقنية والمنهجية.

وبعد تنقيحها وتقييمها من طرف الأساتذة، تم إعدادها في شكلها النهائي كما يوضحه نموذج الاستمارة، حيث تضمنت الاستمارة النهائية 46سؤالاكما يلي:

- **المحور الأول: متعلق بالبياناتالشخصية لعينة الدراسة.**
- **المحور الثاني: متعلقبتفعيل البحث العلمي في الجامعة الجزائريةفي الكليات محل الدراسة.**
- **المحور الثالث: متعلق الابتكار وقطاع التعليم العاليفي الكليات محل الدراسة.**

وللتعرف على درجة الموافقة تم الاعتماد على أسلوب لكارت الخماسي في إجابة المبحوثين (**غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة**).

المطلب الثالث: اختبار أدوات القياس المستخدمة في الدراسة الميدانية

قبل توزيع الاستمارات لابد من إجراء اختبار لمقياس الدراسة من خلال بعض الأدوات الإحصائية والتي تتمثل في الصدق والثبات.

1. **اختبار صدق المقياس:** بعد تحقق شرط الصدق الظاهري ل 40 عبارة من أساتذة الجامعة الجزائرية، تم قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان من خلال معامل ارتباط سبيرمان، والجداول الآتية توضح ذلك:

الجدول (2): صدق الاتساق الداخلي لمحور تفعيل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية في الكليات محل الدراسة

العبارات	معامل الارتباط سبيرمان%	مستوى المعنوية
يرتبط حجم ونوعية الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بتحقيق مخرجات علمية عالية الجودة	**0,305**	**0,000**
مستوى الإنفاق الحالي على البحث العلمي والتطوير في الجزائر كافٍ لتحقيق تأثير ملحوظ على تطوير قطاعات	**0,798**	**0,000**

الإنتاج بتقنيات جديدة		
زيادة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي بشكل مباشر إلى تحسين جودة وكمية المخرجات العلمية	**0,839**	**0,000**
تخصيص نسبة أكبر من الميزانية العامة للبحث العلمي والتطوير يعتبر استثماراً استراتيجياً طويل الأمد يساهم في التنمية الشاملة للجزائر	**0,679**	**0,000**
حجم الإنتاج العلمي (عدد البحوث المنشورة وبراءات الاختراع، الكتب الأكاديمية، والتقارير العلمية، الندوات والمؤتمرات، المشاريع البحثية والتجارب المخبرية) يعتبر مؤشرًا دقيقًا لتقييم مستوى البحث العلمي في مؤسسات قطاع التعليم العالي في الجزائر	**0,305**	**0,000**
يرتبط النمو المعرفي والتطور التكنولوجي بزيادة الإنتاج العلمي للمجتمعات الحديثة	**0,798**	**0,000**
الجامعات التي تتمتع بحجم إنتاج علمي كبير من البحوث والدراسات وبراءات الاختراع تحظى بمكانة علمية مرموقة في الجزائر	**0,839**	**0,000**
تقوم الجهات الوصية باستغلال نتائج البحوث والنشرات العلمية وبراءات الاختراع في تحقيق الأهداف المرجوة من البحث العلمي	**0,679**	**0,000**
مؤشر النشر العلمي في الجزائر يعكس بدقة مستوى ونوعية المعرفة والتقدم العلمي للأفراد والمؤسسات	**0,798**	**0,000**
الاعتماد على قواعد المعلومات العالمية المتخصصة والمستقلة هو المنهج الأمثل لضمان صدقية البيانات المتعلقة بالإنتاج العلمي للمؤسسات الجامعية الجزائرية	**0,839**	**0,000**
استخدام معايير مثل عدد الاستشهادات، والتعاون الدولي، وأهمية المجلة، والأثر العلمي للمؤسسة، يمثل منهجية شاملة وفعالة لتقييم جودة الأبحاث العلمية الجزائرية	**0,679**	**0,000**
التمييز بين البحوث المنشورة في مجلات عالمية محكمة وتلك المنشورة في مجلات محلية أو وقائع مؤتمرات غير محكمة أمر أساسي عند احتساب مؤشر النشر العلمي على الصعيد الدولي	**0,418**	**0,000**
عدد براءات الاختراع الممنوحة فيالجزائر يعكس مستوى الابتكار والقدرة التنافسية التكنولوجية فيه	**0,364**	**0,000**
نظام حماية براءات الاختراع يلعب دورًا محوريًا في تشجيع الباحثين والمؤسسات في الجزائر على الاستثمار في البحث والتطوير	**0,798**	**0,000**
المعايير التي وضعتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (مثل الحداثة، والنشاط الابتكاري، والقابلية للتطبيق الصناعي) أساسية لضمان جودة براءات الاختراع وأهميتها	**0,839**	**0,000**
تهتم الجزائر بحماية حقوق المخترعين من خلال قوانين رادعة يساهم بشكل كبير في تعزيز ثقافة الابتكار وزيادة عدد	**0,679**	**0,000**

براءات الاختراع		
زيادة أعداد الباحثين المؤهلين والمتخصصين يمثل عاملاً أساسيًا في تعزيز الإنتاجية العلمية والابتكار في الجزائر	**0,798**	**0,000**
جودة مخرجات نظام التعليم العالي تلعب دورًا حاسمًا في توفير أعداد كافية من الباحثين القادرين على المساهمة الفعالة في البحث العلمي	**0,839**	**0,000**
الاستثمار الذي تقوم به الجزائر في تطوير مهارات وقدرات الباحثين من خلال برامج التدريب والتأهيل المتقدمة لها تأثير مباشر على جودة وكمية الأبحاث المنتجة	**0,679**	**0,000**
أرى أن وجود بيئة بحثية محفزة وجاذبة للكفاءات يسهم في استقطاب والحفاظ على أعداد كافية من الباحثين المتميزين	**0,271**	**0,000**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه:

- ✓ أن معاملات الارتباط سبيرمان لإجابات عينة الدراسة حول عبارات المتغير المستقل (تفعيل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية في الكليات محل الدراسة) تصل إلى 0,85، وكذلك مستوى المعنوية أقل من (0,05) وبتالي تعتبر عبارات المتغير المستقل صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول (3): صدق الاتساق الداخلي لمحور الابتكار وقطاع التعليم العالي في الكليات محل الدراسة

العبارات	معامل الارتباط سبيرمان%	مستوى المعنوية
تُسهم الابتكارات الناتجة عن البحث العلمي في تقليص النفقات التشغيلية من خلال اعتماد تقنيات حديثة تعزز دقة العمليات وتحد من الفاقد في المخرجات	0,805	0,000
تطبيق الابتكارات في العمليات والتقنيات الإنتاجية يؤدي إلى زيادة في الإنتاجية وتحسين مخرجات المؤسسات الجزائرية	0,838	0,000
تقديم ابتكارات جديدة يساهم في خلق فرص عمل جديدة من خلال تأسيس صناعات وخدمات تتطلب قوى عاملة إضافية	0,667	0,000
الاستثمار في البحث العلمي والتطوير في الجزائر الذي يقود إلى ابتكارات اقتصادية يمثل محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي المستدام	0,805	0,000
يرتبط نجاح المؤسسات العاملة في مجال البحث العلمي والابتكار في الجزائر بمواكبة التطورات التكنولوجية المستمرة	0,838	0,000
يعتمد إنتاج معرفة جديدة وتطوير منتجات وخدمات مبتكرة في الجزائر على الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير (الأساسية والتطبيقية والتطويرية)	0,667	0,000
يرتكز وجود إستراتيجية واضحة للابتكار التكنولوجي،على تطوير منتجات أو خدمات متميزة تلبي متطلبات السوق وتحقق ميزة تنافسية للمؤسسات	0,481	0,000

تبني المؤسسات الجزائرية استراتيجيات مختلفة من الابتكار التكنولوجي (الهجومية، الدفاعية، المقلدة، إلخ..) يعكس وعيها بأهمية التكنولوجيا في تحقيق أهدافها	0,360	0,000
وجود رؤية مستقبلية مشتركة وواضحة بين أعضاء المؤسسة يعزز الترابط والجهود المشتركة لتحقيق أهداف البحث العلمي والابتكار	0,805	0,000
ترتبط قدرة المؤسسات علىالتعلم والتكيف في مجال البحث العلمي ومتابعة وتحليل المتغيرات البيئية المحيطة بها، والاستعداد لها بخطط مرنة	0,838	0,000
وجود إستراتيجية تعلم واضحة ومحددة تدعم التدريب والتعلم المستمر والابتكار يساهمفي تطوير القدرات البحثية في المؤسسة	0,667	0,000
التكامل بين الرؤية المشتركة، ومتابعة المتغيرات البيئية، وإستراتيجية التعلم الفعالة، يخلق بيئة تنظيمية محفزة للبحث العلمي والابتكار المستدام	0,805	0,000
العمل ضمن فرق بحثية وتعاونية يشجع على تبادل الأفكار والمعارف، ويساهم في توليد حلول مبتكرة للتحديات البحثية	0,838	0,000
تبني المؤسسة لهيكل تنظيمي مرن، يتميز باللامركزية وقلة المستويات الإدارية والرسمية المتدنية، يسهل عملية التجريب والابتكار في الأنشطة البحثية	0,667	0,000
المؤسسات التي تولي اهتمامًا كبيرًا لعمليات إدارة المعرفة (توليد، نقل، مشاركة واسترجاع المعرفة)، تكون أكثر قدرة على تطوير أبحاثها وابتكاراتها	0,269	0,000
التخلص من الروتين والبيروقراطية والإجراءات الرسمية المعقدة في بيئة العمل البحثي يساهم في تعزيز الإبداع والابتكار في الجزائر	0,481	0,000
تشجيع التعلم من الأخطاء واعتبارها فرصًا للتطوير يساهم في خلق بيئة عمل محفزة للابتكار	0,210	0,000
وجود بيئة عمل مواكبة للابتكار، تشجع على اكتساب المعرفة واستخدامها وتحسين الممارسات ومكافأة المبتكرين، ويعزز القدرة الابتكارية للمؤسسة	0,703	0,000
التركيز على الجودة الشاملة في عمليات التدريب والابتكار يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق تعلم ابتكاري فعال في المؤسسة	0,551	0,000
المؤسسات التي تتبنى ثقافة التعلم المستمر والتجريب وتكافئ الأفكار الجديدة تكون أكثر قدرة على تحقيق التميز في البحث العلمي والابتكار في الجزائر	0,667	0,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه:

- ✓ أن معاملات الارتباط سبيرمان لإجابات عينة الدراسة حول عبارات المتغير التابع (الابتكار وقطاع التعليم العالي في الكليات محل الدراسة) تصل إلى 0,85، وكذلك مستوى المعنوية أقل من (0,05) وبتالي تعتبر عبارات المتغير التابع صادقة لما وضعت لقياسه.

2. اختبار ثبات المقياس(ألفا كرونباخ): تم استعمال معامل (ألفا كرونباخ) لقياس ثبات واتساق الاستبانة لكل محور من محاور الدراسة، والجدول الأتي يوضح الثبات للأداة المستخدمة في دراسة الحالة (الاستبيان).

الجدول (4): قياس الثبات لاستبيان الدراسة

المحاور	عدد العبارات	الثبات (معامل الفا كرونباخ)
تفعيل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية	20	0,996
الابتكار وقطاع التعليم العالي	20	0,964
المجموع	40	0,996

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضحمنخلالالجدولأعلاه:

أن معامل ألفا كرونباخللاستبانةككلبلغ0,996 وهيقيمة جيدةمن الناحيةالإحصائية،وكذلكفإنمعاملاتألفاكرونباخ لجميعالمحاورمقبولةإحصائيا، وبذلكتم التأكدمنصدقاستبيان الدراسة، وبالتالي صلاحيتهالتحليلالنتائجوالإجابةعلىأسئلةالدراسة.

المبحث الثالث: تحليل واختبار فرضيات الدراسة

بعدماتمتصميماستمارةالاستبيان في شكلها النهائي وبعد قياس مدى ثبات الأداة، تم توزيعها على عينة الدراسة وإعادة جمعها لإخضاعها لتحليل والاختبار، في هذا المبحث سيتم تحليل نتائجالاستبيان،حيثسيتمتقديمخصائصأفراد العينةمنخلال مجموعة من الأسئلةالشخصية،إضافةإلى تحليلنتائجالأسئلةالمرتبطة بمشكلة الدراسة ليتسنى لنا اختبار صحةالفرضياتالموضوعة وتأكيد صحتها، ومن اجل الإلمام بتحليل نتائج الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة، تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الموالية.

المطلب الأول: تحليل محور البيانات الشخصية

في هذه الدراسة تم اختيار مجموعة من الخصائص لعينة الدراسة والتي تتمشى مع طبيعة الموضوع، حيث شملت مواصفات عينة الدراسة على الجنس، والفئة العمرية، والرتبة العلمية، والخبرة المهنية، والشعبة العلمية، وجامعة الانتماء.

1. الجنس: يوضحالجدول الآتيتوزيعأفرادالعينةحسبالجنس،كمايلي:

الجدول (5): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

المواصفات	التكرار	النسبة المئوية %

ذكر	143	58,8
أنثى	100	41,2
المجموع	243	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين لنا أنعينةالدراسةالمتكونة (243)فردا، (143)ذكرو(100)إناث، أيأننسبةالذكوركانتمرتفعةمقارنةبنسبةالإناث في عينة الدراسة،حيثبلغتنسبةالذكور58,8%،فيحينقدرتنسبةالإناثب 41,2 %.

تشير هذه النتائج إلى أن الذكور يمثلون النسبة الأكبر من العينة، مما قد يعكس التركيبة الديموغرافية لهيئة التدريس في كليات العلوم الاقتصادية بالجامعات الجزائرية، حيث قد يكون الذكور أكثر حضورًا نسبيًا في هذا المجال الأكاديمي. ومع ذلك، فإن نسبة الإناث تظل معتبرة، بما يسمح بتحقيق تنوع في الآراء ووجهات النظر، ويُضفي توازنًا نوعيًا على البيانات المجموعة في إطار الدراسة.

2. الفئة العمرية: يوضحالجدول الآتيتوزيعأفرادالعينةحسبالفئة العمرية، كمايلي:

الجدول (6): توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

المواصفات	التكرار	النسبة المئوية %
من 20 إلى 30 سنة	17	7,0
من 30 إلى 40 سنة	71	29,2
40 سنة فما فوق	156	63,8
المجموع	243	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضحمنخلالمعطياتالجدولأعلاه أنهيوجدتباينفيأعمارأفرادعينةالدراسةوأنالفئةالسنية الأكثرتكرارافيعينةالدراسةهيالفئةالسنية40 سنة فما فوق وقدرت بنسبة 63,8 %، تليها الفئة السنية من 30 إلى 40 سنة بنسبة 29,2%، وأخيرا الفئةمن 20 إلى 30 سنة بنسبة 25,9%. تشير هذه النتائج إلى أن العينة يغلب عليها الطابع العمري المتقدم نسبيًا، وهو ما يعكس وجود نسبة معتبرة من المشاركين ذوي الخبرة المهنية والأكاديمية الطويلة.

3. الرتبة العلمية: يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد العينة حسب الرتبة العلمية، كما يلي:

الجدول (7): توزيع عينة الدراسة حسب الرتبة العلمية

المواصفات	التكرار	النسبة المئوية %

أستاذ(ة) مساعد – ب	26	10,7
أستاذ(ة) مساعد – أ	34	14,0
أستاذ(ة) محاضر – ب	50	20,6
أستاذ(ة) محاضر – أ	70	28,8
أستاذ(ة) التعليم العالي	63	25,9
المجموع	243	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أن فئة أستاذ(ة) محاضر–أ-هي الأكثر تمثيلا بنسبة 28,8%، تليها فئة أستاذ(ة) التعليم العالي بنسبة **25.9**%، ثم أستاذ(ة) محاضر –ب- بنسبة 20,6%، في حين جاءت فئة أستاذ(ة) مساعد– أ-بنسبة 14,0%، وأخيرًا فئة أستاذ(ة) مساعد –ب-بنسبة 10,7%.

يعكس هذا التوزيع وجود تمثيل متوازن نسبيًا بين مختلف الرتب العلمية، مما يضفي مصداقية على نتائج الدراسة من خلال إشراك فئات أكاديمية ذات خبرات متنوعة. كما أن ارتفاع نسبة الأساتذة من الرتب العليا (أستاذ التعليم العالي وأستاذ محاضر –أ-) يدل على مستوى عالٍ من التأهيل الأكاديمي لدى غالبية العينة، الأمر الذي قد يسهم إيجابيًا في مصداقية الإجابات وجودتها، خصوصًا في موضوع الدراسة الذي يتطلب وعيًا أكاديميًا ومهنيًا بواقع الممارسات التعليمية والتواصل المهني.

4. الخبرة العلمية: يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد العينة حسب الخبرة العلمية، كما يلي:

الجدول (8): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العلمية

المواصفات	التكرار	النسبة المئوية %
اقل من 5 سنوات	17	7,0
من 5 إلى 10 سنوات	69	28,4
من 10 إلى 15 سنة	115	47,3
أكثر من 15 سنة	42	17,3
المجموع	243	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضحمنخلالنتائجالجدول والشكلأعلاه،أنأغلبأفرادالعينةلديهمخبرةفيالعمل، وأن الفئة الأكبر تكرار لأفراد العينة التي لديهم خبرة من 10 إلى 15 سنة بنسبة مئوية قدرت ب 47,3%، وتليها أفراد العينة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 28,4%، ثم تليها أفراد العينة التي لديهم خبرة من أكثر من 15 سنة بنسبة 17,3%، وفي الأخير أفراد العينة اقل من 5 سنوات وقدرت بنسبة 7,0%.

تعكس هذه النتائج أن النسبة الكبرى من الباحثين لديهم مسار مهني طويل نسبيًا في قطاع التعليم العالي، وهو ما يُعد إيجابيًا في سياق هذه الدراسة. فوجود نسبة كبيرة من ذوي الخبرة الطويلة يعزز من مصداقية الآراء المتعلقة بمساهمة البحث العلمي في تشجيع الابتكار، إذ إنهم أكثر احتكاكًا بممارسات البحث.

5. الشعبة العلمية: يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد العينة حسب الشعبة العلمية، كما يلي:

الجدول (9): توزيع عينة الدراسة حسب الشعبة العلمية

المواصفات	التكرار	النسبة المئوية %
علوم التسيير	71	29,2

علوم تجارية	59	24,3
علوم اقتصادية	67	27,6
علوم مالية ومحاسبية	44	18,1
خيار آخر	2	0,8
المجموع	243	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضحمنخلالمعطياتالجدول أعلاهأن عينة الدراسة تنتمي إلى تخصصات متنوعة ضمن ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد جاءت فئة علوم التسيير في المرتبة الأولى بنسبة 29,2%، تليها فئة العلوم الاقتصادية بنسبة 27,6%، ثم فئة العلوم التجارية بنسبة 24,3%، في حين شكلت فئة العلوم المالية والمحاسبية نسبة 18,1%، أما الفئة الأخرى فكانت نسبتها ضئيلة جدا ولم تتجاوز 0,8%.

تعكس هذه النتائج توازنًا في تمثيل مختلف الشعب العلمية ذات الصلة بمجال الدراسة، مما يُضفي تنوعًا على الآراء والخبرات التي تم جمعها. كما أن التركيز الملحوظ على شعبتي علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، وهما من أكثر التخصصات احتكاكًا بالبحث العلمي التطبيقي والابتكار المؤسساتي، يعزز من ثقل العينة وقدرتها على تقديم تصورات دقيقة حول واقع ودور البحث العلمي في تحفيز الابتكار داخل قطاع التعليم العالي بالجزائر.

6. جامعة الانتماء: يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد العينة حسب جامعة الانتماء، كما يلي:

الجدول (10): توزيع عينة الدراسة حسب جامعة الانتماء

المواصفات	التكرار	النسبة المئوية %
جامعة عباس لغرور- خنشلة	65	26,7
المركز الجامعي مرسلي عبد الله- تيبازة	64	26,3
جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي	60	24,7
جامعة الحاج لخضر- باتنة	54	22,2
المجموع	243	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يوضح الجدول أعلاه أن عينة الدراسة توزعت على أربع مؤسسات جامعية جزائرية، وقد جاءت جامعة عباس لغرور في المرتبة الأولى بنسبة 26,7%، تليها المركز الجامعي مرسلي عبد الله بنسبة 26,3%، ثم جامعة العربي بن مهيدي بنسبة 24,7%، وأخيرا جامعة الحاج لخضر بنسبة 22,2%.

يعكس هذا التوزيع توازنًا جيدًا بين الجامعات المختارة، وهو ما يُعزز من تمثيلية العينة ويكسب نتائج الدراسة قدرًا أكبر من العمومية والدقة، خاصة أن هذه الجامعات تغطي مناطق جغرافية مختلفة وتضم كليات ناشطة في مجال البحث العلمي في تخصصات الاقتصاد والتسيير والمالية.

المطلب الثاني: قياس النزعة المركزية والتشتت لاستجابة عينة الدراسة

حتى يتسنى لنا وصف الدراسة بصور كاملة ومفصلة وجب أن يتم تنظيم وتلخيص ووصف البيانات المتحصل عليها من أداة الدراسة(الاستبيان) وصفا كميا، وذلك من خلال أدوات الإحصاء الوصفي (النزعة المركزية) و(التشتت).

1. **قياس النزعة المركزية والتشتت لمحور تفعيل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية في الكليات محل الدراسة:** تم الاعتماد على كل من أداة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف البيانات المستمدة من إجابات أفراد عينة الدراسة حول البحث العلمي في الجامعة الجزائرية في الكليات محل الدراسة وصفا كميا، والجدول الأتي يوضح ذلك.

الجدول (11): النزعة المركزية والتشتت لاستجابة عينة الدراسة لمحور تفعيل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية في الكليات محل الدراسة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يرتبط حجم ونوعية الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بتحقيق مخرجات علمية عالية الجودة	4,45	0,687
مستوى الإنفاق الحالي على البحث العلمي والتطوير في الجزائر كافٍ لتحقيق تأثير ملحوظ على تطوير قطاعات الإنتاج بتقنيات جديدة	4,14	0,782
زيادة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي بشكل مباشر إلى تحسين جودة وكمية المخرجات العلمية	4,31	0,649
تخصيص نسبة أكبر من الميزانية العامة للبحث العلمي والتطوير يعتبر استثماراً استراتيجياً طويل الأمد يساهم في التنمية الشاملة للجزائر	4,48	0,619
الإنفاق على البحث العلمي	**4,345**	**0,68425**
حجم الإنتاج العلمي (عدد البحوث المنشورة وبراءات الاختراع، الكتب الأكاديمية، والتقارير العلمية، الندوات والمؤتمرات، المشاريع البحثية والتجارب المخبرية) يعتبر مؤشرًا دقيقًا لتقييم مستوى البحث العلمي في مؤسسات قطاع التعليم العالي في الجزائر	4,45	0,687
يرتبط النمو المعرفي والتطور التكنولوجي بزيادة الإنتاج العلمي للمجتمعات الحديثة	4,14	0,782
الجامعات التي تتمتع بحجم إنتاج علمي كبير من البحوث والدراسات وبراءات الاختراع تحظى بمكانة علمية مرموقة في الجزائر	4,31	0,649
تقوم الجهات الوصية باستغلال نتائج البحوث والنشرات العلمية وبراءات الاختراع في تحقيق الأهداف المرجوة من البحث العلمي	4,48	0,619
الإنتاج العلمي	**4,345**	**0,68425**
مؤشر النشر العلمي في الجزائر يعكس بدقة مستوى ونوعية المعرفة والتقدم العلمي للأفراد والمؤسسات	4,14	0,782
الاعتماد على قواعد المعلومات العالمية المتخصصة والمستقلة هو المنهج الأمثل لضمان صدقية البيانات المتعلقة بالإنتاج العلمي للمؤسسات الجامعية الجزائرية	4,31	0,649
استخدام معايير مثل عدد الاستشهادات، والتعاون	4,48	0,619

الدولي، وأهمية المجلة، والأثر العلمي للمؤسسة، يمثل منهجية شاملة وفعالة لتقييم جودة الأبحاث العلمية الجزائرية		
التمييز بين البحوث المنشورة في مجلات عالمية محكمة وتلك المنشورة في مجلات محلية أو وقائع مؤتمرات غير محكمة أمر أساسي عند احتساب مؤشر النشر العلمي على الصعيد الدولي	4,30	0,707
النشر العلمي	**4,3075**	**0,68925**
عدد براءات الاختراع الممنوحة فيالجزائر يعكس مستوى الابتكار والقدرة التنافسية التكنولوجية فيه	4,33	0,648
نظام حماية براءات الاختراع يلعب دورًا محوريًا في تشجيع الباحثين والمؤسسات في الجزائر على الاستثمار في البحث والتطوير	4,14	0,782
المعايير التي وضعتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (مثل الحداثة، والنشاط الابتكاري، والقابلية للتطبيق الصناعي) أساسية لضمان جودة براءات الاختراع وأهميتها	4,31	0,649
تهتم الجزائر بحماية حقوق المخترعين من خلال قوانين رادعة يساهم بشكل كبير في تعزيز ثقافة الابتكار وزيادة عدد براءات الاختراع	4,48	0,619
براءات الاختراع	**4,315**	**0,6745**
زيادة أعداد الباحثين المؤهلين والمتخصصين يمثل عاملاً أساسيًا في تعزيز الإنتاجية العلمية والابتكار في الجزائر	4,14	0,782
جودة مخرجات نظام التعليم العالي تلعب دورًا حاسمًا في توفير أعداد كافية من الباحثين القادرين على المساهمة الفعالة في البحث العلمي	4,31	0,649
الاستثمار الذي تقوم به الجزائر في تطوير مهارات وقدرات الباحثين من خلال برامج التدريب والتأهيل المتقدمة لها تأثير مباشر على جودة وكمية الأبحاث المنتجة	4,48	0,619
أرى أن وجود بيئة بحثية محفزة وجاذبة للكفاءات يسهم في استقطاب والحفاظ على أعداد كافية من الباحثين المتميزين	4,35	0,671
أعداد الباحثين	**4,32**	**0,68025**
تفعيل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية	**4,3265**	**0,6825**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

- تفسير النتائج المتحصل عليها: تبين لنا من خلال الجدول أعلاه الخاص بالمحور الثاني الذي مفاده "تفعيل **البحث العلمي في الجامعة الجزائرية في الكليات محل الدراسة** " أن المتوسط الحسابي العام للمحور قدر ب(4,32) والانحراف المعياري قدر ب(0,68) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3)، ويدل ذلك على درجة موافقة عينة الدراسة عن البحث العلمي في

الجامعة الجزائرية من خلال يرتبط حجم ونوعية الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بتحقيق مخرجات علمية عالية الجودة حيث أن المتوسط الحسابي قدر ب (4,45) وبانحراف معياري قدره (0,687)، زيادة أعداد الباحثين المؤهلين والمتخصصين يمثل عاملاً أساسيًا في تعزيز الإنتاجية العلمية والابتكار في الجزائر بمتوسط حسابي قدره (4,14) وانحراف معياري قدر ب (0,782).

2. قياس النزعة المركزية والتشتت لمحور الابتكار وقطاع التعليم العالي في الكليات محل الدراسة: تم الاعتماد على كل من أداة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف البيانات المستمدة من إجابات أفراد عينة الدراسة حول الابتكار وقطاع التعليم العالي في الكليات محل الدراسة وصفا كميا، والجدول الأتي يوضح ذلك.

الجدول (12): النزعة المركزية والتشتت لاستجابة عينة الدراسة لمحور الابتكار وقطاع التعليم العالي في الكليات محل الدراسة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تُسهم الابتكارات الناتجة عن البحث العلمي في تقليص النفقات التشغيلية من خلال اعتماد تقنيات حديثة تعزز دقة العمليات وتحد من الفاقد في المخرجات	4,14	0,782
تطبيق الابتكارات في العمليات والتقنيات الإنتاجية يؤدي إلى زيادة في الإنتاجية وتحسين مخرجات المؤسسات الجزائرية	4,31	0,649
تقديم ابتكارات جديدة يساهم في خلق فرص عمل جديدة من خلال تأسيس صناعات وخدمات تتطلب قوى عاملة إضافية	4,48	0,619
الاستثمار في البحث العلمي والتطوير في الجزائر الذي يقود إلى ابتكارات اقتصادية يمثل محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي المستدام	4,14	0,782
البعد الاقتصادي	**4,2675**	**0,708**
يرتبط نجاح المؤسسات العاملة في مجال البحث العلمي والابتكار في الجزائر بمواكبة التطورات التكنولوجية المستمرة	4,31	0,649
يعتمد إنتاج معرفة جديدة وتطوير منتجات وخدمات مبتكرة في الجزائر على الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير (الأساسية والتطبيقية والتطويرية)	4,48	0,619
يرتكز وجود إستراتيجية واضحة للابتكار التكنولوجي،على تطوير منتجات أو خدمات متميزة تلبي متطلبات السوق وتحقق ميزة تنافسية للمؤسسات	4,30	0,707
تبني المؤسسات الجزائرية استراتيجيات مختلفة من الابتكار التكنولوجي (الهجومية، الدفاعية، المقلدة، إلخ..) يعكس وعيها بأهمية التكنولوجيا في تحقيق أهدافها	4,33	0,648
البعد التكنولوجي	**4,355**	**0,65575**
وجود رؤية مستقبلية مشتركة وواضحة بين أعضاء المؤسسة يعزز الترابط والجهود المشتركة لتحقيق	4,14	0,782

أهداف البحث العلمي والابتكار		
ترتبط قدرة المؤسسات علىالتعلم والتكيف في مجال البحث العلمي ومتابعة وتحليل المتغيرات البيئية المحيطة بها، والاستعداد لها بخطط مرنة	4,31	0,649
وجود إستراتيجية تعلم واضحة ومحددة تدعم التدريب والتعلم المستمر والابتكار يساهمفي تطوير القدرات البحثية في المؤسسة	4,48	0,619
التكامل بين الرؤية المشتركة، ومتابعة المتغيرات البيئية، وإستراتيجية التعلم الفعالة، يخلق بيئة تنظيمية محفزة للبحث العلمي والابتكار المستدام	4,14	0,782
البعد الاستراتيجي	**4,2675**	**0,708**
العمل ضمن فرق بحثية وتعاونية يشجع على تبادل الأفكار والمعارف، ويساهم في توليد حلول مبتكرة للتحديات البحثية	4,31	0,649
تبني المؤسسة لهيكل تنظيمي مرن، يتميز باللامركزية وقلة المستويات الإدارية والرسمية المتدنية، يسهل عملية التجريب والابتكار في الأنشطة البحثية	4,48	0,619
المؤسسات التي تولي اهتمامًا كبيرًا لعمليات إدارة المعرفة(توليد، نقل، مشاركة واسترجاع المعرفة)، تكون أكثر قدرة على تطوير أبحاثها وابتكاراتها	4,35	0,671
التخلص من الروتين والبيروقراطية والإجراءات الرسمية المعقدة في بيئة العمل البحثي يساهم في تعزيز الإبداع والابتكار في الجزائر	4,30	0,707
البعد التنظيمي	**4,36**	**0,6615**
تشجيع التعلم من الأخطاء واعتبارها فرصًا للتطوير يساهم في خلق بيئة عمل محفزة للابتكار	4,35	0,747
وجود بيئة عمل مواكبة للابتكار، تشجع على اكتساب المعرفة واستخدامها وتحسين الممارسات ومكافأة المبتكرين، ويعزز القدرة الابتكارية للمؤسسة	4,26	0,826
التركيز على الجودة الشاملة في عمليات التدريب والابتكار يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق تعلم ابتكاري فعال في المؤسسة	4,44	0,668
المؤسسات التي تتبنى ثقافة التعلم المستمر والتجريب وتكافئ الأفكار الجديدة تكون أكثر قدرة على تحقيق التميز في البحث العلمي والابتكار في الجزائر	4,48	0,619
البعد الثقافي	**4,3825**	**0,715**
الابتكار وقطاع التعليم العالي	**4,3265**	**0,689**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- تحليل النتائج المتحصل عليها: بعد إخضاع البيانات المتحصل عليها من عينة الدراسة على برنامج SPSS، تم الحصول على النتائج الآتية:

- ✓ بلغالمتوسط الحسابي للبعد الاقتصادي في محور الابتكار وقطاع التعليم العاليب(4,26)، وبانحراف معياري قدر ب(0,708)،وهو ما يشير إلى أن أفراد العينة يتفقون بدرجة كبيرة على أن الابتكارات الناتجة عن البحث العلمي لها أثر اقتصادي إيجابي، ما يعكس إجماعًا قويًا بين المشاركين حول دور الابتكار في خلق فرص عمل.
- ✓ قدر المتوسط الحسابي للبعد التكنولوجي في محور الابتكار وقطاع التعليم العاليب(4,35)، وبانحراف معياري قدر ب(0,65)، يدل ذلك على موافقة أغلبية أفراد عينة الدراسة أن البعد التكنولوجي يحظى بمكانة مركزية في دفع عجلة الابتكار داخل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، باعتباره أداة رئيسية لتحقيق الميزة التنافسية، وتحسين جودة المخرجات، وضمان استدامة النمو.ما يعكس إدراكًا واضحًا لدور البحث والتطوير كركيزة أساسية للابتكار التكنولوجي.
- ✓ قدر المتوسط الحسابي للبعد الاستراتيجي في محور الابتكار وقطاع التعليم العالي ب(4,26)، وبانحراف معياري قدر ب(0,70)، يدل ذلك على موافقة أغلبية أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذا البعد في دعم البحث العلمي والابتكار، مما يعكس إدراكًا قويًا لدى أفراد العينة بأهمية التعلم المستمر في تطوير القدرات البحثية للمؤسسات، ويشكل إطارًا موجهًا ومتكاملًا لدعم الابتكار والبحث العلمي، حيث يُسهم في توفير رؤية واضحة، وبيئة تعلم مستمرة، وآليات مرنة للتكيف مع المتغيرات، وهو ما يعزز فرص استدامة الابتكار في المؤسسات الجزائرية.
- ✓ قدر المتوسط الحسابي للبعد التنظيمي في محور الابتكار وقطاع التعليم العاليب(4,36)، وبانحراف معياري قدر ب(0,66)، يدل ذلك على موافقة أغلبية أفراد عينة الدراسة إلى إدراك واضح لأهمية المرونة التنظيمية واللامركزية في تسهيل التجريب وتشجيع الابتكار، وأن العمل الجماعي يسهم في تبادل الخبرات وإيجاد حلول مبتكرة للتحديات البحثية وتقليل البيروقراطية تشكل عناصر أساسية لتهيئة بيئة عمل بحثية محفزة على الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية.
- ✓ قدر المتوسط الحسابي للبعد الثقافي في محور الابتكار وقطاع التعليم العاليب(4,38)، وبانحراف معياري قدر ب(0,71)، يدل ذلك على موافقة أغلبية أفراد عينة الدراسةأن الثقافة المؤسسية القائمة على التعلم المستمر، وتحفيز الإبداع، والجودة الشاملة تشكل عاملًا حاسمًا في دعم البحث العلمي والابتكار داخل المؤسسات الجزائرية، وبأهمية ربط الابتكار بمعايير الجودة، ودلالة على قبول مبدأ تحويل الأخطاء إلى فرص للتطوير، وهو عنصر مهم في بيئة عمل محفزة للإبداع.

❖ تفسير النتائج المتحصل عليها: المحور الثالث للدراسة والذي مفاده**"الابتكار وقطاع التعليم العالي في الكليات محل الدراسة "**، قدر المتوسط العام له ب(4,32) وبانحراف معياري قدر ب(0,689) وبالتالي هناك تجانس حول استجابة أفراد العينة واتفاقهم على قيمة المتوسط الحسابي، وتدل قيمة كل من المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري على درجةمركزية وانخفاض التشتت في استجابات عينة الدراسة.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

تم الاعتماد على مجموعة من الأدواتالإحصائية التي تتماشى مع طبيعة الموضوع لاختبار فرضيات الدراسة وإيجاد الدلالة الإحصائية للفروض الموضوعة وكذا تأكيد صحة هذه الفرضيات.

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى: تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار الدلالة الإحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير تفعيل البحث العلمي على البعد الاقتصادي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة، من خلال تحديد المتغير المستقل (تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية) والمتغير التابع (البعد الاقتصادي)، و تحليل انحدار المحور الثاني مع المحور الثالث، والجداول الآتية توضح ذلك:

الجدول (13): ملخص نموذج اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الاقتصادي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة

المتغير المستقل	تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائريةمحلالدراسة
المتغير التابع	البعد الاقتصاديفي الجامعات الجزائرية محل الدراسة

النتائج الإحصائية للنموذج

معامل الارتباط (R)	مربع معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل (R^2)	الخطأ المعياري للتقدير
0,973[a]	0,947	0,947	0,574

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الجدول (14): تحليل تباين اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الاقتصادي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة

	مجموع مربع التباين	درجات الحرية	متوسط مربع التباين	قيمة (F) المحسوبة	مستوى المعنوية
الانحدار	1415,383	1	1415,383	4302,369	0,000
البواقي	79,284	241	0,329		
المجموع	1494,667	242			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الجدول (15): معاملات اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الاقتصادي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة

المتغيرات	معامل الانحدار (B)	معاملات موحدة(Beta)	اختبار (t)	مستوى المعنوية

الثابت	-2,574		-8,528	0,000
تفعيلالبحث العلمي في الجامعات الجزائريةمحلالدراسة	0,227	0,973	65,592	0,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل (4): الرسم البياني لتوزيع المتغيرات (البعد الاقتصادي)

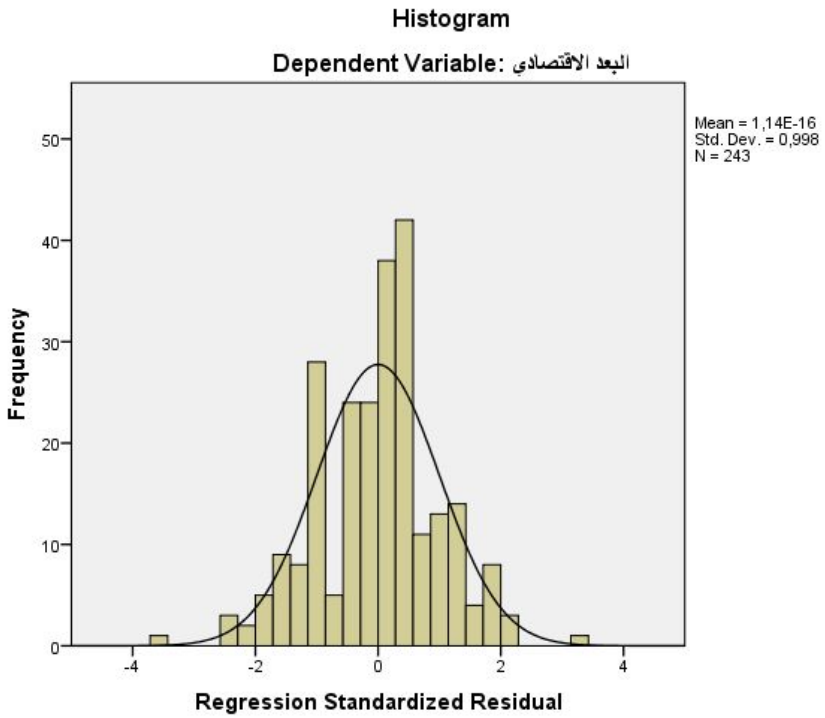

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل (5): البواقي المعيارية لنموذج الانحدار (البعد الاقتصادي)

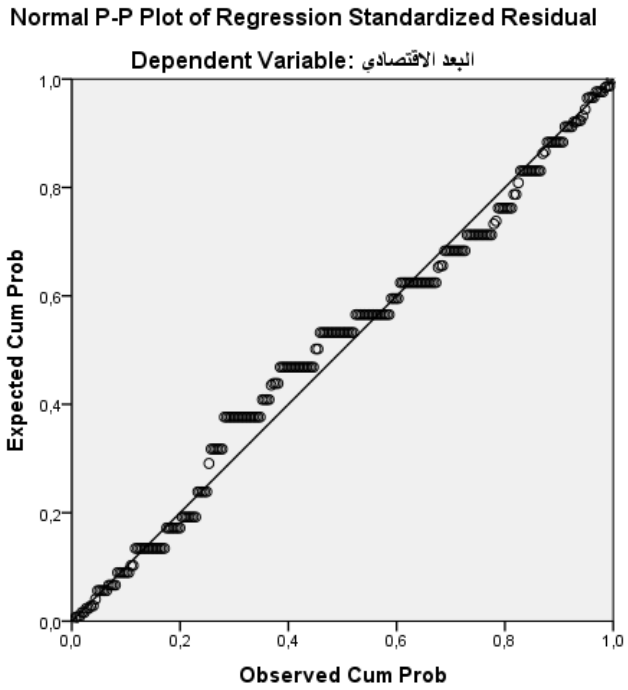

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل (6): انتشار البواقي مع القيم المتوقعة (البعد الاقتصادي)

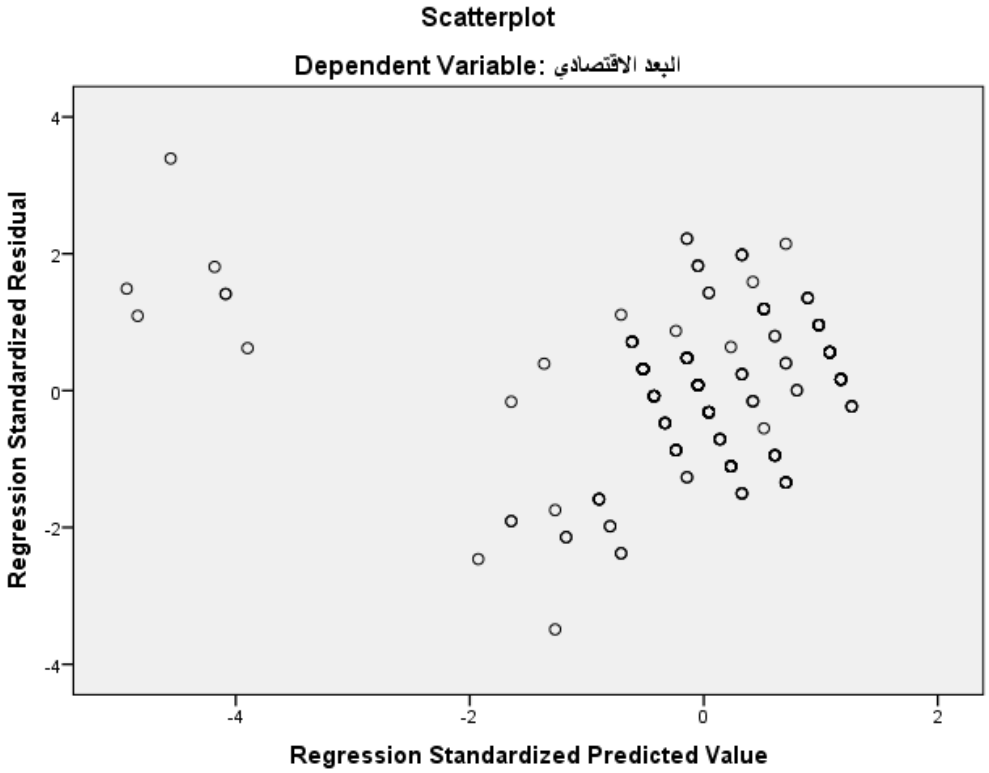

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

❖ **التمثيل البياني**: يوضح كل من الشكل (4) و(5) و(6)، اعتدالية توزيع البواقي وتجمع البيانات حول الخط المستقيم وبتالي فان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهو شرط من شروط إجراء تحليل الانحدار.

❖ **التحليل الإحصائي:** من خلالنتائج الجداول أعلاه يتبين ما يلي:

- ✓ نتائج الجدول رقم (13) ملخص نموذج اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الاقتصادي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة قدر معامل الارتباط ب($R=0,973^a$) وهو يدل على وجود علاقة طردية قوية بين تفعيل البحث العلمي والبعد الاقتصادي بالجامعات الجزائرية، بينما قدر معامل التحديد ب($R^2=0,947$)، حيث يفسر معامل التحديد نسبة التغير في المتغير التابع (البعد الاقتصادي)، والتي تعود إلى التغير في المتغير المستقل(تفعيل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية)، والنسبة المتبقية تعود إلى عوامل أخرى تؤثر في قيمة المتغير التابع(البعد الاقتصادي)،كما كان الخطأ المعياري للتقدير Std Error of the Estimate قد بلغ 0,574 حيث أنه كلما صغر هذا النوع من الخطأ فإن ذلك يعني أن حجم أخطاء التقدير أقل.
- ✓ نتائج الجدول رقم(14) تحليل تباين اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الاقتصادي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة: بلغ مستوى الدلالة (Sig=0,000،F=4302,369) هذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وقد قدر مربع وسط البواقي Sum of squares حوالي 1494,667 وهو مربع الخطأ المعياري للتقدير، وتعبر هذه النتائج على أن نموذج الانحدار جيد.
- ✓ نتائج الجدول رقم (15) معاملات اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الاقتصادي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة، حيث تمثلت معادلة الانحدار فيما يلي:

البعد الاقتصادي = تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية *(0,227)+(2,574-)

تمثل هذه المعادلة أثر تفعيل البحث العلمي على البعد الاقتصادي بالجامعات الجزائرية بواسطة المعامل (B) وقيمته (0,227)، إلا أن هذا التفسير يمكن أن يكون أكثر فهما إذا قمنا بتحويل (B) إلى درجات معيارية Z لمتغيري تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية والبعد الاقتصادي مما ينتج عنه معامل (Beta) البالغ (0,973)، والذي يظهر تحت المعاملات المعيارية Standardized Coefficients في الجدول، كما تفسر (Sig=0,000،T=65,592) دلالة تأثير تفعيل البحث العلمي على البعد الاقتصادي في الجامعات الجزائرية.

❖ **القرار:**إن نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى للدراسة والتي مفادها**"يوجد أثر ذودلالةإحصائيةبين البحث العلمي والبعد الاقتصادي بالجامعات الجزائرية عند مستوى معنوية 0,05 في الجامعات محل الدراسة"**، والتي قدرت قيمة F بها (4302,369) وهي دالة بمستوى دلالة قدر ب(0,000)، وهذا يؤكد وجد تأثير ذودلالةإحصائيةعندمستوىالدلالة 0,05 المتغير المستقل (تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية) على المتغير التابع(البعد الاقتصادي) بالجامعات محل الدراسة، كما قدرت قيمة T المحسوبة (65,592) وهي دالة عند مستوى دلالة قدرها (0,000) وهو ما تشير إليه قيمة B التي تعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل (تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار(22,7%) في المتغير التابع (البعد الاقتصادي)، وهذا المتغير المستقل يفسر حسب معامل التحديدR^2 المقدر ب(0,947) من التباين في المتغير التابع (البعد الاقتصادي)، أي أن نسبة (94,7%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع(البعد الاقتصادي) سببها تغيرات حاصلة في المتغير المستقل(تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية)، ولهذهالنتائج نقبل الفرضية الفرعية الأولى للدراسة.

❖ **التفسير الاقتصادي:** انطلاقا من النتائج الإحصائية يتضح أن هناك علاقة قوية بين تفعيل البحث العلمي وتعزيز البعد التكنولوجي في الجامعات الجزائرية،من منظور الجدوى الاقتصادية، يتيح البعد التكنولوجي المدعوم بالبحث العلمي تحسين الإنتاجية الأكاديمية من خلال تسريع الوصول إلى المعلومات، وتقليل الوقت والتكاليف في عمليات التدريس والبحث، وهو ما يخلق قيمة مضافة للجامعة. كما أن الأثر يتجاوز الجامعة إلى الاقتصاد المحلي، حيث يؤدي تطور البنية التكنولوجية الجامعية إلى خلق فرص للتعاون مع الشركات التقنية، وتشجيع نقل التكنولوجيا، وتحفيز بيئة الابتكار، مما يساهم في تنشيط القطاع الاقتصادي المرتبط بالتقنيات الحديثة. يمكن القول إن تفعيل البحث العلمي لا يقتصر على دوره الأكاديمي، بل يمثل أيضا استثمارًا اقتصاديًا طويل الأمد في رأس المال التكنولوجي للجامعات، مما ينعكس على قدرتها التنافسية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية الوطنية.

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار الدلالة الإحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير تفعيل البحث العلمي على البعد التكنولوجي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة، من خلال تحديد المتغير المستقل (تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية) والمتغير التابع (البعد التكنولوجي)، و تحليل انحدار المحور الثاني مع المحور الثالث، والجداول الآتية توضح ذلك:

الجدول (16): ملخص نموذج اثر تفعيل البحث العلمي على البعد التكنولوجي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة

المتغير المستقل	تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائريةمحلالدراسة		
المتغير التابع	البعد التكنولوجي في الجامعات الجزائرية محل الدراسة		
النتائج الإحصائية للنموذج			
معامل الارتباط (R)	**مربع معامل التحديد (R^2)**	**معامل التحديد المعدل (R^2)**	**الخطأ المعياري للتقدير**
0,920[a]	0,846	0,845	0,802

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الجدول (17): تحليل تباين اثر تفعيل البحث العلمي على البعد التكنولوجي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة

	مجموع مربع التباين	**درجات الحرية**	**متوسط مربع التباين**	**قيمة (F) المحسوبة**	**مستوى المعنوية**
الانحدار	849,926	1	849,926	1320,688	0,000
البواقي	155,095	241	0,644		
المجموع	1005,021	242			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الجدول (18): معاملات اثر تفعيل البحث العلمي على البعد التكنولوجي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة

المتغيرات	معامل الانحدار (B)	معاملات موحدة(Beta)	اختبار (t)	مستوى المعنوية
الثابت	2,190		5,189	0,000
تفعيلالبحث العلمي في الجامعات الجزائريةمحلالدراسة	0.176	0.920	36,341	0,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل (7): الرسم البياني لتوزيع المتغيرات (البعد التكنولوجي)

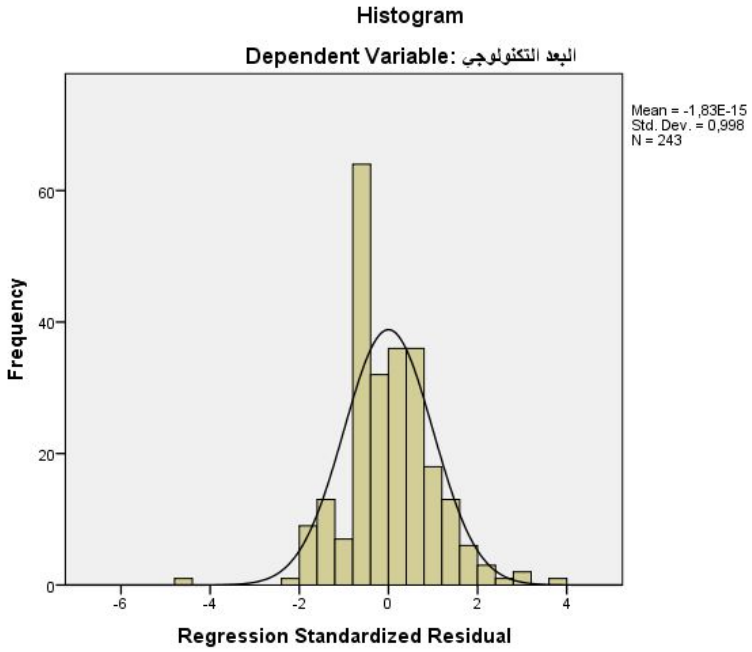

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل (8): البواقي المعيارية لنموذج الانحدار (البعد التكنولوجي)

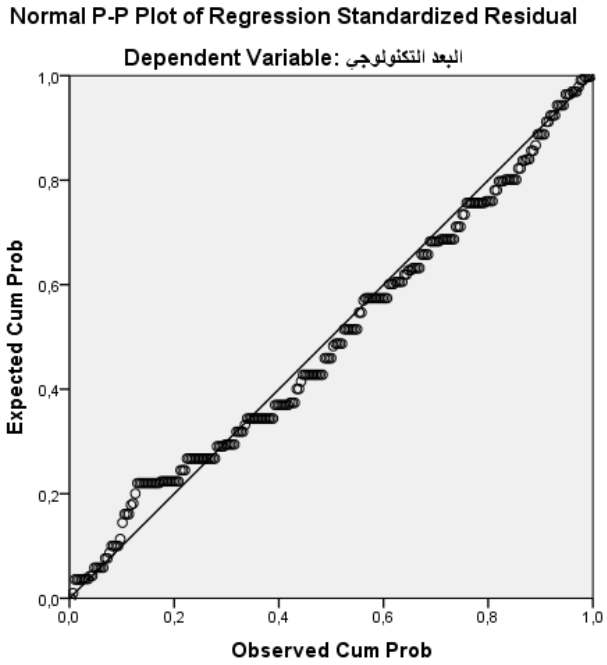

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الشكل (9): انتشار البواقي مع القيم المتوقعة (البعد التكنولوجي)

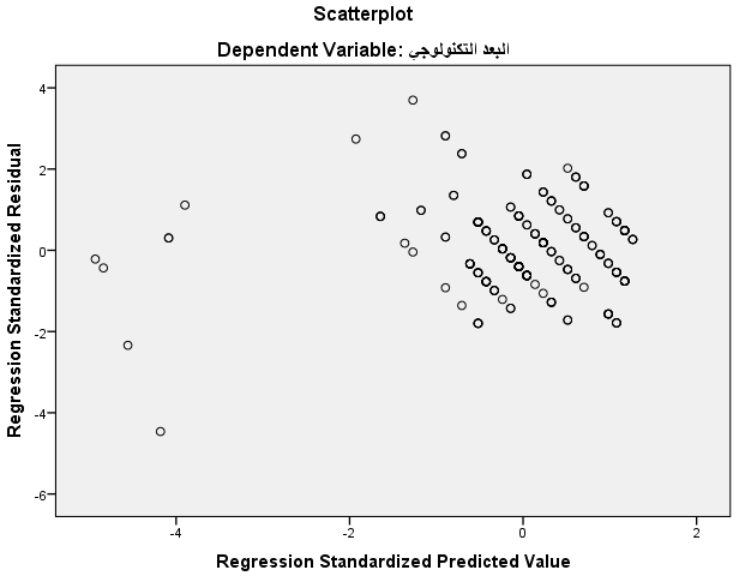

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

- **التمثيل البياني**: يوضح كل من الشكل (7) و(8) و(9)، اعتدالية توزيع البواقي وتجمع البيانات حول الخط المستقيم وبتالي فان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهو شرط من شروط إجراء تحليل الانحدار.
- **التحليل الإحصائي:** من خلالنتائج الجداول أعلاه يتبين ما يلي:

- ✓ نتائج الجدول رقم (16) ملخص نموذج اثر تفعيل البحث العلمي على البعد التكنولوجي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة قدر معامل الارتباط ب($R=0,920^a$) وهو يدل على وجود علاقة طردية قوية بين تفعيل البحث العلمي والبعد التكنولوجي بالجامعات الجزائرية، بينما قدر معامل التحديد ب($R^2=0,846$)، حيث يفسر معامل التحديد نسبة التغير في المتغير التابع (البعد التكنولوجي)، والتي تعود إلى التغير في المتغير المستقل(تفعيل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية)، والنسبة المتبقية تعود إلى عوامل أخرى تؤثر في قيمة المتغير التابع(البعد التكنولوجي)،كما كان الخطأ المعياري للتقدير Std Error of the Estimate قد بلغ 0,802 حيث أنه كلما صغر هذا النوع من الخطأ فإن ذلك يعني أن حجم أخطاء التقدير أقل.
- ✓ نتائج الجدول رقم(17) تحليل تباين اثر تفعيل البحث العلمي على البعد التكنولوجي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة: بلغ مستوى الدلالة (Sig=0,000،F=1320,688) هذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وقد قدر مربع وسط البواقي Sum of squares حوالي 1005,021 وهو مربع الخطأ المعياري للتقدير، وتعبر هذه النتائج على أن نموذج الانحدار جيد.
- ✓ نتائج الجدول رقم (18) معاملات اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الاقتصادي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة، حيث تمثلت معادلة الانحدار فيما يلي:

البعد التكنولوجي = تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية *(0,176)+(2,190)

تمثل هذه المعادلة أثر تفعيل البحث العلمي على البعد التكنولوجي بالجامعات الجزائرية بواسطة المعامل (B) وقيمته (0,176)، إلا أن هذا التفسير يمكن أن يكون أكثر فهما إذا قمنا بتحويل (B) إلى درجات معيارية Z لمتغيري تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية والبعد التكنولوجي مما ينتج عنه معامل (Beta) البالغ (0,920)، والذي يظهر تحت المعاملات المعيارية Standardized Coefficients في الجدول، كما تفسر (Sig=0,000،T=36,341) دلالة تأثير تفعيل البحث العلمي على البعد التكنولوجي في الجامعات الجزائرية.

- ❖ **القرار::**إن نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية للدراسة والتي مفادها**"يوجد أثر ذودلالةإحصائيةبين البحث العلمي والبعد التكنولوجيبالجامعات الجزائرية عند مستوى معنوية 0,05 في الجامعات محل الدراسة"**، والتي قدرت قيمة F بها (1320,688) وهي دالة بمستوى دلالة قدر ب(0,000)، وهذا يؤكد وجد تأثير ذودلالةإحصائيةعندمستوىالدلالة 0,05 المتغير المستقل (تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية) على المتغير التابع(البعد التكنولوجي) بالجامعات محل الدراسة، كما قدرت قيمة T المحسوبة (35,341) وهي دالة عند مستوى دلالة قدرها (0,000) وهو ما تشير إليه قيمة B التي تعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل (تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار(17,6%) في المتغير التابع (البعد التكنولوجي)، وهذا المتغير المستقل يفسر حسب معامل التحديدR^2 المقدر ب(0,846) من التباين في المتغير التابع (البعد التكنولوجي)، أي أن نسبة (84,7%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع(البعد التكنولوجي) سببها تغيرات حاصلة في المتغير المستقل(تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية)، ولهذهالنتائج نقبل الفرضية الفرعية الثانية للدراسة.
- ❖ **التفسير الاقتصادي:**تبرز النتائج أن تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية يشكل استثمارًا عالي المردودية في رأس المال المعرفي والتكنولوجي للمؤسسة الجامعية. فالعلاقة الطردية القوية بين

البحث العلمي والبعد التكنولوجي تعني أن الموارد الموجهة نحو دعم الأبحاث، وتوفير التجهيزات المخبرية، وتشجيع النشر العلمي، تعود بعوائد ملموسة في شكل تحسينات تكنولوجية متقدمة. هذه التحسينات لا تقتصر على تطوير البنية التحتية الرقمية والمخبرية، بل تمتد إلى تعزيز قدرات الابتكار، وتسريع وتيرة نقل التكنولوجيا من بيئة البحث إلى التطبيق العملي، مما يخلق بيئة تعليمية أكثر كفاءة وملائمة لمتطلبات الاقتصاد المعرفي. كما أن الارتقاء بالبعد التكنولوجي من خلال البحث العلمي يسهم في خفض تكاليف التشغيل عبر أتمتة العمليات وتحسين إدارة الموارد، ويدعم قدرة الجامعات على تقديم خدمات تعليمية وبحثية ذات جودة تنافسية، ما يعزز جاذبيتها لاستقطاب الكفاءات والتمويلات، ويفتح آفاقًا أوسع للشراكات مع القطاع الصناعي والتكنولوجي محليًا ودوليًا.

3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار الدلالة الإحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير تفعيل البحث العلمي على البعد الاستراتيجي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة، من خلال تحديد المتغير المستقل (تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية) والمتغير التابع (البعد الاستراتيجي)، و تحليل انحدار المحور الثاني مع المحور الثالث، والجداول الآتية توضح ذلك:

الجدول (19): ملخص نموذج اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الاستراتيجي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة

المتغير المستقل	تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائريةمحلالدراسة		
المتغير التابع	البعد الاستراتيجي في الجامعات الجزائرية محل الدراسة		
النتائج الإحصائية للنموذج			
معامل الارتباط (R)	**مربع معامل التحديد (R^2)**	**معامل التحديد المعدل (R^2)**	**الخطأ المعياري للتقدير**
0,973[a]	0,947	0,947	0,574

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الجدول (20): تحليل تباين اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الاستراتيجي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة

	مجموع مربع التباين	**درجات الحرية**	**متوسط مربع التباين**	**قيمة (F) المحسوبة**	**مستوى المعنوية**
الانحدار	1415,383	1	1415,383	4302,369	0,000
البواقي	79,284	241	0,329		
المجموع	1494,667	242			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الجدول (21): معاملات اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الاستراتيجي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة

المتغيرات	**معامل الانحدار (B)**	**معاملات موحدة(Beta)**	**اختبار (t)**	**مستوى المعنوية**

الثابت	-2,574		-8,528	0,000
تفعيلالبحث العلمي في الجامعات الجزائريةمحلالدراسة	0.227	0,973	65,592	0,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل (10): الرسم البياني لتوزيع المتغيرات (البعد الاستراتيجي)

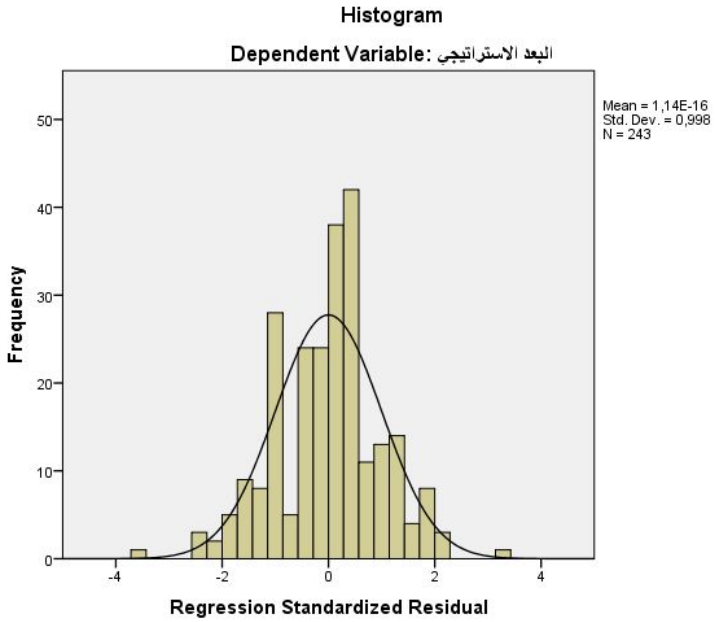

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل (11): البواقي المعيارية لنموذج الانحدار(البعد الاستراتيجي)

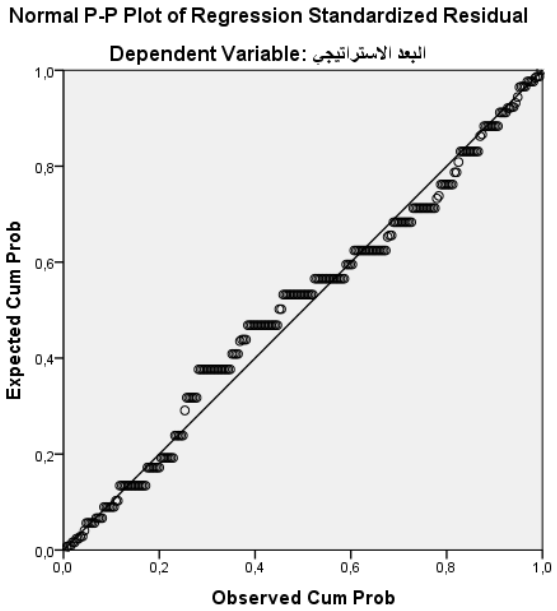

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل (12): انتشار البواقي مع القيم المتوقعة (البعد الاستراتيجي)

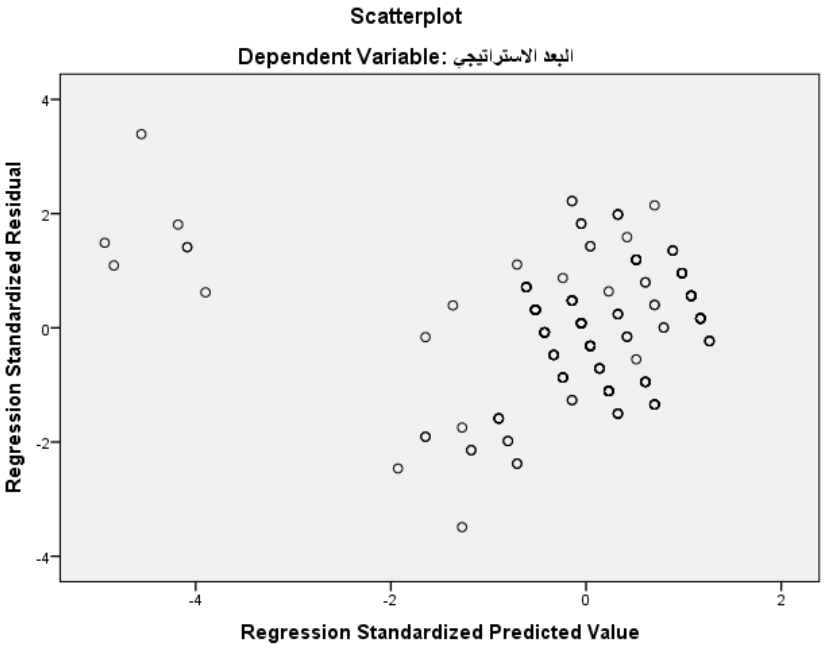

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- **التمثيل البياني**: يوضح كل من الشكل (10) و(11) و(12)، اعتدالية توزيع البواقي وتجمع البيانات حول الخط المستقيم وبتالي فان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهو شرط من شروط إجراء تحليل الانحدار.

❖ **التحليل الإحصائي:** من خلالنتائج الجداول أعلاه يتبين ما يلي:

نتائج الجدول رقم (19) ملخص نموذج اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الاستراتيجي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة قدر معامل الارتباط ب($R=0,973^a$) وهو يدل على وجود علاقة طردية قوية بين تفعيل البحث العلمي والبعد الاستراتيجي بالجامعات الجزائرية، بينما قدر معامل التحديد ب($R^2=0,947$)، حيث يفسر معامل التحديد نسبة التغير في المتغير التابع (البعد الاستراتيجي)، والتي تعود إلى التغير في المتغير المستقل(تفعيل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية)، والنسبة المتبقية تعود إلى عوامل أخرى تؤثر في قيمة المتغير التابع(البعد الاستراتيجي)،كما كان الخطأ المعياري للتقدير Std Error of the Estimate قد بلغ 0,574 حيث أنه كلما صغر هذا النوع من الخطأ فإن ذلك يعني أن حجم أخطاء التقدير أقل.

- ✓ نتائج الجدول رقم(20) تحليل تباين اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الاستراتيجي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة: بلغ مستوى الدلالة (Sig=0,000،F=4302,369) هذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وقد قدر مربع وسط البواقي Sum of squares حوالي 1494,667 وهو مربع الخطأ المعياري للتقدير، وتعبر هذه النتائج على أن نموذج الانحدار جيد.
- ✓ نتائج الجدول رقم (21) معاملات اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الاستراتيجي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة، حيث تمثلت معادلة الانحدار فيما يلي:

البعد الاستراتيجي = تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية *(0,227)+(2,574-)

تمثل هذه المعادلة أثر تفعيل البحث العلمي على البعد الاستراتيجي بالجامعات الجزائرية بواسطة المعامل (B) وقيمته (0,227)، إلا أن هذا التفسير يمكن أن يكون أكثر فهما إذا قمنا بتحويل (B) إلى درجات معيارية Z لمتغيري تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية والبعد الاستراتيجي مما ينتج عنه معامل (Beta) البالغ (0,973)، والذي يظهر تحت المعاملات المعيارية Standardized Coefficients في الجدول، كما تفسر (Sig=0,000،T=65,592) دلالة تأثير تفعيل البحث العلمي على البعد الاستراتيجي في الجامعات الجزائرية.

❖ **القرار::**إن نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى للدراسة والتي مفادها**"يوجد أثر ذودلالةإحصائيةبين البحث العلمي والبعد الاستراتيجيبالجامعات الجزائرية عند مستوى معنوية 0,05 في الجامعات محل الدراسة"**، والتي قدرت قيمة F بها (4302,369) وهي دالة بمستوى دلالة قدر ب(0,000)، وهذا يؤكد وجد تأثير ذودلالةإحصائيةعندمستوىالدلالة 0,05 المتغير المستقل (تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية) على المتغير التابع(البعد الاستراتيجي) بالجامعات محل الدراسة، كما قدرت قيمة T المحسوبة (65,592) وهي دالة عند مستوى دلالة قدرها (0,000) وهو ما تشير إليه قيمة B التي تعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل (تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار(22,7%) في المتغير التابع (البعد الاستراتيجي)، وهذا المتغير المستقل يفسر حسب معامل التحديدR^2 المقدر ب(0,947) من التباين في المتغير التابع (البعد الاستراتيجي)، أي أن نسبة (94,7%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع(البعد الاستراتيجي) سببها تغيرات حاصلة في المتغير المستقل(تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية)، ولهذهالنتائج نقبل الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة.

- **التفسير الاقتصادي:** استنادا إلى النتائج المتوصل إليها يمكن القول العلاقة بين المتغيرين طردية قوية جدًا، أي كلما ارتفع مستوى تفعيل البحث العلمي، ارتفع مستوى البعد الاستراتيجي في الجامعة، هذا يشير إلى أن البحث العلمي يلعب دورًا محوريًا في دعم الرؤية المستقبلية للجامعة وتوجيهها نحو تحقيق أهداف طويلة المدى، وأي تحسن في تفعيل البحث العلمي ينعكس بشكل ملموس على تعزيز البعد الاستراتيجي. يمكن لوزارة التعليم العالي اعتبار البحث العلمي أداة إستراتيجية لقيادة التحول الجامعي وتوجيه الموارد نحو أهداف تنموية واضحة. كما أن الاستثمار في البحث العلمي يعزز القدرة على التخطيط بعيد المدى، واستباق التحديات، وتوجيه السياسات الجامعية بشكل أكثر دقة، البحث العلمي في الجامعات الجزائرية يمثل رافعة أساسية لتعزيز البعد الاستراتيجي، حيث يربط بين الإنتاج المعرفي وبين صياغة الخطط المستقبلية، ويمنح الجامعة القدرة على التكيف مع بيئة تعليمية وبحثية متغيرة، ما يرفع من قدرتها التنافسية ويضمن استدامتها.

4. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار الدلالة الإحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير تفعيل البحث العلمي على البعد التنظيمي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة، من خلال تحديد المتغير المستقل (تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية) والمتغير التابع (البعد التنظيمي)، و تحليل انحدار المحور الثاني مع المحور الثالث، والجداول الآتية توضح ذلك

الجدول (22): ملخص نموذج اثر تفعيل البحث العلمي على البعد التنظيمي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة

المتغير المستقل	تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائريةمحلالدراسة			
المتغير التابع	البعد التنظيمي في الجامعات الجزائرية محل الدراسة			
النتائج الإحصائية للنموذج				
معامل الارتباط (R)	**مربع معامل التحديد (R^2)**	**معامل التحديد المعدل (R^2)**	**الخطأ المعياري للتقدير**	
0,920[a]	0,847	0,847	0,798	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الجدول (23): تحليل تباين اثر تفعيل البحث العلمي على البعد التنظيمي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة

	مجموع مربع التباين	**درجات الحرية**	**متوسط مربع التباين**	**قيمة (F) المحسوبة**	**مستوى المعنوية**
الانحدار	851,995	1	851,995	1336,486	0,000
البواقي	153,635	241	0,637		
المجموع	1005,630	242			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الجدول (24): معاملات اثر تفعيل البحث العلمي على البعد التنظيمي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة

المتغيرات	معامل الانحدار (B)	معاملات موحدة(Beta)	اختبار (t)	مستوى المعنوية
الثابت	2,188		5,208	0,000
تفعيلالبحث العلمي في الجامعات الجزائريةمحلالدراسة	0,176	0,920	36,558	0,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل (13): الرسم البياني لتوزيع المتغيرات (البعد التنظيمي)

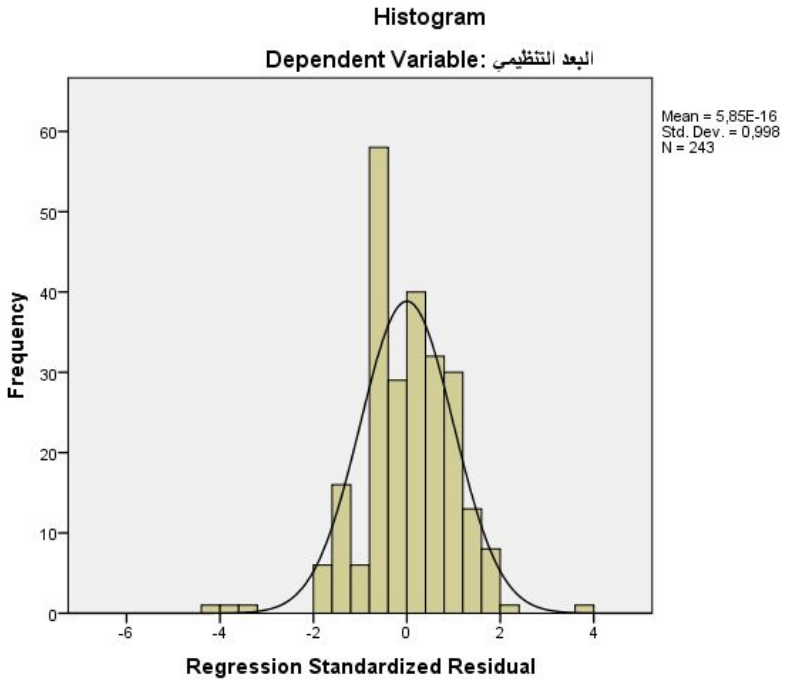

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل (14): البواقي المعيارية لنموذج الانحدار (البعد التنظيمي)

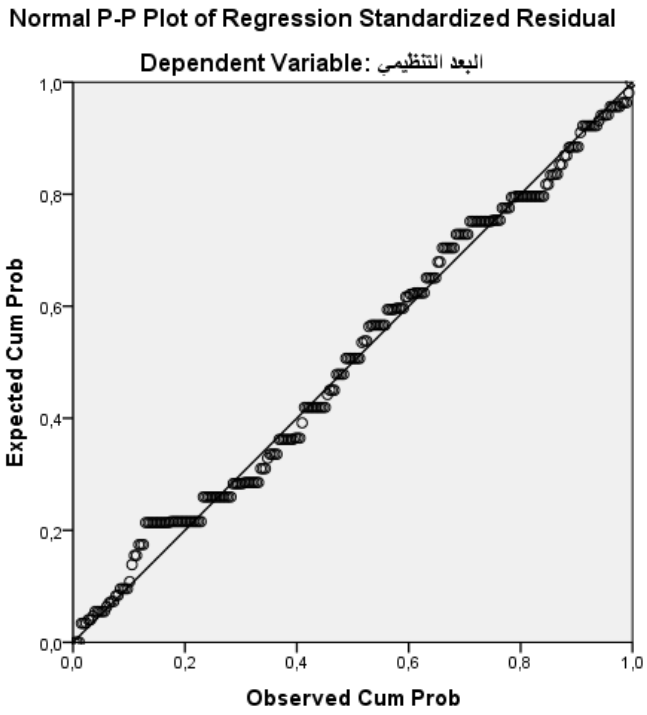

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل (15): انتشار البواقي مع القيم المتوقعة (البعد التنظيمي)

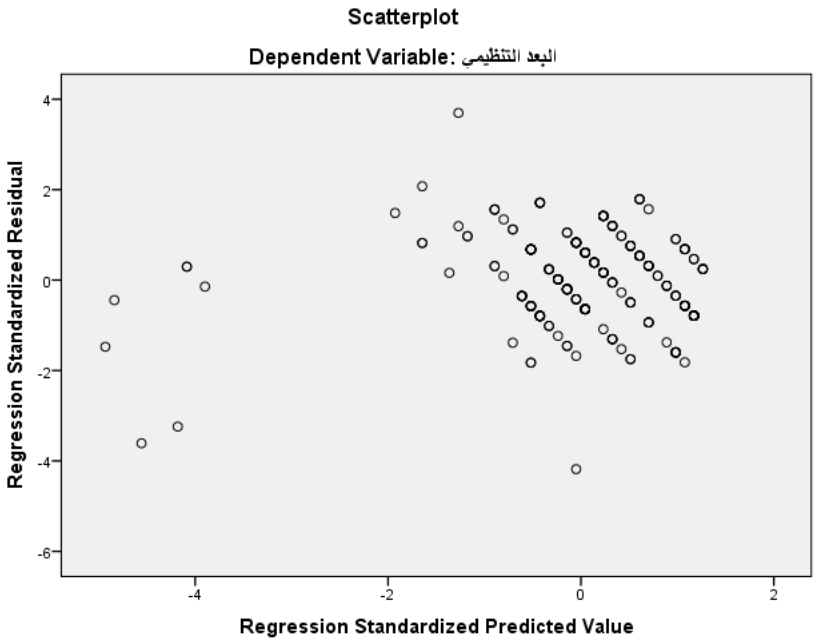

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- **التمثيل البياني**: يوضح كل من الشكل (13) و(14) و(15)، اعتدالية توزيع البواقي وتجمع البيانات حول الخط المستقيم وبتالي فان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهو شرط من شروط إجراء تحليل الانحدار.
- **التحليل الإحصائي:** من خلالنتائج الجداول أعلاه يتبين ما يلي:

نتائج الجدول رقم (22) ملخص نموذج اثر تفعيل البحث العلمي على البعد التنظيمي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة قدر معامل الارتباط ب($R=920,0^a$) وهو يدل على وجود علاقة طردية قوية بين تفعيل البحث العلمي والبعد التنظيمي بالجامعات الجزائرية، بينما قدر معامل التحديد ب($R^2=0,847$)، حيث يفسر معامل التحديد نسبة التغير في المتغير التابع (البعد التنظيمي)، والتي تعود إلى التغير في المتغير المستقل(تفعيل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية)، والنسبة المتبقية تعود إلى عوامل أخرى تؤثر في قيمة المتغير التابع(البعد التنظيمي)،كما كان الخطأ المعياري للتقدير Std Error of the Estimate قد بلغ 0,798 حيث أنه كلما صغر هذا النوع من الخطأ فإن ذلك يعني أن حجم أخطاء التقدير أقل.

- ✓ نتائج الجدول رقم(23) تحليل تباين اثر تفعيل البحث العلمي على البعد التنظيمي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة: بلغ مستوى الدلالة (Sig=0,000،F=1336,486) هذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وقد قدر مربع وسط البواقي Sum of squares حوالي 1005,630 وهو مربع الخطأ المعياري للتقدير، وتعبر هذه النتائج على أن نموذج الانحدار جيد.
- ✓ نتائج الجدول رقم (24) معاملات اثر تفعيل البحث العلمي على البعد التنظيمي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة، حيث تمثلت معادلة الانحدار فيما يلي:

البعد التنظيمي = تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية *(0,176)+(2,188)

تمثل هذه المعادلة أثر تفعيل البحث العلمي على البعد التنظيمي بالجامعات الجزائرية بواسطة المعامل (B) وقيمته (0,176)، إلا أن هذا التفسير يمكن أن يكون أكثر فهما إذا قمنا بتحويل (B) إلى درجات معيارية Z لمتغيري تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية والبعد التنظيمي مما ينتج عنه معامل (Beta) البالغ (0,920)، والذي يظهر تحت المعاملات المعيارية Standardized Coefficients في الجدول، كما تفسر (Sig=0,000،T=36,558) دلالة تأثير تفعيل البحث العلمي على البعد التنظيمي في الجامعات الجزائرية.

- ❖ **القرار:**إن نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة والتي مفادها**"يوجد أثر ذودلالةإحصائيةبين البحث العلمي والبعد التنظيميبالجامعات الجزائرية عند مستوى معنوية 0,05 في الجامعات محل الدراسة"**، والتي قدرت قيمة F بها (1336,486) وهي دالة بمستوى دلالة قدر ب(0,000)، وهذا يؤكد وجد تأثير ذودلالةإحصائيةعندمستوىالدلالة 0,05 المتغير المستقل (تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية) على المتغير التابع(البعد التنظيمي) بالجامعات محل الدراسة، كما قدرت قيمة T المحسوبة (36,558) وهي دالة عند مستوى دلالة قدرها (0,000) وهو ما تشير إليه قيمة B التي تعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل (تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار(17,6%) في المتغير التابع (البعد التنظيمي)، وهذا المتغير المستقل يفسر حسب معامل التحديدR^2 المقدر ب(0,847) من التباين في المتغير التابع (البعد التنظيمي)، أي أن نسبة (84,7%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع(البعد التنظيمي) سببها تغيرات حاصلة في المتغير المستقل(تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية)، ولهذهالنتائج نقبل الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة.
- ❖ **التفسير الاقتصادي:** استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها يمكن القولأن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية قوية، أي كلما ارتفع مستوى تفعيل البحث العلمي، تحسن البعد التنظيمي في قطاع التعليم العالي.هذا منطقي اقتصاديًالأن البحث العلمي يتطلب تنظيمًا عاليًا في التخطيط، توزيع

الموارد، وإدارة الوقت، مما ينعكس على باقي العمليات التنظيمية. وبرفع عدد المشاريع البحثية، وتحسين جودة النشر، أو دعم الباحثين يؤدي إلى تعزيز التنسيق، وضبط العمليات الإدارية، وتقوية الهيكل التنظيمي. كما أن الاستثمار في البحث العلمي يفرض تطوير أنظمة متابعة وتقييم، وتحسين البنية الإدارية، وتوضيح المسؤوليات داخل الجامعة. واقتصادياهذا يرفع كفاءة استخدام الموارد مما يزيد من مردودية الجامعة كمؤسسة تعليمية وبحثية ويمكن القول أنالبحث العلمي في الجامعات الجزائرية ليس فقط أداة لإنتاج المعرفة، بل هو أيضًا رافعة تنظيمية ترفع من كفاءة الأداء المؤسسي، وتزيد من قدرة الجامعة على التكيف مع تحديات التعليم العالي، ما يدعم استدامتها وتنافسيتها.

5. اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار الدلالة الإحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير تفعيل البحث العلمي على البعد الثقافي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة، من خلال تحديد المتغير المستقل (تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية) والمتغير التابع (البعد الثقافي)، و تحليل انحدار المحور الثاني مع المحور الثالث، والجداول الآتية توضح ذلك

الجدول (25): ملخص نموذج اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الثقافي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة

المتغير المستقل	تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائريةمحلالدراسة			
المتغير التابع	البعد الثقافي في الجامعات الجزائرية محل الدراسة			
النتائج الإحصائية للنموذج				
معامل الارتباط (R)	**مربع معامل التحديد (R^2)**	**معامل التحديد المعدل (R^2)**	**الخطأ المعياري للتقدير**	
0,921[a]	0,848	0,847	0,860	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الجدول (26): تحليل تباين اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الثقافي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة

	مجموع مربع التباين	**درجات الحرية**	**متوسط مربع التباين**	**قيمة (F) المحسوبة**	**مستوى المعنوية**
الانحدار	992,203	1	992,203	1340,568	0,000
البواقي	178,373	241	0,740		
المجموع	1170,576	242			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الجدول (27): معاملات اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الثقافي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة

المتغيرات	معامل الانحدار (B)	معاملات موحدة(Beta)	اختبار (t)	مستوى المعنوية
الثابت	1,076		2,337	0,018
تفعيلالبحث العلمي في الجامعات الجزائريةمحلالدراسة	0,190	0,921	36,614	0,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل (16): الرسم البياني لتوزيع المتغيرات (البعد الثقافي)

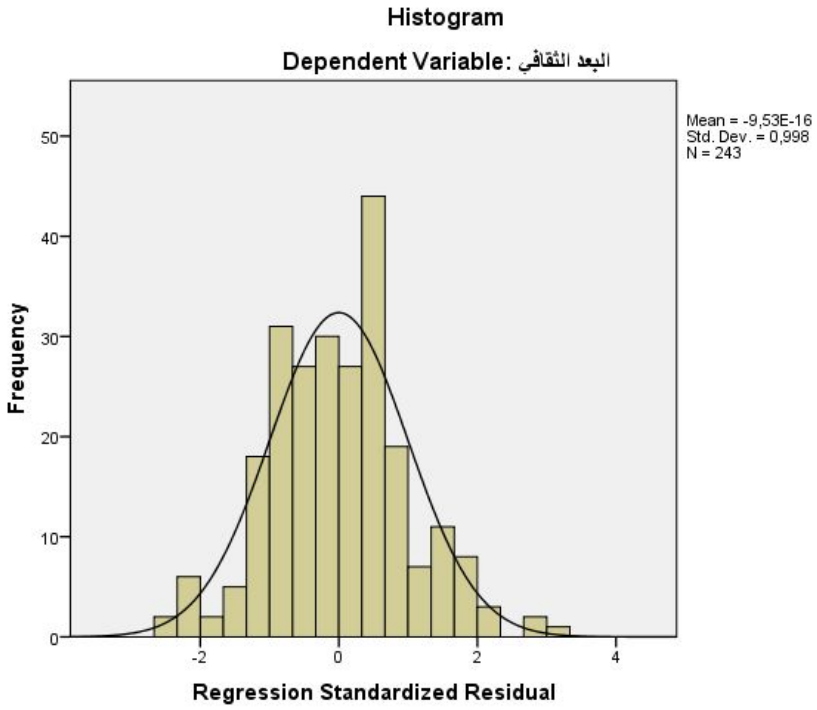

❖ **المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل (17): البواقي المعيارية لنموذج الانحدار (البعد الثقافي)

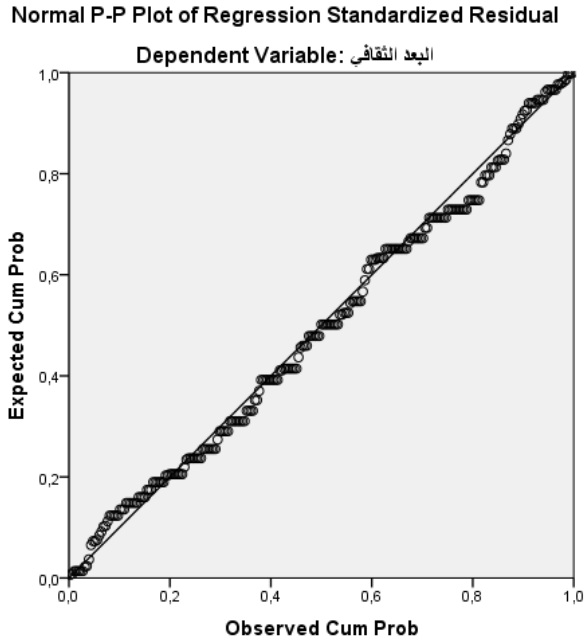

❖ **المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل (18): انتشار البواقي مع القيم المتوقعة (البعد الثقافي)

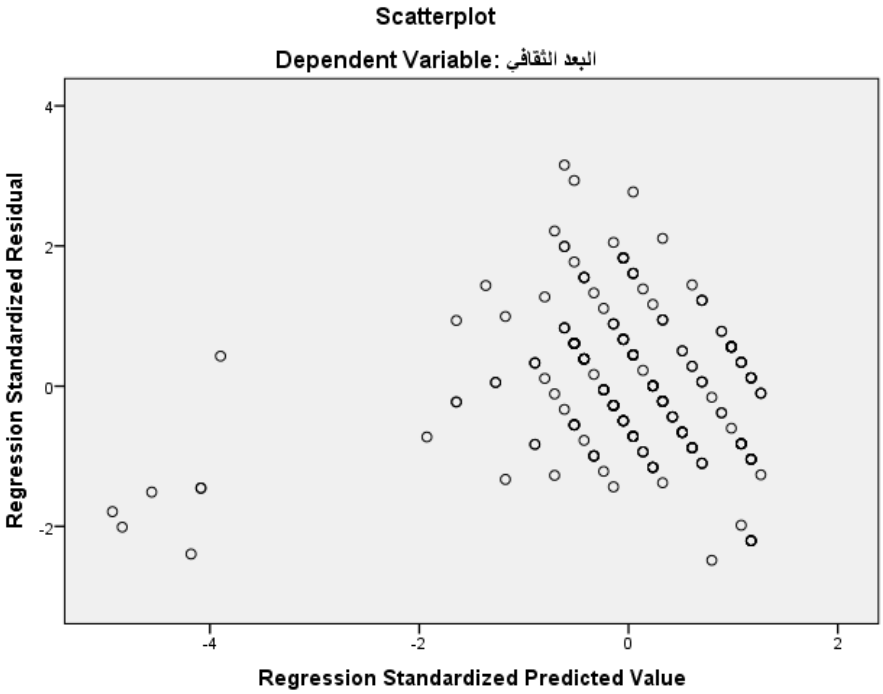

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

❖ **التمثيل البياني**: يوضح كل من الشكل (16) و(17) و(18)، اعتدالية توزيع البواقي وتجمع البيانات حول الخط المستقيم وبتالي فان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهو شرط من شروط إجراء تحليل الانحدار.

❖ **التحليل الإحصائي:** من خلالنتائج الجداول أعلاه يتبين ما يلي:

نتائج الجدول رقم (25) ملخص نموذج اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الثقافي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة قدر معامل الارتباط ب($R=921,0^a$) وهو يدل على وجود علاقة طردية قوية بين تفعيل البحث العلمي والبعد الثقافي بالجامعات الجزائرية، بينما قدر معامل التحديد ب($R^2=0,848$)، حيث يفسر معامل التحديد نسبة التغير في المتغير التابع (البعد الثقافي)، والتي تعود إلى التغير في المتغير المستقل(تفعيل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية)، والنسبة المتبقية تعود إلى عوامل أخرى تؤثر في قيمة المتغير التابع(البعد الثقافي)،كما كان الخطأ المعياري للتقدير Std Error of the Estimate قد بلغ 0,860 حيث أنه كلما صغر هذا النوع من الخطأ فإن ذلك يعني أن حجم أخطاء التقدير أقل.

- ✓ نتائج الجدول رقم(26) تحليل تباين اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الثقافي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة: بلغ مستوى الدلالة (Sig=0,000،F=1340,568) هذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وقد قدر مربع وسط البواقي Sum of squares حوالي 1170,576 وهو مربع الخطأ المعياري للتقدير، وتعبر هذه النتائج على أن نموذج الانحدار جيد.
- ✓ نتائج الجدول رقم (27) معاملات اثر تفعيل البحث العلمي على البعد الثقافي بالجامعات الجزائرية محل الدراسة، حيث تمثلت معادلة الانحدار فيما يلي:

البعد الثقافي = تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية *(0,190)+(1,076)

تمثل هذه المعادلة أثر تفعيل البحث العلمي على البعد الثقافي بالجامعات الجزائرية بواسطة المعامل (B) وقيمته (0,190)، إلا أن هذا التفسير يمكن أن يكون أكثر فهما إذا قمنا بتحويل (B) إلى درجات معيارية Z لمتغيري تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية والبعد الثقافي مما ينتج عنه معامل (Beta) البالغ (0,920)، والذي يظهر تحت المعاملات المعيارية Standardized Coefficients في الجدول، كما تفسر (Sig=0,000،T=36,614) دلالة تأثير تفعيل البحث العلمي على البعد الثقافي في الجامعات الجزائرية.

- ❖ **القرار::**إن نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة للدراسة والتي مفادها**"يوجد أثر ذودلالةإحصائيةبين البحث العلمي والبعد الثقافييالجامعات الجزائرية عند مستوى معنوية 0,05 في الجامعات محل الدراسة"**، والتي قدرت قيمة F بها (1340,568) وهي دالة بمستوى دلالة قدر ب(0,000)، وهذا يؤكد وجد تأثير ذودلالةإحصائيةعندمستوىالدلالة 0,05 المتغير المستقل (تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية) على المتغير التابع(البعد الثقافي) بالجامعات محل الدراسة، كما قدرت قيمة T المحسوبة (36,614) وهي دالة عند مستوى دلالة قدرها (0,000) وهو ما تشير إليه قيمة B التي تعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل (تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار(19,0%) في المتغير التابع (البعد الثقافي)، وهذا المتغير المستقل يفسر حسب معامل التحديدR^2 المقدر ب(0,848) من التباين في المتغير التابع (البعد الثقافي)، أي أن نسبة (84,8%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع(البعد الثقافي) سببها تغيرات حاصلة في المتغير المستقل(تفعيل البحث العلمي في الجامعات الجزائرية)، ولهذهالنتائج نقبل الفرضية الفرعية الخامسة للدراسة.
- ❖ **التفسير الاقتصادي:**التحليل الإحصائي يبيّن أن تفعيل البحث العلمي له أثر قوي ومباشرعلى **تعزيز** البعد الثقافي في الجامعات الجزائرية. هذا الأثر ليس عابرًا أو ضعيفًا، بل كبير لدرجة أن أغلب التغيرات في المستوى الثقافي داخل الجامعة يمكن تفسيرها من خلال مستوى تفعيل البحث

العلمي،هذا يعكس أن الجامعات التي تستثمر أكثر في البحث العلمي (تمويلًا، دعمًا للأساتذة والطلبة، بنية تحتية، مؤتمرات...) هي نفسها الجامعات التي تسجل مستويات أعلى من النشاطات والمخرجات الثقافية (ندوات فكرية، تبادل ثقافي، إنتاج معرفي..)،العلاقة طردية قوية جدًا، أي أن زيادة في نشاط البحث العلمي تؤدي مباشرة إلى ارتفاع في النشاطات والقدرات الثقافية، البحث العلمي لا يقتصر على إنتاج المعرفة الأكاديمية فقط، بل يولد بيئة حيوية تحفز الحوار الفكري، تنظم ملتقيات، وتدعم الإبداع الثقافي،الاستثمار في البحث العلمي يخلق "ثقافة بحثية" داخل الجامعة، وهذه الثقافة تنتشر بين الطلبة والأساتذة، فترفع مستوى الوعي والابتكار.

خلاصة الفصل الثالث:

يُعدّ هذا الفصل من أهم محاور الدراسة، حيث تناول الجانب التطبيقي المتعلق بتحليل مساهمة البحث العلمي في تشجيع الابتكار داخل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر. وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أنّ مؤسسات التعليم العالي تبذل جهودًا معتبرة في تطوير البحث العلمي، من خلال إنشاء مخابر بحث ومراكز دعم ومرافقة، غير أنّ مردودها في مجال الابتكار لا يزال محدودًا نتيجة جملة من التحديات التنظيمية والتمويلية والبشرية. كما بيّنت المعطيات وجود وعي متزايد لدى الأساتذة والباحثين بأهمية الربط بين البحث والابتكار كآلية أساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنّ ضعف التنسيق بين الجامعات والقطاع الاقتصادي يُعد من أبرز العوائق التي تحول دون تحقيق التكامل المنشود. وقد أكّدت النتائج أيضًا على ضرورة تفعيل الشراكات الوطنية والدولية، وتطوير آليات التحفيز والتشجيع الموجهة للباحثين، مع مراجعة السياسات البحثية بما يتلاءم مع متطلبات الابتكار، تحقيقًا لأهداف التنمية المستدامة. وبذلك، يُمكن القول إن ترسيخ ثقافة البحث والابتكار داخل الجامعة الجزائرية يُمثل خطوة أساسية نحو بناء اقتصاد معرفة تنافسي ومستدام.

الخـاتـمـة

الخاتـمة:

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها قطاع التعليم العالي على المستوى الوطني والدولي، أصبح الابتكار عنصراً حيوياً لاستدامة أداء المؤسسات الأكاديمية وتعزيز تنافسيتها. وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن البحث العلمي يمثل المحرك الأساسي لهذه العملية، حيث يسهم في توليد المعرفة الجديدة وتحويلها إلى ممارسات مبتكرة تؤثر على جميع أبعاد الأداء المؤسسي، سواء الاقتصادية أو التكنولوجية أو الإستراتيجية أو التنظيمية أو الثقافية.

ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الأطروحة لتسليط الضوء على دور البحث العلمي في تعزيز الابتكار داخل مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، من خلال دراسة شاملة جمعت بين المنهج النظري والتحليل الميداني، مع التركيز على اختبار فرضيات محددة تهدف إلى قياس أثر البحث العلمي على مختلف أبعاد الابتكار. وقد شكل هذا المسعى العلمي إطارًا منهجيًا لفهم العلاقة بين البحث العلمي والابتكار، وكشف مدى قدرة الجامعات على الاستفادة من المعرفة العلمية في تطوير سياساتها واستراتيجياتها الأكاديمية والتربوية.

ويأتي هذا التمهيد للخاتمة العامة ليهيئ القارئ لاستعراض النتائج الرئيسية لهذه الدراسة، بدءاً من نتائج اختبار الفرضيات، مروراً بـ النتائج النظرية والميدانية، ثم تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق، وصولاً إلى آفاق البحث المستقبلي، بما يضمن تحقيق الفائدة العلمية والمجتمعية المرجوة من هذه الدراسة. كما يسلط هذا التمهيد الضوء على الأهمية الإستراتيجية للبحث العلمي في دعم الابتكار المستدام، وتعزيز قدرة الجامعات على مواكبة التحديات المعاصرة وتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الأكاديمي والاجتماعي والاقتصادي.

أولًا – نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

أظهرت نتائج تحليل الفرضيات قبول جميع الفرضيات عند مستوى دلالة 0.05، مما يعكس الأثر الإيجابي للبحث العلمي على أبعاد الابتكار في التعليم العالي بالجزائر، ويمكن تلخيصها كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أبعاد البحث العلمي والبعد الاقتصادي للابتكار، ما يشير إلى أن نشاط البحث العلمي يسهم بفاعلية في تطوير القدرات الاقتصادية للابتكار داخل المؤسسات الجامعية.
- **الفرضية الثانية:**توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أبعاد البحث العلمي والبعد التكنولوجي للابتكار، مما يدل على أن البحث العلمي يدعم نقل التكنولوجيا وتطوير الحلول التكنولوجية المبتكرة.
- **الفرضية الثالثة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أبعاد البحث العلمي والبعد الاستراتيجي للابتكار، ما يؤكد أن البحث العلمي يلعب دورًا في صياغة استراتيجيات الابتكار المؤسسي.
- **الفرضية الرابعة:**توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أبعاد البحث العلمي والبعد التنظيمي للابتكار، بما يشير إلى تعزيز البحث العلمي للكفاءة التنظيمية والهيكلية للمؤسسات الجامعية.
- **الفرضية الخامسة:**توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أبعاد البحث العلمي والبعد الثقافي للابتكار، ما يدل على أن البحث العلمي يساهم في نشر ثقافة الابتكار والإبداع داخل المجتمع الأكاديمي.

ثانيًا – نتائج الدراسة:

1. النتائج النظرية:

- البحث العلمي يمثل أداة إستراتيجية لتعزيز الابتكار في مؤسسات التعليم العالي من خلال تحسين مخرجات التعليم وإنتاج المعرفة.
- يتضح أن البحث العلمي يمثل المحرك الأساسي لتطوير الأفكار وتحويلها إلى حلول عملية ومبتكرة، مما يعزز دور الجامعات كمراكز للنمو الاقتصادي والاجتماعي.
- من خلال دعم المشاريع البحثية وتحويلها إلى شركات ناشئة، يساهم البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة، وخلق فرص عمل، وزيادة تنافسية الاقتصاد الوطني، وربط الجامعة بواقع المجتمع واحتياجاته.

- التشريعات مثل المرسوم التنفيذي رقم 12-293، والقانون رقم 15-21، والقرار الوزاري 1275، تخلق بيئة قانونية تنظيمية تحمي حقوق الملكية الفكرية وتشجع الباحثين على تطوير مشاريعهم الابتكارية.
- الأبعاد الاقتصادية، التكنولوجية، الإستراتيجية، التنظيمية، والثقافية للابتكار تتأثر بشكل مباشر بنشاطات البحث العلمي، حيث يساهم البحث في تطوير بيئة أكاديمية محفزة على التجريب والإبداع.
- دعم البحث العلمي يسهم في ربط المؤسسات الجامعية بسوق العمل والمجتمع، مما يعزز دورها في التنمية المستدامة وتلبية احتياجات المجتمع.

2. النتائج الميدانية:

- المؤسسات الجامعية التي تولي اهتمامًا كبيرًا بالبحث العلمي أظهرت قدرات أكبر على تطوير الابتكار في مختلف أبعاده.
- أظهر التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين نشاط البحث العلمي والقدرة على تطوير الابتكار الاقتصادي في المؤسسات الجامعية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (72.0). هذا يشير إلى أن المؤسسات التي تولي اهتمامًا أكبر بالبحث العلمي تتمكن من تحسين إدارة الموارد، وتطوير مشاريع مبتكرة تحقق قيمة اقتصادية مضافة، مثل تحسين المنتجات والخدمات أو إنشاء شراكات مع مؤسسات صناعية وتجارية.
- أظهرت النتائج وجود ارتباط معنوي قوي بين البحث العلمي والابتكار التكنولوجي، بقيمة معامل ارتباط بلغت (0.68). ويعكس هذا أن البحث العلمي يسهم في نقل التكنولوجيا وتطوير الحلول التكنولوجية داخل الجامعات، سواء من خلال إنشاء مختبرات حديثة، أو دعم مشاريع الطلاب والأكاديميين في مجالات التطبيقات التقنية والبرمجيات والهندسة.
- بينت البيانات أن البحث العلمي له تأثير ملموس على صياغة استراتيجيات الابتكار المؤسسي، مع معامل ارتباط قدره (0.65). وهذا يعني أن المؤسسات الجامعية التي تعتمد على البحث العلمي في تخطيط سياساتها واستراتيجياتها تكون أكثر قدرة على تحديد الأولويات، وتخصيص الموارد بفاعلية، وربط الابتكار بأهداف التنمية الأكاديمية والاجتماعية والاقتصادية.
- أظهر التحليل وجود علاقة ارتباط قوية بين البحث العلمي والكفاءة التنظيمية للمؤسسات الجامعية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.63). ويشير ذلك إلى أن البحث العلمي يسهم في تطوير الهياكل التنظيمية، وتحسين طرق إدارة المشاريع البحثية، وزيادة التنسيق بين الأقسام الأكاديمية، مما يسهل تطبيق الأفكار المبتكرة بفعالية.
- أظهرت النتائج ارتباطًا معنويًا قويًا بين البحث العلمي ونشر ثقافة الابتكار داخل المجتمع الأكاديمي، بقيمة معامل ارتباط (0.70). ويعكس هذا الدور المحوري للبحث العلمي في تعزيز روح الإبداع، وتشجيع التجريب، ورفع مستوى وعي الطلاب والأساتذة بأهمية الابتكار في تطوير المعرفة والخدمات التعليمية.
- من خلال استبيانات وملاحظات الميدان، تبين أن برامج البحث العلمي الممولة والداعمة تساهم في تحسين قدرات الأساتذة والطلاب على الابتكار، وزيادة مستوى التعاون بين الأقسام المختلفة والمؤسسات البحثية الوطنية والدولية.

ثالثًا – توصيات الدراسة:

- ✓ تعزيز التمويل والدعم المادي والمعنوي لأنشطة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العالي.
- ✓ تشجيع إنشاء مراكز بحثية متخصصة لدعم الابتكار التكنولوجي والاقتصادي داخل الجامعات.
- ✓ دمج البحث العلمي في السياسات الإستراتيجية للمؤسسات الجامعية وربطه بأهداف التنمية المحلية والوطنية.
- ✓ تطوير برامج تدريبية للأكاديميين والباحثين لرفع كفاءتهم في مجال البحث والابتكار.
- ✓ تشجيع ثقافة الابتكار من خلال ورشات عمل، مسابقات علمية، ومنصات لعرض نتائج البحوث المبتكرة.
- ✓ تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والخدمية لنقل المعرفة وتطبيق نتائج البحث العلمي في الواقع العملي.

رابعًا – آفاق الدراسة:

يعد البحث العلمي والابتكار في مؤسسات التعليم العالي من المواضيع الحديثة والهامة التي تحتاج إلى مزيد من التعمق والدراسة. ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح عدة اتجاهات مستقبلية للأبحاث العلمية:

- ➢ دراسة أثر البحث العلمي على الابتكار الاجتماعي والثقافي داخل الجامعات.
- ➢ تحليل دور البحث العلمي في تطوير استراتيجيات الابتكار المستدام.
- ➢ تقييم فعالية البرامج البحثية في تعزيز التعاون بين الجامعات والصناعة.
- ➢ دراسة العلاقة بين البحث العلمي وريادة الأعمال الأكاديمية والابتكار الاقتصادي.
- ➢ تطوير نماذج قياس أداء الابتكار داخل المؤسسات الجامعية وربطه بنتائج البحث العلمي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. أحمد الخطيب، الإدارة الجامعية: دراسات حديثة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1 ، الأردن، 2006.
2. عبود نجم، إدارة الابتكار – المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
3. علاء الدين عبد الغني محمود ، إدارة المنظمات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
4. عطوي جودت عزت، أساليب البحث العلمي : مفاهيمه أدواته وطرقه الإحصائية ، دار الثقافة ، عمان ، الأردن ، 2007.

5. بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

6. حسن راوية، سلوك المؤسسات، الدار الجامعية، مصر، 2001.

7. حسن حريم، إدارة المنظمات- منظور كلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003.

8. ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه. مناهجه وأساليبه. اجراءاته ، بنك الأفكار الدولية ، الأردن.2001.

9. سعيد ياسين عامر، الإدارة وتحديات التغيير، مركز وايد سرفيس للاستشارات والتطوير، القاهرة ، مصر، 2001.

10. غازي عناية، البحث العلمي (منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية " بكالورياس، ماجيستر، دكتوراه")، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

11. عبد الحميد جابر، مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1978.

12. محمد عبيدات وزملاؤه ، منهجية البحث العلمي ، دار وائل ، عمان ، 1997 .

13. مصطفى أحمد سيد، إدارة البشر: الأصول والمهارات، دار الكتب ، مصر ، 2002.

14. مصطفى محمود أبو بكر، مناهج البحث العلمي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر ، 2009.

ب- المجلات:

1. أمينة بن جمعة، وفاء سعيدي، التعليم العالي ودوره في تثمين مخرجات الابتكار- دراسة مؤشر الابتكار العالمي للجزائر لسنة 2022- ، مجلة الاقتصاد الصناعي، (المجلد 13، العدد 01 ، 2023).

2. إبراهيم بختي، محمد الطيب دويس، براءة الاختراع مؤشر لتنافسية الاقتصاديات: الجزائر والدول العربية، مجلة الباحث ، (العدد 4، ورقلة، 2006).

3. باركة محمد الزين، عبد الكريم مسعودي، تحديات التعليم العالي بالجزائر وآفاق التغيير، المجلة الجزائرية للمالية العامة، (2015).

4. داود غديري، فاتح سردوك، منيرة معزوزي، إدارة المعرفة كمدخل لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في مؤسسات التعليم العالي – مقاربة نظرية واستعراض لبعض التجارب العالمية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، (2021).

5. دبي علي، دور الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية في تشجيع المؤسسات الاقتصادية على الإبداع، المجلة الجزائرية للمالية العامة، (عدد 5، 2015).

6. ضياء الدين بن فردية ، دور الرقمنة في تطوير البحث العلمي والرفع من مستوى التحصيل الأكاديمي للطلبة ، مجلة مقاربات في التعليمية ، (مجلد 03 العدد 04 ، 2022).

7. سعيد الصديقي، الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي الطريق نحو التميز والرؤى الإستراتيجية، مركز الامارت للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (العدد 6، المجلد الثاني، 2014).

8. سواعدية فاطمة الزهراء ، حاجي فطيمة، البحث العلمي: المسلك الجديد نحو الابتكار دراسة حالة الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة 2013-2019 ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (المجلد 13، العدد 03، 2020).

9. شريفة كلاع، الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر كسبيل لضمان الجودة الشاملة والنهوض الاكاديمي، مجلة دراسات اقتصادية، (2019).

10. لامية حروش ومحمد طوالبية، البحث العلمي والتطوير في الجزائر "الواقع ومستلزمات التطوير"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (العدد 19، 2018).

11. ناديا حبيب أيوب، دور ممارسة التعلم التنظيمي في مساندة التغيير الاستراتيجي في المنشآت السعودية الكبرى، دورية الإدارة العامة، السعودية، العدد (44) الجزء (1)، (2004).

12. نسمة مسعودان، معوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، (العدد 4، 2018).

13. فيرم الطيب، النعاس بورابح، الطيب قيرع، النشر الالكتروني وأثره في تطوير البحث العلمي، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، (2019).

14. فاطمة الزهراء بورنان، هواري معراج، دور الابتكار فيدعم الميزة التنافسية للمنظمة الاقتصادية، دراسات –العدد الاقتصادي- ، (المجلد 8، العدد 3، جامعة الاغواط، 2017).

15. حمداوي عمر وأحمد بخوش، انعكاس الأداء التنظيمي في جودة البحث العلمي ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (العدد 8، ورقلة، 2012).

16. د. محمد قريشي، أ. صفاء بياضي، الابتكار التكنولوجي في المؤسسات أنواعه، مصادره، والعوامل المؤثرة فيه، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي (34) الجزء (01)، (2017).

17. معزوزي منيرة، لطرش جمال، اثر التعلم التنظيمي في ابتكار المنتجات الجديدة في مؤسسة موبيليس – دراسة حالة وكالات ولاية جيجل-،مجلة اقتصاد المال والأعمال، (المجلد 5، العدد 4، 2021).

18. محمد عودة عليوي وقطحان محمد يوسف، مشكلات البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة آداب البصرة، العراق، العدد 42، 2007.

19. محمد سمير طعيبة، تنمية المقاولاتية في الوسط الجامعية كآلية لتثمين نتائج البحث العلمي في الجزائر في إطار القرار الوزاري 1275، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، (مجلد 09، عدد 02، 2024).

20. عبد الله المجيدل، سالم شماس، معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية: دراسة ميدانية كلية التربية بصلالة نموذجا ، مجلة جامعة دمشق ، (المجلد 26 العدد 2 ، دمشق 2010).

21. عبد الحميد جفال ، معوقات البحث العلمي في الجزائر الواقع والآفاق ، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، (العدد 28، جوان 2011).

ت- الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. حرنان نجوى، مساهمة إدارة المعرفة في تحسين جودة التعليم العالي –دراسة عينة من الجامعات الجزائرية- ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، 2014/2013.
2. خديجة عامري، محددات اندماج الباحثين في نسق البحث العلمي –دراسة ميدانية لعينة منتمية لنسق البحث العلمي بالأغواط-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع التنظيم، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله، 2018/2017،
3. هشام حريز، دور البحث العلمي في تحسين القدرة التنافسية لقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.
4. لعور أكرم، التدقيق الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة مجمع صيدال-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوؤاه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، 2021/2020
5. لمين درار، دور الابتكار في تحسين مردودية المشاريع الفلاحية بمنطقة الشرق الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2024.
6. مشحوق ابتسام، العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011.
7. مشحوق ابتسام، سياسات البحث العلمي في الجزائر للولوج إلى مجتمع المعرفة – الطموح والواقع-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص: علم النفس التربوي، كلية علم النفس وعلوم التربية، قسم علوم التربية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2018/2017.

ث- الملتقيات والمؤتمرات:

1. علة مراد، حاضنات الأعمال: من الفكرة إلى الإبداع، الملتقى الدولي المقاولاتية "التكوين وفرص العمل" جامعة محمد خيضر، 09،07،06، افريل 2010.

ج- التقارير:

1. التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، البحوث العلمية والابتكار في العالم العربي، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2010.

ح- المواقع الالكترونية:

anvredet – Valorisation& innovation.

خ- القوانين والمراسيم والتعليمات الرسمية:

1. المرسوم التنفيذي رقم 12-293 مؤرخ في 21 جويلية من سنة 2012، الذي يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها.
2. تعليمة الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم: 399/أ2021/ المؤرخة في 08 مارس 2021، كتعليمة توضيحية للمرسوم 12-293 ، لتفعيل عملية إنشاء الحاضنة.

3. القرار 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 (شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة/ شهادة- براءة اختراع).
4. الاتفاقية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبين وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة الممضاة بتاريخ 01 أكتوبر 2022 للتعاون في مجال الابتكار.
5. الاتفاقية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة في 07 مارس 2022 لتحديد الإطار العام للشراكة بين الوزارتين، قصد تحديد كيفيات تنظيم وتوجيه واستغلال طاقة الشباب الجامعي حاملي المشاريع، من اجل الولوج إلى عالم المقاولاتية.
6. منشور وزاري مشترك رقم 01: يتعلق بترقية المقاولاتية في الوسط الجامعي وتطويرها مؤرخ في: 13 جويلية 2023.
7. منشور وزاري رقم 02: يتعلق بصفة الطالب المقاول مؤرخ في: 13 جويلية 2023.
8. منشور وزاري مشترك رقم 03: يتعلق بشهادة الطالب المقاول مؤرخ في: 13 جويلية 2023.
9. المرسوم التنفيذي رقم 98-137 المؤرخ 3 ماي سنة 1998، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي.
10. المادة 41 من القانون رقم: 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 الذي يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
11. المادة 42 من القانون رقم: 15-21.
12. المادة 22 من القانون رقم: 15-21.
13. المادة 24 من القانون رقم: 15-21.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Jean-Pierre Boissin, Le concept de « Maison de l'Entrepreneuriat ». Un outild'action pour l'initiativeéconomique sur les campus, Etude pour la Direction de la Technologie du Ministèrefrançais de la Jeunesse, de l'Education Nationale et de la Recherche, 2003.
2. Peter f drucker. The discipline of innovation. issue of *Harvard Business Review. (2002).*
3. Soumitra Dutta. Bruno Lanvin. Lorena Rivera León. Sacha Wunsch-Vincent. Unlocking the Promise of Social Entrepreneurship Shroff Publishers. India. 2019.
4. James M. Higgins. Innovate or evaporate: Test & improve your organization's IQ, its innovation quotient. New Management Publishing Company.USA. 1995.

5. Leghima, Amina &Djema, Hassiba. PME et innovation enAlgérie :limites et perspectives. Marché et organisations. (2014).
6. Mahil, A. Le processus de l'innovation technique: l'articulation du role des acteurs et de la culture, These de Doctorat. Québec, Montérial, Canada: Université du Québec a Montérial. 2012.
7. Mark Rogers. The definition and measurement of information. Working Paper N10. Melbourne, Australia: Melbourne university.
8. Roubia, Sahar et Mokhtari, Abbes, "L'internationalisationcomme orientation stratégique des incubateursuniversitaires au Maroc", *International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics,* vol. 4, n°(1-1), (2023).

الـــمـــلاحـــق

قائمة الملاحق:

الملحق (1): تسهيل مهمة خاص بالباحث

تسهيل مهمة (جامعة باتنة)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
نيابة العمادة للدراسات ما بعد التدرج والبحث العلمي و العلاقات الخارجية
الرقم:...23../ج.ع.ل.خ/ك.ع.إ.ت.ع.ت ان ع.ل م ت.ب ع.ع خ/2025

جامعة عباس لغرور خنشلة

Peoples Democratic Republic of Alegria
Ministry of Higher Educationand Scientific Research
University of Abbes Laghrour Khenchela
Faculty of The Faculty Of Economics , Business
and Management Sciences
N°...../F.S.E.C.S.G/2025

خنشلة في : 2025/06/24

إلى السيد: عميد كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

-جامعة باتنة -

تسهيل مهمة

- سعيا لإستكمال البرنامج الدراسي، المقرر للحصول على شهادة الدكتوراه نظام ل م د في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . ومن أجل تجسيد المفاهيم النظرية للطلبة ، يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة وتسهيل المهمة للطالب :

الإسم : نجم الدين اللقب : بعرة

تاريخ الميلاد: 10-08-1997 مكان الميلاد: خنشلة

التخصص: سنة ثالثة دكتوراه علوم التسيير *ادارة استراتيجية*

عميد الكلية
عبد الجليل جباري

تسهيل مهمة (جامعة أم البواقي)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
نيابة العمادة للدراسات ما بعد التدرج والبحث العلمي و العلاقات الخارجية
الرقم..30../ج.ع.ل.خ/ك.ع.إ.ت.ع.ت ن ع.ل م ت.ب ع.ع خ/2025

جامعة عباس لغرور خنشلة

Peoples Democratic Republic of Alegria
Ministry of Higher Educationand Scientific Research
University of Abbes Laghrour Khenchela
Faculty of The Faculty Of Economics , Business
and Management Sciences
N°...../F.S.E.C.S.G/2025

خنشلـــة في : 11 /06/ 2025

الى السيـــد : عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

- جامعة أم البواقي -

تسـهيـل مـهمـة

- سعيا لإستكمال البرنامج الدراسي، المقرر للحصول على شهادة الدكتوراه نظام ل م د في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، ومن أجل تجسيد المفاهيم النظرية للطلبة ، يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة وتسهيل المهمة للطالب :

الإسم : نجم الدين اللقب : بعرة

تاريخ الميلاد: 10-08-1997 مكان الميلاد:خنشلة

التخصص: سنة ثالثة دكتوراه علوم التسيير "ادارة استراتيجية"

عميد الكلية
عبد الجليل جباري

الملحق (2): الاستبيان

المحور الأول: متعلق بالبياناتالشخصية لعينة الدراسة:

البيانات الشخصية	المواصفات	العلامة (X)
الجنس	ذكر	
	أنثى	
الفئة العمرية	من 20 إلى 30 سنة	
	من 30 إلى 40 سنة	
	40 سنة وما فوق	
الرتبة العلمية	طالب(ة) دكتوراه	
	أستاذ(ة) مساعد – ب-	
	أستاذ(ة) مساعد – أ-	
	أستاذ(ة) محاضر – ب-	
	أستاذ(ة) محاضر – أ-	
	أستاذ(ة) التعليم العالي	
الخبرة العلمية	أقل من 5 سنوات	
	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	
	من 10 سنوات إلى 15 سنة	
	أكثر من 15 سنة	
الشعبة العلمية	علوم التسيير	
	علوم تجارية	
	علوم اقتصادية	

	علوم مالية ومحاسبية	
	خيار آخر	
المؤسسة الجامعية	جامعة الشهيد عباس لغرور – خنشلة	
	المركز الجامعي مرسلي عبد الله – تيبازة	
	جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي	
	جامعة الحاج لخضر- باتنة	

المحور الثاني: البحث العلمي في الجامعة الجزائرية

يمثل البحث العلمي الركيزة الأساسية للمعرفة الموثوقة والمنظمة، وهو الأداة التي بواسطتها يسعى الإنسان إلى فهم العالم من حوله، وكشف القوانين التي تحكم الظواهر المختلفة، وإيجاد حلول للتحديات التي تواجهه. يعتبر البحث العلمي عملية استقصاء منظمة ومنهجية، تهدف إلى اكتساب معارف جديدة، أو تطوير وتأكيد معارف قائمة، باستخدام أدوات ومناهج علمية دقيقة.

العبارت	**غيرموافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
أولا: الإنفاق على البحث العلمي	**ما مدى درجة موافقتك على العبارات التالية؟**				
يرتبط حجم ونوعية الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بتحقيق مخرجات علمية عالية الجودة.					
مستوى الإنفاق الحالي على البحث العلمي والتطوير في الجزائر كافٍ لتحقيق تأثير ملحوظ على تطوير قطاعات الإنتاج بتقنيات جديدة.					

زيادة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي بشكل مباشر إلى تحسين جودة وكمية المخرجات العلمية.					
تخصيص نسبة أكبر من الميزانية العامة للبحث العلمي والتطوير يعتبر استثماراً استراتيجياً طويل الأمد يساهم في التنمية الشاملة للجزائر.					
ثانيا: الإنتاج العلمي	**ما مدى درجة موافقتك على العبارات التالية؟**				
حجم الإنتاج العلمي (عدد البحوث المنشورة وبراءات الاختراع، الكتب الأكاديمية، والتقارير العلمية، الندوات والمؤتمرات، المشاريع البحثية والتجارب المخبرية) يعتبر مؤشرًا دقيقًا لتقييم مستوى البحث العلمي في مؤسسات قطاع التعليم العالي في الجزائر.					
يرتبط النمو المعرفي والتطور التكنولوجي بزيادة الإنتاج العلمي للمجتمعات الحديثة.					
الجامعات التي تتمتع بحجم إنتاج علمي كبير من البحوث والدراسات وبراءات الاختراع تحظى بمكانة علمية مرموقة في الجزائر.					
تقوم الجهات الوصية باستغلال نتائج البحوث والنشرات العلمية وبراءات الاختراع في تحقيق					

الأهداف المرجوة من البحث العلمي.					
ثالثا: **النشر العلمي**	**ما مدى درجة موافقتك على العبارات التالية؟**				
مؤشر النشر العلمي في الجزائر يعكس بدقة مستوى ونوعية المعرفة والتقدم العلمي للأفراد والمؤسسات.					
الاعتماد على قواعد المعلومات العالمية المتخصصة والمستقلة هو المنهج الأمثل لضمان صدقية البيانات المتعلقة بالإنتاج العلمي للمؤسسات الجامعية الجزائرية.					
استخدام معايير مثل عدد الاستشهادات، والتعاون الدولي، وأهمية المجلة، والأثر العلمي للمؤسسة، يمثل منهجية شاملة وفعالة لتقييم جودة الأبحاث العلمية الجزائرية.					
التمييز بين البحوث المنشورة في مجلات عالمية محكمة وتلك المنشورة في مجلات محلية أو وقائع مؤتمرات غير محكمة أمر أساسي عند احتساب مؤشر النشر العلمي على الصعيد الدولي.					
رابعا: **براءات الاختراع**	**ما مدى درجة موافقتك على العبارات التالية؟**				
عدد براءات الاختراع الممنوحة فيالجزائر يعكس مستوى الابتكار والقدرة التنافسية التكنولوجية فيه.					

نظام حماية براءات الاختراع يلعب دورًا محوريًا في تشجيع الباحثين والمؤسسات في الجزائر على الاستثمار في البحث والتطوير.					
المعايير التي وضعتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (مثل الجدة، والنشاط الابتكاري، والقابلية للتطبيق الصناعي) أساسية لضمان جودة براءات الاختراع وأهميتها.					
تهتم الجزائر بحماية حقوق المخترعين من خلال قوانين رادعة يساهم بشكل كبير في تعزيز ثقافة الابتكار وزيادة عدد براءات الاختراع.					
خامسا: **أعداد الباحثين**	**ما مدى درجة موافقتك على العبارات التالية؟**				
زيادة أعداد الباحثين المؤهلين والمتخصصين يمثل عاملاً أساسيًا في تعزيز الإنتاجية العلمية والابتكار في الجزائر.					
جودة مخرجات نظام التعليم العالي تلعب دورًا حاسمًا في توفير أعداد كافية من الباحثين القادرين على المساهمة الفعالة في البحث العلمي.					
الاستثمار الذي تقوم به الجزائر في تطوير مهارات وقدرات الباحثين من خلال برامج التدريب والتأهيل المتقدمة لها تأثير مباشر على					

جودة وكمية الأبحاث المنتجة.					
أرى أن وجود بيئة بحثية محفزة وجاذبة للكفاءات يسهم في استقطاب والحفاظ على أعداد كافية من الباحثين المتميزين.					

المحور الثالث: الابتكار وقطاع التعليم العالي

يمثل الابتكار محركًا أساسيًا للتنافسية والنمو الاقتصادي والاجتماعي في العصر الحديث. وفي هذا السياق، يكتسب قطاع التعليم العالي أهمية بالغة ليس فقط كمصدر للمعرفة، بل أيضًا كبيئة حاضنة للقدرات الابتكارية. يسعى هذا المبحث إلى بناء إطار نظري متكامل يوضح العلاقة المعقدة والمتداخلة بين مفهوم الابتكار وقطاع التعليم العالي.

العبارات	غير موافق بشدة	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
أولا: البعد الاقتصادي	ما مدى درجة موافقتك على العبارات التالية؟				
تُسهم الابتكارات الناتجة عن البحث العلمي في تقليص النفقات التشغيلية من خلال اعتماد تقنيات حديثة تعزز دقة العمليات وتحد من الفاقد في المخرجات.					
تطبيق الابتكارات في العمليات والتقنيات الإنتاجية يؤدي إلى زيادة في الإنتاجية وتحسين مخرجات المؤسسات الجزائرية.					
تقديم ابتكارات جديدة يساهم في خلق فرص عمل جديدة من خلال تأسيس صناعات وخدمات تتطلب					

قوى عاملة إضافية.					
الاستثمار في البحث العلمي والتطوير في الجزائر الذي يقود إلى ابتكارات اقتصادية يمثل محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي المستدام.					
ثانيا: البعد التكنولوجي	ما مدى درجة موافقتك على العبارات التالية؟				
يرتبط نجاح المؤسسات العاملة في مجال البحث العلمي والابتكار في الجزائر بمواكبة التطورات التكنولوجية المستمرة.					
يعتمد إنتاج معرفة جديدة وتطوير منتجات وخدمات مبتكرة في الجزائر على الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير (الأساسية والتطبيقية والتطويرية).					
يرتكز وجود إستراتيجية واضحة للابتكار التكنولوجي،على تطوير منتجات أو خدمات متميزة تلبي متطلبات السوق وتحقق ميزة تنافسية للمؤسسات.					
تبني المؤسسات الجزائرية استراتيجيات مختلفة من الابتكار التكنولوجي (الهجومية، الدفاعية، المقلدة، إلخ..) يعكس وعيها بأهمية التكنولوجيا في تحقيق أهدافها.					
ثالثا: البعد الاستراتيجي	ما مدى درجة موافقتك على العبارات التالية؟				

وجود رؤية مستقبلية مشتركة وواضحة بين أعضاء المؤسسة يعزز الترابط والجهود المشتركة لتحقيق أهداف البحث العلمي والابتكار.					
ترتبط قدرة المؤسسات علىالتعلم والتكيف في مجال البحث العلمي ومتابعة وتحليل المتغيرات البيئية المحيطة بها، والاستعداد لها بخطط مرنة.					
وجود إستراتيجية تعلم واضحة ومحددة تدعم التدريب والتعلم المستمر والابتكار يساهمفي تطوير القدرات البحثية في المؤسسة.					
التكامل بين الرؤية المشتركة، ومتابعة المتغيرات البيئية، وإستراتيجية التعلم الفعالة، يخلق بيئة تنظيمية محفزة للبحث العلمي والابتكار المستدام.					
رابعا: البعد التنظيمي	ما مدى درجة موافقتك على العبارات التالية؟				
العمل ضمن فرق بحثية وتعاونية يشجع على تبادل الأفكار والمعارف، ويساهم في توليد حلول مبتكرة للتحديات البحثية.					
تبني المؤسسة لهيكل تنظيمي مرن، يتميز باللامركزية وقلة المستويات الإدارية والرسمية المتدنية، يسهل عملية التجريب والابتكار في الأنشطة البحثية.					

المؤسسات التي تولي اهتمامًا كبيرًا لعمليات إدارة المعرفة (توليد، نقل، مشاركة واسترجاع المعرفة)، تكون أكثر قدرة على تطوير أبحاثها وابتكاراتها.					
التخلص من الروتين والبيروقراطية والإجراءات الرسمية المعقدة في بيئة العمل البحثي يساهم في تعزيز الإبداع والابتكار في الجزائر.					
خامسا: البعد الثقافي	ما مدى درجة موافقتك على العبارات التالية؟				
تشجيع التعلم من الأخطاء واعتبارها فرصًا للتطوير يساهم في خلق بيئة عمل محفزة للابتكار.					
وجود بيئة عمل مواكبة للابتكار، تشجع على اكتساب المعرفة واستخدامها وتحسين الممارسات ومكافأة المبتكرين، ويعزز القدرة الابتكارية للمؤسسة.					
التركيز على الجودة الشاملة في عمليات التدريب والابتكار يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق تعلم ابتكاري فعال في المؤسسة.					
المؤسسات التي تتبنى ثقافة التعلم المستمر والتجريب وتكافئ الأفكار الجديدة تكون أكثر قدرة على تحقيق التميز في البحث العلمي والابتكار في الجزائر.					

الملحق (3): مجموعة تقارير تحكيم استبيان البحث من طرف الأساتذة المحكمين

تقرير تحكيم الاستبيان الأستاذة عبد اللي هالة

تقرير تحكيم استبيان

عنوان الاستبيان : " مساهمة البحث العلمي في تشجيع الابتكار في قطاع التعليم العالي في الجزائر"

- بعد مراجعة الاستبيان، أجد أنه تم طرح أسئلته وفق سياق مقبول ومنهجية مضبوطة ومنظمة بشكل جيد تبرز حداثة الموضوع، وتسمح بجمع البيانات المطلوبة بشكل فعال تبعا لمقتضيات الموضوع محل الدراسة ، وبما يتناسب مع أهداف أطروحة الدكتوراه.

ملاحظات إضافية (إن وجدت):
لا توجد.

اسم ولقب المحكم(ة) : عبدلي هالة.
الرتبة العلمية : أستاذ محاضر – ب- ، جامعة عباس لغرور خنشلة.
التخصص: مالية وتسيير المؤسسات

في : 2025/06/07
الأستاذ المحكم (الاسم واللقب والإمضاء)

عبدلي هالة

تقرير تحكيم الاستبيان للأستاذ ناصري أبوبكر

تحكيم الاستبيان

يُعتبر الاستبيان من أهم الأدوات البحثية في ميدان العلوم الإنسانية، إذ يساهم في جمع البيانات بشكل منظم وموثوق، مما يتيح الوصول إلى نتائج أكثر دقة ومصداقية. ويُبنى الاستبيان وفق أسس علمية تراعي الجوانب التقنية والمنهجية، بما يضمن وضوح الأسئلة وحيادها، وتنظيمها في محاور مترابطة تعكس موضوع الدراسة.

الاستبيان المقدم من طرف **ط.د بعرة نجم الدين**، في إطار أطروحتها الموسومة: "**مساهمة البحث العلمي في تشجيع الابتكار في قطاع التعليم العالي في الجزائر**"، قد تم الاطلاع عليه وتحكيمه وفق القواعد المنهجية والتقنية المعمول بها في مجال إعداد أدوات البحث العلمي.

أولاً: الهيكل العام والتقني للاستبيان

1- الملاحظات

- ✓ وجود تقسيم منطقي إلى محاور (بيانات شخصية – البحث العلمي – الابتكار).
- ✓ تنوع الأسئلة ما بين بيانات ديموغرافية وأسئلة موضوعية مرتبطة بموضوع البحث.
- ✓ استخدام سلم ليكرت خماسي موحّد يسهل على المبحوثين الإجابة ويُسهل التحليل الإحصائي لاحقًا.
- ✓ ترتيب محاور الاستبيان من المعلومات العامة (البيانات الشخصية) إلى الأكثر تخصصًا (الابتكار).
- ✓ الأسئلة مصاغة بشكل متسلسل داخل كل محور مما يحافظ على الانسجام والاتساق وبالتالي دقة النتائج.
- ✓ توفير بدائل إجابة واضحة ومحددة تمنع الالتباس لدى المفردات قيد الدراسة.
- ✓ الاهتمام بتغطية أبعاد متعددة (اقتصادي، تكنولوجي، تنظيمي، استراتيجي، ثقافي) مما يعكس شمولية الاستبيان وتوسع الباحث.

2- المقترحات

- ➢ إضافة مقدمة قصيرة في بداية الاستبيان توضح الهدف، مدة الإجابة، وضمان سرية المعلومات.
- ➢ تبسيط صياغة بعض العبارات الطويلة لتجنب إرهاق المبحوث.
- ➢ تقليل التكرار في معنى العبارات في بعض المحاور (خصوصًا الابتكار) لتفادي الملل والإجابات الميكانيكية من قبل المفردات قيد الدراسة.

ثانياً: منهجية إعداد الاستبيان

1- الملاحظات

- ✓ وجود ربط واضح بين محاور الاستبيان وموضوع الأطروحة (البحث العلمي والابتكار في التعليم العالي).
- ✓ اعتماد متغيرات وأبعاد قياس معروفة دوليًا (النشر العلمي، براءات الاختراع، عدد الباحثين...).
- ✓ استخدام أسئلة مغلقة قابلة للمعالجة الكمية والإحصائية بدقة.

- ✓ التركيز على متغيرات أساسية تسهل اختبار الفرضيات وصياغة النتائج بدقة أكثر.
- ✓ وضوح الأبعاد النظرية في صياغة الأسئلة، حيث تم ترجمة المفاهيم (الابتكار، الإنفاق، الإنتاج) إلى مؤشرات عملية من شأنها تسهيل المعالجة الكمية.
- ✓ تغطية المحاور لجوانب كمية وكيفية من البحث العلمي (تمويل، إنتاج، نشر، ابتكار).
- ✓ وجود توازن بين أسئلة تقيس الوضع الراهن وأخرى تقيس التصورات المستقبلية.

2-المقترحات

- ➢ إضافة بعض الأسئلة المفتوحة لتمكين المبحوثين من التعبير عن آرائهم بحرية وإثراء النتائج نوعيًا.
- ➢ توسيع البيانات الديموغرافية (إضافة التخصص، الجامعة، عدد براءات الابتكار المحصل عليها...الخ) لدعم تحليل المقارنات الإحصائية.
- ➢ مراجعة صياغة بعض الأسئلة لضمان الحياد وتجنب التوجيه نحو إجابة معينة.

بشكل عام

الاستبيان جيد جدًا من الناحية المنهجية والتقنية، ويُظهر وعيًا علميًا بمتطلبات البحث الكمي من قبل الباحث. من الناحية الشكلية والتقنية، يتميز الاستبيان بترتيب محاوره بشكل منطقي، واستخدام سلم قياس مناسب، إضافة إلى وضوح محاوره وشموليته لموضوع الدراسة. ومن الناحية المنهجية، يترجم الاستبيان مفاهيم الأطروحة إلى مؤشرات قابلة للقياس، ويعكس وعيًا بمتطلبات البحث الكمي في العلوم الإنسانية، مع الالتزام بالجوانب الأخلاقية في جمع البيانات. ومع ذلك، فإن تحسين الاستبيان يتطلب إدخال بعض التعديلات الطفيفة (إضافة مقدمة إجرائية قصيرة وأسئلة مفتوحة لإثراء الجانب الكيفي، تبسيط والحياد في صياغة العبارات، وتوسيع البيانات الديموغرافية).

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن هذا التحكيم يعكس وجهة نظري ورأيي الشخصي كباحث ومحكم، ولا يُعتبر ملزمًا للباحث في دراسته، بل يمكنها الاستئناس به والأخذ بما تراه مناسبًا لمسار أطروحته.

يوم 2025/06/05

د. ناصري أبوبكر
أستاذ محاضر
جامعة عباس لغرور خنشلة

DR NASRI ABOUBAKEUR
MAITRE DE CONFERENCES

تقرير تحكيم الاستبيان للأستاذ بالولي حسام الدين

تحكيم استبيان

تقييم الاستبيان هو بناءً على مجموعة من المعايير المنهجية المرتبطة ببناء الاستبيانات في البحوث العلمية. إليك تحكيماً مفصلاً للاستبيان الذي قدمته (يعبر عن رأي شخصي وليس ملزما لأي أحد):

أولاً: الشكل العام والتنظيم:

- ✓ الوضوح والتنظيم: الاستبيان منظم بشكل جيد، مقسم إلى محاور واضحة (البيانات الشخصية، البحث العلمي، الابتكار)، مما يسهل على المشاركين فهمه والتنقل بين أجزائه.
- ✓ اللغة: اللغة المستخدمة فصيحة، أكاديمية، وخالية من الغموض.
- ✓ نوع الأسئلة: الأسئلة مغلقة من نوع ليكرت الخماسي، وهي مناسبة لقياس الاتجاهات والآراء.

ثانياً: التحكيم المنهجي لمحاور الاستبيان

- ✓ البيانات الشخصية: مناسبة للتحليل الإحصائي الوصفي والتحليلي.

اقتراح: يمكن إضافة متغيرات إضافية مثل التخصص العلمي والمؤسسة الجامعية لزيادة العمق التحليلي.

- ✓ محور البحث العلمي

المحاور الفرعية: الإنفاق، الإنتاج، النشر، براءات الاختراع، عدد الباحثين

- ✓✓ *الأسئلة تغطي أبعاداً جوهرية ومترابطة.
- ✓✓ *ترتيب منطقي وتسلسل مفاهيمي.
- ✓✓ *استخدام متدرج منطقي لبدائل الإجابة.

اقتراح: يفضل الفصل بين الأسئلة الخاصة بـ"رأي حول الوضع في الجزائر" والأسئلة ذات الطابع "العام النظري"، وذلك لتجنب الخلط بين التقييم الموضوعي والرأي الشخصي.

- ✓ محور الابتكار

الأبعاد: الاقتصادي، التكنولوجي، الاستراتيجي، التنظيمي، الثقافي

- ✓✓ *تصميم شامل ومتكامل يغطي أهم محددات الابتكار.
- ✓✓ *لغة واضحة، والمفاهيم دقيقة.

اقتراح: يفضل دمج بعض الأسئلة أو إعادة صياغتها لتقليل التكرار، مثل:

* سؤال "وجود بيئة عمل مستدامة للابتكار..." متداخل جزئياً مع سؤال "المؤسسات التي تتبنى ثقافة تقدر التعلم."...

ثالثاً: الجوانب التقنية والإحصائية

- ✓ مقاييس الاستجابة: استخدام مقياس ليكرت الخماسي مناسب للتحليل الكمي.
- ✓ قابلية التحليل: الأسئلة قابلة للتحليل باستخدام أدوات التحليل الإحصائي الوصفي، ومعاملات الثبات (مثل ألفا كرونباخ)
- ✓ التكرار: لا يوجد تكرار غير مبرر، لكن توجد بعض الأسئلة القابلة للدمج كما ورد أعلاه.

رابعاً: صلاحية المحتوى(Content Validity)

- ✓ يغطي الاستبيان جميع جوانب موضوعه (البحث العلمي والابتكار في التعليم العالي)
- ✓ كل فقرة تمثل مؤشراً فرعياً لمفهوم أكبر، ما يعزز الصلاحية المفاهيمية.

خامساً: المقترحات النهائية

- ✓ إضافة فقرة تعريفية في بداية الاستبيان توضّح الهدف من الاستبيان، ومدة الإجابة، وطمأنة المشاركين بسرية بياناتهم.
- ✓ ترقيم الفقرات لتسهيل الرجوع والتحليل.

خلاصة

الاستبيان جيد جداً من حيث البناء المنهجي، ويتسم بالشمولية والوضوح. مع بعض التعديلات البسيطة، سيكون أداة علمية مفيدة لجمع البيانات المتعلقة بالبحث العلمي والابتكار في مؤسسات التعليم العالي.

تم في 2025/06/03

توقيع المحكم

د بالولي حسام الدين
أستاذ محاضر

د بالولي حسام الدين
أستاذ محاضر أ
جامعة عباس لغرور خنشلة

تقرير تحكيم الاستبيان للأستاذة جباري لطيفة

تقرير تحكيم استبيان

عنوان الاستبيان: مساهمة البحث العلمي في تشجيع الابتكار في قطاع التعليم العالي في الجزائر

بعد الاطلاع على الاستبيان ومراجعته، أؤكد أن محتواه مناسب ومهيأ لجمع البيانات اللازمة لأطروحة الدكتوراه، مع وضوح الأسئلة وسهولة فهمها من قبل المستجيبين.

ملاحظات عامة:

- البناء المنهجي للاستبيان جيد جدا وواضح المعالم قابل للتحليل الكمي من خلال استخدام مقياس ليكرت الخماسي . كما ان الاسئلة غير مكررة لكن هناك بعض الاسئلة التي تؤدي نفس المعنى ويجب تجنبها أو دمجها .

-افتتاح الاستبيان بمدخل تعريفي يوضح هدف الاستبيان وأهمية الاجابة عليه بموضوعية ودقة للوصول الى نتائج صحيحة، والتقيد بسرية المعلومات والإجابات الخاصة بالمشاركين وعدم استخدامها لأغراض اخرى غير البحث العلمي.

اسم المحكم: **جباري لطيفة**

الرتبة: أستاذ محاضر -ب-

التخصص: مالية وتسيير مؤسسة

التوقيع: الدكتورة جباري لطيفة بتاريخ جوان 2025

الملحق (4): مخطط معهد العلوم الاقتصادية المركز الجامعي تيبازة

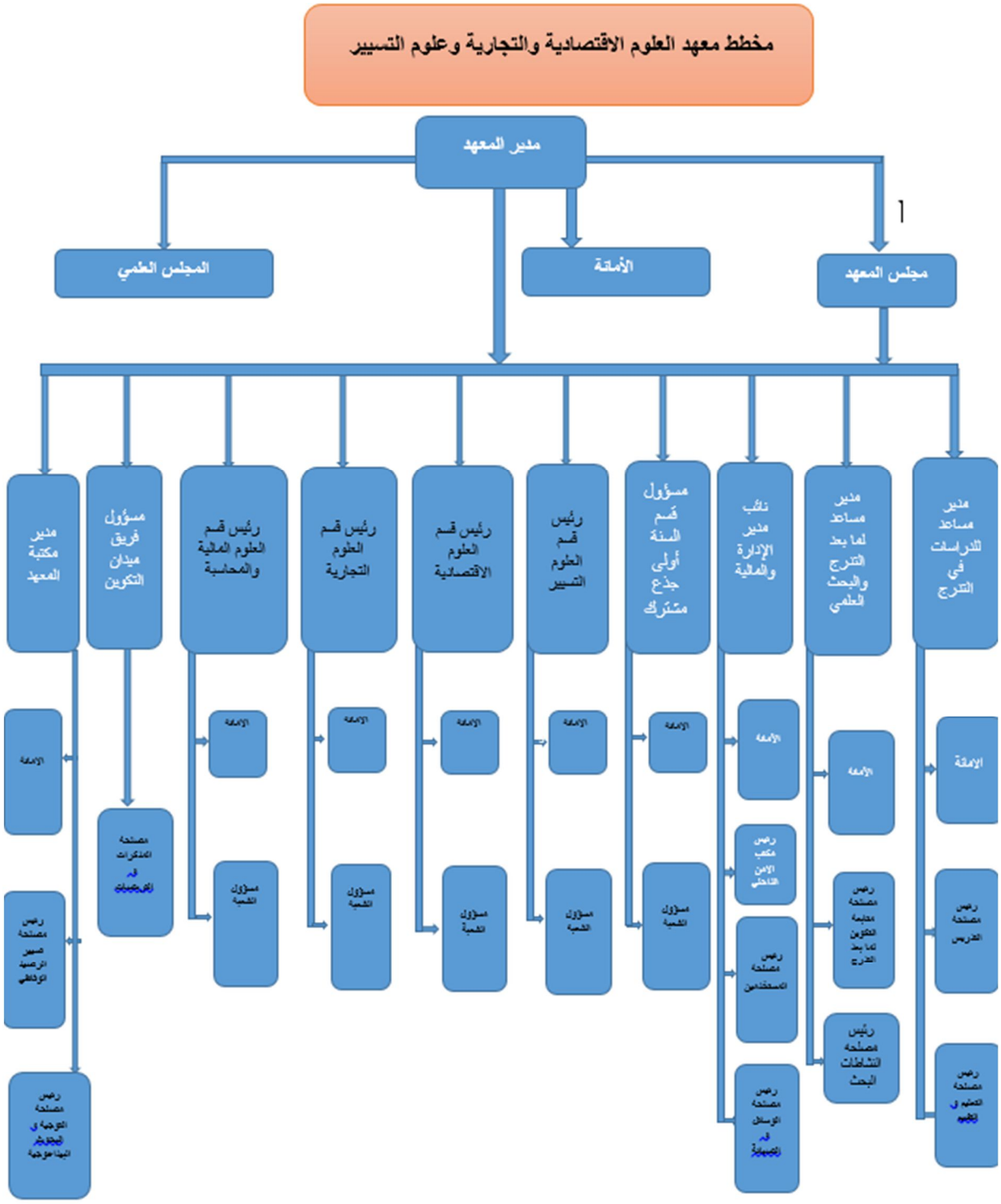

الملحق (5): الهيكل الأكاديمي الأساتذة الدائمين لكلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنة

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Direction du Développement et de la Prospective

TAB 8: TABLEAU DES ENSEIGNANTS PERMANENTS

Etablissement Universitaire: Batna 1

	Professeur			Maitre de conférence						Maître Assistant						TOTAL		
				Classe A			Classe B			Classe A			Classe B					
	TOTAL	Dont Féminin	Dont Etrangers	TOTAL	Dont Féminin	Dont Etrangers	TOTAL	Dont Féminin	Dont Etrangers	TOTAL	Dont Féminin	Dont Etrangers	TOTAL	Dont Féminin	Dont Etrangers	TOTAL	Dont Féminin	Dont Etrangers
Mathématiques				1	1	0	4	2	0	2	1	0				**7**	**4**	**0**
Physique																**0**	**0**	**0**
Chimie																**0**	**0**	**0**
Technologie Alimentaire																**0**	**0**	**0**
Informatique				3	2	0	1	0	0	5	4	0	1	0	0	**10**	**6**	**0**
Architecture																**0**	**0**	**0**
Medecine																**0**	**0**	**0**
Chirurgie Dentaire																**0**	**0**	**0**
Pharmacie																**0**	**0**	**0**
Sciences Vétérinaires																**0**	**0**	**0**
Sciences de la Nature																**0**	**0**	**0**
Sciences de la Terre																**0**	**0**	**0**
Agronomie																**0**	**0**	**0**
S.Economiques et S. de Gestion	54	22	1	63	28	0	21	12	0	10	4	0	30	23	1	**178**	**89**	**2**
Sciences Commerciales	4	1	0	9	6	0	2	2	0	1	1	0	8	6	0	**24**	**16**	**0**
S.Juridiques et Administratives				1	1	0	1	1	0	1	0	0				**3**	**2**	**0**
S.Politiques et Relat°. Internat°.				1	0	0	1	1	0							**2**	**1**	**0**
S.Information et Communicat°.																**0**	**0**	**0**
Sciences Sociales et humaines	2	2	0	1	0	0				1	0	0				**4**	**2**	**0**
Sciences Islamiques	3	0	0													**3**	**0**	**0**
Critique Théatrale / Musique																**0**	**0**	**0**
Arts Plastiques																**0**	**0**	**0**
Education Physique et Sportive																**0**	**0**	**0**
Langue et Littérature Arabe																**0**	**0**	**0**
Langue et Culture Amazigh																**0**	**0**	**0**
Langues Etrangères				2	2	0	1	1	0	4	3	0				**7**	**6**	**0**
TOTAL	**63**	**25**	**1**	**81**	**40**	**0**	**31**	**19**	**0**	**24**	**13**	**0**	**39**	**29**	**1**	**238**	**126**	**2**

Préciser les effectifs des enseignants par discipline enseignée comme indiqué sur le canevas.

Comptabiliser en Sciences Sociales et humaines: Sociologie, Psychologie, Démographie, Anthropologie, Histoire, Géographie, Philosophie, Archéologie, Bibliothéconomie.

Autres(*): Corps des PES, Adjoint d'éducation.

الملحق (6): مخطط الهيكل الأكاديمي لكلية العلوم الاقتصادية – أم البواقي

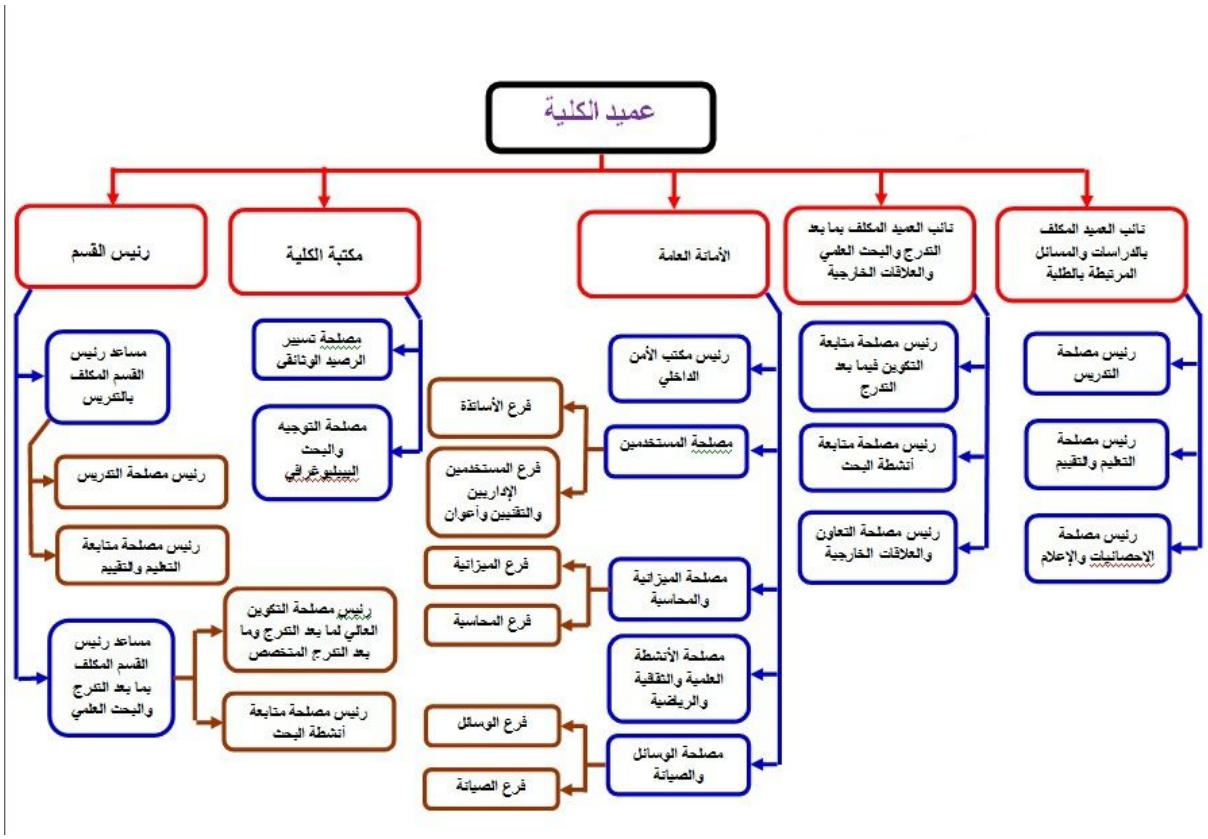

الملحق(7): مخرجات برنامج SPSS

البيانات الشخصية

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	143	58,8	58,8	58,8
	انثى	100	41,2	41,2	100,0
	Total	243	100,0	100,0	

الفئةالعمرية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 20 الى 30	17	7,0	7,0	7,0
	من 30 الى 40	71	29,2	29,2	36,2
	40فمافوق	155	63,8	63,8	100,0
	Total	243	100,0	100,0	

الرتبةالعلمية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	استاذمساعد ب	26	10,7	10,7	10,7
	استاذمساعدأ	34	14,0	14,0	24,7
	استاذمحاضر ب	50	20,6	20,6	45,3
	استاذمحاضر أ	70	28,8	28,8	74,1
	استاذالتعليمالعالي	63	25,9	25,9	100,0
	Total	243	100,0	100,0	

الخبرةالعلمية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقلمن 5 سنوات	17	7,0	7,0	7,0
	من 5 الى 10 سنوات	69	28,4	28,4	35,4
	من 10 الى 15 سنة	115	47,3	47,3	82,7
	أكثرمن 15 سنة	42	17,3	17,3	100,0
	Total	243	100,0	100,0	

الشعبةالعلمية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	علومالتسيير	71	29,2	29,2	29,2
	علومتجارية	59	24,3	24,3	53,5
	علوماقتصادية	67	27,6	27,6	81,1
	علومماليةومحاسبية	44	18,1	18,1	99,2

خياراخر	2	,8	,8	100,0
Total	243	100,0	100,0	

جامعةالانتماء

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	جامعةعباسلغرور	65	26,7	26,7	26,7
	المركزالجامعيمرسليعبدالله	64	26,3	26,3	53,1
	جامعةالعربيبنمهيدي	60	24,7	24,7	77,8
	جامعةالحاجلخضر	54	22,2	22,2	100,0
	Total	243	100,0	100,0	

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المحور الأول

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
يرتبطحجمونوعيةالإنفاقعلىالتعليمالعاليوالبحثالعلميفيالجزائربتحقيقمخرجاتعلميةعاليةالجودة	243	1	5	4,45	,687
مستوىالإنفاقالحاليعلىالبحثالعلميوالتطويرفيالج	243	1	5	4,14	,782

					زائركافٍلتحقيقتأثيرملحوظعلىتطويرقطاعاتالإنتاجبتقنياتجديدة
,649	4,31	5	2	243	زيادةالإنفاقعلىالبحثالعلميوالتطويركنسبةمنالناتجالمحليالإجماليستؤديبشكلمباشرإلىتحسينجودةوكميةالمخرجاتالعلمية
,619	4,48	5	2	243	تخصيصنسبةأكبرمنالميزانيةالعامةللبحثالعلميوالتطويريعتبراستثماراً استراتيجياًطويلالأمديساهمفيالتنميةالشاملةللجزائر
,687	4,45	5	1	243	حجمالإنتاجالعلميعددالبحوثالمنشورةوبراءاتالاختراع،الكتبالأكاديمية،والتقاريرالعلمية،الندواتوالمؤتمرات،المشاريعالبحثية
,782	4,14	5	1	243	يرتبطالنموالمعرفيوالتطورالتكنولوجيبزيادةالإنتاجالعلميللمجتمعاتالحديثة.
,649	4,31	5	2	243	الجامعاتالتيتتمتعبحجمإنتاجعلميكبيرمنالبحوثوالدراساتوبراءاتالاختراعتحظىبمكانةعلميةمرموقةفيالجزائر

تقومالجهاتالوصيةباستغلالنتائجالبحوثوالنشراتالعلميةوبراءاتالاختراعفيتحقيقالأهدافالمرجوةمنالبحثالعلمي	243	2	5	4,48	,619
مؤشرالنشرالعلميفيالجزائريعكسبدقةمستوىوعيةالمعرفةوالتقدمالعلميللأفرادوالمؤسسات	243	1	5	4,14	,782
الاعتمادعلىقواعدالمعطياتالعالميةالمتخصصةوالمستقلةهوالمنهجالأمثللضمانصدقيةالبياناتالمتعلقةبالإنتاجالعلمي	243	2	5	4,31	,649
استخداممعاييرمثلعددالاستشهادات،والتعاونالدوليمثلمنهجيةشاملةوفعالةلتقييمجودةالأبحاثالعلميةالجزائرية	243	2	5	4,48	,619
التمييزبينالبحوثالمنشورةفيمجلاتعالميةمحكمةأمرأساسيعنداحتسابمؤشرالنشرالعلميعلىالصعيدالدولي	243	1	5	4,30	,707
عددبراءاتالاختراعالممنوحةفيالجزائريعكسمستوىالابتكاروالقدرةالتنافسيةالتكنولوجيةفيه	243	1	5	4,33	,648
نظامحمايةبراءاتالاختراعيلعبدورًامحوريًّافيتشجيعالابتكارفيالجزائر	243	1	5	4,14	,782

					شجيعالباحثينوالمؤسسا تفيالجزائرعلىالاستثما رفيالبحثوالتطوير
,649	4,31	5	2	243	المعاييرالتيوضعتهاالمذ ظمةالعالميةللملكيةالفك رية)مثلالجدة،والنشاطالابت كاري،والقابليةللتطبيقال صناعي(
,619	4,48	5	2	243	تهتمالجزائربحمايةحقوق المخترعينمنخلالقوانين رادعةتساهمبشكلكبيرفي تعزيزثقافةالابتكاروزيا دةعددبراءاتالاختراع
,782	4,14	5	1	243	زيادةأعدادالباحثينالمؤ هلينوالمتخصصينيمثلع املاًأساسيًافيتعزيزالإنت اجيةالعلميةوالابتكارفيا لجزائر
,649	4,31	5	2	243	جودةمخرجاتنظامالتعلي مالعاليتلعبدورًاحاسمًافي توفيرأعدادكافيةمنالباح ثينالقادرينعلىالمساهمةا لفعالةفيالبحثالعلمي.
,619	4,48	5	2	243	الاستثمارالذيتقومبهالج زائرفيتطويرمهاراتوقد راتالباحثينمنخلالبرامج التدريبوالتأهيللهاتأثيرم باشر

أرىأنوجودبيئةبحثيةمحفزةوجاذبةللكفاءاتيسهمفياستقطابوالحفاظعلىأعدادكافيةمنالباحثينالمتميزين	243	1	5	4,35	,671
Valid N (listwise)	243				

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المحور الثاني

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تُسهمالابتكاراتالناتجةعنالبحثالعلميفيتقليصالنفقاتالتشغيليةمنخلالاعتمادتقنياتحديثةتعززدقةالعمليات	243	1	5	4,14	,782
تطبيقالابتكاراتفيالعمليات والتقنياتالإنتاجيةيؤديإلىزيادةفيالإنتاجيةوتحسينمخرجاتالمؤسساتالجزائرية	243	2	5	4,31	,649
تقديمابتكاراتجديدةيساهمفيخلقفرصعملجديدةمنخلالتأسيسصناعاتوخدماتتتطلبقوىعاملةإضافية	243	2	5	4,48	,619
الاستثمارفيالبحثالعلميوالتطويرفيالجزائرالذييق	243	1	5	4,14	,782

ودإلىابتكاراتاقتصاديةي مثلمحركًاأساسيًاللنموا لاقتصاديالمستدام					
يرتبطنجاحالمؤسساتالع املةفيمجالالبحثالعلميوا لابتكارفيالجزائربمواكب ةالتطوراتالتكنولوجيةال مستمرة	243	2	5	4,31	,649
يعتمدإنتاجمعرفةجديدة وتطويرمنتجاتوخدماتم بتكرةفيالجزائرعلىالاس تثمارفيأنشطةالبحثوالتط وير	243	2	5	4,48	,619
يرتكزوجودإستراتيجية واضحةللابتكارالتكنول وجي،علىتطويرمنتجاتأ وخدماتمتميزةتلبيمتطلب اتالسوقوتحققميزةتنافس يةللمؤسسات	243	1	5	4,30	,707
تبنيالمؤسساتالجزائريةا ستراتيجياتمختلفةمنالاب تكارالتكنولوجييعكسو عيهابأهميةالتكنولوجياف يتحقيقأهدافها	243	1	5	4,33	,648
وجودرؤيةمستقبليةمشت ركةوواضحةبينأعضا ءالمؤسسةيعززالترابط والجهودالمشتركةلتحقي قأهدافالبحثالعلميوالابتك ار	243	1	5	4,14	,782

ترتبطقدرةالمؤسساتعلد التعلموالتكيففيمجالالبح ثالعلميومتابعةوتحليلال متغيراتالبيئيةالمحيطةب ها،والاستعدادلهابخطط مرنة	243	2	5	4,31	,649
وجودإستراتيجيةتعلموا ضحةومحددةتدعمالتد ريبوالتعلمالمستمروالاب تكاريساهمفيتطويرالقد راتالبحثيةفيالمؤسسة	243	2	5	4,48	,619
التكاملبينالرؤيةالمشتر كة،ومتابعةالمتغيراتالبيـ ئية،وإستراتيجيةالتعلما لفعالة،يخلقبيئةتنظيمية محفزةللبحثالعلمي	243	1	5	4,14	,782
العملضمنفرقبحثيةوتعا ونيةيشجععلىتبادلالأفكا روالمعارف،ويساهمفيت وليدحلولمبتكرةللتحدياتـ البحثية	243	2	5	4,31	,649
تبنيالمؤسسةلهيكلتنظيم يمرن،يتميزباللامركزيـ ة،يسهلعمليةالتجريبوالا بتكارفيالأنشطةالبحثية	243	2	5	4,48	,619
المؤسساتالتيتوليأهتمامًا كبيرًالعملياتإدارةالمعرف ة،تكونأكثرقدرةعلىتطو يرأبحاثهاوابتكاراتها	243	1	5	4,35	,671

التخلصمنالروتينوالبير وقراطيةوالإجراءاتالر سميةالمعقدةفيبيئةالعم لالبحثييساهمفيتعزيزالإ بداعوالابتكارفيالجزائر	243	1	5	4,30	,707
تشجيعالتعلممنالأخطاء واعتبارهافرصًاللتطوي ريساهمفيخلقبيئةعملمح فزةللابتكار	243	1	5	4,35	,747
وجودبيئةعملمواكبةللا بتكار،تشجععلىاكتسابال معرفةواستخدامهاوتح سينالممارساتومكافأةالم بتكرين	243	1	5	4,26	,826
التركيزعلىالجودةالشام لةفيعملياتالتدريبوالابتك اريمثلخطوةأساسيةنحو تحقيقتعلمابتكاريفعالفيال مؤسسة	243	2	5	4,44	,668
المؤسساتالتيتتبنىثقافةالت علمالمستمروالتجريبوت كافئالأفكارالجديدةتكونأ كثرقدرةعلىتحقيقالتميز فيالبحثالعلمي	243	2	5	4,48	,619
Valid N (listwise)	243				

الفا كرونباخ المحور الأول

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,966	20

ألفا كرونباخ المحور الثاني

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,964	20

ألفا كرونباخ الإجمالي

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,996	2

الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان المحور الاول (الارتباط سبيرمان)

Correlations			
			البحثالعلميفيا لجامعةالجزا ئرية
Spearman's rho	يرتبطحجمونوعيةالإنفا قعلىالتعليمالعاليوالبحثال علميفيالجزائربتحقيقمخ رجاتعلميةعاليةالجودة	Correlation Coefficient	,305
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	243
	مستوىالإنفاقالحاليعلىالب حثالعلميوالتطويرفيالج زائركافٍلتحقيقتأثيرملحـ وظعلىتطويرقطاعاتالإن تاجبتقنياتجديدة	Correlation Coefficient	,798
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	243
	زيادةالإنفاقعلىالبحثالعل ميوالتطويركنسبةمنالنا تجالمحليالإجماليستؤديب شكلمباشرإلىتحسينجود ةوكميةالمخرجاتالعلمية	Correlation Coefficient	,839
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	243
	تخصيصنسبةأكبرمنالم يزانيةالعامةللبحثالعلمي والتطويريعتبراستثماراً استراتيجياًطويلالأمدي ساهمفيالتنميةالشاملةللـ جزائر	Correlation Coefficient	,679
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	243
	حجمالإنتاجالعلميعددالب حوثالمنشورةوبراءاتا لاختراع،الكتبالأكاديمي	Correlation Coefficient	,305
		Sig. (2-tailed)	,000

	ة،والتقارير العلمية،الندواتو المؤتمرات،المشاريعالبحثية	N	243
	يرتبطالنمو المعرفيو التطور التكنولوجيبزيادةا لإنتاجالعلميللمجتمعاتال حديثة.	Correlation Coefficient	,798
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	243
	الجامعاتالتيتتمتعبحجمإ نتاجعلميكبيرمنالبحوثو الدراساتوبراءاتالاختراا عتحظىبمكانةعلميةمرموقةفيالجزائر	Correlation Coefficient	,839
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	243
	تقومالجهاتالوصيةباستغلالنتائجالبحوثو النشراتالعلميةوبراءاتالاختراا عفيتحقيقالأهدافالمرجوةمنالبحثالعلمي	Correlation Coefficient	,679
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	243
	مؤشر النشر العلميفيالجزائريعكسبدقةمستوىو وعيةالمعرفةو التقدمالعلميللأفرادو المؤسسات	Correlation Coefficient	,798
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	243
	الاعتمادعلىقواعدالمعلوماتالعالميةالمتخصصةو المستقلةهو المنهجالأمثللضمانصدقيةالبياناتا لمتعلقةبالإنتاجالعلمي	Correlation Coefficient	,839
		Sig. (2-tailed)	,000
		N	243
	استخداممعاييرمثلعددا	Correlation	,679

	Coefficient	لاستشهادات،والتعاونالدوليبمثلمنهجيةشاملةوفعالةلتقييمجودةالأبحاثالعلميةالجزائرية	
,000	Sig. (2-tailed)		
243	N		
,418	Correlation Coefficient	التمييزبينالبحوثالمنشورةفيمجلاتعالميةمحكمةأمرأساسيعنداحتسابمؤشرالنشرالعلميعلىالصعيدالدولي	
,000	Sig. (2-tailed)		
243	N		
,364	Correlation Coefficient	عددبراءاتالاختراعالممنوحةفيالجزائريعكسمستوىالابتكاروالقدرةالتنافسيةالتكنولوجيةفيه	
,000	Sig. (2-tailed)		
243	N		
,798	Correlation Coefficient	نظامحمايةبراءاتالاختراعيلعبدوراًمحورياًفيتشجيعالباحثينوالمؤسساتفيالجزائرعلىالاستثمارفيالبحثوالتطوير	
,000	Sig. (2-tailed)		
243	N		
,839	Correlation Coefficient	المعاييرالتيوضعتهاالمنظمةالعالميةللملكيةالفكرية)مثلالجدة،والنشاطالابتكاري،والقابليةللتطبيقالصناعي(	
,000	Sig. (2-tailed)		
243	N		
,679	Correlation Coefficient	تهتمالجزائربحمايةحقوقالمخترعينمنخلالقوانينرادعةتساهمبشكلكبيرفيتعزيزثقافةالابتكاروزيادةعددبراءاتالاختراع	
,000	Sig. (2-tailed)		
243	N		

,798	Correlation Coefficient	زيادةأعدادالباحثينالمؤ هلينو المتخصصينيمثلع املاًأساسيًافيتعزيز الإنت اجيةالعلميةو الابتكار فيا لجزائر	
,000	Sig. (2-tailed)		
243	N		
,839	Correlation Coefficient	جودةمخرجاتنظامالتعلي مالعاليتلعبدورً احاسمًافي توفير أعدادكافيةمنالباح ثينالقادرينعلىالمساهمةا لفعالةفيالبحثالعلمي.	
,000	Sig. (2-tailed)		
243	N		
,679	Correlation Coefficient	الاستثمار الذيتقومبهالج زائرفيتطويرمهار اتوقد ر اتالباحثينمنخلالبر امج التدريبو التأهيللهاتأثيرم باشر	
,000	Sig. (2-tailed)		
243	N		
,271	Correlation Coefficient	أر بأنوجودبيئةبحثيةمح فزةوجاذبةللكفاءاتيسهم فياستقطابو الحفاظعلىأ دادكافيةمنالباحثينالمتمي زين	
,000	Sig. (2-tailed)		
243	N		
1,000	Correlation Coefficient	البحثالعلميفيالجامعةالج زائرية	
.	Sig. (2-tailed)		
243	N		

الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان المحور الثاني (الارتباط سبيرمان)

Correlations

		الابتكاروقطاع التعليمالعالي
Spearman's rho	تُسهمالابتكاراتالناتجةعنالبحثالعلميفيتقليصالنفقاتالتشغيليةمنخلالاعتمادتقنياتحديثةتعززدقةالعمليات	Correlation Coefficient ,805 Sig. (2-tailed) ,000 N 243
	تطبيقالابتكاراتفيالعملياتوالتقنياتالإنتاجيةيؤديإلىزيادةفيالإنتاجيةوتحسينمخرجاتالمؤسساتالجزائرية	Correlation Coefficient ,838 Sig. (2-tailed) ,000 N 243
	تقديمابتكاراتجديدةيساهمفيخلقفرصعملجديدةمنخلالتأسيسصناعاتوخدماتتتطلبقوىعاملةإضافية	Correlation Coefficient ,667 Sig. (2-tailed) ,000 N 243
	الاستثمارفيالبحثالعلميوالتطويرفيالجزائرالذييقودإلىابتكاراتاقتصاديةيمثلمحرّكًاأساسيًّاللنموالاقتصاديالمستدام	Correlation Coefficient ,805 Sig. (2-tailed) ,000 N 243
	يرتبطنجاحالمؤسساتالعاملةفيمجالالبحثالعلميوالابتكارفيالجزائربمواكبةالتطوراتالتكنولوجيةالمستمرة	Correlation Coefficient ,838 Sig. (2-tailed) ,000 N 243

يعتمدإنتاجمعرفةجديدةوتطويرمنتجاتوخدماتمبتكرةفيالجزائرعلىالاستثمارفيأنشطةالبحثوالتطوير	Correlation Coefficient	,667
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	243
يرتكزوجودإستراتيجيةواضحةللابتكارالتكنولوجي،علىتطويرمنتجاتأوخدماتمتميزةتلبيمتطلباتالسوقوتحققميزةتنافسيةللمؤسسات	Correlation Coefficient	,481
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	243
تبنيالمؤسساتالجزائريةاستراتيجياتمختلفةمنالابتكارالتكنولوجييعكسوعيهابأهميةالتكنولوجيافيتحقيقأهدافها	Correlation Coefficient	,360
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	243
وجودرؤيةمستقبليةمشتركةوواضحةبينأعضاءالمؤسسةيعززالترابطوالجهودالمشتركةلتحقيقأهدافالبحثالعلميوالابتكار	Correlation Coefficient	,805
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	243
ترتبطقدرةالمؤسساتعلىالتعلموالتكيففيمجالالبحثالعلميومتابعةوتحليلالمتغيراتالبيئيةالمحيطةبها،والاستعدادلهابخططمرنة	Correlation Coefficient	,838
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	243
وجودإستراتيجيةتعلموا ضحةومحددةتدعمالتدريب	Correlation Coefficient	,667

والتعلمالمستمروالابتكاريساهمفيتطويرالقدراتالبحثيةفيالمؤسسة	Sig. (2-tailed)	,000
	N	243
التكاملبينالرؤيةالمشتركة ،ومتابعةالمتغيراتالبيئية، وإستراتيجيةالتعلمالفعالة، يخلقبيئةتنظيميةمحفزةللبحثالعلمي	Correlation Coefficient	,805
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	243
العملضمنفرقبحثيةوتعاونيةيشجععلىتبادلالأفكاروالمعارف،ويساهمفيتوليدحلولمبتكرةللتحدياتالبحثية	Correlation Coefficient	,838
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	243
تبنيالمؤسسةلهيكلتنظيميمرن،يتميزباللامركزية،يسهلعمليةالتجريبوالابتكارفيالأنشطةالبحثية	Correlation Coefficient	,667
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	243
المؤسساتالتيتولياهتمامًاكبيرًالعملياتإدارةالمعرفة،تكونأكثرقدرةعلىتطويرأبحاثهاوابتكاراتها	Correlation Coefficient	,269
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	243
التخلصمنالروتينوالبيروقراطيةوالإجراءاتالرسميةالمعقدةفيبيئةالعملالبحثييساهمفيتعزيزالإبداعوالابتكارفيالجزائر	Correlation Coefficient	,481
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	243

تشجيعالتعلممنالأخطاءوا عتبارهافرصًاللتطويريسا همفيخلقبيئةعملمحفزةللابـ تكار	Correlation Coefficient	,210
	Sig. (2-tailed)	,001
	N	243
وجودبيئةعملمواكبةللابتـ كار،تشجععلىاكتسابالمعر فةواستخدامهاوتحسينالممـ ارساتومكافأةالمبتكرين	Correlation Coefficient	,703
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	243
التركيزعلىالجودةالشاملةفـ يعملياتالتدريبوالابتكاريمثـ لخطوةأساسيةنحوتحقيقتعـ لمابتكاريفعالفيالمؤسسة	Correlation Coefficient	,551
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	243
المؤسساتالتيتتبنىثقافةالتعلـ مالمستمروالتجريبوتكافئـ لأفكارالجديدةتكونأكثرقدـ رةعلىتحقيقالتميزفيالبحثالـ علمي	Correlation Coefficient	,667
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	243
الابتكاروقطاعالتعليمالعالـ ي	Correlation Coefficient	1,000
	Sig. (2-tailed)	.
	N	243

اختبار الفرضيات

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,973[a]	,947	,947	,574

a. Predictors: (Constant), البحثالعلميفيالجامعةالجزائرية

b. Dependent Variable: البعدالاقتصادي

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1415,383	1	1415,383	4302,369	,000[b]
	Residual	79,284	241	,329		
	Total	1494,667	242			

a. Dependent Variable: البعدالاقتصادي

b. Predictors: (Constant), البحثالعلميفيالجامعةالجزائرية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2,574	,302		-8,528	,000

البحثالعلميفيالجامعةالجزائرية	,227	,003	,973	65,592	,000

a. Dependent Variable: البعدالاقتصادي

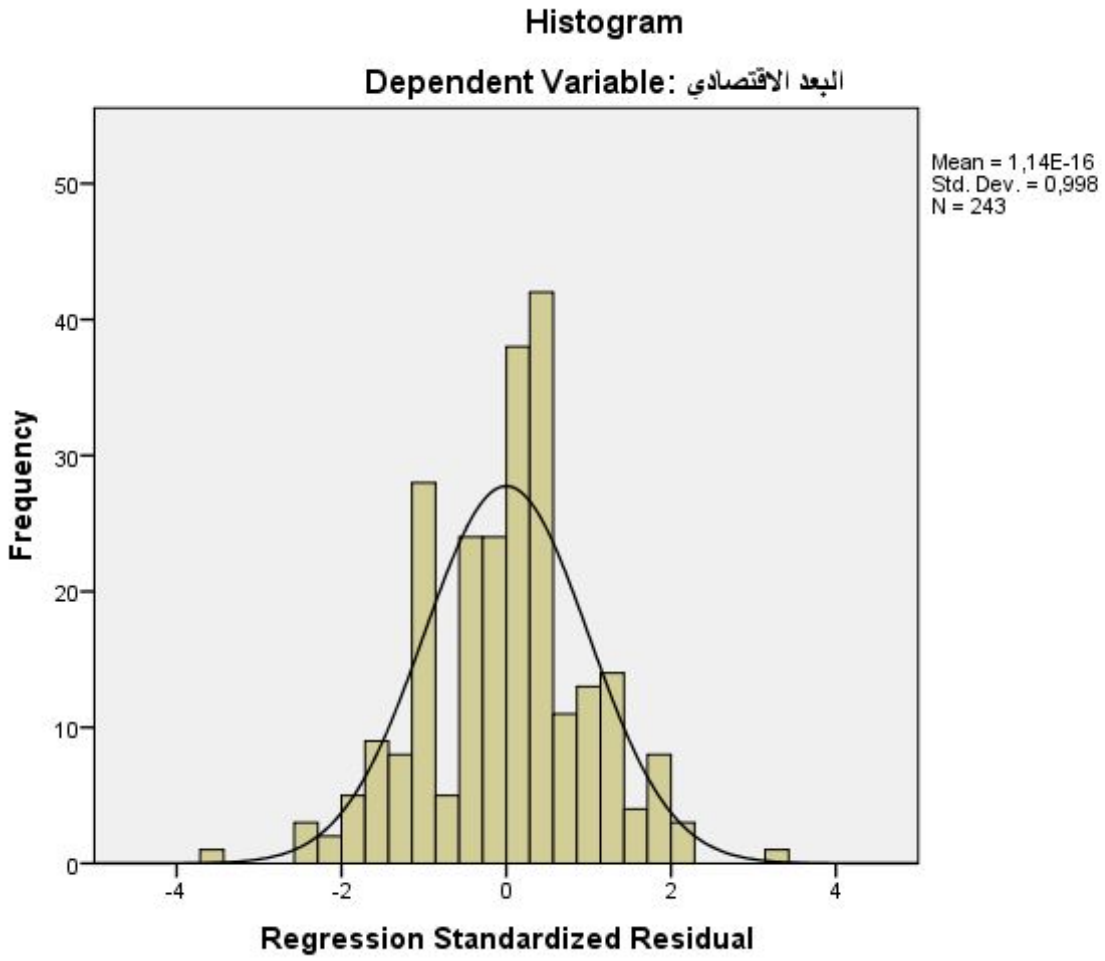

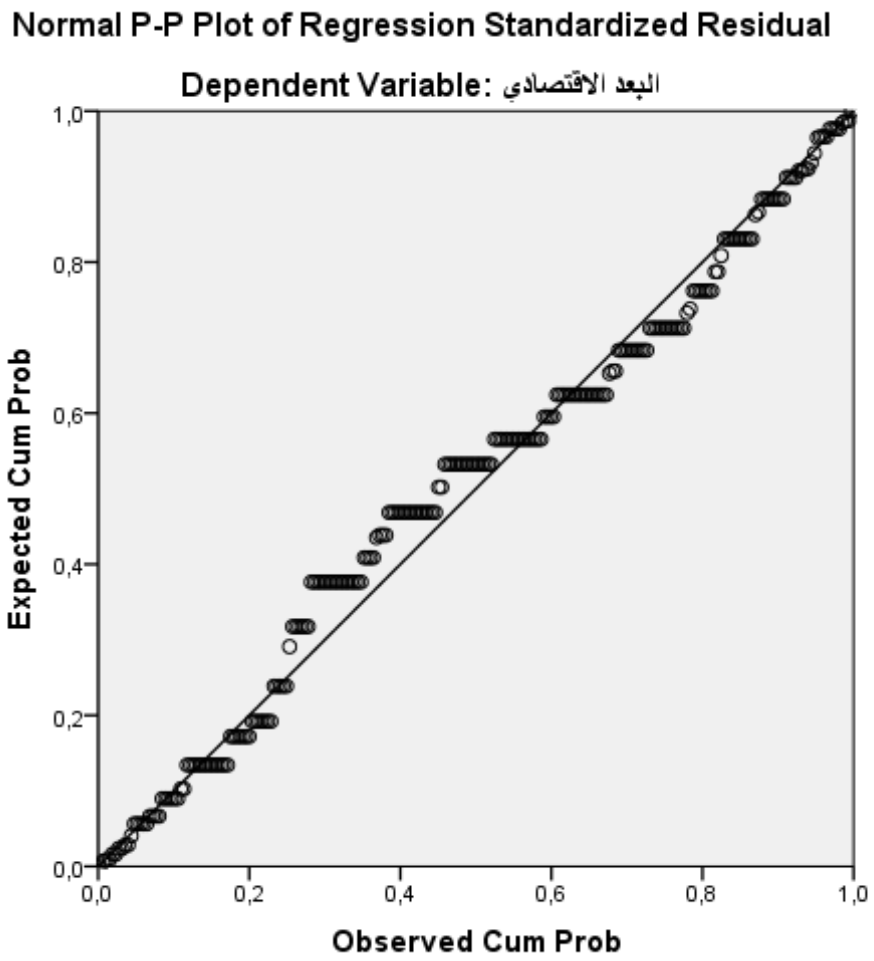
Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual
Dependent Variable: البعد الاقتصادي
Expected Cum Prob
Observed Cum Prob
0,0
0,2
0,4
0,6
0,8
1,0

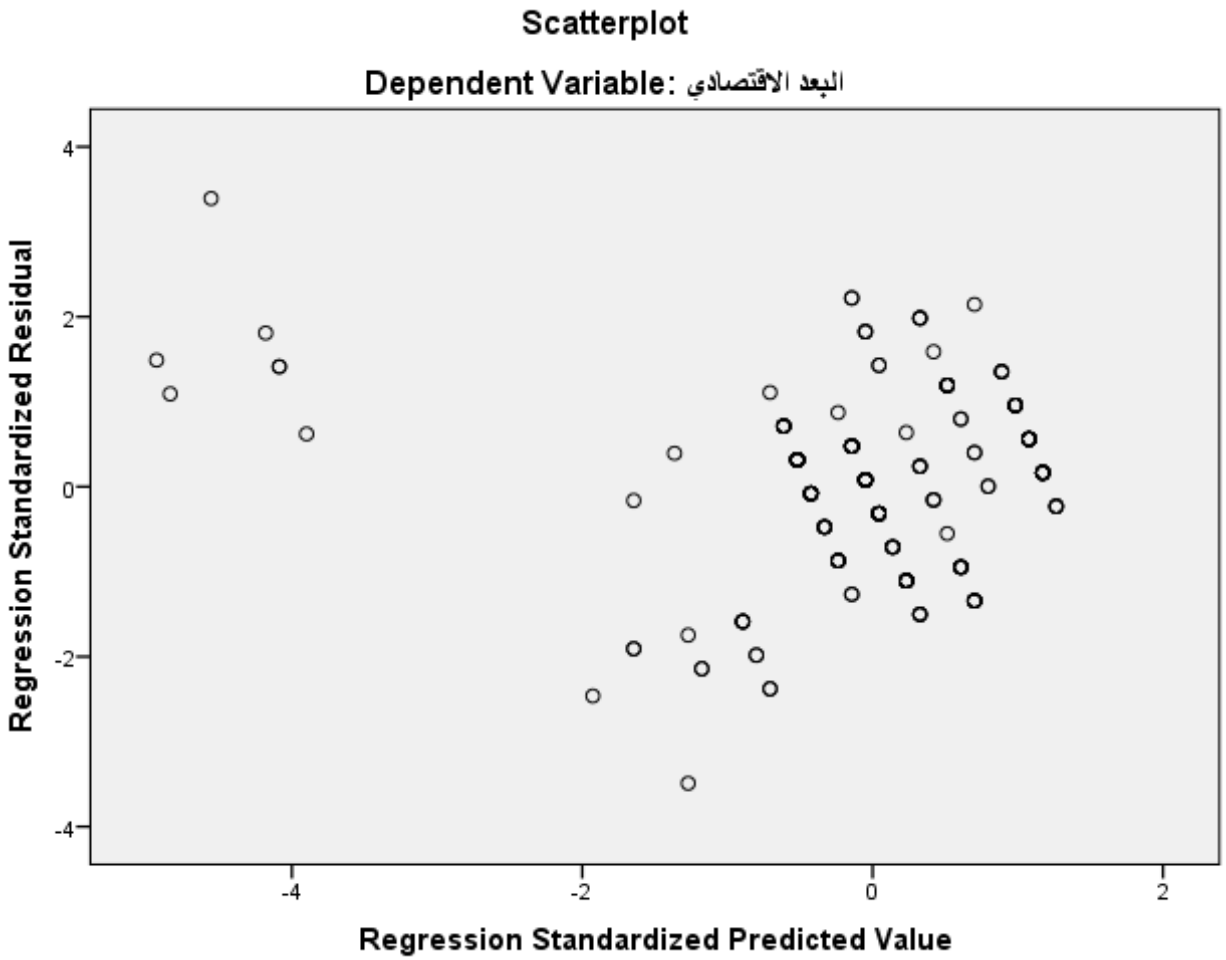

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,920[a]	,846	,845	,802

a. Predictors: (Constant), البحثالعلميفيالجامعةالجزائرية

b. Dependent Variable: البعدالتكنولوجي

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	849,926	1	849,926	1320,688	,000[b]
	Residual	155,095	241	,644		
	Total	1005,021	242			

a. Dependent Variable: البعدالتكنولوجي

b. Predictors: (Constant), البحثالعلميفيالجامعةالجزائرية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2,190	,422		5,189	,000
	البحثالعلميفيالجامعةالجزائرية	,176	,005	,920	36,341	,000

a. Dependent Variable: البعدالتكنولوجي

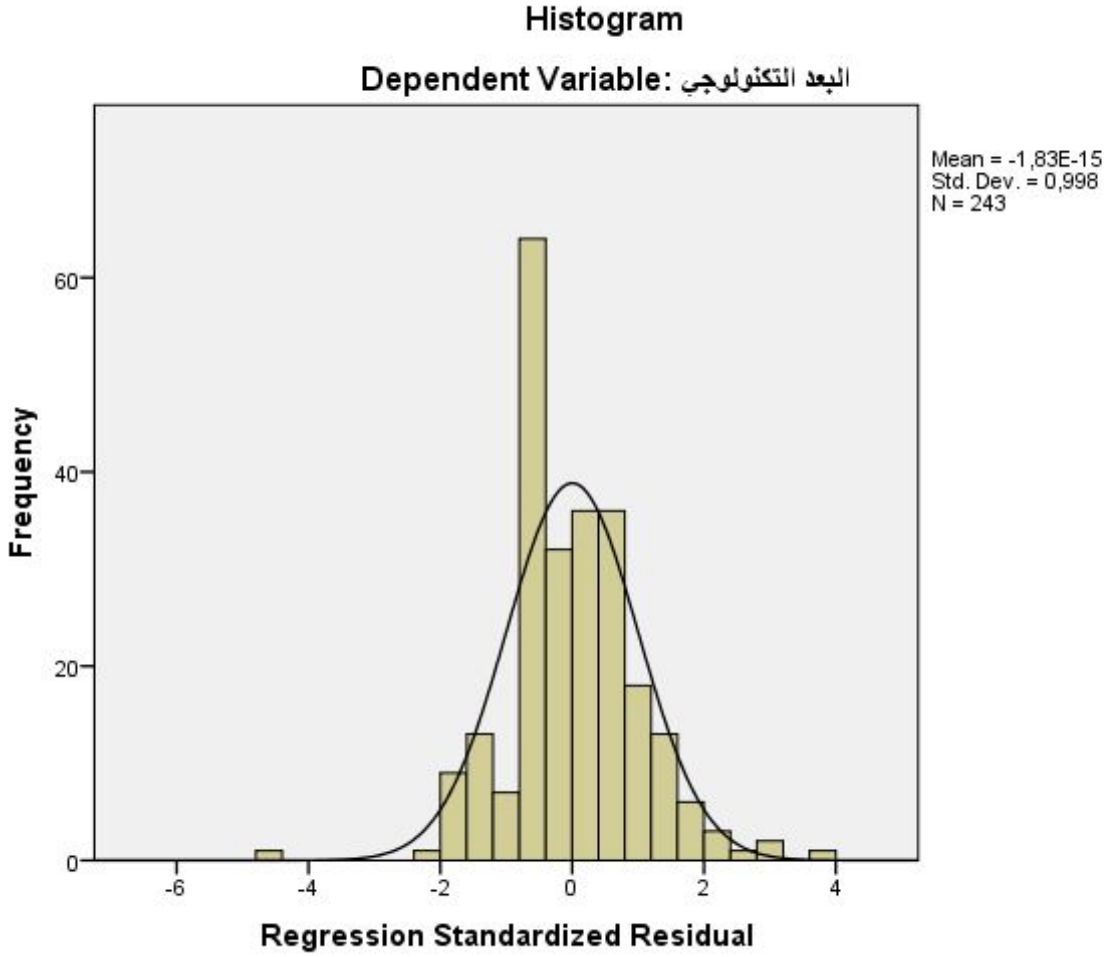

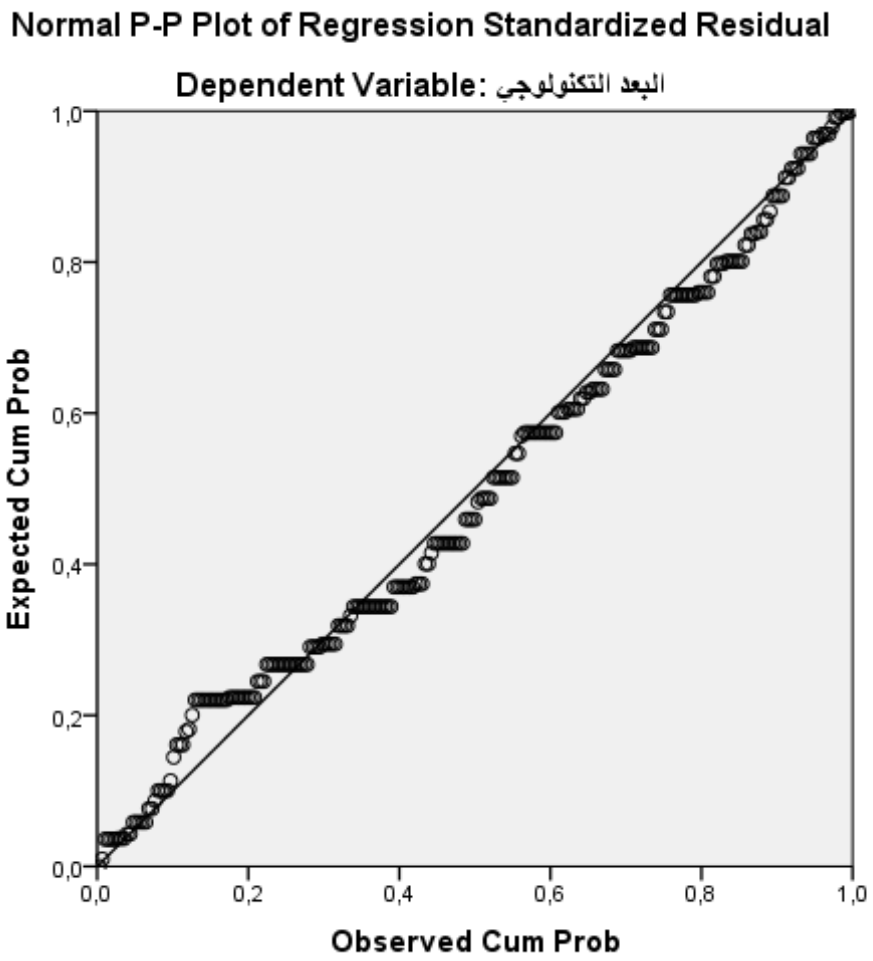
Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual
Dependent Variable: البعد التكنولوجي
Expected Cum Prob
Observed Cum Prob
0,0
0,2
0,4
0,6
0,8
1,0

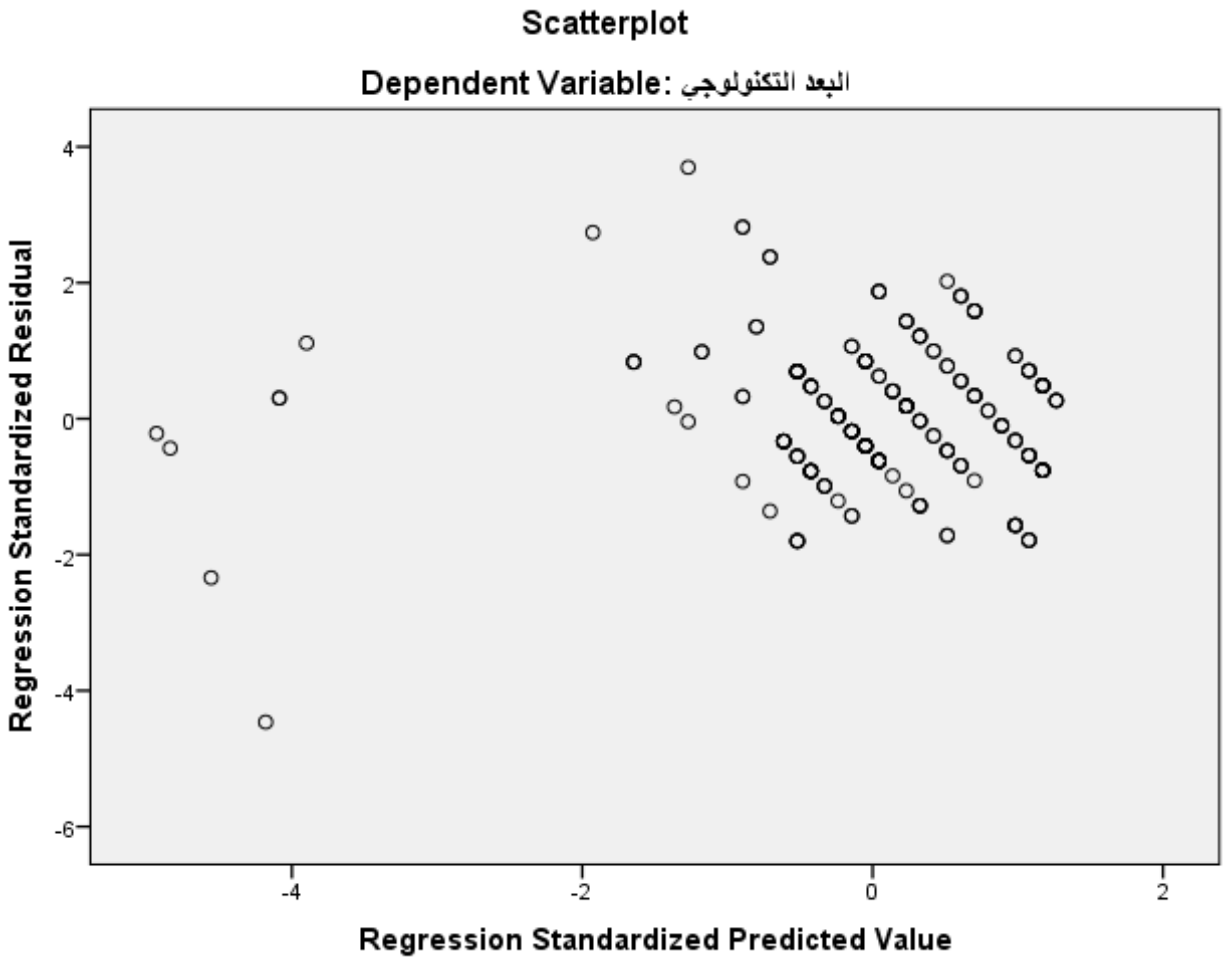

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,973[a]	,947	,947	,574

a. Predictors: (Constant), البحثالعلميفيالجامعةالجزائرية

b. Dependent Variable: البعدالاستراتيجي

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1415,383	1	1415,383	4302,369	,000[b]
	Residual	79,284	241	,329		
	Total	1494,667	242			

a. Dependent Variable: البعدالاستراتيجي

b. Predictors: (Constant), البحثالعلميفيالجامعةالجزائرية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2,574	,302		-8,528	,000
	البحثالعلميفيالجامعةالجزائرية	,227	,003	,973	65,592	,000

a. Dependent Variable: البعدالاستراتيجي

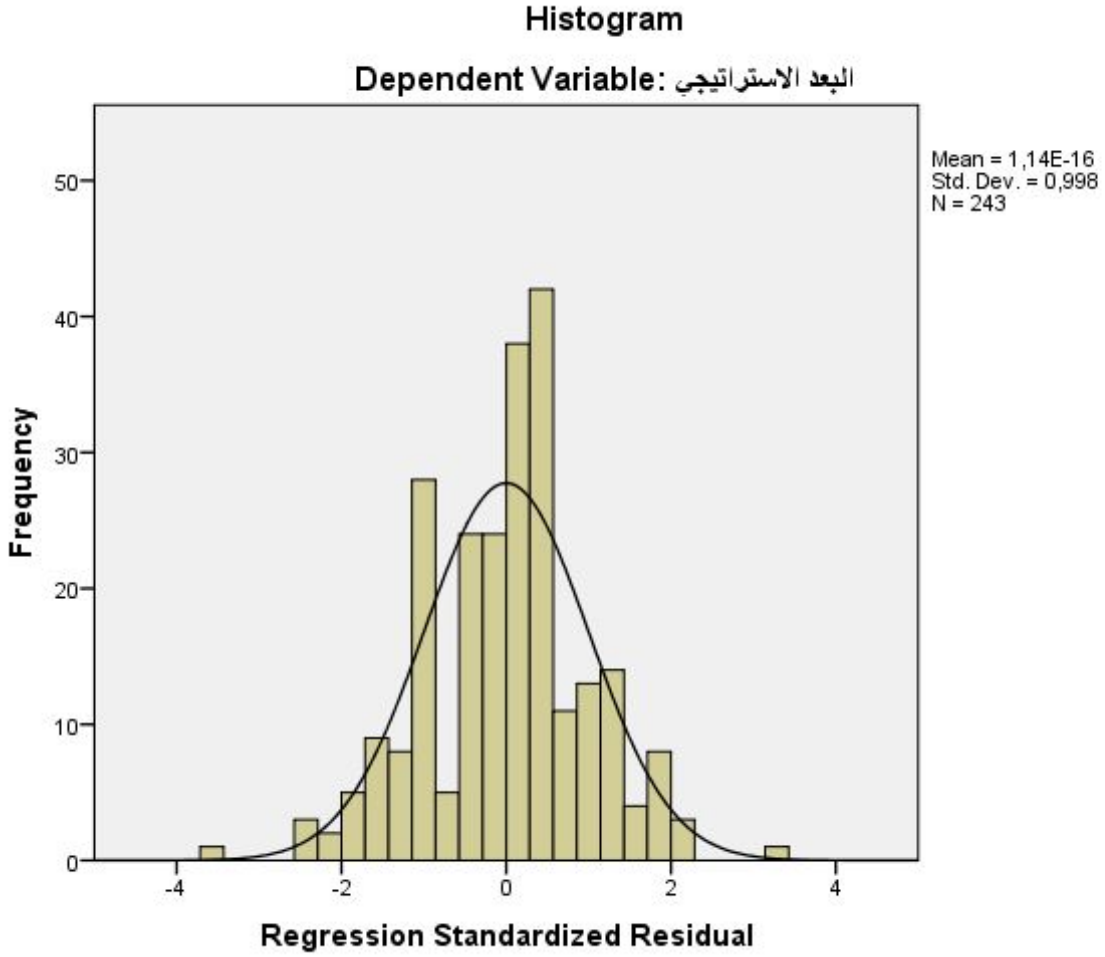

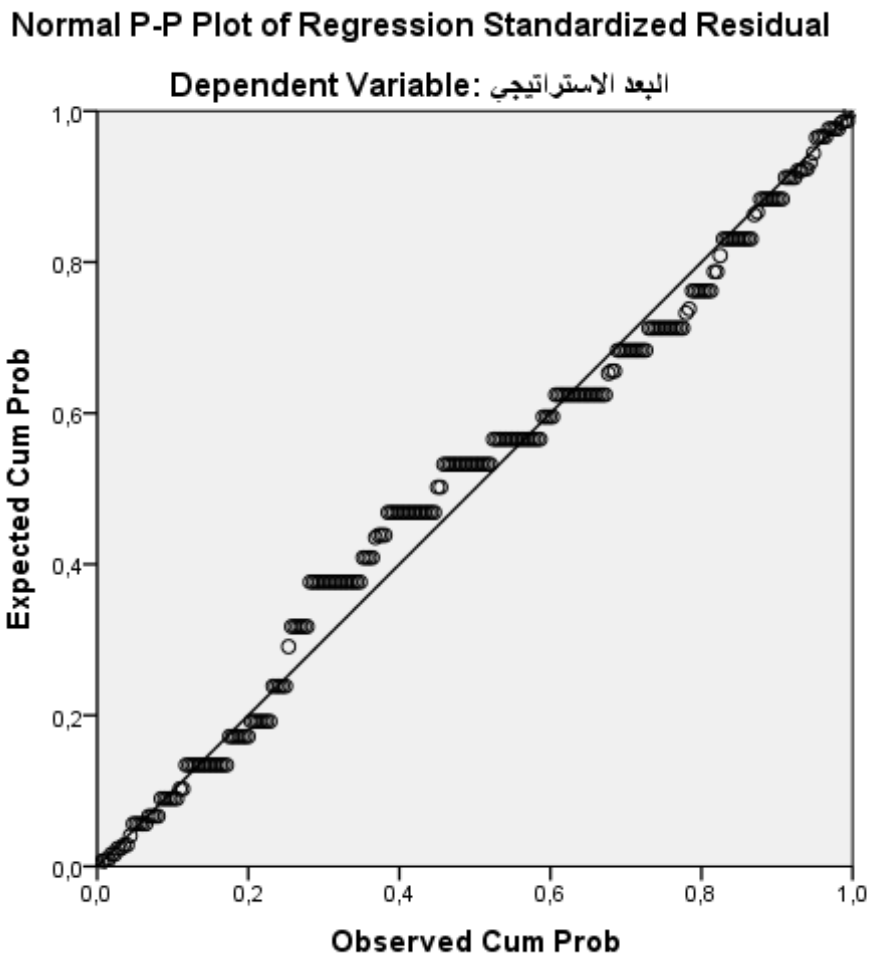
Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual
Dependent Variable: البعد الاستراتيجي
Expected Cum Prob
Observed Cum Prob
0,0
0,2
0,4
0,6
0,8
1,0

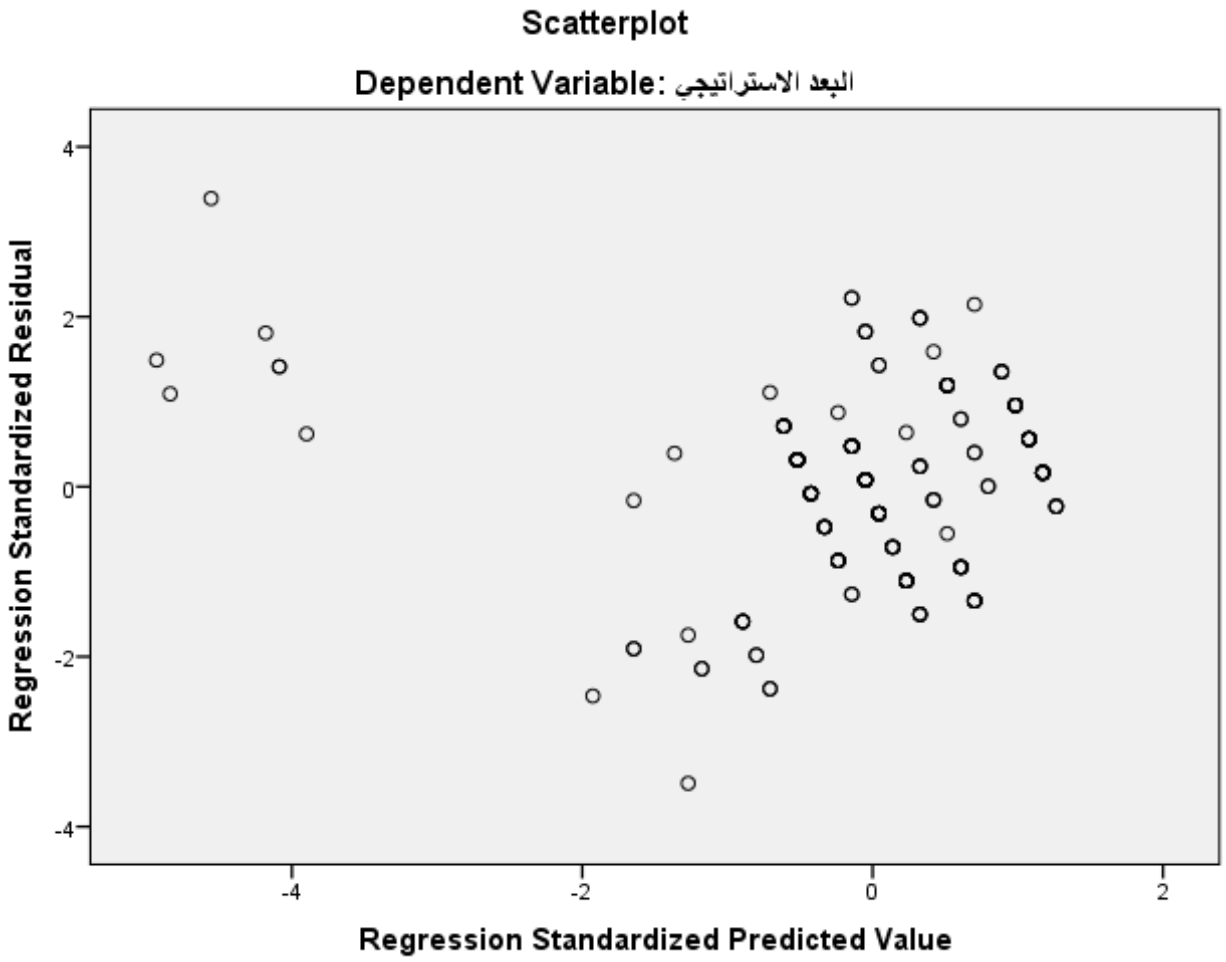

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,920[a]	,847	,847	,798

a. Predictors: (Constant), البحثالعلميفيالجامعةالجزائرية

b. Dependent Variable: البعدالتنظيمي

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	851,995	1	851,995	1336,486	,000[b]
	Residual	153,635	241	,637		
	Total	1005,630	242			

a. Dependent Variable: البعدالتنظيمي

b. Predictors: (Constant), البحثالعلميفيالجامعةالجزائرية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2,188	,420		5,208	,000
	البحثالعلميفيالجامعةالجزائرية	,176	,005	,920	36,558	,000

a. Dependent Variable: البعدالتنظيمي

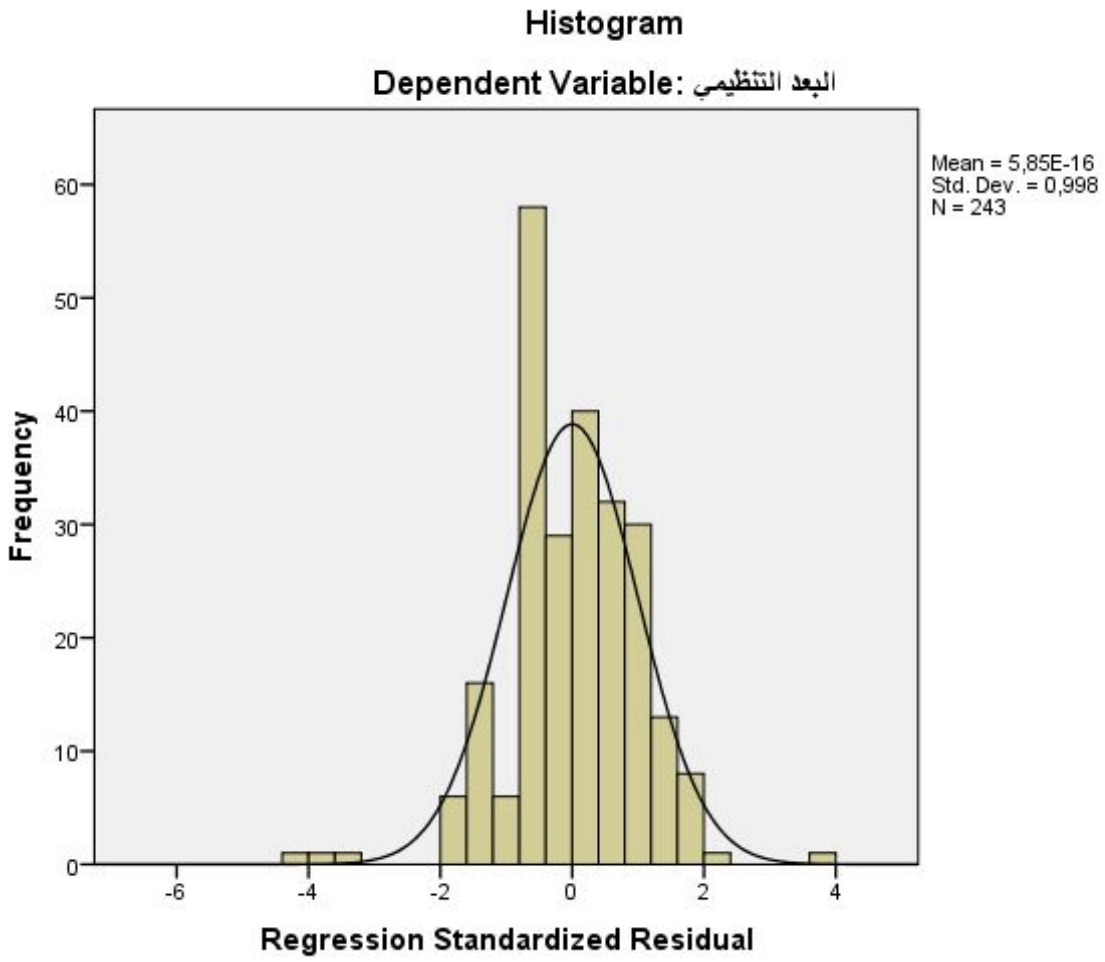
Histogram
Dependent Variable: البعد التنظيمي
Mean = 5,85E-16
Std. Dev. = 0,998
N = 243
Frequency
60
50
40
30
20
10
0
-6
-4
-2
0
2
4
Regression Standardized Residual

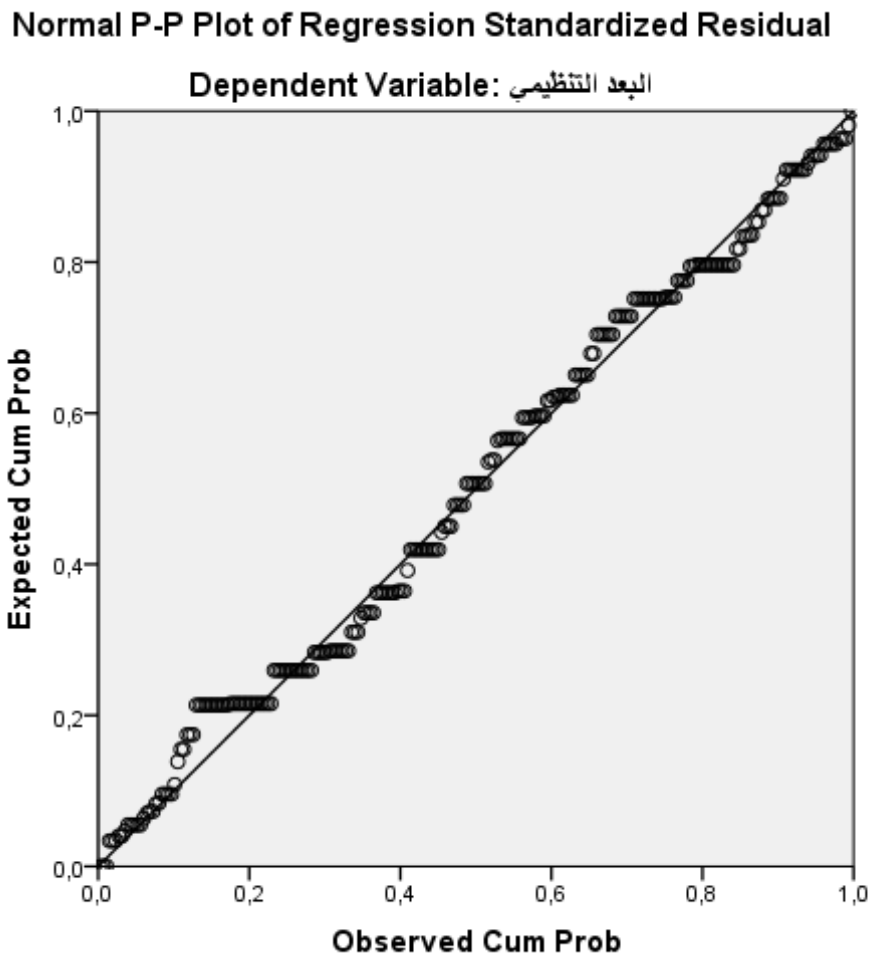
Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual
Dependent Variable: البعد التنظيمي
Expected Cum Prob
Observed Cum Prob
0,0
0,2
0,4
0,6
0,8
1,0

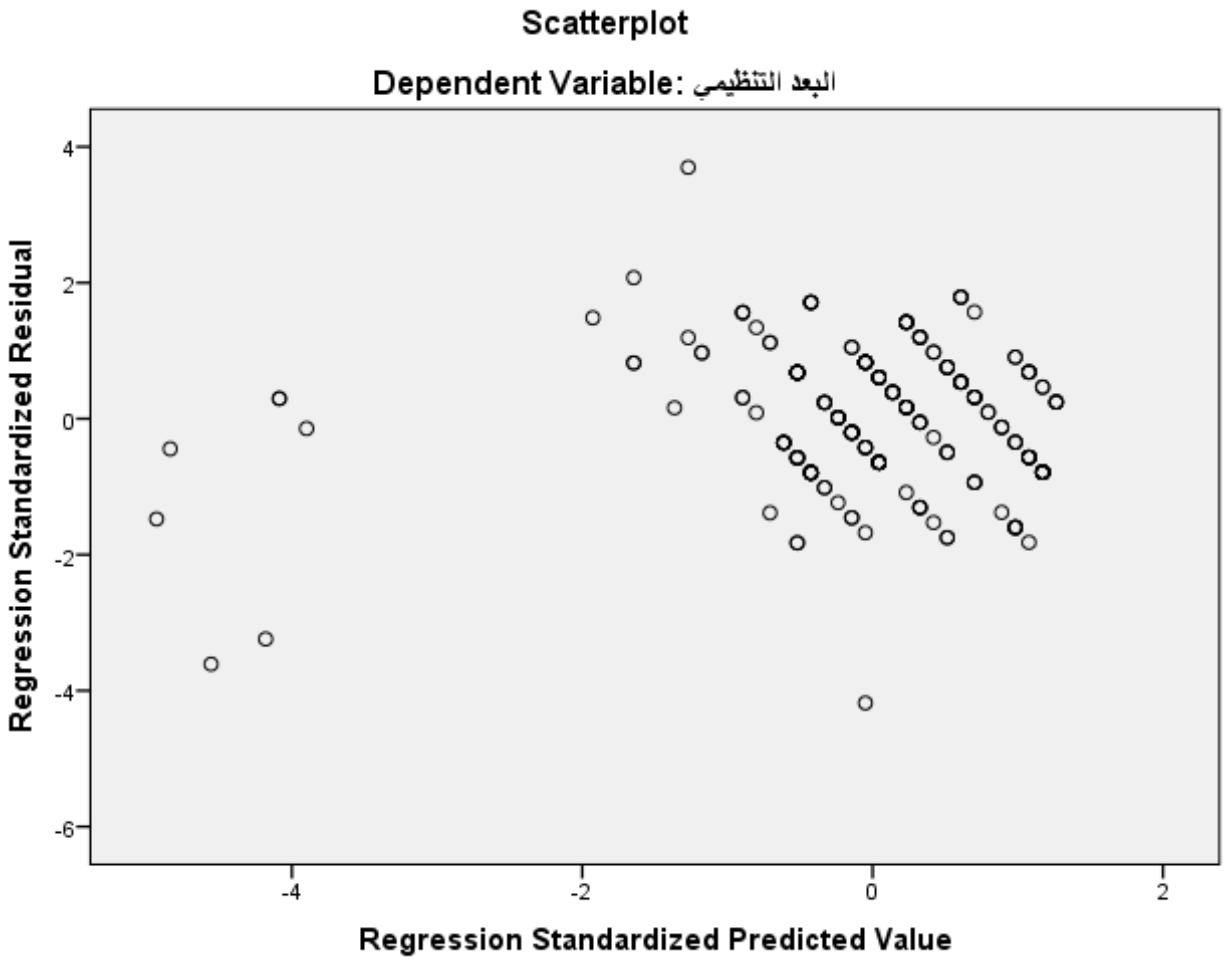

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,921[a]	,848	,847	,860

a. Predictors: (Constant), البحثالعلميفيالجامعةالجزائرية

b. Dependent Variable: البعدالثقافي

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	992,203	1	992,203	1340,568	,000[b]
	Residual	178,373	241	,740		
	Total	1170,576	242			

a. Dependent Variable: البعدالثقافي

b. Predictors: (Constant), البحثالعلميفيالجامعةالجزائرية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,076	,453		2,377	,018
	البحثالعلميفيالجامعةالجزائرية	,190	,005	,921	36,614	,000

a. Dependent Variable: البعدالثقافي

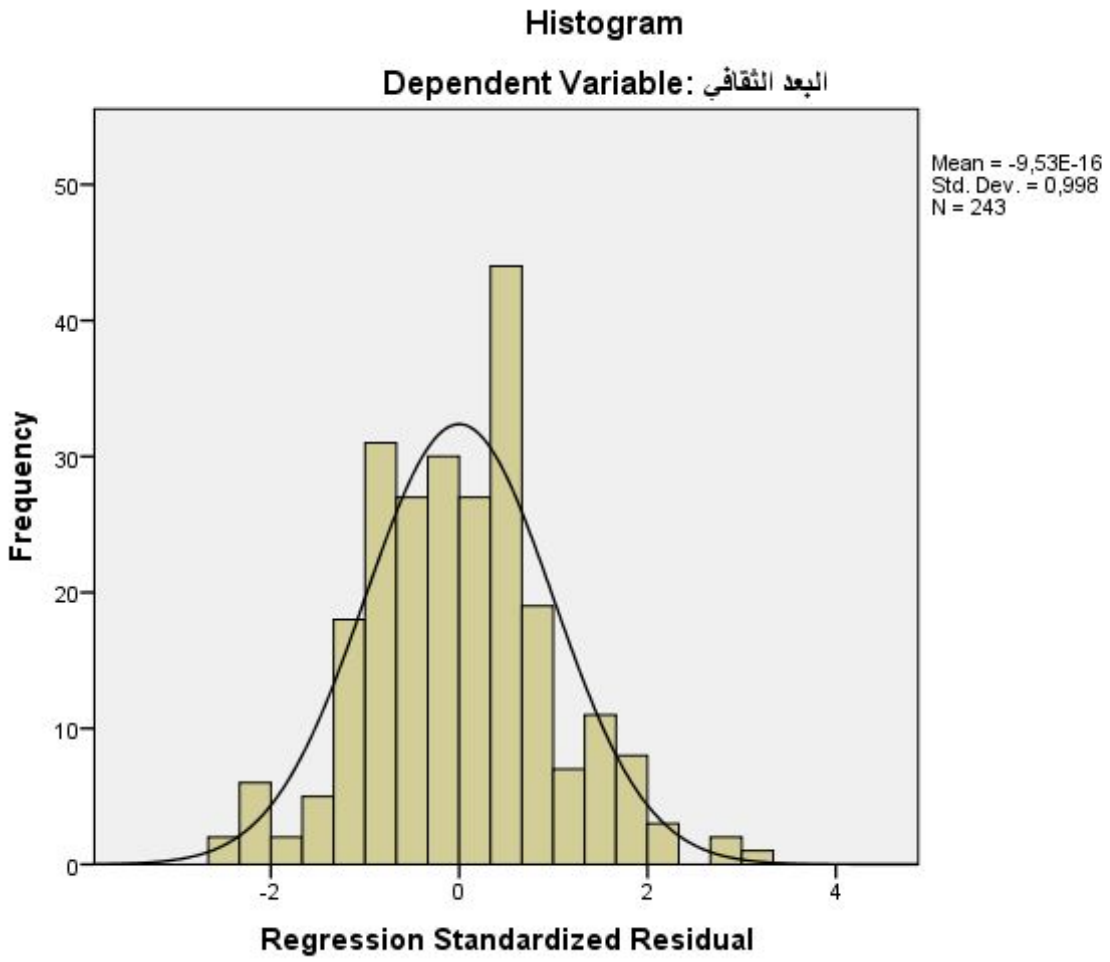
Histogram
Dependent Variable: البعد الثقافي
Mean = -9,53E-16
Std. Dev. = 0,998
N = 243
Frequency
50
40
30
20
10
0
-2
0
2
4
Regression Standardized Residual

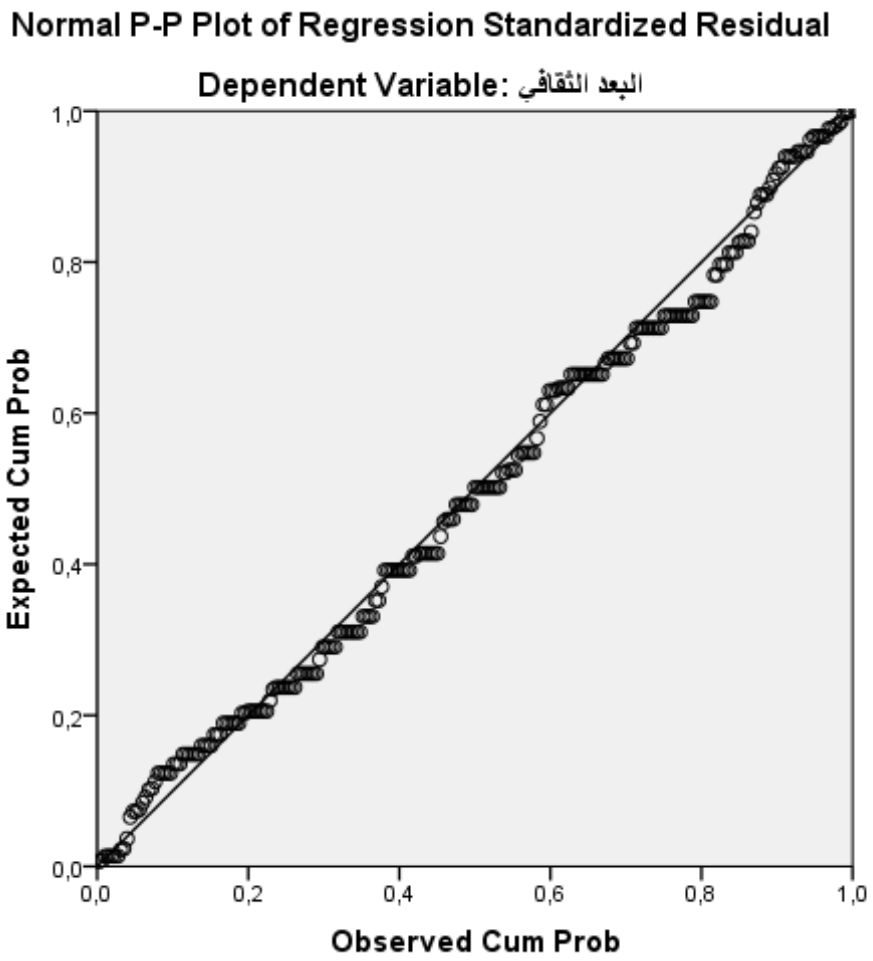
Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual
Dependent Variable: البعد الثقافي
Expected Cum Prob
Observed Cum Prob
0,0
0,2
0,4
0,6
0,8
1,0